

حماية الأكراد

الدكتور عبدالمصور بارزاني

بسم الله الرحمن الرحيم

،، رب إشرح لي صدري ويسر لي أمري
وأحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي ،، .

(صدق الله العظيم)

إهداء:

إلى والدي

ح. ب. ع. م.

إعترافا متواضعا بالجميل

مقدمة الطبعة العربية

بعد حصولي على شهادة الدكتوراه وجد البعض من الأصدقاء أن من المناسب أن أتولى إستنساخ الأطروحة باللغة الألمانية من أجل إتاحة الفرصة لدائرة أوسع من الراغبين في الإطلاع على بعض التفاصيل حول المسألة الكردية التي طالما تعرضت الى التشويه , الأمر الذي أقدمت عليه وأنجزته منذ مدة بشكل واف. غير أنه تبين بأن الملمين باللغة الألمانية من الكرد ليسوا كثيرين من حيث العدد وهم يعيشون في أوروبا بشكل عام لجملة أسباب ومنها الهجرة. ولما كان الهدف من تأليف الكتب ونشرها بصورة عامة هو مخاطبة الرأي العام, لذا شجعتني البعض على الإقدام على ترجمة الأطروحة الى اللغة الكردية باعتبارها اللغة الأم والقومية بالنسبة لي, لذا فمن الأولى أن أتولى أمر التأليف بهذه اللغة, غير أن عجزني الكبير على هذا الصعيد, الذي كان وليد ممارسات السلطة الحاكمة في بغداد منذ عقود وإضطهادها الثقافي لجماهير شعبنا الكردي حتم علي العدول عن هذه الفكرة فأخترت اللغة العربية كبديل من باب الضرورة لترجمة الأطروحة على الرغم من إنقطاع صلتي بها عمليا منذ عام 1974م لأسباب سياسية.

هذا وفي الوقت الذي أدرك فيه أن من المهم أن تتاح للمنصفين من القراء العرب كذلك فرصة الإطلاع على حقيقة الأوضاع في كردستان وكيفية نشؤها وتطورها, كي يستطيعوا إصدار حكمهم بدون تحيز وبوحي من الضمير, وبدون أن يضطروا الى أن يلوكوا إدعاءات وأكاذيب السلطة الحاكمة في بغداد, قبل أن يتمعنوا في جلية الأمر ويستقرئوا الأحداث بأسلوب علمي. علما أن هنالك عدة ملايين من المواطنين الأكراد ممن يعيشون ضمن الحدود العراقية والسورية بعد التقسيم المجدد لكردستان بعد العالمية الأولى وقد حيل بينهم وبين تعلم لغتهم القومية, لذا فهذه الترجمة ستكون قادرة على فتح المجال لهؤلاء أيضا ليلموا بجوانب مهمة من تاريخ شعبهم وقضاياهم المصيرية. وأنا لا أفشي سرا بصراحة إذا قلت بأنني في الواقع أفضل أكون العاشر بل والعشرين في الكتابة بلغتي الأم, لغة أحمد خاني وشيخ أحمد جزيري... الخ, بدل أن أكون الأول في عشر لغات عالمية أخرى, ولكن على رأي المثل : (العين بصيرة واليد قصيرة), وهذا ما حتم علي أن أتولى الترجمة الى العربية, أملا أن يتولى من كان أسعد حظا مني فيما بعد ترجمة الكتاب الى اللغة الكردية.

وتجدر الإشارة الى أنني واجهت صعوبات جمة في الحصول على المصادر التي إستعنت بها في كتابة الأطروحة, سيما المصادر المكتوبة باللغة العربية, ذلك لأن هذه المصادر كانت مستعارة , لذا فرغم إدراكي بأن إعادة كتابة الفقرات المقتبسة من المصادر العربية حرفيا هو الأسلوب الأفضل, لكن إستوجب علينا الإكتفاء بترجمتها مجددا من الألمانية الى العربية مع السعي لإبقاء روح الموضوع وإن تغيرت العبارات المستخدمة في الصياغة. كما أقدمنا على إضافة بعض الفقرات الجديدة الى الكتاب بعد أن حصلنا على مصادر إضافية, مؤملين إستدراك ما فاتنا من تنويه في

السابق. من هنا فإن الطبعة العربية هي طبعة منقحة ومزينة للأطروحة المقدمة باللغة الألمانية.
في الختام أستمح الأخوة القراء عذرا إذا وجدوا بعض الأخطاء المطبعية أو اللغوية أو إفتقار الى
السلاسة المطلوبة في سبك العبارات وصياغة مفرداتها اللغوية والله المستعان وهو ولي التوفيق.

عبدالمصور بارزاني

فيينا - جاتورسكي كاسه

19 / أيلول / 1986

توضيح:

نود الإشارة هنا الى أن العديد من الأصدقاء إقترحوا في الأشهر الماضية الى مراعاة ما توفر من
معلومات جديدة والمنتشرة في العديد من الكتب والمجلات التي صدرت في السنوات الأخيرة . وفي
الوقت الذي أعترف فيه بأن أكون مطلعاً على الكثير منها وإن لم يكن كلها, لكنني أمل أن يتفهموا
صعوبة بل وإستحالة مراعاة كل معلومة يتضمنها كتاب جديد في هذه الأطروحة, بل الأفضل أن
يجري تأليف كتاب أو كتب لسد الفراغ أينما وجد. علما أنني أواجه في بعض الأحيان مقترحات
غريبة بالفعل من قبل البعض ويصعب تكهن دوافعها, ومنها إقتراح قدمه لي أحد الأكراد في النمسا
قائلا: لا يحق لك أصلا أن تؤلف كتابا حول المسألة الكردية الى أن يتم إيجاد الحل النهائي لها! فقلت
فما بال مئات من المؤلفين الذين سبقوني أو سيلحقون بي مستقبلا؟ فسكت هذا المحترم ولم يدري
كيف يجيب. وختاما فقد راعينا إشارة البعض بأن الغالبية من القراء تنهيب من قراءة الكتب الكبيرة
الحجم ولذا قررنا الإستغناء عن الهوامش رغم إدراكنا بأنها مهمة أيضا, وللراغب في الإطلاع عليها
يرجى مراجعة النص الألماني. وشكرا.

د.عبدالمصور بارزاني

السليمانية في 1 / 11 / 2013

فهرست الكتاب الأول

5-4.....مقدمة الطبعة العربية

11-10.....المقدمة

الفصل الأول

13 1 - لمحة تاريخية

14-13..... 1.1- أصل الأكراد

14-13..... 2.1- نظريات حول أصل الأكراد

17-14..... 3.1- مقومات مفهوم (الشعب): التسمية - الوطن - اللغة - العنصر

20-17..... 4.1 - لمحات من تاريخ الأكراد:

18..... أ- الكوتبيون

19-18..... ب- الميديون

20-19..... ج- الأيوببيون

24-20..... د- الحكم العثماني (موجز عن بعض الثورات الكردية في ظل الحكم العثماني):

21-20..... * ثورة محمد باشا رواندوزي

22-21..... * ثورة بدرخان باشا في بوتان

24-22..... * ثورة بارزان بقيادة الشيخ الشهيد عبدالسلام بارزاني

26-24..... 5.1- كردستان كمفهوم جغرافي:

25-24..... * الحدود والمساحة

26-25..... * السكان

30-26..... 6.1- الخلفيات التاريخية للمشكلة الكردية:

- * فرقة الأكراد.....26
- * الدين.....27
- * الإفتقار الى النخبة السياسية, التنظيم والتعليم.....28-27
- * الموقف العدائي للدول الكبرى.....28
- * تفوق العدو.....29-28
- 7.1- تأثير المشكلة الكردية على العلاقات الخارجية بين الدول العربية وإيران وتركيا.....30-28

الفصل الثاني

1. مقدمة مع موجز حول مصطلحات ومفاهيم ذات علاقة.

- 1.1- الإمبريالية والكولونيالية.....38-32
- 2.1- الدولة وحق السيادة.....44-38
- 3.1- الشعب (الأمة) وحق الشعوب في تقرير المصير.....63-44
- 4.1- الأقليات.....73-63

2. الحربان العالميتان وتأثيرهما على كردستان:

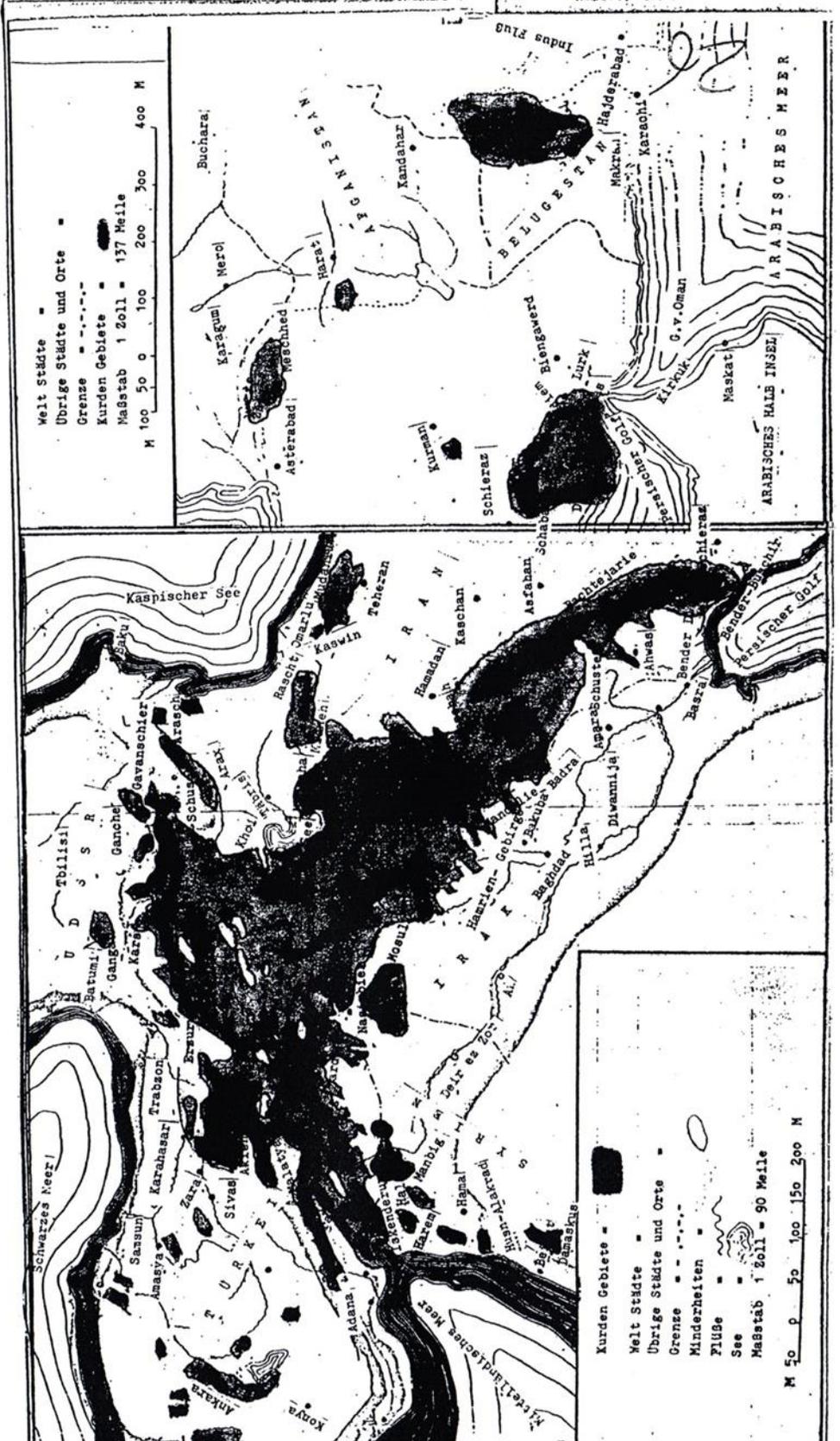
- 1.2- الأسباب.....78-73
- 2.2- بين الشعارات والدوافع.....89-78
- 3.2- الدليل.....97-89
- 4.2- النتيجة.....97-92
- 5.2- العبر.....101-97

3. مشكلة الموصل:

- 1.3- لمحات تاريخية.....105-102

- 2.3- معاهدة الصلح في باريس 18/كانونالثاني/1919- 21/كانون الثاني/1920.....105-110
- 3.3- معاهدة سيفر 10/آب/1920.....110-115
- 4.3- سنوات الفراغ السياسي في كردستان 1918- 1923.....115-129
- 5.3- مشكلة الموصل في لوزان.....129-134
- 6.3- الحل البريطاني.....134-139
4. لمحات تاريخية عن أصل الفكرة القومية في العالم الإسلامي وكردستان.....139-155
5. التطور السياسي في كردستان بعد الحرب العالمية الأولى ولغاية عام 1958.....155
- 1.5- بعض الأمثلة عن الثورات الكردية:
- أ- كردستان الشمالية:.....155-170
- 1- ثورة شيخ سعيد بيران.....155-161
- 2- ثورة آكري – داغ (آارات) 1927- 1931.....163-166
- 3- ثورة درسيم بقيادة السيد رضا 1937- 1938.....166-170
- ب- كردستان الشرقية:
- 1- الشكاك بقيادة إسماعيل آغا (سمكو).....170-179
- 2- جمهورية مهاباد 1946- 1947.....179-195
- ج – كردستان الجنوبية:
- 1- ثورة السليمانية بقيادة الشيخ محمود الحفيد.....195-211
- 2- ثورة / إنقلاب بكر صدقي العسكري 1936- 1937.....211-220
- 3- ثورة بارزان بقيادة الشيخ أحمد.....220-250

خارطة كردستان ، المتقبة من اية الله محمد مردوخ ، والمعدة على اساس الخرائط التالية :
 خريطة العشاير الكردية ، لسير مارك سايس - الخريطة الخاصة بالشعوب البدائية (القرن الرابع
 الاخيرة في العراق ، للميجر لوينرنيك - الخريطة التي اعدتها هيئات عصبة الامم - الخريطة السريرية
 المعدة في 1/1 اب/1916م للنبساط الهنود - مع المطابقة والمقارنة مع دائرة المعارف الاسلامية وكرد لير
 الشعبة العامة للعلاقات الخارجية
 (انظر محمد مردوخ : تاريخ الكرد وكردستان)



المقدمة

مما لا يرقى اليه أدنى شك أن المشكلة الكردية تمثل واحدة من أعقد مشاكل عالمنا المعاصر وقياسا على هذا التعقيد فإن دراسة المشكلة بذاتها مسألة محفوفة بالصعاب كذلك, لأسباب شتى منها: تعدد جوانب المشكلة, وقلة المصادر ذات العلاقة كنتيجة حتمية للسياسات التي إتبعتها الحكومات المعنية في الشرق الوسط منذ عشرات السنين, بهدف إضطهاد الأكراد وإحتلال أراضيهم وممارسة سياسة التجهيل ضدهم بمعزل عن الرأي العام العالمي.

المصادر الموجودة مكتوبة بلغات مختلفة إضافة الى أنها غير متيسرة لجميع الراغبين في مطالعتها, الأمر الذي يزيد من الصعوبات الحائلة دون دراسة القضية الكردية بشكل واف, إذ يصعب إفتراض وجود أكراد ذوي دراية بهذه اللغات المتباينة جميعا ومن أبرزها: الروسية, الفرنسية, الإنكليزية, الألمانية, الفارسية, العربية, التركية والكردية. فالمؤلف مثلا لا يلم باللغات الروسية, الفرنسية والتركية. علما أن مطالعة الكتب المعنية يستوجب في الغالب القيام برحلات دراسية الى الدول المعنية. لكن حتى في هذا المجال تعذر على المؤلف أن يتصرف بالشكل الذي تقتضيه مثل هذه الدراسة الموسعة, الأمر الذي نوه إليه الأستاذ المشرف كذلك.

لهذه الأسباب وغيرها فقد إفتقرت هذه الدراسة الى مصادر عديدة كانت ستغني الموضوع لو كانت في متناول اليد. وبالمناسبة فنحن نعتقد بأن دراسة بهذه الشمولية كان من المستحسن أن يتبناها مجموعة من الباحثين, بهدف إيفاء الموضوع ما يستحقه من تمحيص وإستقراء. علما أن هذه الدراسة تسعى للإجابة على بعض الأسئلة الرئيسية ومنها: من هم الأكراد؟ لماذا لم يتم حل مشكلتهم لحد الآن؟ هل هنالك حل للمشكلة؟

هذه الدراسة تقع في كتابين وتشمل اربعة فصول طبقا لأهم الأحداث التاريخية والسياسية ذات الوقع والأثر ليس على مصير الكرد وحسب بل وعلى مصير الشرق الأوسط بشكل عام, مع أخذ تأثير الشرق والغرب والإسلام بنظر الإعتبار على هذا التطور. الكتاب الأول- الفصل الأول عبارة عن محاولة لدراسة أصل الأكراد بإيجاز وتتبع التطور التاريخي للكرد وكردستان لغاية بداية الحرب العالمية الأولى. الكتاب الأول- الفصل الثاني هو محاولة لدراسة التطور السياسي لغاية عام 1958م والذي كان واقعا تحت تأثير الدول الكبرى الغربية والتي أدت الى تقسيم كردستان بين خمس دول.

الكتاب الثاني – الفصل الأول يبحث في التطور السياسي لغاية 1975م, حيث نشبت وإنهارت واحدة من كبريات الثورات الكردية بعد الحرب العالمية الأولى. الكتاب الثاني – الفصل الثاني يبحث في التطور الاحق بعد الهزيمة ولغاية 1983م, مع محاولة لعرض مقترحات أو إمكانيات لإيجاد حلول مستقبلية للمشكلة.

لقد أخذت جميع أجزاء كردستان بنظر الإعتبار, إلا أن الأوضاع في كردستان الجنوبية – العراقية عولجت بتفصيل أكثر, لأن الشعور القومي والنشاط السياسي هنالك كان أقوى من بقية الأجزاء.

المصادر التي أخذت بنظر الإعتبار في هذه الدراسة كانت: ألمانية – إنكليزية – عربية – فارسية وكردية. كما روعيت مجموعة من المقالات الصحفية المختلفة ذات العلاقة. لقد وفرت المقالات الموجودة في أرشيف جريدة (صوت الشعب) النمساوية على المؤلف الكثير من العناء, الذي يتطلبه البحث عن المصادر في الأحوال الإعتيادية, لأن الكثير من المقالات في شتى الصحف والمجلات الأوربية, بما في ذلك بعض المقالات المترجمة من اللغات الأخرى كالروسية والفرنسية كانت في متناول يد الباحثين.

هذا ولأجل تقريب الموضوع الى ذهن القاريء وإستهداف بيان الأسباب الخلفية للمشكلة فقد تعرضنا لبعض المصطلحات ذات العلاقة, حيث تم شرحها بإيجاز لأجل إتاحة الفرصة لمقارنة أوضاع كردستان مع مثيلاتها, على الرغم من عدم إرتباط هذه المصطلحات بالمسألة بشكل مباشر.

عبدالمصور بارزاني

الفصل الأول

1- لمحة تاريخية:

1.1- أصل الأكراد:

إن أصل الأكراد وتاريخهم ما زال يلفهما الغموض من بعض الأوجه. فالكثير من الوقائع والحوادث التاريخية مازالت تفتقر الى الوضوح. كما ان التنقيبات مازالت في الواقع في مراحلها الأولى. هذا بالإضافة الى أن الحقائق لا تنتشر, كما أن الكتب المدرسية تخلو منها, ومن هنا فإن غالبية الأكراد لا تعلم إلا القليل عن أصلهم وتاريخهم. غير أن التنقيبات التي أجريت حتى الآن تدل على ان كردستان تعتبر واحدة من أقدم المناطق المأهولة في العالم. وعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن ذكر المستكشفات الأثرية التي عثر عليها في كهفي شاندر (قريبا من بارزان) و زرزي(قرب السليمانية) في كردستان الجنوبية/العراق. ويعلق باسيل نيكيتين فيقول: ((فهناك حقل للرواد واسع النطاق لم يأت العلم على ذكره بعد. وقد قال ديكسون الذي زار تلك المناطق, أن البلاد التي يوجد فيها خرائب وحصون أثرية كالتي تشكل كردستان, قليلة جدا. إنها فردوس لعلماء الآثار)).

من هنا كان مرد ملاحظة أرشاك سفرستيان حول عدم إمكانية بيان أصل الأكراد بجلاء. وهكذا تواجدت عدة نظريات, البعض منها لا يعدو أن يكون مجرد إنعكاس لوجهة النظر السياسية للباحث. بل أن التباين بين هذه النظريات وبدوافع سياسية محضة يبلغ أحيانا حد التنكر لوجود الأكراد أصلا لدى بعض الدوائر! وبالمقابل هناك بحوث علمية تتسم بالجدية وتستند على ما توصل إليه علماء الآثار من خلال تنقيباتهم. وكأمثلة نذكر ما يلي: 1- بعض المؤرخين العرب يزعمون بأن الأكراد من حيث الأصل: عرب. وقد انفصلوا عن الغسانيين في حادثة تاريخية – سد مأرب في اليمن – ولجؤا الى الجبال ثم إختلطوا بشعوب أخرى فنسوا لغتهم بمرور الزمن. ويذهب آخرون الى ما هو أغرب فيزعمون بأن الأكراد هم مجموعة من الجان! 2 - الأتراك من جانبهم ينكرون وجود الشعب الكردي أصلا ويطلقون على الأكراد إسم,,أتراك الجبال,,! 3 – البعض الآخر يرى بأن اللغة الكردية هي لهجة محرفة أو مشتقة من اللغة الفارسية, وهي وسيلة للإستدلال على كون الأكراد فرسا! لكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا بإلحاح هو: كيف يجوز لشعب ما أن يكون عربيا وتركيا وفارسيا في آن واحد؟ أليس هذا في الواقع دليلا قطعيًا على أن الأكراد شعب مستقل. إنهم أكراد وكفى؟

201- نظريات حول أصل الأكراد:

إهتم بعض المستشرقين وعلماء الآثار والمؤرخين بدراسة أصل الأكراد. ولكي نلقي نظرة عامة على هذه الجوانب من المسألة لابد من التطرق الى بعض نظرياتهم بإيجاز:

1- ف. ف. مينورسكي: ويرى بأن الأكراد ينحدرون من الأريين القدماء لكنهم إختلطوا مع شعوب أخرى. ويستند في نظريته هذه على اللغة, التاريخ, العادات, والتقاليد الكردية.

2- سيدني سميث/عالم الآثار البريطاني: ويرى بأن الأكراد شعب هندو- إيراني ويرجح بأنهم ينحدرون من الشعوب القديمة التي قطنت قديما كردستان.

3- العالم مار: ويرى بأن الأكراد شعب مستقل من شعوب أواسط آسيا الجبلية وأن اللغة الكردية لغة آرية متأثرة بالعناصر الهندو- إيرانية. وهو يعتمد في نظريته هذه العادات والتقاليد الكردية الموروثة والتي يرى بأنها قديمة وصلبة شأنها شأن صخور كردستان وأن الأكراد لا يريدون التخلي عنها.

4- العالم الروسي كوتيك: يثبت عن طريق مستندات الى وجود علاقة بين الأكراد وبين الشعوب والحضارات القديمة السائدة في أواسط آسيا. كوتيك يستند في نظريته على اللغة.

5- المؤرخ الكردي محمد أمين زكي: ويرى بأنه توجد علاقة بين أصل الأكراد وبين الشعوب القديمة التي قطنت في جبال زاكروس مثل: لولو, كوتي, خالدي وغيرهم. ويستند في نظريته على الوطن ويجري مقارنات مطولة بين الأسماء القديمة والأسماء المتداولة في عصرنا, للمناطق والقبائل في كردستان.

6- آية الله محمد مردوخ الكردستاني: ويرى بأن الأكراد هندو – أورببيون وقد هاجروا الى هذه المناطق قبل آلاف السنين والتي تسمى اليوم كردستان. وتمتد هذه المنطقة من جنوب أرمينيا نحو الشرق لغاية الخليج الفارسي وسواحل عمان. أما غربا فلغاية سواحل البحر الأبيض المتوسط وسوريا. لقد ثبت أن هجرتهم هذه جاءت على مراحل ولا يغير من جوهر هذه الحقيقة الشيء الكثير سواء كانت الهجرة قد جاءت من الشمال أو من الشرق بل لعلها قد حصلت من الجهتين. ويلمح محمد مردوخ الى أن الأكراد الكوتيين الذين سكنوا غرب كردستان في مناطق جبال آارات وما حولها يمكن إعتبارهم أكراد الغرب في حين يمكن إعتبار الميديين أكراد الشرق.

3.1 – مقومات مفهوم الشعب:

للتثبت من أصل شعب ما يلجأ الباحثون الى دراسة ضوابط ومقومات خاصة منها: التسمية – اللغة – الوطن والعنصر. وبقدر ما يتعلق الأمر بالأكراد بهذا الصدد, نجد أن هذه الضوابط تؤيد وجود

إرتباط بين الشعب الكردي الحالي والشعوب التي عاشت وأنجبت الحضارات القديمة في منطقة كردستان وبالتالي تثبت إستقلالية الكيان الكردي كشعب ذو خصائص مميزة.

1- التسمية: لو أخذنا بنظر الإعتبار, أن الكرد عاشو منذ العصور القديمة وما زالوا يعيشون في مناطق كثيرة ضمن وحدات إجتماعية وسياسية على شكل عشائر وإمارات ونادرا ما إستطاعوا تشكيل دولة أو إمبراطورية مستقلة خاصة بهم, كما كان الحال مع الميديين. وكانت حالات ممارسة السلطة السياسية على أغلب المناطق الكردية نادرة بما في ذلك أثناء حكم الأيوبيين. ويلاحظ بأن أسماء متعددة قد تطلق على دولة أو مدينة بعينها حتى في الوقت الحاضر مثل ألمانيا والبنديقية في إيطاليا. وقد تؤدي سيطرة شخص أو عشيرة محددة على القيادة السياسية في منطقة ما بحيث يسري هذا الإسم على البقية من مؤيدي ورعايا. وهذا كان شأن الحكومات والشعوب التي تكونت وعاشت في زاكروس في العهود الغابرة فهناك تشابه بين ما استعمل حينها ومايستعمل حاليا من الأسماء رغم الفوارق فكان للأكراد اسماء متباينة لدى السومريين: كوتي - جودي - جوتي. في حين أطلق عليهم الآشوريون الأسماء التالية: كوتي - كورتي - كارتتي - كاردو - كاردان - كاردريكا - كاردوك. أما الإيرانيون فقد أطلقوا من جهتهم السماء التالية على الأكراد: كورتيفي - تسيرتي - كورد راكمه. أما اليونانيون فكانوا يسمونهم: كاردوي - كاردوخي - كاردوك - كوردوكي - كورديشي كاردوكاي. اما العرب فقد أطلقوا عليهم السماء التالية: كوردي - كارديتي - بكردا - كارتاوي - كودي.

2 - الوطن: لو تفحص المرء خريطة كردستان في الوقت الحاضر - رغم مساعي السلطات المبذولة لتغير الواقع القومي في المناطق الكردية , والتي بموجبها نجد الأكراد مبعثرين في بعض الحالات على شكل أقليات موزعة بين دول متعددة. فالمساعي التركية الهادفة الى صهر الشعب الكردي تضمنت بين إجراءات أخرى أيضا تهجير مئات الألوف من الأكراد وتوزيعهم على مناطق كثيرة بشكل أقليات لا تزيد عن 5% في بعض المناطق بهدف عزل الأكراد عن بعضهم البعض - وهذه الإجراء لا بد وأن ينظر اليه كسلوك خطير يهدد الكيان الكردي في المستقبل, سيما بعد أن أخذت الحكومات العربية في كل من سوريا والعراق تحذو حذو تركيا بهذا الخصوص وتنشئ المستوطنات للعرب في المناطق الكردية بعد أن يتم طرد السكان الأصليين الأكراد. لوجدنا رغم كل هذه الإجراءات بأن المناطق التي تأسست فيها الدويلات القديمة مثل لولو و كوتي وغيرها, مازالت تقع ضمن أراضي كردستان الحالية في إيران - تركيا - سوريا والعراق رغم كل محاولات التغيير القسري.

3 - اللغة: تعتبر اللغة واحدة من أهم العناصر التي من خلالها يمكن التثبيت من أصل شعب من الشعوب وإستقلالية كيانه. ومن هنا تأتي أهمية إستقلال ونقاء اللغة الكردية. لقد أثبتت البحوث أن

اللغة الكردية هي لغة آرية مستقلة وليست إشتقاقا من اللغة الفارسية أو لهجة محرفة من لهجاتها. كما أن البعض من الباحثين يعتقد بأن لهجة الأكراد المكربين في إيران (مهباد) هي لغة الميديين القدماء نفسها. وبالإضافة الى ذلك فقد إحتفظت اللغة الكردية بنقائها , ولم تتأثر الا قليلا باللغة العربية بعكس اللغات الأخرى في الشرق الأوسط كالفارسية مثلا. هذا وللغة الكردية – شأنها شأن جميع اللغات في العالم – لهجات متعددة الأمر الذي يعود الى أسباب عدة, وقد يكفي أخذ حقيقة التجزئة التي تعاني منها كردستان كسبب, حيث تفتسما خمس دول, ذات أنظمة إجتماعية و سياسية وثقافية مختلفة كدليل على الأثر الذي تخلفه العوامل الخارجية في الإبقاء بل وإستحداث لهجات جديدة, بدلا من توحيدها. هذا بالإضافة الى أن اللغة الكردية ممنوعة أصلا في تركيا تكلما وكتابة, في الوقت الذي لا تتوفر للأكراد في البلدان المجاورة إلا إمكانيات محدودة في أفضل الأحوال لتطوير لغتهم القومية . ورغم ذلك يمكن القول بأن هنالك لهجتين رئيسيتين: الكرمانجية و السورانية.

الكرمانجية: ويتكلم بها الأغلبية من الأكراد في الأتحاد السوفيتي - سوريا - تركيا وبدرجة أقل في العراق وإيران. وكانت لوقت طويل ولغاية الحرب العالمية الأولى لغة الشعر والأدب. إلا أن تزايد التطرف القومي لدى الأتراك وتنامي مساعيهم في تطبيق سياسة التتريك على الشعوب المجاورة أثر سلبا على تطور اللغة الكردية بهذه اللهجة. ولكن المجالات المتاحة في الإتحاد السوفيتي قد تعوض بعض الشيء عن هذا النقص. السورانية: وقد وجدت لها في العراق بعد الحرب العالمية الأولى بعض مجالات النمو والتطور المحدود, بسبب الوضع السياسي الخاص بالعراق, أي حسب درجة الإضطهاد السياسي, والثقافي الذي تمارسه السلطة المركزية من جهة ومدى القدرة الدفاعية للأكراد في الذود عن حقوقهم القومية المشروعة من جهة أخرى. وإستنادا لهذه الظروف الأكثر ملائمة بدأت هذه اللهجة تنتشر بعد الحرب العالمية الأولى , الأمر الذي أسهم في تحويل مدينة السليمانية الى حد ما الى مركز ثقافي. أما في إيران فقد كانت فرص التطور والنمو أقل من العراق.

4 – العنصر: إن البحوث التي أجريت حول هذه النقطة (العنصر), خلصت الى نتائج غير موحدة. ففي الوقت الذي يعتبر البعض الكرد أنقياء من حيث العنصر, يعتبرهم آخرون شعبا تكون من تمازج أجناس مختلفة. كما أن الدراسات الأنثروبولوجية تميز بين أكراد الشرق والغرب. فالشرقيون ذوي بشرة داكنة ويشبهون الفرس, في حين أن أكراد الغرب ذوي لون أشقر وعيون زرقاء... الخ. الحقيقة أن الحديث في هذا المجال عن نقاء العنصر لا يعدو أن يكون إلا إنحرافا عن الواقع, بالأخص في الشرق الأوسط, حيث كانت المنطقة منذ أقدم العصور مسرحا لأحداث تاريخية وإجتماعية وسياسية كبيرة, وغالبا ما كانت تتحول الى ساحة حرب طاحنة تخوضها الشعوب المختلفة. وإنطلاقا من هذه الحقيقة نجد مثلا أن الآشوريين وشعوب الهلال الخصيب التي كانت تمثل أسلاف القبائل التي سكنت زاكروس وطوروس وتحولوا في الفترات اللاحقة الى ساميين. وعلى المرء أن لا يغفل أو يتجاهل

الحقيقة القائلة، بأن الشعوب لا تتكون على أساس العنصر فقط ، بل هنالك عوامل وعناصر أخرى تؤثر بصورة مشتركة في عملية التكوين هذه ومنها: السياسة – التاريخ – الدين – العادات والتقاليد ولكن بالدرجة الأولى اللغة. هذا بالإضافة الى أن التطور التاريخي حتم على البشرية، إتخاذ القرارات لمنع التمييز العنصري، الذي كان بمثابة نتيجة حتمية لدوافع دينية وأخلاقية، الى جانب العبر المستفقت من الماضي. من هنا جاء قرار الأمم المتحدة القاضي بمنع وإدانة التمييز العنصري. إلا أنه وبغض النظر عما ذكر أعلاه، يمكننا القول بأن الأكراد قد أتاحت لهم مجالات أفضل من تلك التي أتاحت لشعوب أخرى في المنطقة للإحتفاظ بإستقلاليتهم. وقد كان للعزلة الطبيعية بالدرجة الأولى في المناطق الجبلية المركزية من كردستان دور هام بهذا الخصوص ، إذ شكلت عمليا حصنا طبيعيا للأكراد نظرا لوعورتها. هذا الى جانب كون الأكراد محافظين بطبيعتهم ويقاومون كل حكم أجنبي مهما تعددت أشكاله. هذه الحقيقة يمكن إثباتها عند ملاحظة عمل المبشرين الدينيين، حيث طال الأجل بهم في بعض مناطق كردستان عدة عقود، لأن الكرد أصروا على الإحتفاظ بتقاليدهم الزدشتية الموروثة لفترة طويلة من الزمن. فقد رفض الكرد في بعض المناطق إعتناق الدين الإسلامي حتى عام 825 بعد الهجرة، رغم الكثير من النكسات. يضاف الى كل هذا حقيقة أن المناطق المركزية من كردستان كانت اراضي جبلية وعرة وفقيرة إقتصاديا، الأمر الذي أدى بالنتيجة الى أن يهملها أغلب الغزاة والفاثحين. كل ذلك أتاح للأكراد مجال إبداء المقاومة الفعالة أمام المهاجمين وبالتالي الإحتفاظ بوجودهم المستقل كشعب الى جانب لغتهم القومية الخاصة.

4.1- لمحات من تاريخ الكرد:

الرأي العام العالمي لا يعلم في الغالب إلا القليل عن ماضي الكرد وفي أحيان كثيرة عن حاضرهم أيضا، ذلك لأن تاريخ الأكراد يعرض في الغالب كجزء من تاريخ الفرس والعرب والترك، لأسباب مختلفة، منها ما يرجع الى دوافع دينية ومنها ما يعود الى حقيقة إفتقار الأكراد الى كيان سياسي مستقل وهو ما ينعكس بدوره على الإفتقار الى برامج تعليمية وثقافية خاصة بهم. ومن هنا فقد نجد أن الكثيرين من الأكراد أنفسهم لا يعلمون إلا النزر اليسير عن تاريخهم، فهم يعيشون عمليا في حلقة مفرغة بدون ماض ولا أمل في المستقبل، وهو ما يسعى البعض أن يوحي به الى البسطاء من الكرد لتمرير مخططات سياسية مدروسة. هذا بالإضافة الى أن الجهل والامية يشكلان في كردستان واحدة من أعلى النسب في العالم، كما أن الأنظمة التعليمية السائدة لا تستهدف تقويم الإعوجاج الموروث. فهل ياترى يعلم الرأي العام العالمي وبشكل واف عن مجريات الأمور في كردستان ذاتها والدور الذي تمارسه الدول الكبرى بهذا الخصوص؟ الحقيقة أن مصالح الدول الكبرى هي التي تفرض السكوت على وسائل الإعلام الدولي في الكثير من الأحيان.

صحيح أن الأكراد ومنذ العصور القديمة عاشوا في ظل التاريخ وأحداثه الكبيرة بل وخلف الواجهات

وقلما ظهوروا الى الواجهة, لكنهم بذلك وفي الواقع حافظوا على أنفسهم وأثروا ولو أحيانا بفاعلية في سير الأحداث بقدر ما تأثروا بها. هذه المشاركة في صياغة الأحداث وتطورها , بلغت ذروتها في الصراع الذي دار من أجل البقاء ضد المملكة الآشورية. وهذا الصراع مازال مستمرا الى يومنا هذا وفي سوح متعددة ودوافعه تتجسد في المطالبة بالمزيد من الحرية والإستقلال, سواء كان هذا الصراع يدور في العراق أو غيره من البلدان المجاورة. ولقد كان دور الكرد في عدة حالات نافذا وفعالا, إذ لولاهم لما جاز للكثير من الأحداث أن تاخذ المسار الذي نعهده في التاريخ والحركات الإجتماعية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط وبالتالي والى حد ما في العالم. إذن يحق التساؤل عما كان سيؤول إليه مصير الإسلام وتأريخه بشكل عام والتأريخ الفارسي والتركي والعربي بشكل خاص بدون الأكراد؟ لأن الحضارة الإسلامية وتأريخها في الواقع ملك لجميع الشعوب الإسلامية, ولو أن دور الأكراد كان في الغالب ذو طبيعة عسكرية كما تشهد بذلك الحروب الصليبية مثلا.

أ – الكوتيين: ويمثلون واحدا من شعوب زاكروس كاللولو والكاشيين والخلييين. وقد إستولوا على سومر وأكد في عام 2649ق.م. ودام حكمهم 125 عاما في سومر. كما أن ملوك لكش الأقوياء إنصاعوا لسلطة الكوتيين. وكانت فترة الإزدهار التي سادت في لكش في عهد ملكها (كودي) في سنة 2600ق.م. في فترة سلطة الكوتيين. ولكن سلطتهم إنتهت في عام 2524ق.م. في أكد, حيث إنسحبوا الى جبال زاكروس. وفي أواسط القرن 18ق.م., غزا الكوتيين بالتعاون مع الكاشيين بابل, كما كان الآشوريين في حرب مستمرة مع الكوتيين. وقد ذكر الملك شلمازار الأول (1280-1261)ق.م., الكوتيين في إحدى الوثائق حيث يقول عنهم: ((إن الشعب الكوتي الذي كان في سماء هذا العصر يتألق كالنجوم الزهرة, لم يكن متصفا بالقوة والسطان فقط, بل أنه كان معروفا بالحزم والعزم والشدّة المتناهية والإرهاب والتدمير. فقد قاوم هذا الشعب بكل شدة وبأس إرادتي وأصر على عدائي دائما)).

ب- الميدييون: يرى بعض المؤرخين بأن الميديين كانوا قبائل كردية عاشت في شرقي بلاد آشور. ويذهب البعض الى أن الميديين قد جاؤا الى هذه المناطق منذالعهد القديم, حيث ورد ذكرهم قبل القرن (21) ق.م. عندما حاربهم الملك الآشوري نينا وانتصر عليهم. لقد كان الميدييون عبارة عن مجموعات وكتل متعددة بدون كيان سياسي مثل أكراد آارات, لكنهم إستطاعوا في القرن(13)ق.م. أن يشكلوا مملكة صغيرة في بلخ, سميت بميديا والتي رفضت دفع الضرائب الى الآشوريين. وفي القرن (9) ق.م. ورد ذكرهم مرارا في الوثائق الآشورية. ولكن حتى بعد هذه الفترة ورغم تصاعد الهجمات الآشورية, إلا أن الإشتباكات العسكرية لم تستطع حسم النزاع لصالح أي من الطرفين.

وفي عام (625) ق.م. تم تتويج كواكسار هاواشتر كملك للميديين, وقد حصر هذا الملك جل

إهتمامه وطاقته في بناء جيش قوي وعقد حلفا مع بابل ضد الآشوريين, الذين إنتصر عليهم ودمر عاصمتهم (نينوى) شر تدمير. هذا وقد إستطاع هذا الملك من أن يوسع حدود مملكة ميديا شرقا لغاية نهر أموي وغربا لغاية نهر هابيس شمالا لغاية بحر قزوين ونهر آراس جبال آارات ولغاية البحر الأسود. أما جنوبا فلغاية الشواطئ الجنوبية لعمان والخليج الفارسي. غير أن خليفة هذا الملك كان ضعيفا ولم يكن قادرا على إدارة شؤون المملكة الواسعة الأرجاء, الأمر الذي أدى الى تخلي وزرائه عنه, فأسقطته المعارضة التي إستعانت لهذا الغرض بحاكم مقاطعة عيلام وفارس (كورش), الذي أستدعي الى أكباتان(همدان) وتوج كملك على البلاد.

وهكذا أسس كورش إمبراطورة بدون حرب تقريبا, وإطلق عليها إسم (ماد وبارس) وبذلك أبقى على وحدة الميديين والفرس. لقد دام عهد هذه الإمبراطورية لغاية فتوحات الأسكندر الكبير. لقد أنشأت هاتان المجموعتان الدولة الإيرانية (الفرس والميديين) ولكن لأجل إزالة الغموض سميت في أوقات لاحقة ومن باب الإختصار ب (آريان), التي إشتقت منها أخيرا كلمة إيران.

ج - الأيوبيون: (1148 - 1536 م.) الأيوبيون جزء من قبائل الروادي الكردية, التي كانت تقطن جنوب بحيرة وان. والمعروف عنهم أنهم كانوا جنودا متمرسين في شؤون الحرب. وقد بدأ نجمهم يسطع حين تولوا القيادة على قلعة تكريت (العراق) بالنيابة عن السلجوقيين حكام بغداد. وكانت لهم أدوار بعدها الى جانب حاكم الموصل والمناطق التابعة لها بما في ذلك دمشق. إلا أن التحول الأهم وبداية إنتصاراتهم الكبيرة كان بعد إستيلائهم على مصر, نظرا لأن مشكلة المسلمين الكبرى في تلك الفترة (الى جانب الخلافات الداخلية والإنشقاقات في سبيل السيطرة والزعامة, كما كانت الحال مثلا بين الفاطميين في مصر والعباسيين في بغداد) كانت تتمثل في رد الحملات الصليبية, ذلك أن مصر كانت تعاني أكثر من غيرها من وطأة هذه الأحداث نظرا للتدهور السياسي الذي ساد فيها. وبإستيلاء الأيوبيين على مصر عين أحد قادتهم (شيركو) وزيرا لإدارة شؤون البلاد. لكنه توفي عام 1145م. فتولى ابن أخيه (صلاح الدين), الذي كان قد صحبه في قيادة الجيوش وأبدى ضروبا من البراعة الفائقة في هذا المجال, منصب الوزارة.

لقد تكلفت جهود صلاح الدين بالنجاح في مساعيه لطرده الصليبيين من مصر وكذلك في القضاء على الفتن والإضطرابات الداخلية. وبوفاة الخليفة الفاطمي أصبح صلاح الدين حاكما على مصر, لكنه إحتفظ بولائه لحاكم الموصل. وتباعا إستطاع صلاح الدين فتح مناطق شمال أفريقيا لغاية طرابلس وتونس, كما إستطاع ضم اليمن الى منطقة نفوذه الواسعة. وبوفاة حاكم الموصل إستطاع صلاح الدين ضم سوريا الى منطقة حكمه وحاز على لقب السلطان. وما أن تمت له هذه الإنتصارات حتى إنصرف الى مقارعة جيوش الصليبيين وفرسانهم في فلسطين, حيث أحرز عليهم إنتصارات حاسمة في الكثير من المواقع في عام 1164م. لكنه عامل الأوربيين المهزومين بالحسنى, على الرغم من

أن الأوربيين كانوا قد أسأوا الى المسلمين في مواقع كثيرة.

توفي صلاح الدين الأيوبي في عام 1170م. وكان قد أوصى بدفن سيفه الى جواره في القبر ليكون شاهدا له في اليوم الآخر على ما قدمه من خدمات. هذا ورغم سعة المناطق التي كان يحكمها وثوراتها الطائلة، فإنه لم يخلف أكثر من 47 درهما. وهو مبلغ ضئيل جدا بالقياس الى ذلك العصر. يقول الدكتور أحمد البيلي في وصف صلاح الدين: ((بموت صلاح الدين فقد الإسلام أحد السلاطين الراجحين، الذي أعز الإسلام وحال دون الهزيمة التي كادت تؤدي بكيانه)) . بقي حكم الأيوبيين قويا في مصر حتى مقتل ملكهم توران شاه على يد المماليك. كان توران شاه هذا أول من بنى السفن ونقل أجزاءها على ظهر الجمال لتنزل في المواقع الحربية في المناطق التي أراد أن يفاجيء بها أعداءه في المواقع الحربية. ومن هذه الفنون الحربية إستفاد الأتراك بعد 400 عام في إستيلائهم على القسطنطينية.

د. الحكم العثماني: كان الأكراد في ظل حكم الصفويين في وضعية صعبة بسبب الفوارق المذهبية، لأن أغلبية الأكراد ينتمون الى المذهب السني، في حين أن غالبية سكان إيران ينتمون الى المذهب الشيعي كالفرس والأذريين. وقد مارست الأغلبية الشيعية الضغوط على السنيين في الكثير من الحالات. وكانت سلطة الصفويين قد بلغت ذروتها في عهد الشاه إسماعيل في عام 1480م. إلا أن نجمهم بدأ بالأفول بعد تنامي النفوذ العثماني في العديد من المناطق الكردية. فقد إستطاع العثمانيون كسب ود الأكراد بسبب الأخطاء التي إقترفها الصفويون بحق الأكراد، الى جانب كون المذهب السني يجمع بين الطرفين. غير أنه كانت للعثمانيين غاياتهم الخاصة بهذا الصدد، ولم يكن الأكراد في نظرهم في الواقع سوى وسيلة لبلوغ أهدافهم وطموحاتهم الخاصة. ولهذا السبب تدهورت وضعية الأكراد بالتدريج كلما تنامي نفوذ العثمانيين، الأمر الذي أدى الى نشوب ثورات متعددة ضد الحكم العثماني وأساليبيهم الجائرة في كردستان. كان الهدف من هذه الثورات هو الإبقاء على الإستقلال الداخلي للإمارات الكردية أو المطالبة بالإستقلال الذاتي بل وأحيانا بالإستقلال التام بكل صراحة ووضوح ومنها: ثورة محمد باشا رواندوزي في عام 1826م. – ثورة بوتان بقيادة الأمير بدرخان في 1843-1847م. – ثورة أبناء بدرخان في 1877-1879م. – ثورة درسيم في 1877-1889م. – ثورة عبيدالله نهري في 1880م. – ثورة بارزان بقيادة الشيخ عبدالسلام في 1908-1914م.

1- ثورة محمد باشا رواندوزي:

تولى محمد باشا الإمارة في رواندوز في عام 1826م. ولم تنقض أربع سنوات حتى أخضع جميع الإمارات الصغيرة المجاورة لرواندوز الى سلطته ثم أعلن إستقلاله في عام 1830م. كانت إدارته تعتبر من أجود الإدارات فيما يتعلق الأمر بالنظام والأمن وتحقيق العدالة في نطاق الشريعة

الإسلامية, بعكس ما كانت عليه الحال في المناطق المجاورة لبغداد وغيرها في تلك الفترة. سعى الأمير لتوطيد أركان حكمه بالإعتماد على الذات فبنى معامل لصنع الأسلحة والتي مازال بعضها كالمدافع قابلا للمشاهدة في بغداد حتى الآن.

ولأجل بناء حركة مقاومة فعالة ضد الحكم العثماني فقد إتصل بحاكم مصر بهدف التعاون في هذا السبيل. ولما تأزمت الأمور بينه وبين السلطات العثمانية وتطورت الى إشتباكات مسلحة, أبدى الأكراد خلالها مقاومة شديدة لحمات القمع العثمانية. فإستنادا الى تقارير الضابط الألماني (فون مولتكه) المعروف, فقد أستوجب على العثمانيين ان يقاتلوا 30-40 يوما ليستطيعوا الإستيلاء على واحدة من المواقع الدفاعية للأكراد. إلا أن الأمير قبل في عام 1836 بالمقترحات العثمانية وإستسلم الى قوات السلطان. لكن على الرغم من حصوله على العفو من السلطان العثماني, إلا أنه أعدم في طريق عودته في سيواس.

لقد كان للدبلوماسية البريطانية دورا هاما في هزيمة الأكراد, لأنها إستطاعت أن تقنع الدولتين المتنافستين إيران والعثمانيين, لكي تتعاوننا بهدف سحق الحركة الكردية. وتشهد تقارير هلموت فون مولتكه على بشاعة الجرائم التي أرتكبت بحق الأكراد في هذه الحرب. فقد كان مستشارا عسكريا للقوات العثمانية في هذه الحرب والتي كتب عنها لأحد أصدقائه فقال: ((انت لست بحاجة لتحسدنا على هذه الحرب فهي مليئة بالفظائع))). غير أنه يقال كذلك بأن سبب إنحار الأمير في هذه الحرب كان مرده الى أحد رجال الدين (ملا), الذي إعتبر مقاومة جيش السلطان عملا غير شرعي من وجهة النظر الدينية, الأمر الذي تسبب في إحجام قوات الأمير عن المقاومة مما أدى بالتالي الى عزل وثم فشل الحركة الإستقلالية.

2- ثورة بدرخان باشا في بوتان: (1843-1847)

تولى بدرخان الإمارة في بوتان عام 1812م. في سن الثامنة عشر. كانت بوتان تعتبر الإمارة الكردية المستقلة الوحيدة الموجودة. وتعتبر ثورة بدرخان من أكبر الثورات الكردية في القرن التاسع عشر. فقد إستطاع الأمير أن يوحد القبائل الكردية بواسطة برنامج سياسي حكيم وضمن بذلك تأييد الأرمن وبقية الأقليات المسيحية في كردستان, لأنه تمكن من أن يحقق العدالة الإجتماعية لجميع طبقات المجتمع في إمارته. وكان منهجه السياسي يستهدف تحقيق الإستقلال والسيادة الكاملة لكردستان. وقد بنى معامل لصنع الأسلحة لضمان إستقلال المناطق الخاضعة لنفوذه.

ولما عجز العثمانيون عن القضاء على الحركة عسكريا لجأوا الى سياستهم القديمة (فرق تسد) لإضعاف الحركة وبالتالي القضاء عليها. فآثاروا النعرات الطائفية والقومية. وكان للبعثات التبشيرية المسيحية وبالأخص الأمريكية منها, دور سلبي في تشجيع هذه الإتجاهات. بالإضافة الى الدعم الذي

قدمته كل من بريطانيا وفرنسا للعثمانيين تحت ستار (حماية المسيحيين), بل وأعلنوا عن إستعدادهم في مساندة العثمانيين عمليا عند الحاجة. ويرى الميجر سون بأن الأتراك قد حرضوا المسيحيين ضد بدرخان, لأن العلاقات بين الكرد والمسيحيين كانت دوما طيبة.

ورغم كل هذه السلبيات والمواقف فقد إستطاع بدرخان أن يحتفظ بالسيطرة المطلقة ولفترة طويلة على المناطق التابعة لإمارته الواسعة. لكن الأمر حسم في النهاية عبر المعارك التي جرت قرب أورمية, حيث منيت قوات بدرخان بالهزيمة, عندما إلتحق أحد أقاربه مع القوات التابعة له بالعثمانيين, الأمر الذي ولد الإرتباك في صفوف الحركة في هذه الفترة الحرجة من الصراع.

3 – ثورة بارزان بقيادة الشيخ عبدالسلام الثاني: (1908 – 1914م).

لقد لعبت بارزان وما زالت دورا هاما في حركة التحرر القومي الكردستاني, واضعة نصب عينيها هدفين أساسيين خلال نضالها الطويل الأمد وهما بالتحديد: وضع نصوص الشريعة الإسلامية موضع التطبيق السليم الى جانب المطالبة بحقوق الأكراد القومية العادلة والمستوحات بدورها من المبادئ الإسلامية ذاتها.

لقد تميز كفاحهم في الأدوار البدائية ب (اللاعنف) وإعتمد بالدرجة الأولى على الأساليب السلمية وعبر طريق الإقناع, الى درجة أنهم إضطروا مرارا الى ترك قراهم بسبب الضغوط والإضطهادات التي مورست ضدهم أملا في تجنب العنف. لكن بعد أن سدت في وجوههم كل السبل السلمية, إضطروا الى حمل السلاح دفاعا عن النفس, فكانوا في هذا المجال نموذجا فريدا في المهارة والإنضباط. ولعل منزلتهم بهذا الصدد وعلى الساحة الكردية, تشبه وفي بعض الأوجه والنقاط منزلة البروسيين من ألمانيا, سيما فيما يتعلق بالكفاءة العسكرية والرغبة في توحيد القبائل والكتل الكردية.

إن النجاح في التوفيق بين المبادئ الإسلامية والتقاليد والأعراف والقيم الأصيلة والذاتية في الفكر البارزاني, سهل السبيل لبناء نظام إجتماعي ثابت الأركان, قوامه الحرية والمساواة والأخوة المبتناة على وحدة الفكر والعقيدة. ونتيجة للقوة الأخلاقية المنبثقة عنها تولدت قدرة ديناميكية أمكن من خلالها تجاوز كل النكسات والصعوبات التي واجهت بارزان والبارزانيين وعززت بالتالي من قدرتهم على الإستمرار والبقاء. من هنا تحولت بارزان الى أمل غذى تطلعات الشعب الكردي بصورة عامة وفي العراق بصورة خاصة نحو الحرية والإعتاق. فقد قيل في بارزان: ((بارزان فخر للكرد وكردستان. بارزان معلم الكرد, الذي علمهم وجوب الكفاح في سبيل نيل حقوقهم...)).

كان الحكم العثماني قبل الحرب العالمية الأولى يعاني من عدة أزمات مزمنة: فقد تفشت الفوضى في الإدارة وبرز التخلف الإقتصادي والإجتماعي للعيان. لكن رغم ذلك بقيت بعض القوميات غير

التركية تابعة للدولة العثمانية, كالعرب وغيرهم, إلا أن الأكراد كانوا يعانون أكثر من غيرهم من وطأة نير السلطة المتجهة نحو الزوال. لقد عانت القوميات غير التركية الى جانب التخلف الشامل الذي ساد وتفشى في كيان الإمبراطورية العثمانية وعلى مختلف الأصعدة من إقتصادية – إجتماعية وثقافية, من مشاكل أخرى إضافية كانت وليدة عدم رغبة السلطات العثمانية في حل المسألة القومية حلا عادلا وإصرار المتطرفين الأتراك على إحتكار السلطة والإحتفاظ بالإمتيازات وحرمان الشعوب الأخرى من أبسط نماذج المساواة.

من هنا جاءت مطالبة الشيخ عبدالسلام بارزاني الحكومة العثمانية بنوع من الحكم الذاتي, يقر ويعترف باللغة الكردية ويفتح مجالات التطوير, فدعى الباب العالي لإعادة تطوير المنطقة الكردية وإنقاذها من التخلف مع الإقرار بالشريعة الإسلامية كمنهاج لتنظيم الشؤون العامة للدولة بتنفيذ أحكامه طالما كان دين الدولة الرسمي هو الإسلام. وعندما تبين بأن العثمانيين لا يرغبون في الإستجابة لهذه المطالب العادلة ناشد الشيخ عبدالسلام الدول الكبرى ذات النفوذ داخل الإمبراطورية (الروس والبريطانيين) لدعم المطالب الكردية العادلة. لكن هذه الدول كذلك لم تعر القضية الكردية أية أهمية تستحق الذكر.

سعى الشيخ عبدالسلام بارزاني الى تنظيم حركة المقاومة في جميع أرجاء كردستان. لكن عندما تيقن العثمانيون من أن الشيخ عبدالسلام بارزاني قادر فعلا على إكتساب تأييد الكثير من القبائل والجمعيات والقادة الأكراد الى جانبه بادروا الى شن حملة عسكرية شاملة ضد بارزان من ثلاث جهات , فإضطر البارزانيون بعد أشهر من المقاومة البطولية الى اللجوء الى إيران. وهناك وعن طريق خيانة أحد الأغوات تم تسليم الشيخ عبدالسلام مع مرافقيه الى السلطات العثمانية, حيث أعيد الى الموصل وحكم عليه بالإعدام. وقد قال الشيخ قبل تنفيذ الحكم: ((الموت والحياة سيان عندي ولكن موتي بهذا الشكل ليس بصالح أمور الدولة...)). وقال أحد مرافقيه (موسى): ((رماد برأس الحكومة, البارزانيون لا يخلصون بقتلي)).

لقد أدرك الشيخ عبدالسلام بارزاني بأن شعبا كالشعب الكردي الذي يعاني من تفشي الجهل والامية بين صفوفه لن يكون مؤهلا للدفاع وبفاعلية عن حقوقه المهضومة. من هنا بذل قصارى جهده لفتح المدارس في منطقته, إلا أن موقف السلطات كان في الغالب سلبيا, الأمر الذي حدى بالشيخ عبدالسلام بارزاني الى طلب العون من الإنكليز بهذا الخصوص, لكن هنا أيضا بدون جدوى. إلى جانب ذلك فقد إعتبر الشيخ عبدالسلام بارزاني الدفاع عن المستضعفين واجبا من واجباته الدينية حيث كان يقول: ((إننا لم نفعل أكثر مما يقتضيه الواجب الديني من دفع الظلم عن أمة مضطهدة وتخليصها من الرق)).

ولهذا كله تحولت بارزان وبمرور الزمن الى رمز للحرية والأمل, فكانت ملاذا للمضطهدين سياسيا وإجتماعيا ودينيا. ذلك لأن الشيخ عبدالسلام بارزاني وطد أركان العدالة والنظام الى جانب توطيده لأواصر الأخوة بين المسلمين وبقية الأقليات الدينية في منطقتة, فكان للجميع حق ممارسة شعائرهم الدينية في أطر مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء. هذا الأمر عزز من ثقة الأكراد وغيرهم في شيخ بارزان وبالأسس التي يقوم عليها الفكر البارزاني, فاحتفظوا بولائهم له حتى في أشد الأوقات صعوبة. هذا في الوقت الذي كانت فيه المناطق الأخرى الخاضعة للسلطة العثمانية تعيش أجواء بعيدة عن هذه الروح وهذه الممارسات, حيث سادت الفوضى وتفشى الجور والعسف, لأن هذه المناطق كانت تدار عمليا وفي الواقع من قبل بعض العصابات التي إحتكرت السلطة ليس إلا. ولو أمعن المرء النظر في الظروف التي عاشتها مدينة الموصل في هذه الفترة لتجلت هذه الحقيقة بكل وضوح.

5.1 – كردستان كمفهوم جغرافي:

كردستان إسم مركب من كلمتين: كرد = إسم شعب و ستان = وطن, وبعبارة أخرى تعني كردستان وطن الأكراد مثل بلوجستان وافغانستان وباكستان. إلا أن الحدود الجغرافية لهذا المصطلح أو المفهوم, لا تنطبق مع التواجد والإنتشار القومي الحقيقي للأكراد. كمفهوم جغرافي فقد أطلقت تسمية كردستان لأول مرة في القرن الثاني عشر ب.م. في عصر السلاجقة بالذات على إقليم واسع قطنه الأكراد وشمل بعض المقاطعات الإدارية مثل: سنندج – دینور – همدان – وكرمنشاه. إلا أن هذه الحدود القومية والجغرافية لم تتحول الى حدود سياسية دولية بالرغم من كونها حدودا طبيعية في الوقت ذاته. ومازالت كلمة كردستان تطلق لحد الآن وكتسمية رسمية على مقاطعة إدارية في إيران وتشمل في الوقت الحاضر سنندج (سنه) فقط. غير أن الحكومات التي تقسم كردستان تستعين بتسميات متباينه في سعيها لتجنب إستعمال إسم كردستان في إشارة للجزء الملحق بها من كردستان. ففي العراق تستخدم عبارة الشمال وفي إيران عبارة الغرب أما تركيا فتفضل إستخدام عبارة شرق وجنوب شرق الناضول!

الحدود والمساحة: لما كان الأكراد لا يتمتعون بكيان سياسي مستقل, لذا يصعب إن لم يكن من المستحيل بيان الحدود وتقدير المساحة الحقيقية لكردستان. إذ بحكم سيطرة الأجنبي فقدت كردستان على مر الأجيال وتدرجيا الكثير من المناطق التابعة لها. فكردستان الكبرى التي تحدث عنها شرفخان البدليسي في السابق لم يعد لها وجود فقد أنتقصت أطرافها, لأنها عانت منذ قرون ما تعانيه فلسطين اليوم على سبيل المثال. ففي القرن الخامس عشر فقدت كردستان بعض مقاطعاتها لصالح الفرس, حيث بات عنصرهم يغلب في مناطق همدان ولرستان. شأنها شأن بعض المقاطعات الأخرى تحت السيطرة العثمانية. غير أن النظام الكمالي بعد الحرب العالمية الأولى أثبت من خلال الممارسات الكثيرة بأنه كان أشد وبالا من الأنظمة السابقة على الكرد وكردستان بهذا الخصوص. أما

في العراق وسوريا, فإن الحكومات المعنية إستنسخت النموذج الصهيوني الذي عملت به إسرائيل في فلسطين ومارسته في نطاق سياستها العنصرية ضد الكرد داخل حدود بلديهما.

أما المساحة فنظرا للترابط العضوي بينها وبين المسائل ذات العلاقة بالحدود, فإن تقييمها غير متفق عليه أيضا من قبل الباحثين والكتاب. فالمعهد المركزي المختص بشؤون الأكراد في باريس على سبيل المثال نشر في عام 1949م. خريطة لكردستان وبموجبها قدرت المساحة ب (500,000) كم مربع, بينما قدرها آخرون ب (530,000) كم مربع.

السكان: إن الصعوبات التي يصادفها الباحث حول الحدود والمساحة لها مثيلاتها على صعيد تحديد عدد السكان وتعزى الى أسباب طابعها سياسي في الغالب ومنها:

1 – عمليا لم يجري إحصاء رسمي يستهدف بيان عدد الأكراد الحقيقي, لذا فالموجود هو مجرد حدس وتخمين كما تشهد على ذلك الأمثلة التالية: أ – ذكرت الحكومة الفرنسية في كتابها الأصفر لعام 1892م. بأن عدد الأكراد في المناطق العثمانية فقط هو 3,512,897 نسمة. ب - قدرت عصبة الأمم عدد الأكراد في عام 1925م. ككل ب (3,200,000) نسمة. ج – السيد دوكلاس أحد قضاة المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية أوضح في عام 1952م. بأن الأكراد في إيران يمثلون ربع سكانها البالغ عددهم 16 مليون نسمة. د – المصادر السوفيتية قدرت عدد الأكراد في إنسكلوبيديتها لعام 1952م. ب (7) ملايين نسمة. ت – الباحث ألكسندر يابا قدر عدد الأكراد في إحصاءاته التي نشرت في بيترسبورغ في عام 1860م. ب (8,387,280) نسمة.

2 – السلطات الحكومية في الدول المعنية لا تتورع عن اللجوء الى كل الأساليب التي من شأنها التقليل من عدد الأكراد الحقيقي كما تظهر الأمثلة التالية:

صدر في تركيا إحصاء في عام 1935م. قدر عدد الأتراك ب (13,899,100) نسمة في حين تم تقدير عدد الأكراد ب (1,480,200) نسمة. لكن بعد عشر سنوات قدر الإحصاء التالي عدد الأتراك ب (16,590,500) نسمة أما عدد الأكراد فقدر ب (1,362,900) نسمة فقط. هنا نلاحظ بأن عدد الأتراك يتزايد في حين أن عدد الأكراد يتناقص.

أما في العراق فقد سعت السلطات إلى إنكار الهوية الكردية عن اليزيديين. وبالمقابل أضفت الهوية العربية على بقية الأقليات الدينية كالكلدان والسريان بل وحتى على اليهود. هذا وقد جاء في تقرير أعدته عصبة الأمم ما يلي: ((اليزيديون يتكلمون الكردية ويتعبدون بها, بل ويعتقدون بأن إلههم نفسه يتكلم الكردية. لا شك في أن هؤلاء اليزيدية أكراد أقحاح, وليس هذا من الوجهة اللغوية فقط, بل أن أجسامهم وسائر مظاهرهم الخارجية تشبه تمام الشبه أكراد جبل درسيم الشهير)).

3 _ الأكراد منتشرون في شتى الأرجاء والمناطق لأسباب شتى منها تقلب الظروف السياسية في المنطقة. لذا نجدهم كأقليات مبعثرة في الهند - باكستان - أفغانستان - والمغرب, الى جانب وطنهم الأصلي ومنطقتهم المركزية الموزعة بين تركيا - إيران - العراق - سوريا والإتحاد السوفيتي.

4 - إن حركات التحرر القومي في كردستان تمثل نموذجا فريدا من حيث مدتها وتضحياتها الجسيمة والملاسات والتعقيدات التي رافقتها, الأمر الذي تسبب في أن الكثيرين من الأكراد قد تنامى الى نفوسهم اليأس وفقدان الثقة بنجاح القضية مصحوبة بحملات الإضطهاد المتكررة التي تعرضوا لها. كل ذلك دفع بالبعض ولاسيما في المدن الكبيرة والمناطق المختلطة الى إنكار هويتهم القومية الحقيقية ويتجنبون التحدث باللغة الكردية في المحافل العامة, كل ذلك بسبب قلة ضمانات الأمن ومجالات الفرار حين تشتد النائبات بهم, وما أكثرها.

كل هذا إنعكس على تقدير الباحثين بما في ذلك الأكراد أنفسهم فجاءت التقديرات متفاوتة. فعلاء الدين السجادي وهو باحث كردي يقدر عدد الأكراد ب (18) مليون نسمة, بما في ذلك الذين لا يستطيعون التكلم بلغتهم. في الوقت الذي يقدر الدكتور عبدالرحمن قاسم لو عددهم ب (10,600,000) نسمة. من هنا وعند أخذ الإعتبارات الزمنية والتقديرات المختلفة بنظر الإعتبار لأمكن القول بكل ثقة بأن عدد الأكراد في الوقت الراهن لا يقل بأي حال عن 15 مليون نسمة. وهذا بحد ذاته عدد كبير خاصة إذا علمنا بأن الدول التي تقتسم كردستان تتكون بذاتها من خليط من القوميات المختلفة كإيران مثلا. لذا من الجائز للمرء أن يسأل عن مدى صحة إعتبار القضية الكردية كقضية أقليات؟

601- الخلفيات التاريخية للمشكلة الكردية:

إن حركات التحرر الكردية قد طال بها الأمد عدة قرون, إلا أن الشعب الكردي لم يتوصل لحد الآن الى هدفه الرئيسي المتمثل في التحرر وإقامة دولة مستقلة كما هو الحال بالنسبة لشعوب كثيرة. وأسباب هذا الإخفاق كثيرة ومختلفة ولكن بالإمكان تحديد أهمها والتي عملت على إنفراد تارة ومجموعة تارة أخرى حائلة دون النجاح:

1 - فرقة الأكراد: هذه الظاهرة تمثل جزءا من الواقع الكردي يمكن تتبعها حتى في العصور القديمة من تاريخ الأكراد. ويذهب مينورسكي الى أن السبب العام لفرقة الأكراد يكمن في الواقع الجغرافي وطبيعة المناطق التي يقطنها الأكراد, حيث تكثر الوديان والجبال والأنهار المتعددة, والتي أدت الى تقسيم الحياة الإجتماعية والسياسية في كردستان. هذا ولم يعالج الأكراد مشكلتهم الأساسية هذه بجدية أبدا, لأن الذين بذلوا جهودا مخصصة في هذا السبيل كانوا قلة, في الوقت الذي حاول فيه أعداؤهم

العمل على تعميق خلافاتهم وإستغلال نقطة الضعف هذه أبشع إستغلال. فعن هذا الطريق فقط, فقدت أغلب الإمارات الكردية المستقلة سيادتها الحقيقة لصالح الإمبراطورية العثمانية. حتى أن شرفخان كأول مؤرخ كردي يشير الى ملاحظة أوردها المؤرخ سعد الدين وهو معلم السلطان مراد كذلك قد نوه في كتابه: تاريخ الأتراك, الى أن الأكراد يتنازعون فيما بينهم والكل يريد أن يكون مستقلا عن الآخرين. كما وأن الكثير من المستشرقين وغيرهم قد ذكروا هذه الحقيقة أيضا مثل الميجر سون - باسيل نيكيتين و فون مولتكه. والأخير يقول عن الأكراد بهذا الخصوص: ((لو إتحد الأكراد لتعذر الإنتصار عليهم)). وهذه الحقيقة واردة لأن ما إستطاع الأسلاف من تحقيقه بوحدتهم في نينوى من الممكن تحقيقه ضد أنقره - التي تنكر حتى وجود الأكراد - من قبل الخلف.

2 - الدين: الشريعة الإسلامية لا تفصل الدين عن السياسة, كما هو سائد في العالم الغربي حيث بات مثل هذا الفصل أمرا بديهيا. ذلك أن مبادئ الشريعة الإسلامية ليست مجرد مجموعة من القواعد الخلقية, بل أنها تتسم بطابع شمولي يهدف الى تنظيم شؤون الحياة في المجتمع على مختلف الأصعدة: سياسيا - إجتماعيا - إقتصاديا - ثقافيا و دينيا.

ومن خصائص الدين الإسلامي طابعه الإنساني ودعوته الى الحرية والمساواة. فالتمييز العنصري والمفاضلة بين الشعوب والقوميات مثلا أمر مشجوب في أحكامه, ما لم تكن هذه المفاضلة قائمة على التقوى. إلا أن كل العقائد والمعتقدات معرضة للتحويل الى مجرد وسيلة وأداة بيد الحكام ومن هذا يظهر خطر سوء الإستفادة من أحكامها من قبل بعض الأفراد والجماعات, سيما في المجتمعات التي يسود فيها الجهل والتخلف.

فبالنسبة الى مبادئ الشريعة الإسلامية نجد أن هذه الحقيقة قد ظهرت حتى في المراحل الأولى من إنتشار الدين الإسلامي, بالأخص بعد أن إستطاع الأمويون إنتزاع السلطة بالخدعة وغيرها من الأساليب بهدف إزاحة الخليفة الرابع أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب من منصب الخلافة, كخطوة أولية ليمارسوا بعدها بالقهر والعسف بعيدا عن نص وروح المبادئ الإسلامية, الأمر الذي أدى وبمرور الزمن الى القضاء على الجوهر الإسلامي للدولة في الواقع وتحويلها بالتالي الى إمبراطورية عربية. ويلاحظ بأن تطورا مشابها وجد طريقه الى التطبيق في ظل الحكم العثماني والصفوي, كل ذلك الى جانب الحروب التي سادت في زمنهما بين الطائفتين (الشيعة والسنية), والتي حولت كردستان بحكم موقعها الجغرافي الى ساحة حرب وقاتل بين الطرفين المتصارعين.

هذا ولما كان الكرد متعصبين بطبيعتهم لذا كان من الميسور دوما إستغلالهم لأغراض سياسية بواسطة شعارات دينية. وأثرت إستقامتهم الصميمية إزاء معتقداتهم الدينية سلبا على تطور شعورهم القومي, حيث ظل هذا التطور وعلى مر العصور بطيئا لا يساير تطور مثيلاته لدى الشعوب

3 – الإفتقار الى النخبة السياسية – التنظيم – والتعليم: كل حركات التحرر في العالم بحاجة الى كفاءات قيادية يحسن بها أن تكون شاملة. لكن بالنسبة للحركة الكردية يبدو أنها إفتقرت في الكثير من الأحيان إلى هذا العنصر الحساس بدليل أن ماضيهم وحاضرهم لا يدعو أن يكون عبارة عن سلسلة من الأخطاء المتكررة، التي صاحبت وما زالت تصاحب نزعة التحرر الكردية التي لا تخبو، الأمر الذي يفرض الإستنتاج القائل بأن القيادات الكردية بشكل خاص والشعب الكردي بشكل عام ، الذي عليه أن يقوم بدور الرقيب على هذه القيادات لم يتعلم من أخطاء الماضي. فقد كانوا دوما ضحايا وعود لم يوف بها، الأمر الذي يعزى الى تأثير الدين الكبير على الأكراد في بعض الأحيان. كما كانوا ضحايا الحسد والتنافس بين بعضهم البعض، بدليل أن أغلب حركات التحرر إنحصرت في مناطق صغيرة وفي أحسن الأحوال إكتفى سكان المناطق المجاورة بدور المنفرج على الصراع الدائر في الوقت الذي كانت قوات العدو تبيد قرى بأكملها عن بكرة أبيها. هذا بالإضافة الى أنهم لم يهيئوا انفسهم مسبقا لتنظيم الحركات وقيادتها، فقد غلب على حركات التحرر الكردية طابع الإرتجال وردة الفعل، مع الإفتقار الشديد الى بعد النظر المطلوب.

هذا الى جانب إفتقار أغلب القيادات الى روح المقاومة والمثابرة والصمود في حالة حدوث بعض الإنتكاسات وقد يمكن إعتبار بارزان إستثناء على هذه القاعدة. ذلك لأن المشاكل المعقدة قد تحتاج تحت ظروف وشرائط معينة الى عدة أجيال للتوصل الى النتائج المرجوه، بينما قد لا تجدي في مثل هذه الأحوال المخططات الأنية وردود الفعل الإرتجالية، التي تنشأ الحصول على مكتسبات عاجلة والتي بدونها تفقد القيادات وبسرعة كل رجاء وأمل بالقضية.

وقد يعود سبب قلة الجدارة والكفاءة، سواء بالنسبة للقادة كأفراد أو جمعيات وأحزاب سياسية الى ضعف المستوى التعليمي المطلوب في مختلف المجالات، بالمقارنة مع المستوى العالمي أو حتى على صعيد المنطقة. لكن إذا علمنا بأن نسبة الأمية تبلغ 80% لتوضحت الخلفية وأدركنا بأن تجاوز هذه العقبة لن يكون سهلا.

4 – إهمية كردستان: لكردستان أهمية كبيرة على شتى الأصعدة: إستراتيجيا – إقتصاديا – وسياسيا. فهي بمثابة جسر يربط بين الشرق والغرب وحدودها تربط بين البحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسي. وتوجد في كردستان ثروات طبيعية كثيرة وفي مقدمتها النفط والثروة المائية. كما أن جمال الطبيعة في كردستان يجعل منها محط الأنظار. ولذلك كله تحولت كردستان الى هدف لمطامع جهات متعددة وساحة للصراعات الدولية سواء على صعيد الشرق الأوسط أو عالميا من خلال صراعات الدول الكبرى.

5 – الموقف المعادي للدول الكبرى: الدول الكبرى وبالأخص بريطانيا في البداية والولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد عارضت كل حركات التحرر بل وناصبته العداء في مجمل مواقفها الإستراتيجية نظرا للتعارض السافر بين مصالحها الخاصة وبين الأهداف التي تدعو إليها حركات التحرر العالمية. هذا ورغم تبدل البعض من الأساليب الأستعمارية بسبب تغير الظروف وتزايد الوعي الذي بدأ ينمو بين الشعوب إلا أن الأهداف والطبيعة الإستغلالية للدول الكبرى لم تتغير من حيث الجوهر.

ورغم أن الكثير من الشعوب والبلدان في العالم الثالث إستطاعت أن تنال إستقلالها, طبقا لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير, إلا أن تطبيق هذا المبدأ لم يجد طريقه بعد للتطبيق بخصوص القضية الكردية, بل بالعكس فقد قسمت كردستان للمرة الثانية ولكن ليس بين دولتين في هذه العملية, كما كان التقسيم الأول, بل بين خمس دول, الأمر الذي إستصحب معه سلبيات جديدة بالأخص حول مدى قدرة المقاومة لحركة التحرر القومي الكردي.

لقد أتيح للكثير من الشعوب مجال تكوين دول تحت الإنتداب الفرنسي أو البريطاني, كخطوة أولى نحو التحرر والإستقلال, على الرغم من الكثير من السلبيات التي رافقت هذا التطور ولكن الأكراد حرموا حتى من هذه الفرصة أيضا. فقد بقيت الدول الكبرى كركيزة ومخطط لكل الأحلاف العسكرية والإستعمارية في منطقة الشرق الأوسط, التي إستهدفت محاربة حركات التحرر الأصيلة, بما في ذلك حركة التحرر الكردية في كل أجزائها. كما أن الدول الكبرى تولت وبفاعلية دعم الدول التي إقتسمت كردستان فيما بينها, في الوقت الذي سعت فيه هذه الدول ذاتها أن تسد كل السبل بوجه الشعب الكردي محليا وعلى صعيد المنظمات الدولية كذلك.

6 – تفوق الأعداء: أثبت التاريخ بأن الأكراد واجهوا في الغالب أعداء متفوقين عسكريا, سواء من حيث العدة أو العدد أو كليهما, الأمر الذي تجلى بالدرجة الأولى بعد الحرب العالمية الأولى, حيث توجب على الأكراد مواجهة أحدث آلات الحرب التي أنتجتها الدول الكبرى, إبتدأ بالدول الإستعمارية الغربية وإنتاء بالإتحاد السوفيتي. ومما لاشك فيه أن من الصعب إن لم يكن من المستحيل على الفلاحين الأكراد البسطاء مقارعة هذا التفوق التكنولوجي الهائل.

هذا بالإضافة الى عنصر آخر (قرب العدو) الذي يحول دون إستفادة الأكراد من عنصر المفاجأة بالشكل المطلوب, الأمر الذي يمكن ملاحظة آثاره السلبية على حركات التحرر لدى حركة المقاومة الفلسطينية أيضا. إذ لو قارع الفلسطينيون عدوا كالأستعمار الفرنسي أو البريطاني لكانت لديهم فرص نجاح أكثر. وهذه الحقيقة تنطبق على حركات تحرر أخرى أيضا.

701- تأثير المشكلة الكردية على العلاقات الخارجية بين الدول العربية وإيران وتركيا:

يسود التنافس والصراع بين الفرس والعرب والأتراك بهدف الحصول على مركز قيادي في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي منذ حقب. وكان الدين كما يثبت التاريخ بالنسبة لكثيرين مجرد وسيلة لا غاية لبلوغ الأهداف المبتغاة. ولما كان الأكراد يقعون جغرافيا بين هذه الشعوب المتطاحنة والطامعة في إحتكار مركز القيادة, لذا تعذر على الأكراد تجنب التورط في هذه الصراعات أو إبعاد تأثيراتها المهلكة عن وطنهم. وبدل أن يطالب الكرد ذاتهم بدور قيادي كانوا وحسب الظروف والمواقف المختلفة تارة عونا لهذا الطرف أو لأخر. وكانت النتائج على المدى البعيد وبالآ علىهم دوما, فالذين حرموا من الدعم الكردي سعوا الى الإنتقام والذين حصلوا على الدعم تنكروا للجميل!

لقد كان موقف الأكراد في حالات كثيرة حاسما, كما يثبت ذلك في القضاء على الدولة الأموية بقيادة أبو مسلم الخراساني من جهة ودعمهم للعثمانيين في جالديران وغيرها ضد الصفويين ودورهم بقيادة صلاح الدين غني عن الإشارة, هذا على سبيل المثال لا الحصر. من هنا يخلص المؤرخ الكردي محمد أمين زكي الى الإستنتاج التالي:

((لم يقصر الكرد قط, في خدمة الحكام والملوك العادلين المنصفين, الذين تولوا الحكم في كردستان. كما أن كل أمة من الأمم التي حكمت الكرد وراعت حقوقهم الطبيعية من إخاء ومساواة ومعاملة عادلة, قد إستفادوا كثيرا من خدماتهم الصادقة ومن شجاعتهم الفائقة وبطولتهم الرائعة في مواقف كثيرة تشهد بذلك صفحات التاريخ. بخلاف الأمم التي أرادت حكمت كردستان بالظلم والجبروت وبإذلال الكرد, بالتعدي على حقوقهم الطبيعية وشرفهم القومي, فقد باءت بالفشل وأصيبت بالكثير من الويلات والأضرار)).

إن بعض الساسة الواقعيين والكتاب المعاصرين, أخذوا هذه الحقائق بنظر الإعتبار, الأمر الذي عكس تقديرات راجحة وواقعية في كتاباتهم حول المشكلة الكردية كالأستاذ عبدالرحمن البزاز, الذي يقول: ((إن العرب لا يستطيعون أن يطلبوا من الشعوب الأخرى أن تتنكر لعواطفها القومية, لأن إنباء هذه المشاعر حق من حقوقهم الطبيعية)). أما المحامي هلال ناجي فيقول: ((إن القومية الكردية هي حقيقة واقعية وأن من مصلحة الأمة العربية أن تقبل وتعترف بحق الشعب الكردي في تقرير المصير, في إطار دولة موحدة أو إتحاد كونفدرالي)).

ولربما كان من المستحسن أن نذكر هنا موقف الشريعة الإسلامية الغراء, طالما كان الحديث يدور حول المساواة. فقد جاء في الحديث الشريف قوله: ((لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه وأن يكره له ما يكره لها)).

الفصل الثاني

1 – مقدمة مع موجز حول بعض المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة:

في هذا الفصل سنحاول تتبع التطور الذي رافق المسألة الكردية لغاية عام 1958م. ورغم أن الأولوية ستولى لبحث التطور في كردستان الجنوبية (العراق)، إلا أننا سوف نأخذ الأجزاء الأخرى من كردستان بنظر الإعتبار أيضا قدر المستطاع. وبصدد عرض التطور في كردستان الجنوبية فسنولي مشكلة الموصل وكيفية حلها أهمية كبرى بإعتبارها مسألة محورية وجوهرية في هذا الفصل. لكن لا بد من الإشارة ولو بإقتضاب الى بعض المصطلحات ذات العلاقة وهي: الإمبريالية والكولونيالية – الدولة وحق تقرير المصير – الشعب (الأمة) وحق الشعوب في تقرير المصير – الأقليات.

101 – الإمبريالية و الكولونيالية: وهذين المصطلحين يتشابكان ويتداخلان في بعضهما البعض الى حد كبير لدرجة قد يتم إستخدامهما كمترادفين أحيانا.

الإمبريالية: وتعني بشكل عام النزوع والرغبة الى السيطرة والتسلط, الأمر الذي من شأنه بسط سيطرة ونفوذ دولة ما على ماجاورها من المناطق, أو المناطق النائية عن الدولة المعنية. هذا وقد أطلق هذا المفهوم كتعبير عن أحقاب تاريخية مستقلة: * في العصور القديمة كنزعة لتشكيل الإمبراطوريات الواسعة. * منذ القرن التاسع عشر يرتبط المفهوم بالتوسع القومي. * وفي الفترات الأخيرة كتعبير عن السيطرة على ما وراء البحار والسياسة الإقتصادية للدول الكبرى.

الكولونيالية: وتعني التوسع الجغرافي لشعب ما في المناطق الأجنبية (الأخرى), بما في ذلك إحتلال دولة في الخارج. وحسب المفهوم التاريخي والسياسي فهي تعني: إنشاء المستوطنات خارج الوطن الأصلي من قبل مجموعة تحافظ على مقوماتها القومية. وإبتدأ من من العصر الحديث ولغاية الحرب العالمية الأولى . فالكولونيالية تعني: إنتزاع أو السيطرة على المناطق الواقعة فيما وراء البحار من قبل الدول الأوربية لأهداف سياسية – عسكرية – وإقتصادية خاصة, إبقاء لمصالح الوطن الأم.

أ – المستعمرات الإستيطانية: وتعني الأراضي المنزوعة والمسيطر عليها, سواء عن طريق الفتوحات العسكرية أو الحيازة القانونية باكتساب ملكية الأراضي عن طريق عقود الشراء مثلا, وكذلك عن طريق عقود الشراء الشكلية. وتستخدم (الأراضي) كوسيلة لإستيعاب المهاجرين من الوطن الأم, كإحتياطي لإستيعاب أجيال جديدة في حالة تنامي السكان في الوطن الأم, بشكل لا يستطيع هذا الوطن إستيعابهم. وهنا يتم التفريق بين حالتين: 1 – وبموجبها يتم إقصاء السكان الأصليين أو القضاء عليهم كليا, الأمر الذي حصل في الولايات المتحدة وأستراليا. في هذه الحالة لم تكن هنالك حاجة ملحة الى الأيدي العاملة, مما أدى الى نشؤ مجتمع أوتاركي مستقل ومكتف ذاتيا من الناحية الإقتصادية. 2 – وبموجبها يتعايش المهاجرون مع السكان الأصليين جنبا الى جنب, لكن المهاجرين هم الحكام الفعليون في البلاد ولهم إمتيازات إقتصادية وسياسية خاصة بهم.

من الواضح أن هذه السياسة تعتبر الإستيطان كهدف لها, وتدعم فكرة إنتزاع الأراضي والإستيلاء عليها عن طرق إنتزاع ملكيتها من السكان الأصليين بكل الوسائل والتي من جملتها ما يلي:

لما كانت الإمبريالية نتيجة متوقعة لتفاوت مراكز القوى بين الشعوب والمجموعات وإستغلال بعضها البعض الآخر بسبب هذا التفاوت, لذلك فإن اللجوء الى إستعمال القوة يعتبر أمرا مألوفا بإعتباره وسيلة لإنتزاع الأراضي وتغيير ملكيتها كما انه قد يكفي في بعض الحالات التهديد بإستعمال هذه القوة. وإستنادا الى هذا المنطق الإستعماري نجد أحد القادة الفرنسيين (بوكاند) يعلن في عام 1884م. في الجزائر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: ((أينما تواجدت أراضي خصبة وإمكانات الإرواء يجب علينا توطين المهاجرين, دون الإهتمام بمسألة: لمن تعود هذه الأراضي. لأن مثل هذه الأراضي لا بد وأن تتحول ملكيتها الى المهاجرين بكليتها)).

ومن الوسائل الأخرى التي يلجأ إليها المستعمرون لإنتزاع الأراضي من السكان الأصليين, عملية إبرام عقود مع زعماء القبائل المحليين, التي لا تعني في جوهرها سوى تخلي هذه القبائل عن حقوق ملكيتها لهذه الأراضي. لذا نجد وعن طريق مثل هذه العقود بأن بعض الشركات الأوربية أو الأشخاص المحدودين قد إستحصلوا على أراضي شاسعة مقابل عدة أمتار من القماش أو كميات محدودة من الكحول! ومرد ذلك يعود الى جهل الزعماء المحليين لأهمية ومدلول مثل هذه الوثائق التي كانوا يرسمون عليها شكل الصليب للدلالة على توقيعهم لتلك العقود, الأمر الذي تكرر مرارا في مناطق مختلفة في أفريقيا.

وفي حالات أخرى أستغل المبدأ القانوني والقاضي بحق الدولة في الإستيلاء على كل الأراضي غير المستغلة أو الخالية. وهذا ما نصت عليه المراسيم التي أصدرها الفرنسيون في الجزائر في

1/نوفمبر/1844م. والتي بموجبها إعتبرت السلطات الفرنسية كل الأراضي غير المستغلة ملكا للدولة, في حالة عدم مقدرة أصحاب الأراضي على إبراز الوثائق الدالة على ملكيتهم لمثل هذه الأراضي, والتي تعود ملكيتها الى فترة ما قبل الإحتلال الفرنسي. غير أن القبائل العربية وقبائل البربر لا يملكون عادة مثل هذه الوثائق – شأنهم في ذلك شأن الكثير من القبائل التابعة الى شعوب اخرى في العالم الثالث – وبذلك تتحول أراضيهم الى أملاك أميرية تابعة للدولة, والتي تعرضها الدولة بدورها على المهاجرين الفرنسيين الجدد بدون ثمن أو بأثمان بخسة. والأمر ذاته ينطبق على المناطق التي تكسوها الغابات.

ب – المستعمرات الإقتصادية: تتعدد جوانب وأهداف السياسة الإستعمارية بهذا الخصوص:

* نقل الثروات المختلفة من المستعمرات الى الوطن الأم, ومنها الثروات وعائدات الضرائب المستحصلة. فقد إستطاع الإسبان على سبيل المثال أن يبتزوا من شعب الإنكا في أمريكا اللاتينية ما قيمته (1,326,539) بيزوز ذهبي في حالة واحدة فقط, كثمن للإفراج عن ملكهم المحتجز لدى الإسبان. علما أن هذه الفدية لم تستطع أن تنقذ ملك الإنكا, إذ قتله الإسبان بعد ذلك.

* تزويد الوطن بالمواد الخام اللازمة للصناعات المختلفة كالقطن والنفط والمنتجات الزراعية المختلفة, التي لا يمكن إستخراجها أو إنتاجها في الوطن الأم لأسباب مناخية أو لإفتقارها الى هذه المواد لأسباب طبيعية أو لأن إهمالها كان يعود لرغبة الوطن الأم في التركيز على التخصص الصناعي.

* إيجاد أسواق تجارية لتصريف المنتجات الصناعية وضمان إيجاد الإستثمارات المربحة لرؤوس الأموال.

ج – المستعمرات العسكرية (الإستراتيجية): والهدف من إيجادها والمحافظة عليها يعود الى أسباب عسكرية (إستراتيجية). ولعل خير مثل يورد بهذا الخصوص هو جبل طارق وقناة السويس بالنسبة الى بريطانيا وقناة بنما بالنسبة الى الولايات المتحدة الأمريكية.

د – مستعمرات الإعتقال: وكان الغرض منها إبعاد السجناء إليها, ومنها ويلي الجنوب وغيانا و كاليدونين على سبيل المثال. وفي الواقع فإن كل المستعمرات أستخدمت بشكل أو بآخر لهذا الغرض, ذلك لأن المهاجرين ضموا بين صفوفهم الكثير من السجناء المبعدين ممن صدرت بحقهم أحكام السجن في مناطق نائية. فالإنكليز مثلا كانوا يبعدون سنويا ما يعادل ألفي سجين الى المستعمرات الخاضعة لهم في أمريكا الشمالية. وقد إستمرت هذه الحالة الى أن نالت هذه المناطق إستقلالها من بريطانيا.

هذا وقد كان المهاجرون في الواقع خليطا عجيبا يتألف من شتى الطبقات والفئات لكن كذلك حثالة الأفراد أيضا ممن رفضتهم المجتمعات الأوروبية. لذا كان هنالك الى جانب النبلاء المفتقرين, والمغامرين والسكان المدنيين, لصوص وقتلة, إلى جانب جماعات هربت من أوروبا بسبب الإضطهاد الديني أو السياسي.

ولعل بالإمكان ومن خلال دراسة هذا التركيب الإجتماعي الغريب للمهاجرين الى ما سمي بالعالم الجديد إلقاء بعض الضوء على اسباب سوء المعاملة التي لقيها السكان الأصليون في أمريكا وغيرها من المستعمرات على يد المهاجرين من أوروبا, والتي أدت الى الحط من مكانتهم الإجتماعية والإقتصادية في أغلب الحالات والى إبادتهم الجماعية في حالات أخرى.

سياسة الإستيطان:

مورست هذه السياسة منذ عهود قديمة فقد لجأ إليها الرومان واليونان والعرب والأتراك. لكن إعتبارا من 1500م. بصورة عامة إستخدمتها بعض الشعوب الأوروبية, والتي أخضعت في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أغلب أجزاء عالمنا المعاصر لسيطرتهم وقسمتها على هيئة مستعمرات أو مناطق نفوذ فيما بينها. وبذلك نشأ عمليا نظام إستمر العمل به عدة قرون, إقتسمت بموجبه بعض الأمم, العالم كله تقريبا وإستثمرته وإستغلته لمصالحتها الخاصة. ولا يغير من هذه الحقيقة نشوب تنافس حاد بل وإحتراب بينها من أجل الحصول على مكاسب أكثر من الآخرين. إلا أن الحربين العالميتين (1914-1918) و (1939-1945)م. هزت أركان هذا النظام الإستعماري وعجلت في تقويضه, ولذا يمكن أعتبارهما كبداية لنهاية هذا النظام الجائر, الذي جسد الأنانية والإستغلال بصورة بشعة من كل النواحي. لقد لعبت الدوافع الإقتصادية دوما دورا فعلا في المخططات والسياسات الإستعمارية, إلا أن هذه الأهمية تنامت في القرن التاسع عشر وما تلاها من الفترات.

لقد ربط لينين بين تركيز الإنتاج وتوحيده ونشو الإحتكارات وسيطرة رأس المال في شكل تمركز البنوك على صورة إحتكارات ذات بعد دولي كبير, وبين تنامي النزعات الإستعمارية. ويوضح لينين بالتالي ما يرنو إليه حين يشير الى أربع دول أوروبية فقط (قبل الحرب العالمية الأولى) كانت تملك ما يقارب 80% من رأس المال العالمي, في الوقت الذي كانت فيه بقية أجزاء العالم والدول الأخرى في مركز المدين.

لكن في الواقع فإن العوامل الإقتصادية وتطورها المرافق للثورة الصناعية لم تكن الوحيدة في تسبب إيجاد هذا التيار, الذي يعزى الى عملية تمركز رؤوس الأموال, بل أن هنالك عملية تمركز على الصعيد السياسي أيضا. وهو الذي جعل من التوسع الإستعماري أمرا ممكنا. ذلك لأن النظام

الإقطاعي كان قد تلاشى وفتح المجال لنشؤ الأمم الكبيرة والدول المركزية. وكانت هذه الظاهرة قد تجلت في البداية في أوروبا الغربية. وقد رافق التطور الإقتصادي والسياسي تطور علمي تكنولوجي ضمن تفوق أوروبا الغربية بالأخص في مجالات صنع الأسلحة ومعدات الحرب, التي كان لها دور حاسم في الكثير من المواقع المصيرية. ذلك لأن الأوربيين في الحقيقة وبصورة عامة لم يواجهوا في أي مكان أعداء أو منافسين تتوفر لديهم مثل هذه الميزات ومثل هذا التفوق التكنولوجي المعاصر.

وهكذا نجد بأن مصير العالم والتطور اللاحق كان من حيث الأساس قد تحدد والى حد كبير في عام 1493م. حين أقر البابا ألكسندر الرابع بحكم الإسبان على العالم الجديد بعد عودة كريستوف كولومبوس من رحلته الإكتشافية. أعقب ذلك تصديق مشابه فيما يتعلق بنزعة البرتغال الإستعمارية. وفي 7/حزيران/1494م. تم تقسيم مناطق العالم الجديد بين إسبانيا والبرتغال على صورة معاهدة, باركها البابا يوليوس في 24/شباط/1506م. وهكذا وبكل بساطة تقرر وضع مصير الملايين من الناس تحت تصرف هذين البلدين دون أن يتكلف أحد عناء الإستفسار من الشعوب المعنية , عما إذا كانت توافق على مثل هذا الإجراء.

الدول التي تخوض الحروب التوسعية لا تميل في العادة الى كشف الحقائق عن الدوافع الأصلية والحقيقية لنشوب الحروب وسبب إنخراطها فيها. من هنا فإن أغلب الغزاة يتسترون عادة خلف واجهات دينية – ثقافية أو المناداة بالرغبة في نشر الحضارة والمدنية, بل وأحيانا بإسم تحرير الشعوب كأهداف ودوافع معلنة لخوض الحروب! نذكر هنا على سبيل المثال النداء الذي وجهه قائد الحملة الفرنسية - الذي إستولى بالتالي على الجزائر- الى أهالي الجزائر قائلا بين أمور أخرى أيضا ما يلي:

((نحن الفرنسيون القادمون الى الجزائر أصدقاء لكم, هدفنا طرد الأتراك أعدائكم الطغاة, الذين يعذبونكم ويضطهدونكم , الذين يسرقون أموالكم ومنتجات أراضيكم ويهددون بإستمرار بالقضاء على حياتكم. نحن لا نريد أن نحتل مدنكم, التي ستبقون انتم سادة لها, وهذا ما نقسم به بدماءنا...نحن سنحترم ممتلكاتكم واموالكم ودينكم المقدس... فالفرنسيون هم أصدقاؤكم المخلصون وسيظلون كذلك دوما. إلتحقوا بصفوفنا لأن ذلك سيكون من دواعي سرورنا, ولأن ذلك سيجلب لكم الفوائد)).

أساليب الحكم والإدارة في المستعمرات:

لجأت الحكومات الى وسائل مباشرة أو غير مباشرة في إدارتها للمستعمرات, ولو أن شؤون الإدارة كانت في بعض الأحيان تترك لبعض الشركات التجارية. غير أن السياسة العامة كانت على كل حال تستهدف المحافظة على مصالح الوطن الأم, مهما كانت طبيعة هذه المصالح. غير أن تعارض هذه المصالح مع مصالح المستعمرات وسكانها الأصليين ولدت في الغالب نتائج سلبية بالأخص بالنسبة

للسكان الأصليين وبلادهم. لقد تلكأ المستعمرون في تنفيذ المشاريع الإصلاحية طالما وجدوا الى ذلك سبيلا, الأمر الذي خلف الظواهر التالية كنتيجة مرافقة للسياسة الإستعمارية وتطبيقاتها:

الإرتباط السياسي بعجلة الدوائر الإستعمارية وإنعدام الإستقلالية والتأخر على شتى الأصعدة بما في ذلك المجالات الإقتصادية – الإجتماعية – والثقافية كنتيجة لممارسة الإضطهاد القومي ضد السكان الأصليين. ولو أردنا إيراد مثال على التباين المجحف بين الطرفين في ظروف المعيشة بين الدول الأوربية وسكان المستعمرات أو شبه المستعمرات عبر أخذ المؤسسات الصحية كمثال مستعينين بالأرقام التي أوردتها منظمة الأمم المتحدة والمتعلقة بالأعوام 1959- 1963. هنالك طبيب واحد لكل 760 شخص في ألمانيا الإتحادية ولكل 760 شخص في الولايات المتحدة الأمريكية ولكل 960 شخص في بريطانيا ولكل 910 شخص في فرنسا ولكل 610 شخص في إيطاليا. بالمقابل نجد مثلا طبيبا واحدا لكل 2600 شخص في مصر ولكل 1600 شخص في الشيلي ولكل 1700 شخص في بيرو ولكل 2400 شخص في كولومبيا ولكل 7100 شخص في أندونيسيا ولكل 2500 شخص في البرازيل ولكل 4900 شخص في في العراق ولكل 9700 شخص في المغرب ولكل 8000 في السودان. ولا ريب أن المرء سيحصل على ارقام مشابهة عند إجراء مقارنة في المجالات الثقافية والتعليمية والمداخل القومية والفردية. ومن هنا تتجلى الطبيعة الإستغلالية للإستعمار الذي يمكن نظامه أقلية مميزة من الناس لإستغلال الأغلبية العظمى من البشر لصالحها الخاص. ولذا فلا غرابة في تصاعد دعوة الشعوب المغرر بها ومطالبتها في إستعادة حقوقها المشروعة كلما زادت صحتها وإتسعت مداركها.

ممارسات الإمبرياليين والمستعمرين على إختلاف هوياتهم في مختلف المناطق من حيث الجوهر ألا وهو الإستغلال بكل صورته. ولأجل مواصلة الإستغلال تلجأ السلطات الإستعمارية الى قمع حركات التحرر بشدة مع العمل قدر المستطاع على حجب الحقائق عن الرأي العام وبالأخص تلك التي تتعلق بأوضاع الشعوب وأسباب إنتفاضتها الحقيقية, وبمعنى آخر فإنها تمارس سياسة التجهيل. كما وأن السلطات الإستعمارية تمارس بإستمرار سياسة فرق تسد الى جانب إستعمال العنف لضمان مصالحها الخاصة بإعتبار إستخدام العنف كإجراء تقليدي لكسر شوكة المقاومة لدى الأطراف المعارضة. كما أن السلطات الإستعمارية تستخدم تفوقها التكنولوجي بالأخص على الصعيد العسكري بإستمرار ودون وازع من ضمير لضمان مواصلة المحافظة على مصالحها عن طريق إزاحة كل معارضة بوسائل العنف والقوة بالإضافة الى الدسائس والمؤامرات.

ومن الأمثلة على ذلك نذكر الحرب التي خاضتها إيطاليا ضد الشعب الليبي في أواخر العشرينيات من قرننا المعاصر. فقد أعلن الجنرال الإيطالي بودوكيليو في بيان له صدر في عام 1929م. موجه

الى السكان الليبيين قائلا: ((لن يحصل المتمردون بعد الآن على أي أمان, بما في ذلك العوائل ولا قطعان ماشيتهم ولا أولادهم, لأنني سادمر كل شيء)) . وفي الجزائر لجأ الفرنسيون الى وسائل مختلفة لتحقيق غاياتهم وحولوا البلاد الى معسكر كبير, فأخترع نظام سمي (بإعادة التشكيل) أو (إعادة التوطين) وكان الهدف منه ضمان سيطرة أكثر فاعلية على السكان الأفارقة. حيث تمت تخلية مناطق كبيرة من سكانها الأصليين, الذين أجبروا على السكن في معسكرات خاصة وضعت تحت الرقابة. وبذلك حصل الفرنسيون على ميزة إستراتيجية كبيرة لأنهم باتوا يطلقون النار بلا هوادة على كل شيء يتحرك في المناطق الخالية. أما السكان الأفارقة ضحايا هذا المخطط فلم يهتم الفرنسيون بما سيؤول إليه حالهم في المستقبل, كما لم يهتموا بتغيير طبيعة المناخ على الحالة الصحية للمهجرين وأطفالهم. هذين مجرد نموذجين للأساليب التي قد تتبع من قبل المستعمرين فهي رغم تشابه الدوافع لكن التطبيقات متباينة ولديها قابلية كبيرة للتغير والتبدل بهدف الإنسجام مع المستجد من الظروف. لكن رغم كل الإختلافات في الخطط وكيفية تنفيذها ولكن في النهاية الهدف واحد وهو حماية المصالح الإستعمارية.

الكولونيالية والمسألة الكردية:

تعتبر بعض الأحزاب والكتل السياسية وبالأخص في كردستان الشمالية/تركيا المسألة الكردية, مسألة كولونيالية وبالتالي يجب حلها على هذا الأساس. ومن هنا فإن الكثير من بحوثاتهم وتحليلاتهم للأحداث التاريخية تعتبر من المساعي الهادفة لتوضيح هذه العلائق والإرتباطات بين كردستان من جهة وبين الدول التي تقطن كردستان فيما بينها كشعب ووطن جهة أخرى. إن تحليل الأحداث التاريخية وتطوراتها, التي رافقت المسألة الكردية من خلال البحوث والدراسات السياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية تظهر بجلاء, بأن ما ذهبت إليه تلك الأحزاب السياسية من إستنتاجات لايمكن أن تعتبر مجرد إدعاءات باطلة وتهم مختلفة, بل أن لها ما يبررها قطعاً, بالأخص عند مقارنة الأوضاع والأحداث التي عاشتها وما زالت تعيشها كردستان(شعباً ووطناً) بمناطق أخرى مشابهة إتفق الرأي العام العالمي على تسميتها بالمستعمرات. إن هذه الدراسة التي بين أيدينا ستحاول أيضاً أن تلقي بعض الضوء على هذه الجوانب من المسألة على أمل إستجلاء مدى صحة ما يذهب إليه بعض الكتاب والمؤلفين الكرد في بحوثاتهم.

201 – الدولة وحق السيادة:

الدولة: إختلفت الآراء حول موضوع نشأة الدولة , فهناك نظريات متعددة, كالعقد الإجتماعي والتنظيم والسلطة وما إلى ذلك من النظريات, التي تحاول بحث هذا الجانب. غير أن بعض العوامل لا بد من أن تتوفر لكي تكون نشأة الدولة ممكنة. ويرى منذر الشاوي مثلاً من أن الدولة تكون

موجودة إذا وجد شخص أو مجموعة من الأشخاص كسلطة سياسية (الحاكم) ممن تكون لهم القدرة على فرض مشيئتهم وآرائهم على مجموعة من البشر بشكل نافذ، في نطاق إقليم أو منطقة محدودة، على أن يقابل ذلك وجود فئة أو جماعة من الأشخاص (المحكومين) تخضع لمشيئة الأولى، لسبب أو دافع محدد (مادي - عرف وتقاليد - أو الدين). من هنا فإن سلطة رئيس القبيلة من طبيعتها لا تختلف عن سلطة الدولة الحديثة المعقدة. نذكر فيما يلي العناصر الأساسية لنشوء الدولة:

الرعية (الشعب) - المنطقة الجغرافية وحق السيادة نحو الخارج والداخل، مع وجوب ملاحظة أن حق السيادة الكاملة والمطلقة باتت صفة ربما لم تعد تنطبق إلا على الدول الكبرى في العصر الحاضر. أما العناصر الأخرى كالقوة وكبر المساحة فإنها أمور نسبية وتختلف من دولة إلى أخرى، فهناك دول صغيرة (قزما) مثل ليشتينشتاين في أوروبا، وهناك دول كبرى عملاقة كالصين الشعبية. إن الإعراف الدولي بموجب القانون والأعراف الدولية ليس المبرر الذي تقوم على أساسه الدول، كما يظهر ذلك من خلال أمثلة عديدة عبر التاريخ، كالإتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الأولى والمانيا الديمقراطية/الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية ولغاية عام 1974 وكذلك الصين الشعبية لغاية عام 1973م. غير أن الإعراف يحوز على أهمية حيوية أو مصيرية في بعض الحالات بالنسبة لنشوء وتكون الدول الحديثة النشأة على مختلف الأصعدة (السياسية منها أو الإقتصادية أو العسكرية)، ذلك لأن الدولة الحديثة النشأة قد يتعذر عليها أن تكتفي بالإعتماد على الذات وأن تعزل نفسها عن بقية أرجاء العالم لفترة طويلة، لأن التعاون باتت سمة من سمات العلاقات الدولية في عصرنا الحاضر. هذا ومازالت المسألة الكردية نموذجا حيا لما يمكن أن يؤول إليه العزل الشامل.

ويتم التمييز بين أشكال الدول المختلفة، كوسيلة لبيان مصدر السلطات فيها وبالتالي الحكم على طبيعتها، وهنا يتم التفريق بهذا الخصوص وبشكل عام وإجمالي بين الدولة الأتوقراطية وبين الدولة الديمقراطية. أما شكل الحكومة فيبين كيفية ممارسة السلطات فيها وهنا يتم التفريق بين:

- 1- الملكية الأتوقراطية كشكل للدولة: وتقسم إلى (إستبدادية مطلقة وطبقية). والملكية الديمقراطية كشكل للدولة: وتقسم إلى (دستورية وبرلمانية).
- 2 - الجمهورية الأتوقراطية كشكل للدولة: وتقسم إلى (دكتاتورية ودولة الزعيم المطلق فوهرر).
الجمهورية الديمقراطية كشكل للدولة: وتقسم إلى (رئاسية ورئاسية برلمانية وبرلمانية).
- 3 - الجمهورية التي يقودها مجلس شورى.

هذا في الوقت الذي يمكن لنا أن نقسم ونصف الدول وفق المجموعة التي تتولى القيادة السياسية بالشكل التالي: رجال الدين - الجيش - الموظفون - الإقطاع - رجال الأعمال (أصحاب رؤوس

الأموال) – رجال الصناعة – الطبقة العاملة.

أما من الناحية الأيديولوجية فالمسألة تدور حول محور كيفية إشباع الحاجات وتقسيم الموارد والسلع: فالليبرالية: تدعو الى إطلاق الحريات الفردية الى درجة التقليل من شأن الدولة الى حد بعيد. ومن هنا تنشأ الأسس التي تتنامى عليها الفوارق الإجتماعية والإقتصادية, ومن هذه تستقى الفوارق السياسية على شكل العلاقات السائدة بين الحكام والمحكومين.

أما الشيوعية: التي يمكن أن تعتبر في جوهرها كنظرية مضادة لليبرالية, فإنها تنظر الى الدولة من زاوية الصراع الطبقي, بإعتبار أن الدولة وسيلة تستخدم لإستغلال الطبقة العاملة. لذا ومن أجل تغيير الأوضاع القائمة على هذا الأساس, فإن الثورة أمر ضروري. وإستنادا الى النظرية الشيوعية فإن هذه الثورة لا بد من أن تندلع في الدول الصناعية, الأمر الذي لم يحصل لحد الآن بشكل شامل. إلا أن لينين يعلق على تأخر نشوب الثورة المنتظرة في الدول الصناعية ويعزو السبب الى أن الطبقة العاملة في هذه الدول قد تم تحيدها بوسيلة إعادة تقسيم الأرباح التي جناها النظام الكولونيالي في المستعمرات بشكل شمل هذه الطبقة أيضا, الأمر الذي خفف من حدة الصراع الطبقي في أوربا. ثم يضيف لينين قائلا: ((... إن الطبقة العليا المحضوذة من عمال القوى الإمبريالية, تعاش الى حد ما على حساب المئات من الملايين من الناس التابعين الى الشعوب غير المتمدنة)). ومن أجل توطيد أركان النظام الشيوعي تعتبر عملية مصادرة وتأميم وسائل الإنتاج كشرط مسبق, بالإضافة الى إعتبار الدولة كمفهوم مناقض لمفهوم الحرية, لذا فإن أمر القضاء عليها (الدولة) يعتبر واحدا من الأهداف البعيدة والهامة في النظرية الشيوعية. لكن الى أن يحين ذلك الزمن لا بد من ممارسة دكتاتورية الطبقة العاملة.

أما الإشتراكية: فتسعى لأخذ طريق وسط بين الفكر الليبرالي والفكر الشيوعي. فعمليات التأميم والقطاع الإقتصادي الخاص تتعايش جنبا الى جنب كتشخيص أو عرض لفكرة إختيار طريق التحول التدريجي بدلا من أساليب اللجوء الى الثورة, لغرض تجاوز وتخطي الحدود الفاصلة بين الدولة والمجتمع. ومن أجل الوصول الى هذا الهدف يرى الإشتراكيون في النظام البرلماني والنقابات العمالية وسائل جيدة وكافية لتنفيذ وإجراء عملية التحول المطلوبة, والتي تعتبر مسألة توزيع المواد والسلع بشكل أكثر عدالة لإشباع حاجات المجتمع كهدف لها.

أما الفاشية: فإنها تمثل نظرية مضادة تماما للنظرية الشيوعية, مع التركيز على المجتمع القومي, حيث تولي أهمية كبرى للدولة والمسألة القومية معا. وتسعى الى رفع المستوى الإجتماعي والإقتصادي للمجتمع بدون الإهتمام الى المسائل ذات العلاقة بالطبقات الإجتماعية.

من هذا كله نلاحظ بأن للدولة واجبات مختلفة, يتوجب عليها أن تؤديها مهما اختلفت الأيديولوجيات والصور والأشكال التي تقوم عليها. ورغم تعدد وتشعب هذه الواجبات إلا أنها تنقسم إجمالاً إلى واجبات خارجية وتتمثل في علاقاتها مع الدول الأخرى ضمن نطاق القانون الدولي, وواجبات داخلية (ضمن حدودها السياسية الخاصة) وتهدف إلى معالجة القضايا والجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما إلى ذلك. وعلى هذه الحلول وكيفيةها (داخلياً وخارجياً) يتوقف مدى النجاح أو الإخفاق الذي تستطيع الدولة أن تعرضه من خلال ممارستها للسلطة. وبهذا الصدد يقول إرماكورا: ((الدولة هي صفة تطلق على القواعد القانونية التي حولها الإنسان إلى نظام مؤثر في نظام إقليمي وكون منها المادة التي بواسطتها يحق لكل إنسان وبدون أي تمييز ضمان وجود يليق بالإنسان ويقوم على أساس التعايش السلمي والتعاون مع الآخرين, بهدف المساهمة في خلق نظام عالمي قائم على السلام)).

بالنسبة للأكراد بقيت مسألة تشكيل دولة قومية مستقلة أمراً بعيد المنال لحد الآن, رغم أنها كانت وما تزال مطمحاً وهدفاً يستحق المثابرة والنضال لبلوغه. فقد تم التنكر للوعود المقطوعة للأكراد باستمرار في حقهم بالمساواة, إلى جانب المحافظة على الهوية القومية الخاصة بهم, رغم أن البعض مازال يسعى للنضال لتحقيق هذه الأهداف المتواضعة. هذا وتفضل الأحزاب الكردية في الغالب أن تصوغ أهدافها السياسية ضمن دائرة المطالبة بنوع من الحكم الذاتي, على الأرجح لأسباب تكتيكية, أو ربما بسبب فقدان الأمل بإمكانية تحقيق فكرة الإستقلال كنتيجة للصراعات الداخلية, التي تولدها دوافع شخصية محضة, أو لأن هذه الأحزاب تعتمد مالياً وعسكرياً على دولة أو دول مجاورة والتي تقتسم كردستان فيما بينها. وهذا يعني أن الأكراد أو هذه الأحزاب تحاول الإستفادة من الخلافات الأيديولوجية وغيرها القائمة بين هذه الدول. ولكن بغض النظر عن كل هذه الجوانب ودوافعها فإن فكرة تأسيس الدولة الكردية المستقلة تبقى راجحة لإنسجامها مع روح ومتطلبات العدالة أولاً. ولأن التاريخ أثبت مراراً عدم جدوى أنصاف الحلول, التي طرحت في الماضي البعيد والقريب على بساط البحث ثانياً. وهذا ما يدعو إليه الكثيرون من المفكرين الأكراد.

حق السيادة: (سوفرين) كلمة مشتقة من الفرنسية وتعني (فوق كل شيء) لكنها تدل بصورة عامة على معنى الحاكم. لقد تغير مفهوم حق السيادة كثيراً بمرور الزمن ولأجل تفهم البعد الحقيقي لهذا المصطلح, لا بد من ربطه بمجموعة من العناصر المهمة: الدين - التحول الإجتماعي - التطور الإقتصادي - والأيديولوجية السياسية المرتبطة مع مسألة القدرة على ممارسة السلطة والحكم. ويحاول البعض من خلال نظريات متعددة ومختلفة, أن يبين ليس فقط هوية حامل أو صاحب حق السيادة بل وما يرتبط بذلك من ظروف إجتماعية وإقتصادية أيضاً, إما لغرض تثبيتها وتوطيدها أو لغرض تغييرها: الله - الأمير - النبلاء - الشعب - الدولة - الفرد - أو الطبقة. فقد سبق الإعتراف

بالدولة كحاملة وصاحبة حق السيادة في فترة ساد فيها الصراع داخل الدولة ذاتها من أجل السلطة وبالتالي من أجل حق السيادة بين أطراف متعددة. كما وأعقبها صراع الدولة ضد القوى الخارجية بهدف الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة. النظرية المسيحية حول الدولة, ترى بأن السلطة تعود وتشتق بالأصل من الله وأن الحكم الدنيوي يشتق بدوره من القدرة الإلهية ومن هنا فإن الحاكم يعتبر كمفوض إلهي لممارسة السلطة والحكم, ومن هنا أيضا تشتق قدسية الحكام في نظرهم. إن هذه النظرة تعود الى عام 800م. عندما تم تتويج الملك الفرنسي أثناء عيد الميلاد من قبل البابا ليو الثالث كقيصر للإمبراطورية الرومانية. وفي القرن الثالث والرابع عشر طالب الملوك والأمراء بحقهم في ممارسة السلطة كحكام ذوي (سيادة) في المناطق الخاضعة لسلطتهم والتي أطلق عليها إسم الدول.

طور أحد رجال القانون الفرنسيين (ج. بودين) مفهوم حق السيادة بإعتباره: ((السلطة العليا والدائمة في الدولة. الأمير يعتبر وفق ذلك صورة طبق طبق الأصل من الله. لذا فالأمير هو صاحب حق السيادة ولا يخضع لاية رقابة سوى من الله فقط)) . وإستنادا لهذ النظرية فإن سلطة الملك أو الأمير تعتبر عمليا سلطة لا محدودة. فكان له الحق بموجب ذلك أن يفعل أو يترك أي شيء, وفقا لرغبته الخاصة. وقد إستمرت هذه الآراء تسيطر على الأفكار الأوروبية حتى إندلاع الثورة الفرنسية. وبموجبها كان حق السيادة: ((السلطة اللامحدودة لممارسة الحكم نحو الداخل والخارج, كسلطة (إختصاص) عليا من سلطات الدولة, الغير قابلة للإشتقاق والشاملة في ذات الوقت)) . وهكذا فإن هذا الحق يعتبر حكرا على الدولة كسلطة شاملة ولها وحدها حق ممارسة هذه السلطة, وبذلك لا يوجد من الناحية العملية أي فرق بين إذا إختلفت هوية الممارس لهذا الحق وما يرتبط بذلك من سلطة ونفوذ. ومن الجدير بالذكر أن مونتسكيو يرى بأن الحكام يحاولون أن يسيؤوا الإستفادة من سلطتهم ويقول:

((السلطة تميل الى سوء الإستفادة من نفوذها, والحكام المطلقون يمارسون العسف, وبذلك يختل النظام العام السائد, حيث يعاني الأفراد من عسف حكاهم, وهذا ما يولد توترات وأزمات إجتماعية تؤدي في النهاية, قليلا أو كثيرا الى إزاحة سلطة الحكومة القديمة بالقوة. فالثورة إذا هي ردة فعل على الحكام, لسوء إستفادتهم من السلطة)) .

ويمكن ملاحظة تصورات البعض حول هذه القضية وكيفية تقييمها, من خلال الأقوال التي أدلوا بها بهذا الخصوص. ملك فرنسا لودفيك الرابع عشر كان يقول: ((الدولة أنا)). أما لودفيك الخامس عشر فقال أمام البرلمان في عام 1766م. في باريس:

((فقط في شخصي بالذات تتجسد الدولة ... ولي وحدي تعود صلاحية ممارسة السلطة التنفيذية, بدون أي إستثناء أو تحديد. كما وان النظام العام يخضع لي وحدي, وانا حامي الدولة الأعلى, وشعبي

ليس له أي وجود إلا من خلالي أنا. إن حقوق ومصالح الأمة هي بالضرورة من جملة حقوقي ومصالحي, ولا يحق لأحد غيري أن يوغل يديه في هذه اللعبة ((.

حاول رودولف لاون أن يوضح أبعاد التأثير الذي خلفه هذا الفكر على المجتمع فيقول:

((من خلال أفكار ومفاهيم كهذه, من الضروري إعتبار المنطقة والرقعة كمسألة جوهرية , أما الناس الذين يعيشون فيها, فيعتبرون مسألة جانبية, فهم يعتبرون بنحو أو آخر كملحقات مرتبطة بالمنطقة, ولذا فإن السكان التابعون لها, يشاطرون المنطقة مصيرها القانوني. من هنا فلأمير أن يبيع , يرهن, أو يقدم أرضه كلها أو جزء منها كجهاز عرس لإبنته عند الزواج. وله أن يعقد على أراضي شتى عقود المواريث, أو أن يقسمها بين ورثائه... الخ وفي جميع هذه الحالات لا يتم أخذ أو إعارة رأي السكان القاطنين في المنطقة أية أهمية, ذلك لأنهم يعتبرون كملحقات وتوابع للأرض, وبهذه الصفة يعاملون أيضا)).

إن الإنسان في الأحوال الإعتيادية كفرد أو حتى في حالة الإنتماء الى مجموعة معينة, يحاول بصورة عامة وقدر الإمكان أن يتجنب مواجهة وتحدي الحكام, لكنه لا يتردد في قبول التحدي إذا أصبحت الظروف والأحوال بالنسبة له غير قابل للتحمل. والتاريخ يشهد في حالات عديدة على عواقب أزمات من هذا النوع. ففي إنكلتره تم إعدام الملك كارل الأول, بإعتباره طاغية, خائنا, قاتلا, وعدوا للوطن. هذا ولم تكن المزاعم القائلة بأن الملك ظل الله في أرضه بقادرة على الحيلولة دون قطع رأسه. ولكن رغم قسوة المصير الذي لقيه ملك إنكلتره, إلا أن بقية ملوك أوربا لم يتعضوا أو يعتبروا بأحداث إنكلتره, فتطورت الأحداث في فرنسا في فترة لاحقة لتأخذ إتجاها مشابها. ففي عام 1793م. وبعد إندلاع الثورة الفرنسية تم إعدام الملك الفرنسي أيضا, ولا شيء أقدر على بيان أبعاد هذا التحدي الذي تبديه الشعوب ضد الملوك والحكومات المطلقة والمستبدة , أكثر من عبارات (دانتون) أحد قادة الثورة الفرنسية حين قال في تجمع شعبي: ((لقد تعود ملوك أوربا أن يتصرفوا معنا بالشكل الذي يحلو لهم, ونحن بدورنا نلقي الآن براس أحد الملوك أمام أقدامهم))). من هنا فالدولة كصاحبة لحق السيادة تعني: بأن الدولة تعتبر في هذه الحالة كهدف أعلى وأخير بحد ذاته على وجه الأرض ولا تضاهيه أية أهداف بشرية أخرى.

حق السيادة الداخلية للدولة: ويعني منع أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية. وهذا يعني أن تنظيم ومعالجة القضايا السياسية – الإجتماعية – الإقتصادية, وما الى ذلك من الشؤون الداخلية الأخرى, تعتبر كلها أمورا من إختصاص الدولة المعنية. أما حق سيادة الدولة نحو الخارج: فيقوم على أساس تنظيم العلاقات بين الدول على قاعدة الإعتراف المتبادل بحق السيادة في المجتمع الدولي. إلا أن هذه المساواة في حق السيادة لا يعني في الواقع المساواة في الحقوق أيضا.

وأذا كانت القوانين الداخلية الوضعية معنية بمعالجة القضايا الداخلية للدول, فإن القوانين الدولية من جانبها تسعى لتنظيم العلاقات والقضايا الخارجية بين الدول المختلفة. هذا علما بأن الدول تسعى دوماً وقدّر الإمكان للإبقاء على أوسع المجالات لحرية التصرف الذاتي في هذه النواحي أيضاً. ومن هنا توجد بعض المخاوف حول إمكانية أو احتمال حدوث سوء التصرف بهذه السلطات الواسعة, الأمر الذي قد يعكس صفو العلاقات الدولية. فالأناية القومية لدى بعض الدول والميول الإستعمارية التي قد تتوفر لدى البعض الآخر, الى جانب توفر عوامل أخرى متعددة. كل ذلك قد يجعل من مسألة مجانية الخلافات والمنازعات الحادة أمراً غير هين. فقد تتسبب هذه الامور في تولد مشاحنات داخلية لدولة محددة أو بين مجموعة من الدول في آن واحد. فالحربان العالميتان وحركات التحرر القومي والمقاومة التي تبديها كتل وفئات وشعوب متعددة في مختلف أرجاء العالم والتي تقاد من قبل مجموعات مختلفة وبدوافع متعددة في ذات الوقت, دينية – إجتماعية – إقتصادية وغيرها. كل ذلك يظهر أمثلة تبين الى أي مدى قد تتماهى فيه بعض الدول بالتمسك الأعمى بمبدأ حق السيادة الذي بات يضاهي عقيدة الملوك القديمة وقناعتهم الراسخة في الماضي بحقهم في السيادة.

إن التحولات الإجتماعية والسياسية الكثيرة التي عاشتها الإنسانية خلال تاريخها الطويل, تظهر بوضوح بطلان إدعاءات أصحاب حق السيادة المطلقة والدائمة أياً كان صاحب هذا الحق, ما لم يتم توفير الحد الأدنى من العدالة, التي تضمن إشباع الحاجات في المجتمع بشكل مقبول ومرضي على شتى الأصعدة من إقتصادية – سياسية – إجتماعية – ثقافية, سواء على الصعيد الداخلي للدولة الواحدة أو على الصعيد الخارجي بين الدول المختلفة. ذلك لأن تجاهل الحقوق الطبيعية للأفراد أو للجماعات الإنسانية المختلفة لا يمكن السكوت عليه لمدة طويلة. إذا فبقاء ونفاذ هذا الحق (السيادة) يرتبط الى حد بعيد كبير بالتجاوب الذي يبديه الشعب المعني ذو العلاقة. ففي كل مكان من عالمنا المعاصر هنالك أفراد وجماعات (قليلاً أو كثيراً) يمكن إعتبارها كضحايا للدول التي تصر على مبدأ حق السيادة وتستغله بهدف الإضرار بحقوق بعض المجموعات القومية أو الدينية, بالأخص في المناطق التي تعتبر الدولة فيها كوثن تتعبده بعض الفئات والكتل, في الوقت الذي يسعى فيه آخرون لمقاومة ما يمثله هذا الحق المزعوم من عسف وجور, عندما يلمسون آثار هذا الحق السلبية على مصيرهم. علماً أن البعض الآخر رفض التخضع وبإستمرار لمثل هذا الحق المقرون بالعسف والإضطهاد, لكنهم أجبروا مراراً وعن طريق إستخدام القوة الى الخضوع له, ولو الى حين. والأكراد يمثلون واحداً من نماذج هذه المقاومة هذه. فصراعهم ضد السلاطين العثمانيين وملوك الفرس إستغرق أجيالاً بكاملها, وفي فترات لاحقة وبالأخص في العراق عندما تم تشكيل هذه الدولة بدعم خارجي, رفض الأكراد الإقرار بحق هذه الدولة في السيادة, الهادفة الى التسلط على رقابهم ومصيرهم, ملحين في المطالبة بحقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم. ومنذ ذلك الحين توجب عليهم أن يقاوموا نفوذ هذه الدولة وسلطتها التي تنتكر لحقوقهم الطبيعية, علماً أن كل ما أرتكب بحقهم من

المظالم والجرائم كان وما يزال يبرر من قبل الدولة العراقية بإعتباره مسألة داخلية, لا يحق للآخرين أن يتدخلوا فيها, بما في ذلك المنظمات الدولية والإنسانية.

301 - الشعب (الأمة) وحق الشعوب في تقرير المصير:

الشعب (الأمة): المصطلحان مترابطان الى حد كبير فيما بينهما الى درجة أن البعض قد يعتبرهما بل ويستخدمهما بالفعل كمفهومين مترادفين. ومن الملاحظ ان المصطلحين لم يتم تعريفهما بدقة, الأمر الذي ولد تفاسير مختلفة على الصعيد السياسي والقانوني حول المفهوم. وهذا ما يمكن ملاحظته في الإنعكاسات أثناء تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير من الناحية العملية على سبيل المثال. إن أسباب هذا التباين والإختلاف قد تكون ذات طبيعة لغوية, أو دوافع سياسية, أو التطور التاريخي للمفهومين, من حيث أنه كانت للمفهومين مضامين تغيرت حسب الحقبة الزمنية التي استخدمت فيها, ولعل إستخدام الكلمات الأجنبية في بعض اللغات قد أعطى مدلولاً مختلفاً لنفس المصطلح. ولكن قد يمكن الفصل بين المصطلحين على أقل تقدير بإعتبار أن (الأمة) تعتبر كمدلول على الشخصية الدولية وما يتعلق بذلك من الجوانب, أما (الشعب) فعلى الأرجح للدلالة على رابطة وبهذا المعنى يقول هشام الشاوي: ((يرى بعض الكتاب - خطأ - أن الأمة هي مجموعة من الأفراد... تربطهم رابطة طبيعية معنوية مثل الأصل أو اللغة أو الدين وتجمعهم عادات وتقاليد متشابهة. أما الشعب حسب رأيهم فليس من اللازم أن تتوفر فيه تلك الوحدة الطبيعية. والواقع في رأينا, أن هذه المفاهيم معكوسة. فالشعب حتى من الناحية اللغوية, هو شعبة من الناس معينة, وعليه فرابطتهم عضوية طبيعية قبل كل شيء. أما الأمة فإنها تعني جماعة تشترك وتترابط في كونها تأتم بشيء واحد وهو عادة فكرة أو إيمان أو مفهوم أخلاقي عام, بغض النظر عن تشعباتهم وإرتباطاتهم العرقية والطبيعية. ونسوق كأحسن مثل على ذلك الشعب العربي والأمة الإسلامية)).

إن نشأة وتكون الشعوب هو أمر مرهون بتطور تاريخي وتدرجي بطيء, بعيداً عن كل إرتجال وعسف, الأمر الذي لاحظته رودولف لاون وقال عنه:

((من السهل جداً أن تتكون الأحزاب السياسية وتنشأ بشكل تعسفي أو أن تتغير بالقوة. لكن الشعوب تكونت بالطبيعة وتطور تاريخي يعود الى آلاف السنين الخالية, وهي بشكلها الحالي المعهود لدينا, أبعد ما تكون من العسف أو أي تعرض بالقوة. وهكذا ومن خلال تطور تاريخي سحيق نجد مثلاً أن الفرنسيين قد نشأوا من خلال توحيد تمازج الكلت والجرمان والرومان وشكلوا شعباً جديداً بالكلية. لكن ليس من خلال توحيد فجائي متعسف, بل من خلال تطور دام مئات السنين, الذي تطلبتة عملية الصهر والقائمة على هذه الشروط المسبقة بعيداً عن كل عسف بشري بصورة عامة, وبالأخص بعيداً عن كل رأي مفروض بالقهر من قبل الأفراد. إن هذه الأمثلة تبين لنا, أن المرء يجب أن يحسب

للأنصهار الذاتي حسابة كعامل فعال في عملية تكوين الشعوب, الى جانب عامل قرابة الدم)).

وإستنادا لما ورد في إنسكلوبيدية (بروكهاوس) يمكن تعريف مصطلح (الشعب) بالشكل التالي :
((مجموعة من البشر يربطهم أصل مشترك وتاريخ وثقافة وغالبا لغة مشتركة)) . أما الأمة (ناتسيون) فبخلاف ذلك تعتبر كلمة مشتقة من اللاتينية (ناتسيو), وتعني بين أشياء أخرى: ((ولادة وعشيرة أو قبيلة وشعب)) . ولكن منذ القرن الثامن عشر, تعرف كتجمع سياسي مؤهل لتشكيل دولة. ومن مواصفاتها المميزة, الشعور والوعي المتعلق بالإستقلال السياسي والثقافي والمشاعر القومية, المصحوبة بالميل والرغبة في الحياة المشتركة والوحدة. علما أن المفهوم الأوربي لمصطلح (ناتسيون = أمة), الذي ينطبق على الدولة (الدولة القومية) يفسر أو يعتبر كمرادف لمصطلح (الدولة) ومساويا له.

أما ستالين الذي يربط بين نشو الأمة الحديثة, وبين التطور التاريخي للظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية في أوربا الغربية, وبالأخص في إنكلتره وفرنسا, فيعرف الأمة (ناتسيون) بالشكل التالي: ((الأمة, جماعة ثابتة ومستقرة من البشر, ذات نشأة تاريخية وقاعدة تكونها الجماعة, اللغة, الإقليم, الحياة الإقتصادية والثقافية التي تتجلى في الجماعة من خلال طبيعتها وظروفها النفسية)) . ويذهب ستالين الى الإعتقاد, بأن تحول المجتمعات الرأسمالية الى مجتمعات إشتراكية, سينشيء (أمما إشتراكية), تحل محل الأمم البرجوازية وقد كتب ستالين في عام 1929م. حول (المسألة القومية في اللينينية) يقول:

((على أنقاض القومية البرجوازية القديمة, ستتكون و تتطور أمم إشتراكية, وستكون هذه الأمم متلاحمة أكثر مما هي عليه الحال بين أفضل القوميات البرجوازية, ذلك لأنها تكون قد تخلصت من التناقضات الطبقية, التي لا تعرف أية مهادنة, والتي ستقوض وتنهش في جسم القوميات البرجوازية. إن القوميات الإشتراكية ستمثل مجموع الشعب بكليته, بشكل لا تقدر على ذلك أفضل القوميات البرجوازية)) .

بالنسبة للشعب الكردي سبق التنويه في الفصل الأول بإيجاز الى أصلهم ولغتهم وموطنهم. لكن تجدر الإشارة الى أن الأكراد كشعب يتعرض الى محاولات صهر قسري في البلدان التي ألحقت أجزاء من وطنه بها. وهذه نتيجة طبيعية لسياسات معلنة في منتهى التطرف القومي متجاهلة الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي عبر فرض قومية الأكثرية.

ولأجل تفهم المسألة القومية المعاصرة بشكل أوضح لابد من الرجوع الى أصل ومنشأ هذه الأفكار, أي إلى أوربا. لأن هذه القارة تولت ومنذ قرون عديدة, دور العاصمة الحضارية بالنسبة الى بقية الأقطار في عالمنا الكبير فكل الأحداث والتطورات والتحويلات والثورات المختلفة من إقتصادية

وإجتماعية وتكنولوجية وسياسية, التي ظهرت في أوروبا, إنعكست فيما بعد فترة قصيرة أو طويلة من الزمن على أرجاء العالم الأخرى, بنحو أو بآخر. ذلك لأن أرجاء العالم الأخرى لم تكن سوى ريفا يطوق المدينة الكبرى (أوروبا) ويتأثر بها.

ومن حيث الأساس فإن المسألة القومية أصلا لها خصائص حركات التحرر بصورة عامة, ذلك لأن الحركة القومية تسعى بدورها الى تخليص وتحرير جماعة بشرية محددة من حق الوصاية اللامشروعة أو الإستغلال المفروض عليها من قبل جماعة بشرية أخرى تختلق شتى الأعدار لتبرير هذا الإستغلال. فالحركات التي سادت في أوروبا في القرن الخامس عشر, اسهمت في نشر الوعي القومي والشعور بالإنتماء القومي الى جماعة مميزة خاصة, في أوروبا الغربية والوسطى. فنشأت في بريطانيا وفرنسا وإسبانيا دول وحكومات ملكية قومية, إستطاعت أن تتخلص بالتدريج من وصاية الكنيسة العالمية. وجاءت الثورة الفرنسية فيما بعد لنتشر فكرة الشعب (الأمة) كصاحب لحق السيادة, الأمر الذي دعى الى تشجيع فكرة الإقرار بحق الشعوب في تكوين كيان قومي موحد ومستقل خاص بها. غير أن الحركة القومية بقيت لفترة طويلة من الزمن إمتيازاً حصرياً لبعض الشعوب دون غيرها تولت دور القيادة والقدوة وقدمت النموذج الذي سعت إليه الشعوب الأخرى في بقية أرجاء العالم للإقتداء به والحدو على خطاه. ومن هنا نجد على سبيل المثال أحد المفكرين الألمان (فريد كارل فون موز) يبدي إمتعاضاً وتذمراً لما أبصره من عوامل الفرقة السائدة بين الألمان. كما إنتقد إفتقار الألمان الى: ((طريقة التفكير القومي, والى حب الوطن, التي يلمسها المرء عند البريطانيين والهولنديين والسويديين... الخ)).

إلا أن الفكرة القائلة بأن الشعب بمفهومه الطبيعي له الحق في تكوين دولته القومية الخاصة به حظيت إبتاء من عام 1848م. فقط بقبول وتأييد الرأي العام في العالم المتمدن المعروف. وقد بلغت هذه الفكرة ذروتها عند (مازيني), الذي قال في خطاب له في 22/شباط/1851م. ما يلي:

((إن الإحتفاظ بالقومية وتطويرها بالنسبة للبشر ليست مجرد حق وحسب, بل أنها حق واجب الأداء. إن الحقوق القومية ليست في جوهرها إلا حقوق الأفراد التي تمتد وتتسع لتشمل منظمة الشعب بكاملها... إن القومية وليست الدولة هي العنصر الذي يقوم عليه القانون الدولي)).

ولكن رغم الوضوح الفكري الذي تجلى لدى مازيني وغيره من المفكرين المتنورين, إلا أن هذه الأفكار وما شابهها بقيت من حيث الجوهر طوباوية ولم تجد طريقها الى التطبيق العملي إلا في بعض الحالات القليلة. وعلى أية حال لا بد للمرء أن يسعى لتمييز بين:

* الأفكار القومية المعتدلة أو العادلة ومصدرها حب الوطن والتي لا تؤدي الى التنكر لحقوق الآخرين القومية, بل أنها تدعو الى الإحترام المتبادل والإعتراف بالهوية القومية للآخرين كقاعدة

أساسية ويمكن إعتبارها كمقدمة للأفكار الداعية والقاضية بحق نشوء الدول القومية.

* اما القومية الشوفينية والعدوانية المتطرفة, فهي عنصر يهدد السلام العالمي بإستمرار ويطلق العنان للتوترات والمشاكل والصراعات الداخلية في الدول التي تتواجد فيها أقليات قومية مختلفة. ذلك لأن نظرة الإستعلاء القومي هذه تحتم على معتنقيها أن يضعوا بإستمرار مصالحهم القومية الخاصة فوق كل إعتبار آخر.

إن القانون الدولي والسياسة العملية التي إتبعتها الدول المختلفة لغاية بداية الحرب العالمية الأولى, رأت في الدولة سيذا أعلى, يقوم فوق شعب الدولة, سواء ما يتعلق ذلك بأمر السياسة الداخلية أو الخارجية, دون أخذ التركيب القومي ورغبة شعوب هذه الدول, بالإنتماء الى الدول المعنية أو عدمه أو أمانيتها الخاصة بنظر الإعتبار. من هنا نجد بأن الكثير من الشعوب والقوميات لم تستطع أن تحقق طموحاتها الخاصة, حيث أن حوالي 120 مليون شخص اضطروا للعيش في ظل سلطة قومية غريبة, وعانوا لهذا السبب الكثير من الجور والحرمان من الحقوق, لأن المرء لم يرغب ان يعير أمانى هذه الشعوب أية أهمية تذكر, بسبب وضع حق سيادة الدولة في مركز الصدارة وفي مقدمة الأمور. من هنا فإن هذه الفترة لم تكن مجرد إستعمار إقتصادي أو إمبريالي وحسب, بل وفترة الإمبريالية القومية أيضا.

إندلعت الحرب العالمية الأولى في ظل المسألة القومية وقد سعى طرفا الحرب لإستغلال القضايا القومية لتحقيق مكاسبها الخاصة. فدول المحور وعدت بتحرير الشعوب الخاضعة لروسيا, اما الحلفاء فقد أعلنوا أن تحرير وتحقيق الحقوق القومية لشعوب أوربا الوسطى هو هدفهم من دخول الحرب! وقد تحولت الحرب الى عامل للتدقيق والبحث في معالجة المسائل القومية, حيث تبنت بعض الشخصيات واللجان والأحزاب السياسية ورجال الدولة هذا الموضوع, كالرئيس الأمريكي ولسن الذي أعلن في 6/نيسان/1918م. ما يلي:

((إن حق الشعوب الحر في تقرير المصير هو المبدأ الذي يقوم عليه العالم المعاصر)) . وفي كلمة أخرى أقيت في 4/تموز/1918م. قال: ((إن تسوية أية مسألة سواء كانت متعلقة بتحديد المناطق أو السيادة أو الإقتصاد أو العلاقات السياسية, تقوم على أساس القبول والموافقة الحرة والمباشرة من قبل الشعب المعني)) .

غير أن الأحداث اللاحقة أثبتت بأن أطرافا عديدة في أوربا الغربية إستغلت بالدرجة الأولى المسألة القومية لأغراض دعائية في خدمة الأهداف الحربية, ذلك لأن حل المسألة القومية بشكل منصف كان يتعارض مع الأهداف الإستعمارية لدول أوربا الغربية, التي لم تكن شعوبها تعاني (بالذات) من مثل تلك المشاكل, التي عانت وظلت بعد ذلك أيضا تعاني منها الكثير من الشعوب. لذا جاء تطبيق مبدأ

حق الشعوب في تقرير المصير, محصورا في أوروبا, ولكن حتى هنا فقط في المناطق التي أستخدم منها إضعاف مركز (ألمانيا والنمسا). أما التطبيق الحقيقي على الصعيد العالمي, الذي إقترحه السوفيت على الحلفاء في تلك الفترة, فقد أهمل تطبيقه من دول الحلفاء.

لقد كان الإشتراكيون وبالأخص في روسيا هم العاملون الوحيدون, الذين سعوا الى بلورة أبعاد المسألة القومية, وبالتالي أوجدوا لها بعض الحلول المقبولة الدائمة. ورغم بعض التفاوت في الآراء إلا أننا نجد أن ماركس كان أحد المؤيدين للإستقلال الإيرلندي. ولكن يمكن ملاحظة نوع من بعد النظر والشمولية بشكل أكثر لدى لينين, إزاء المسائل القومية, فقد كان من جملة ما قاله بهذا الصدد ما يلي:

((الشعب الذي يضطهد شعبا آخر لا يمكن أن يكون حرا)). ((من لا يدافع عن حق المساواة بين الشعوب واللغات ويقر بها, ومن لا يكافح ضد كل أشكال الإضطهاد القومي وضد إنعدام حق المساواة بين الشعوب, فهو ليس ماركسيا, بل أن شخصا كهذا لا يمكن أن يعتبر حتى ديمقراطيا)).

علما أن المسألة القومية إسترعت إهتماما خاصا لدى ستالين وقد كان لدراساته بهذا الخصوص تأثير ملحوظ في مجالات لا يستهان بها. ففي مؤتمر نيسان لحزب البلاشفة الروس, الذي عقد في 24/نيسان 1917م. تمت الموافقة على مقترحات ستالين حول القرار الخاص بالمسألة القومية, بأغلبية كبيرة من الأصوات. وقد نص القرار على ما يلي: ((كافحوا ضد سياسة الإضطهاد القومي وطالبوا بحق الانفصال وحق تشكيل دول قومية مستقلة لجميع شعوب روسيا)). ويخلص القرار الى الإستنتاج بأن التنكر لهذا الحق أو عدم تطبيقه يعادل ويساوي دعم سياسة الفتوحات والإحتلال. غير أن على المرء أن لا ينسى أو يغفل الجانب الدعائي لمواقف البلاشفة أيضا. فقد لعبت الدعاية دورا كبيرا هنا أيضا وإن كان أقل درجة من الناحية الإجمالية بالنسبة للأطراف الأخرى. من هنا يستحسن أن نأخذ بعض النقاط بنظر الإعتبار:

* كانت تمثل بلدا متعدد القوميات.

* أن البلاشفة إضطروا الى الرد على دعاية الأطراف الأخرى الداعية لمواصلة خوض غمار الحرب, بما في ذلك مسألة إثارة القضية القومية بالنسبة للشعوب المختلفة, وبيان موقف البلاشفة الخاص بهذا الخصوص بهدف كسب تعاطف هذه الشعوب. وقد إنعكس هذا الأمر في المطالبة بسلام يرفض اي إحتلال ويمنع المطالبة بأية تعويضات عن الخسائر التي سببتها الحرب. وأخيرا المطالبة بسلام قائم على أساس الأخوة والمساواة بين شعوب حرة, بالإضافة الى إدانة الحرب بإعتبارها حرب الراسماليين.

* لابد لنا من ذكر الحقيقة التي تمثلت بكون الألمان كانوا قد إحتلوا الكثير من المناطق الحدودية المحاذية لهم والتابعة بالأصل لروسيا, والتي تقطنها شعوب مختلفة. هذا الى جانب أن الألمان ظلوا يلوحدون ويستمررون الى مسألة تحرير هذه الشعوب, كما وإتخذوا بالفعل الكثير من الإجراءات لإيجاد تشكيلات إدارية خاصة بهذه القوميات.

ولكن على اية حال ورغم كل الظروف والملابسات التي رافقت الحرب وتطورها, والتي كان لها أثرها الخاص على الكثير من المواقف, سواء أكانت تكتيكية أو إستراتيجية. ولكن ما أن تولت الطبقة العاملة في أول يوم لها زمام السلطة في بيتروغراد بتاريخ 8/تشرين الثاني/1917م. فإذا بمؤتمر السوفيت لجميع روسيا (الثاني) يصدر مرسوما حول السلام, موجهها الى جميع الحكومات المشتركة في الحرب, مطالبا بسلام يرفض الإحتلالات ويمنع المطالبة بالتعويضات الحربية (الغرامات الحربية). وقد تم توضيح مفهوم الضم والإحتلال بالشكل الذي تفهمه (حكومة العمال والفلاحين الروسية) بالصورة التالية:

((تفهم الحكومة تحت مصطلح الضم والإحتلال لمناطق غريبة أو أجنبية, وفق الوعي القانوني والديمقراطي, بصورة عامة وبالأخص الوعي الخاص بالطبقة العاملة, كل توحيد أو ضم لقومية صغيرة أو ضعيفة الى دولة قوية أو كبيرة, بدون الموافقة الحرة المعلنة صراحة من قبل هذه القومية (الملحقة) ورغبتها بمعزل عن الوقت الذي تم فيه تنفيذ الضم والإلحاق... إذا ما أجبر شعب على البقاء ضمن حدود دولة ما بالقوة, على الرغم من بيانه بوضوح عن رغبته... إذا حيل بينه وبين الحق من القرار الحر, عن طريق سحب كل القوات العسكرية, التي نفذت الإلحاق, أو بصورة عامة تمثل الشعب السائد, بدون ادنى حد من إستعمال وسائل الإلحاق, لحل مسألة إختيار شكل الدولة ووجودها, وإلا أعتبر هذا التوحيد ضمًا, وهذا يعني تملكا عن طريق القوة. إن مواصلة هذه الحرب من قبل الأمم القوية والثرية بهدف ضم الشعوب الضعيفة إليها بالقوة وتوزيعها فيما بينها, تعتبرها الحكومة من قبيل أكبر الجرائم المرتكبة بحق البشرية)).

يظهر من هذا التفسير, بأن إخضاع شعب ما ضد إرادته أو ضمه الى دولة ما, بل أن مجرد إجباره على البقاء في كنف أو ضمن رابطة دولة موجودة سابقا, أمر يبدان صراحة لأول مرة. وبذلك نلاحظ بأن المذهب الداعي الى حق سيادة الدولة قد هزت اركانه بشدة, بالمقارنة الى ما عهد وتعارف عليه الناس سابقا, سواء من وجهة نظر القانون الدولي أو القوانين الوضعية الداخلية والخاصة بالدول ذاتها. غير أن هذه المقترحات لم تلق القبول من بقية الحكومات والدول. أما بالنسبة الى حكومة العمال الروسية ذاتها فإن الأمر لم ينحصر بمجرد عرض هذه الإقتراحات بشكل نظري وحسب, بل أن هذه الإقتراحات وجدت سبيلها الى التطبيق العملي أيضا, داخل الدولة ذاتها. فبوحى من هذه المنطلقات الفكرية, صدر بتاريخ 15/تشرين الثاني/1917م. (إعلان الحقوق لشعوب روسيا) ليجاهر

بما يلي: ((المساواة وحق السيادة لشعوب روسيا, وحق الانفصال وتشكيل دولة مستقلة. إلغاء كل الإمتيازات القومية وفتح مجال التطور الحر والمستقل لجميع الأقليات القومية)) وفي إعلان آخر لمفوضية الشعب الروسي للشؤون الخارجية, الصادر في 30/كانون الأول/1917م. أنتقدت السياسة والأهداف المزدوجة للحلفاء. ومما جاء في البيان:

((ذلك لأن من الواضح, بأن المطالبة بحق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للإمبراطوريات المعادية, ومنع ممارسة هذا الحق من قبل الشعوب الخاضعة لإمبراطورياتها الخاصة أو القاطنة في مستعمراتها, لا يعني شيئا آخر غير الدعوة السافرة الى ممارسة وتطبيق أعنف الأساليب الإستعمارية)).

أما بالنسبة لموقف الحلفاء: فإن فكرة الشعب وحقه في تقرير المصير لديهم, كانت بالدرجة الأولى تعاني من الإفتقار الى الوضوح. ففي البداية تم الإعتراف الدولي (بالجيك والسلوفاك) كأمة (ناتسيون) قبل إندحار النمسا والمجر كأطراف مساهمة في الحرب. وبذلك تم الإقرار والإعتراف بالقومية كشخص قانوني وفق معايير القانون الدولي, بمعنى أن له حقوقا وعليه واجبات محددة. ولكن الجديد في هذا الموقف هو الإعتراف بحق (الشعب والقومية) بالإستقلال, الأمر الذي يذكرنا بموقف مازيني ولائحة حقوق الشعوب الروسية الصادرة في 15/تشرين الثاني/1917م. ولكن بعد الإنتصار في الحرب, تم التوقيع على معاهدة الصلح في (فرساي), والتي فرضت على الأطراف التي خسرت الحرب, على أساس فكرة حق السيادة وحقوق المنتصرين, وتجاهلت حق الشعوب في تقرير المصير, رغم أن محتوى المعاهدة تآثر بنحو ما بفكرة الشعب وحقه في تقرير المصير. وعلى نحو مشابه تم عقد معاهدات الصلح الأخرى أيضا في سان جرمان وسيفر.

من هنا نلاحظ بوضوح بأن موقف الحلفاء يفتقر الى الإنسجام ولا يسود فيه مبدأ أو فكرة محددة, بل أنه يتبدل حسب مقتضيات مصالحهم الإستعمارية. لذا نجدهم تارة يبقون مبدأ الشرعية, ثم يستندون في مجالات أخرى على فكرة الشعب وحقه في تقرير المصير, أو حق الإدارة الذاتية للشعوب... الخ كل ذلك بهدف تمرير سياسة إستعمارية محددة بالذات. من هنا يجوز لنا أن نقول بأن موقف الحلفاء كان في الواقع مائعا ومتناقضا ومتقلبا, لعبت الكثير من العوامل دورها في صياغته, من جغرافية وإقتصادية وعسكرية ورغبة السكان المحليين المزعومة, الذين لم يجري إستفناؤهم. كل هذه العوامل وغيرها كانت ذات أثر في تخطيط حدود المناطق الخاضعة لنفوذ الحلفاء المباشر أو غير المباشر. وبتعبير آخر فإن السياسة الكولونيالية تمت مواصلتها بأشكال جديدة, ذلك لأن خريطة الدول الحديثة النشأة وبالأخص بعد عام 1919م, بعيدة كل البعد عن فكرة الشعب وحقه في تقرير المصير, الى جانب إصرار الدول الحديثة النشأة ذاتها على التمسك المطلق بالحدود الجديدة الموروثة من الإستعمار والرغبة الجامحة في الإبقاء عليها الى الأبد. من هنا فإنها تعتبر مطالبة الأقليات المضمومة إليها

قسرا اوالموجودة ضمن حدودها بحق تقرير المصير خيانة عظمى!

وعلى هذا الأساس نجد بأن مصير الملايين من البشر في مناطق مختلفة من العالم (خارج الإتحاد السوفيتي) قد تمت صياغته من قبل الدول الإستعمارية على أساس فكرتهم القديمة عن الدولة وحققها المطلق في السيادة. يعلق رودولف لاون على هذه التطورات فيقول:

((... إن كل خطوة كبيرة تتخذ بسرعة وبشكل فجائي, تؤدي الى خلق إنتكاسة إبتداء, هو أمر ليس بجديد أو طارئ على التاريخ, بل أنه قابل للتعليل أيضا من الناحية النفسية. لذا فإن التناقضات في القانون الدولي الحالي والتي تعرفنا عليها تستقي معينها من أنصاف الحلول)).

لقد تجاهلت معاهدة الصلح مع ألمانيا, حق الألمان في تقرير المصير, الى حد كبير. وبذلك فرض على الملايين من الألمان أن يعيشوا كأقليات مع شعوب أخرى غريبة عنهم أو كانوا يحكمونها حتى الماضي القريب. لذا كانت مساعي الألمان في إعادة توحيد ألمانيا, واحدة من أسباب نشوب الحرب العالمية الثانية أيضا. ففي الوقت الذي حاول فيه الأتراك وبدعم من الأكراد بقيادة كمال اتاتورك, أن يقاوموا شروط معاهدة الصلح المفروضة عليهم من قبل الحلفاء منذ البداية والمتمثلة بنصوص معاهدة سيفر, تلكأت مساعي الألمان بهذا الخصوص فترة أطول. وربما كان لعود الرئيس الأمريكي ولسن دورها السلبي في إثارة آمال خادعة لدى الألمان وكثيرين غيرهم. وهكذا نجد بأن المسألة القومية برزت من جديد كعامل أو كسبب حاسم لنشوب الحرب العالمية الثانية أيضا, كما كانت عليه الحال بالنسبة للحرب العالمية الأولى. مع وجوب الإقرار بأن الفكرة القومية لدى الألمان في هذه المرحلة بلغت غاية التطرف والإستعلاء.

ومن الطريف أن نلاحظ بأن قواعد اللعبة السياسية, بالأخص في المجال الدعائي قد أعيد تطبيقها وممارستها من جديد كما كانت عليه الحال خلال الحرب العالمية الأولى. لذا نجد الحلفاء مثلا يعلنون في مؤتمرات عديدة عن أهدافهم وأسباب دخولهم الحرب ضد ألمانيا. ويعلنون تمسكهم من خلال ذلك بالمبادئ التي علقوا عليها الامال الكبيرة للتوصل إلى سلام عالمي دائم في المستقبل عن طريق: التخلي عن إستعمال العنف كوسيلة لحل المشاكل, التعاون على الصعيد العالمي بين كل المنظمات العاملة في سبيل السلام, والإعتماد على مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير... الخ

غير أن هذه البيانات واللوائح والمشروعات المقترحة كانت مرة أخرى تفتقر بدورها الى الوضوح المطلوب في صياغة المواد دفعا للإلتباس الذي قد يتولد فيما بعد في مجالات التفسير. ففي الوقت الذي يذكرون فيه حق الشعوب في تقرير المصير, يرفقون ذلك بحق الدول في السيادة! ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

* الميثاق الأطلسي الصادر في 12-14/ آب/1941م. الذي يذكر بانهم: ((يحترمون حق كل الشعوب في إختيار نوع الحكومة التي يريدون العيش في كنفها. كما أنهم يرغبون في إعادة حق السيادة وإستقلالية الحكم لتلك الشعوب التي فقدت هذا الحق بسبب إغتصابه منها عن طريق العنف.))

* وفي مؤتمر القاهرة المنعقد في 22-26/ تشرين الثاني/1943م. نجد الرئيس الصيني شان كاي شيك يلمح الى حق الشعوب في تقرير المصير. وكان يرى بأن الدول والشعوب المغلوبة, يجب أن تكون لها نفس الحقوق في المطالبة بهذا الحق. ولعل من الجدير أن نذكر هنا بان الصين بالذات كانت وقبل ذلك بفترة 200 عام معرضة بإستمرار لأن تكون ضحية للتقسيمات والإحتلال الإستعماري.

* وفي مؤتمري طهران (1944) ويالطا (1945) تمت مراعاة هذا الحق من جديد. غير أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية أيضا لم تقدم ادلة مقنعة تفيد بأن أقوالا من هذا النوع ستعقبه بالفعل تطبيقات عملية. فعلى الصعيد الأوربي مثلا يجوز لنا أن نتساءل عما إذا كان بالإمكان حقا إعتبار وجود أربع أو لنقل ثلاث ونحذف سويسرا, دول ألمانية في أوربا, - واحدة منها تدور في الفلك التابع للمعسكر الشرقي وأخرى تدور في فلك المعسكر الغربي, في حين أن الثالثة تعتبر نفسها ملتزمة بالحياد الدائم بموجب إتفاقية دولية - تعبيرا واقعي صادقا عن رغبة الشعوب في تقرير مصيرها؟

إن ميثاق الأمم المتحدة الصادر في 26/ حزيران /1945م. يشير الى حق تقرير المصير في مواضع متعددة. ففي المادة (1) فقرة (2) يذكر الميثاق, بان إحترام هذا الحق يعتبر كإجراء يستهدف تثبيت السلام في العالم ويعبر الميثاق عن هذه الفكرة بالعبارات التالية:

((تطوير علاقات الصداقة بين الأمم, على أساس مراعاة مبدأ المساواة وحق تقرير المصير للشعوب وإتخاذ الإجراءات المناسبة لتوطيد السلام العالمي.))

ويمكن ملاحظة التطورات الأخيرة بهذا الصدد من خلال ما ورد في نص المادة (1) من حقوق الإنسان الصادرة في 16/ كانون أول/1966م. والتي تقضي بما يلي:

((كل الشعوب لها الحق في تقرير المصير وبقوة هذا الحق لها الحرية في صياغة كيانها السياسي ومتابعة تطوير ظروفها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.))

حق تقرير المصير:

لقد تم التنويه بعض الشيء الى هذا الموضوع من خلال معالجة وبحث تطور المسألة القومية في

أوروبا. فحق تقرير المصير هو حق الشعب في أن يقرر بشكل حر الكيان السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي, الذي يريده لنفسه. ويعرف ستالين هذا الحق بالشكل التالي:

((الأمة (ناتسيون) لها أن تنظم نفسها بالشكل الذي تريده هي. فلها الحق أن تنظم حياتها على أساس مبدأ الحكم الذاتي. وللأمة الحق أن تختار العيش الى جانب الأمم الأخرى, على أساس فدرالي. كما أن لها أن تفصل نفسها عن الأمم الأخرى كلياً. ذلك لأن الأمة هي صاحبة حق السيادة ولأن الأمم متساوية فيما بينها)).

علما أننا أشرنا الى الملابس والإبهام النسبي الذي يلف مصطلح الأمة وما يفهم منه. فهو بموجب المفهوم الشرقي (الإشتراكي) ذو الطبيعة القومية والعرقية ويطلق كصفة على مجموعة من البشر التي لها وبصفتها هذه حقوق واضحة المعالم ومنها حق الانفصال عن الدولة التي أجبرت على الإنضمام إليها. أما بموجب المفهوم الغربي للمصطلح فهو يعني بصورة عامة (شعب الدولة), الأمر الذي يربطها بشكل موثوق بالدولة وحق الأخيرة في السيادة. وإستنادا الى هذا التفسير فليس هنالك مجال للمجموعات القومية أن تطالب بحق الانفصال, بل أن مجالات الحقوق بالنسبة للجماعات القومية تبقى محصورة في نطاق حق المطالبة بممارسات الحريات الديمقراطية للأفراد, والتي تسمح لهم بهذه الصفة أن يسهموا عن طريق التصويت وإبداء الرأي من خلال الإنتخابات في صياغة شكل الدولة ونوع الحكومة أو تغييرها كذلك.

من هنا ولأجل تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير, فإن من الأهمية بمكان معرفة فيما إذا كانت المادة (1) الفقرة (2) المذكورة من ميثاق الأمم المتحدة والمادة (1) من إتفاقية حقوق الإنسان الصادرة في 16/كانون الأول/1966م. قد أدخلت من قبل الإتحاد السوفيتي أم لا؟ لكن لعدم تواجد بروتوكولات خاصة حول مفاوضات الدول الكبرى بهذا الخصوص لذا يضطر المرء الى اللجوء الى الإفتراض والتخمين, عما إذا كانت المبادرة بهذا الخصوص متأثرة على الأرجح بالصياغة السوفيتية أو الغربية أم أن الموضوع كان نتيجة لإقتراح سوفيتي رافقته تحفظات أمريكية غربية؟ وبهذا الخصوص يرى (هو شو يونك): ((إن حق تقرير المصير لم يتم إدخاله من قبل السوفيت بشكل منفرد, بل أن مجموعة من الدول أسهمت في هذه العملية)). وتبعاً لهذه الفرضية أو الإستنتاج فإن المادة (1) الفقرة (2) من ميثاق الأمم المتحدة لا يمكن أن تفسر وفق المفهوم السوفيتي فقط, بل وفق ممارسات وتطبيقات الأمم المتحدة, التي تعكس الآراء والتصورات المختلفة للدول المتعددة.

ومن خلال دراسة حالات التطبيق, يمكن ملاحظة التفاوت بين هذه التفسيرات المختلفة في مجال التطبيق: فقد طبقت الأمم المتحدة المبدأ كجزء من المساعي الهادفة الى القضاء على الكولونيالية, بمعنى أن المبدأ طبق على مناطق ذات طبيعة مستقلة. كما وأن هنالك شعوبا تعيش ضمن دول ذات

سيادة تطالب بهذا الحق, بهدف إعادة الحصول المجدد على حقهم الخاص في دولة ذات سيادة, ضد ممارسات الإضطهاد والتمييز الذي يعانونه داخليا, وضد محاولات الضم والإلحاق القسري. ولكن لم يحدث إطلاقا وأن طبق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير, في المجال التقليدي الخاص به, أي في نطاق حل المشاكل ذات العلاقة بالحدود أو الأقليات.

ولكن رغم كل ما ذكر فلعل بالإمكان أن يركن المرء على الأرجح الى المفهوم أو التفسير السوفيتي, ذلك لأن التطبيق العملي إذا كان قد إنحصر بالدرجة الأولى على القضايا والمسائل التي أستهدف منها القضاء على الإستعمار والكولونيالية بشكلها التقليدي, بإعتبار ذلك كحل وسط, لأن الأطراف المختلفة ستكون بهذه الطريقة (قليلًا أو كثيرا) أقدر على ضمان مصالحها الخاصة. وبعكس هذه الحالة, فإن خطر تفاقم الخلافات كان أمرا قائما, الى درجة قد يكون معها أمر إندلاع الحرب شيئا ممكنا. علما أن الهدف الرئيسي من تأسيس الأمم المتحدة, إستنادا الى ما جاء في نصوص الميثاق هو (حماية السلام), ولو أن السؤال سيظل مفتوحا الى حد ما, عما إذا كانت الدول الكبرى هي الكفيلة بضمان السلام العالمي, وعن مدلول ومضمون هذا المصطلح (السلام العالمي). ذلك لأن تواجد وحدوث الكثير من الحروب المسماة بالحروب المحلية, يثبت العكس, ولو أن الرأي العام يسعى الى تجاهل هذه الحروب ببساطة. هذا الى جانب حق التساؤل المشروع, عما إذا كان ضحايا سياسة السلام العالمي هذه, وهي عبارة عن عشرات من المجموعات القومية والدينية المختلفة في شتى أرجاء العالم, مؤيدة لمثل هذا الحل المفروض عليهم عنوة بدون أن يتمكنوا من إبداء رغبتهم الخاصة والحقيقية؟ هذا الى جانب أن الكثير من الحروب المسماة بالحروب المحلية, سواء كانت في نطاق حدود الدولة الواحدة أو بين دولتين وأكثر, تظهر والى حد بعيد يصعب تجاهله بأن هذا النوع من الحلول المفروضة لا يعدو أن يكون حلا مؤقتا حتى على الصعيد العالمي. فحق الشعوب في تقرير المصير له طبيعته الثورية الخاصة التي تركز على مشروعية حق الدفاع عن النفس ومقاومة الإضطهاد والتمرد على الأوضاع الجائرة.

لكن من الملاحظ بأن الأنظمة الغربية وبالأخص دولها الكبرى, يغلب على سياستها طابع المحافظة بل وحتى الرجعية على ما يسمى بالوضع الراهن. من هنا فليس من السهل أن نتوقع منها أن تقدم على دعم تطبيق مبدأ ثوري, إلا إذا كانت مضطرة ولا تستطيع منعه. وعلى هذا الأساس فإن نظرتهم الى المبدأ (حق الشعوب في تقرير المصير), سيكون ضمن دائرة إتخاذها كوسيلة لضمان ما يسمى بالسلام العالمي, وفق معاييرهم الخاصة, وضمان ما يسمى بالأمن الداخلي وحق السيادة للدول. كل ذلك في الوقت الذي أثبتت في التجارب, بأن الدول التي يسود فيها الإنسجام القومي, تكون أقدر على الثبات والإستقرار, من الدول التي تقتفر الى مثل هذا الإنسجام الضروري. وبهذا الصدد يقول رودولف لاون:

((... لقد لاحظنا كما ورد في أعلاه عند بحث مذهب إستقلالية القانون ذاتيا, وما يقوم عليه المذهب الخاص بالدولة, بان الدولة وقوانينها الوضعية لا تستطيع أن تقوم على عنصر القهر والإجبار فقط, بل أن الدولة لابد لها من تربية وهيبة معنوية خاصة, الى جانب الطاعة الحرة من قبل الناس, الذين تصدر إليهم أوامرها, الأمر الذي يجب أن تكسبه مرارا ومن جديد. فكلما زاد عدد المطيعين عن طواعية وطيب خاطر, وقل عدد المطيعين عن طريق الإجبار والإكراه, كلما زادت صلابة القاعدة التي تقوم عليها الدولة, وكلما قلت المجالات المؤدية لحدوث الثورات في الداخل والحروب مع الخارج... لذا وكما يعلمنا التاريخ, ومع تواجد المقدمات والشروط الأخرى المتساوية ذاتها, فإن الدولة القومية وقوانينها القومية تقوم على أكثر القواعد ثباتا. فالدولة القومية تحتاج من حيث المعدل الى كمية أقل بكثير من القوة وعنصر الإلزام بالقياس الى الدولة التي تتحكم في رقاب شعوب أجنبية)).

إن حق تقرير المصير يمثل دعوة الى تطبيق المساواة والمعاملة بالمثل على الصعيد الدولي, سواء كان الأمر يتعلق بالأفراد أو الجماعات القومية. وهذا أيضا أمر لا ينسجم مع مواقف وسياسات الدول الكبرى الغربية بأي حال. ذلك لأن المعتقدات المسيحية والتقاليد الديمقراطية على عراقتها, الى جانب العديد من الثورات الإجتماعية والسياسية وما الى ذلك لم تستطع, لا مجتمعة ولا منفردة أن تقضي مثلا بالفعل وبالكلية على النزعة العنصرية السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية أو تحول دون مواصلة السياسة الإستعمارية والكولونيالية بالنسبة للدول الغربية. وهذا يعني أنها شجعت الإتجاهات الإستغلالية في الخارج. يعلق جواهر لال نهرو على هذه الإزدواجية في المواقف وطبيعتها الأنانية فيقول:

((... فهو (يعني الملوك والحكام الأوربيون. ع. بارزاني) لم يكن قادرا على فرض ضرائب غير قانونية أو زج الناس في السجون. ولم يكن له الحق كذلك حتى في القرن السابع عشر أن يفعل مثل هذه الأمور. لكن هذا ما يسمح به لنفسه نائب الملك البريطاني في الهند في القرن العشرين - فهو يصدر أوامر التوقيف ويزج بالناس في السجون والمعتقلات)).

أخيرا وليس آخرا, يجب التلميح الى حقيقة كون أن حق تقرير المصير بات يربط بين الحقوق السياسية من جهة والحقوق الإجتماعية والإقتصادية والثقافية من جهة أخرى, وهذه بدورها ثمرة من ثمار الأفكار الإشتراكية, وليس الأفكار الليبرالية السائدة في أوروبا الغربية وشمال أمريكا. هذا الى جانب حقيقة أن ردة الفعل لدى الدول الغربية بعد الحرب العالمية الأولى, حول مسألة حق الشعوب في تقرير المصير, أميل الى التهرب منها الى المصادقة أو الإعتراف الحقيقي بهذا الحق, بعكس الحالة أو الموقف السوفيتي.

وبهذه المناسبة أيضا لا بد للمرء أن يسأل عن مدى صحة التركيز على الإبقاء على تفسيرات ضيقة في الحالات التي يتم فيها تطبيق حق تقرير المصير، ذلك لأن التطبيقات باتت عمليا حصرا على المناطق التابعة (المستعمرات)، فيما يتعلق بالمادة (1) من إتفاقية حقوق الإنسان لسنة 1966م. أمرا قابلا للتبرير؟ وبذلك تكون هنالك مناطق قليلة نسبية في العالم يمكن أن ينطبق عليها المفهوم التقليدي للمستعمرات. إضافة الى وجوب طرح السؤال: عما إذا كان من المعقول ربط حق تقرير المصير مع حقوق الإنسان الأخرى، والتي من جانبها تركز على إدانة التمييز القائم على اللون والجنس أو اللغة والدين... الخ. والنافذة بصورة عامة؟ إن التفسير الضيق يفسر أحيانا أو يبرر بعدم وجود الرغبة في إثارة حفيظة الدول المستقرة والتعرض لحقها في السيادة. هذا الى جانب أن الدول الأفرو - آسيوية تدعو الى تطبيق عالمي للمبدأ، ولكن بالدرجة الأولى في إطار القضاء على الكولونيالية بمفهومها التقليدي. ولكن رغم ذلك فإن من الملاحظ في الفترات الأخيرة، بأن إجماعا في الرأي بات ينشأ حول اعتبار حق تقرير المصير، كحق لجميع الشعوب، بصورة مطلقة، بل وإعتبره قانونا دوليا نافذ المفعول. هذا وتجدر الإشارة بأن مصطلح (ناتسيون) يستخدم في ميثاق الأمم المتحدة بدون أن يتم تعريفه بشكل موحد ومصادقة جماعية وهذا ما يستتبعه صعوبة في تطبيق الحق بشكل فعال. إن هذا الغموض يفسح مجالات رحبة وواسعة لتمير المخططات السياسية بالأخص بالنسبة للأطراف التي لها مجالات أرحب في فرض أو عرض وجهة نظرها الخاصة.

إن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية جلبت معها ظروفًا غاية في الصعوبة بالنسبة للدول الإستعمارية أيضا، الأمر الذي حال دون قدرتها للتصدي الى التيارات الثورية كالسابق. وهكذا كان لا بد من التنازل الجزئي على الأقل على بعض الأصعدة، ليتجنبوا بذلك نقمة الشعوب الخاضعة لها بصورة شاملة. ومن هنا جاءت محاولات الدول الإستعمارية لتشجيع التحولات التدريجية في شتى الأصعدة، من أجل تهدئة الخواطر، وإختارت هذا الطريق كبديل عن مواجهة الثورة، لأن ذلك يضمن لها فرصة أفضل للإحتفاظ بمصالحها لمدة أطول قدر المستطاع، بدل تعريضها لخطر الزوال الفجائي في حالة حدوث ثورة شاملة. لقد كان هذا التحول يعني بالنسبة للسوفيت أيضا، خطوة الى الأمام وفق نظرتها للصراع الطبقي على الصعيد الدولي، ذلك لأن التحول الجديد أتاح لها مجالاً أوسع لعرض وتعقيب مصالحها الخاصة على الصعيد الدولي في المجالات الإقتصادية والإستراتيجية.

أما بالنسبة لدول العالم الثالث، فقد تولدت لديهم فرص أفضل لمواصلة طريقها نحو الحصول على مزيد من الإستقلال، بالرغم من إصرارها على التمسك بمصالحها الأنانية الخاصة، بإصرارها على التمسك المطلق بحق السيادة، الأمر الذي قد يعزى الى تأثير المفاهيم والتقاليد الأوربية التي تعود الى مئات السنين في بعض الأحوال. إن تراثا بهذه السلبية لا يمكن أن يمحي بين ليلة وضحاها. ففي هذه

الدول يبدو أن أصحاب السلطة لا يريدون الاعتراف بوجود المسألة القومية، وبإمكانية تواجد قوميات متعددة، الأمر الذي يولد الكثير من التعقيدات والمشاكل داخليا وخارجيا. إن هذا الموقف المتجاهل للواقع يجيز التساؤل: عما إذا كان بالإمكان إيجاد حلول مرضية لهذه المسائل؟ هذا الى جانب ان اغلب الحكام والمنتفذين في البلدان الأفرو - آسيوية يحذون تجاهل حقيقة أن أغلب دولهم قد تولدت ونشأة على أساس قرارات تعسفية أصدرتها السلطات والحكومات الإستعمارية، التي أبت أن تعير رغبات السكان المحليين على إختلاف هوياتهم أية أهمية تذكر في أغلب الأحوال. لذا فإن الحدود السياسية لهذه الدول مازالت تعتبر تجسيدا للعسف الذي مارسه الإستعمار بحق الشعوب الضعيفة، سيما أن إدراك المرء بأن تخطيط الحدود كانت لها دوافع إقتصادية وإستراتيجية وغيرها، مما كانت المصالح الإستعمارية تتطلبها في ذلك الوقت، ولكن ليس على أساس رغبة السكان والشعوب التي كانت ضحية لهذه الإجراءات والتقسيمات التعسفية. وعلى هذا الأساس فإن الإبقاء على هذه الأوضاع يعني مواصلة ممارسة الإجحاف بحق الشعوب. وهكذا نجد أن موقف الدول بصورة عامة، بغض النظر عن بعض الإستثناءات من مسألة حق الشعوب في تقرير المصير، مرهون بمصالحها الخاصة، سواء كان ذلك بالنسبة الى العلاقات الثنائية أو الموقف المتبع في داخل المنظمات الدولية كالأأم المتحدة. وأدناه ندرج بعض النماذج من هذه المواقف كشواهد وأمثلة على ما نذهب إليه:

الولايات المتحدة الأمريكية: إن تأريخ الولايات المتحدة يرتبط الى حد بعيد بحق تقرير المصير، بالأخص بصيغته التي تركز على الحقوق الديمقراطية التي تتيح للشعب فرصة إختيار نوع الحكومة التي يريدونها لنفسه وتغيرها عند الإقتضاء. إلا أن دعم هذا النموذج لغرض التطبيق في الخارج لم يتم إلا في نطاق ضيق وعلى شكل حالات إستثنائية من قبل الولايات المتحدة، الأمر الذي كانت عليه الحال في بنما عام 1903م. أندونيسيا في عام 1949م. ... الخ. ولعل من المستحسن أن نذكر في هذا المجال، الموقف الإيجابي للرئيس ولسن حول المسألة خلال الحرب العالمية الأولى. ولكن ربما كان الحكم على هذه المسألة من خلال هذا الموقف المنفرد، يحوي في طياته على شيء من التبسيط بالأخص فيما يتعلق بالمناطق الواقعة خارج الولايات المتحدة، دون أخذ الدوافع والخلفيات الإقتصادية للسياسة الأمريكية بنظر الإعتبار. ومهما كان الأمر فإن البعض يعتبر الولايات المتحدة هي أحد نماذج الإستعمار الحديث وطراز جديد منه. وربما يعود ذلك الى أسباب تتعلق بالحرب الباردة بين الشرق والغرب، أو لتأثير حليفات الولايات المتحدة كبريطانيا. ولكن على كل حال فإن موقف الولايات المتحدة، إزاء حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعلى صعيد المنظمات الدولية كالأأم المتحدة، يتصف على الأرجح بالتحفظ، بل وإتخاذ موقف المعارض من تطبيق هذا الحق أيضا.

بريطانيا: أما بريطانيا التي كانت واحدة من أكبر الدول الإستعمارية (بل لعلها أكبر دولة إستعمارية

على الإطلاق), فقد بذلت كل الجهود الممكنة لتحول دون الأخذ بفكرة تطبيق حق الشعوب في تقرير المصير. ومن هنا فقد كان لها دور المعارض في المحافل الدولية وأمام الأمم المتحدة بهذا الخصوص. الأمر الذي لم تستطع التقاليد الديمقراطية الموروثة فيها أن تحول دون هذا الموقف. ولكن بعد عام 1960م. وبعد أن كانت أغلب المستعمرات قد نالت حريتها, بعد أن وطد التطور والتحول الجديد أركانه في هذا الإتجاه بشكل لا يمكن إعادته الى الوراء, اضطرت بريطانيا أيضا الى إتخاذ بعض المواقف الموضوعية, إنسجاما مع روح التطور. إلى درجة تساءل ممثلوها أحيانا عن سبب عدم تطبيق حق تقرير المصير كوسيلة لحل مسألة ألمانيا الشرقية!؟

فرنسا: وكما هي الحال مع بريطانيا, فإننا نجد نفس التناقض والتعارض المائل للعيان بين التقاليد الديمقراطية الموروثة من جهة وبين المصالح الإستعمارية من جهة أخرى. وعلاوة على ذلك فإن المفهوم الفرنسي لحق تقرير المصير يأخذ الجوانب الديمقراطية والقومية للمسألة بنظر الإعتباري أن واحد. حيث نجد بأن الدستور الفرنسي لعام 1793م. ينص على منع خوض الحرب التي تستهدف الفتح والإحتلال. أما دستور عام 1936م. وعام 1958م. فيلمحان بضرورة إجراء إستفتاء في المناطق التي تعرضت تبعيتها الى سيطرة دولة من الدول. أما بالنسبة الى الموقف الفرنسي أمام هيئة الأمم المتحدة, فقد كان في البداية سلبيا, لكن التحول الذي رافق الموقف البريطاني بهذ الخصوص لم يخلو من تأثير, لذا باتت فرنسا أيضا تبدي بدورها مرونة وتفهما أكثر.

الإتحاد السوفيتي: إن مبدأ حق تقرير المصير لا يمثل القاعدة التي تقوم عليها الفدرالية السوفيتية وحسب, بل هو في ذات الوقت المبدأ الذي يسترشد به الإتحاد السوفيتي في سياسته الخارجية أيضا. ولكن لا بد من ملاحظة الترابط الموجود بين المسألة القومية من جهة والصراع الطبقي من جهة أخرى. لأن الطبقة العاملة بهذه الصورة تحصل على دور مميز وخاص داخل صفوف كل قومية وشعب. ومن هنا فإن لحزب العمال فقط القدرة على إتخاذ القرار الذي بموجبه تحدد القومية أو الشعب الذي يحق له أن يطالب بهذا الحق (تقرير المصير) وهو الذي يحدد فيما إذا كان الوقت ملائما أم لا, لأن هذا الحق يستغل كوسيلة لكسب الصراع الأيديولوجي على الصعيد العالمي. وبهذا الصدد يقول ستالين:

((هنالك حالات تتعارض فيها الحركات القومية في بعض البلدان المضطهدة مع مصلحة وتطور الحركة العمالية. ومن الطبيعي في مثل هذه الحالات أن نستبعد فكرة طرح الحديث عن دعم مثل هذه الحركات بأي حال من الأحوال. إن مسألة الحقوق القومية ليست مسألة منعزلة يمكن معالجتها على انفراد, بل إنها جزء من المسألة العامة والشاملة للثورة العمالية, والتي تخضع لهذا الكل والتي لا بد أن ينظر إليها من الموقف الكلي.))

ولعل من الفائدة أن نذكر هنا, بوجود الإنقسام العلني في المعسكر الإشتراكي (الشيوعي) حول جملة من المسائل بالأخص بين موسكو وبكين. وهذا ما يجعل الصعوبات تتزايد وقد تؤدي الى طرح تفسيرات متباينة حول شتى القضايا. هذا الى جانب صعوبة الإجابة على بعض الأسئلة ومنها ما يلي: إلى أي مدى يستطيع المرء الإعتماد على مثل هذه القرارات التي تتخذها مصادر شيوعية؟ هل أن القرارات المتخذة سيكون هدفها حقا خدمة قضايا التقدم والإنسانية فقط؟ ولكن رغم كل التحفظات التي قد يوردها المرء في هذا المجال, فلا بد للمرء أن يؤيد ستالين حين يقول:

((إن المجتمع البرجوازي لم يثبت فقط, بأنه غير قادر على حل المسألة القومية وحسب, بل على العكس, فإنه من خلال محاولته لحل المسألة القومية قد وسع أبعاد القضية, وولد بذلك جبهة جديدة ضد نفسه, والتي تمتد من إيرلندا وإلى الهند)).

لكن هنا أيضا لا بد من الإشارة الى أن الحل وفق النموذج السوفيتي ليس مقبولا ومشوقا دوما. ذلك لأن الإختلاف في صياغة المواد الدستورية وتطبيق وممارسات الإتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية على سبيل المثال في أوربا الشرقية حقيقة لا يمكن تجاهلها (جيكوسلوفاكيا – هنغاريا- وغيرها). أما بالنسبة للشعب الكردي بهذا الخصوص وموقف الإتحاد السوفيتي من قضيته, فإن على الأكراد أن يطيلوا التأمل ويتعمقوا في تحليل مواقف الإتحاد السوفيتي من قضيتهم بالأخص وفق أحداث الأعوام التالية: 1925, 1947, 1970, 1975.

أما بخصوص الموقف السوفيتي أمام الأمم المتحدة فإنه يتجسد بدعم كل إجراء أو قرار مناهض للإستعمار, في الوقت الذي يتحفظ فيه كثيرا إزاء القرارات التي تستهدف إيجاد الرقابة المتعلقة بضمان تنفيذ القرارات والنصوص المتعلقة بحقوق الإنسان داخليا. ولكن رغم التردد الملحوظ في هذه الجوانب, فقد إستطاع الإتحاد السوفيتي من خلال مواقفه المعارضة بل والمعادية للإستعمار, أن يكسب ثقة جزء لا يستهان به من بلدان العالم الثالث.

ولابد من الإشارة هنا الى الموقف المشرف للإتحاد السوفيتي إزاء المسألة الكردية في عام 1963م. على الصعيد الدولي فقد كان إيجابيا الى حد كبير وإن لم يكن على طول الخط, وعلى الأكراد أن لا ينسوا هذا الموقف, حيث وقف الإتحاد السوفيتي الى جانب الشعب الكردي في لحظة حرجة للغاية من تاريخ الأكراد, وتولت جمهورية منغوليا الشعبية إثارة القضية الكردية أمام منظمة الأمم المتحدة. ولكن يجب أن نضيف بأن هذا الموقف كان مرهونا بظرفه, ولم يكن ذا طبيعة إستراتيجية بل تكتيكية.

هذا ولا بد في الختام أن نذكر جهود الإتحاد السوفيتي المتواصلة لإدخال مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير ضمن المواد التي أقرتها إتفاقية حقوق الإنسان لسنة 1966م. إثر إقتراح سعودي – أفغاني.

وكذلك الفقر (2) من المادة (1) من الإتفاقية.

البلدان الأفرو - آسيوية: على الرغم من وجود العديد من الإختلافات الثقافية وغيرها بين الكثير من الشعوب الأفرو - آسيوية وبلدانها, ومحاولات التأثير التي تتعرض لها من خلال تسرب النظريات المختلفة لتبني مواقف محددة بالذات حول مسألة حق تقرير المصير, فإن هذه الدول تشكل إجمالاً كتلة موحدة لها دورها الخاص والهام في صياغة مفهوم خاص بها حول مسألة حق تقرير المصير ضمن إطار منظمة الأمم المتحدة, وإدخال المبدأ ضمن مواد الإتفاقية الخاصة بحقوق الإنسان لسنة 1966م. ومن الملاحظ بأن أغلب هذه الدول تدين بنحو ما في حصولها على الإستقلال (الشكلي أو الفعلي) الى مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير, ومن هنا فلا غرابة أن يحضى هذا المبدأ بدعمها ومساندتها. فمؤتمر باندونغ, الذي إنعقد في 24/نيسان/1955م. أكد على أن ((حق الشعوب في تقرير المصير هو شرط مسبق لضمان تحقيق حقوق الإنسان الأخرى)) , غير أن مجال تطبيقه بالنسبة لهذه الدول أيضاً, يبقى حصاراً, كوسيلة لمناهضة الإستعمار والكولونيالية بشكلها التقليدي والقضاء عليها.

لكن لما كان تخطيط الحدود السياسية لهذه الدول (المستعمرة أو شبه المستعمرة سابقاً), يعود بالأصل الى إجراءات السلطات الإستعمارية التعسفية السابقة, لذا فإن هذه البلدان تفتقر الى التجانس القومي الداخلي ضمن حدودها الدولية. بمعنى أن هذه الدول تحاول أن تعالج المشكلة على أساس الظروف التي خلقها الإستعمار ووفق أساليبه. ولأجل الإبقاء على هذه المخلفات والتمسك بها, تضحى هذه البلدان بالكثير من المجالات الأخرى, بما في ذلك الحل العادل للقضايا القومية, والتي من خلالها يمكن التوصل الى قواعد للإنتلاق والإعتناق في شتى المجالات. غير أن سياسة هذه الدول بخصوص القضايا القومية تعطي صورة كئيبة عن الواقع الذي تعيشه القوميات ضمن حدودها وتصر على محاكات الدول الإستعمارية في كيفية التعامل مع المسائل القومية, مستهدفة بذلك تكوين إمبراطوريات قزمية, تفتقر داخليا الى الكثير من عناصر الإنسجام والتلائم الضرورية للتطور.

لذا فإن هذه النظرة الضيقة والأنانية الى حق الشعوب في تقرير المصير أدت بالتالي الى حصر المطالبة بتطبيقه على المستعمرات فقط بمفهومها التقليدي, بهدف إزالة أو تقليل السيطرة والنفوذ الأجنبي. مع التأكيد في ذات الوقت وبإصرار على حق سيادتها ومنع التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية قدر الإمكان, لتتصرف في الداخل حسب أهوائها. غير أن المعنيين في هذه الدول يتناسون بأن عدم إيجاد حلول عادلة للقضايا القومية, يتسبب في حالات كثيرة في توليد نتائج معكوسة ويفتح أبواباً واسعة للتدخل الأجنبي بأشكال أخرى متعددة كموولة للأسلحة بسبب المشاكل الداخلية أو مع الجارات. وعلى أية حال فإن وجهات نظر هذه الدول على ما يبدو تلتقي في بعض النقاط ومنها:

1 - إعتبار حق تقرير المصير كحق من حقوق الإنسان بل أنها تعتبر أن بقية الحقوق إذا عزلت عن هذا الحق فإنها لن تكون إلا مجرد سراب خادع. ولذا فإن التجني على هذا الحق يتسبب في هدر الدماء ويولد الحروب. هذا الى جانب محاولة هذه الدول الى إضفاء صفة قانونية ملزمة على المادة (1) من إتفاقية حقوق الإنسان لعام 1966م.

2 - للجمعية العامة الخاصة بالأمم المتحدة الحق في البت في القضايا المتعلقة بحق تقرير المصير.

3 - وجوب تطبيق هذا الحق على الصعيد العالمي.

4 - المجال المفضل لتطبيق هذا الحق يتجسد في القضاء على الكولونيالية بشكلها التقليدي, بإعتبار أن الحكومات الخاصة بهذه الدول ولو كانت سيئة فإنها أفضل من أية حكومة أجنبية, حيث أن الحكم الذاتي هو الأساس والبداية لما يتعلق بحق تقرير المصير.

5 - الهدف من هذا الحق ليس التجزئة بل التوحيد الأكبر على أسس أمتن.

6 - يعتبر الحق أحد مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول.

هكذا نلاحظ أبعاد تباين المفاهيم والإستنتاجات المرتبطة والمستقاة من حق الشعوب في تقرير المصير, كنتيجة طبيعية لتباين المصالح بين هذه الكتل. ولكن رغم كل التباين والتناقض, فمن الملاحظ بأن مسألة القضاء على الكولونيالية بشكلها التقليدي المعروف باتت قاسما مشتركا وحلا وسطا يجمع بين هذه التناقضات كصيغة مقبولة لتطبيق هذا الحق.

هذا وقد إختلفت الآراء حول الطبيعة القانونية لحق تقرير المصير. ففي الوقت الذي يعتبره البعض قاعدة من قواعد القانون الدولي. يذهب آخرون الى إعتباره مجرد مبدأ سياسي لا غير. لذا حاول الطرف الأخير أن يحول دون إبراده ضمن إتفاقية حقوق الإنسان لسنة 1966م. غير أن الإدخال تم بتاريخ 16/كانون الأول/1966م. بالفعل ودون وجود أصوات معارضة. ولكن منذ أن إدعت أفغانستان في عام 1950م. بأن هذا الحق يعتبر قانونا ملزما الى حد ما, فإن أغلب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باتت تضم رأيها الى هذا الرأي معترفة بالطبيعة القانونية الملزمة لحق تقرير المصير. إن التجاهل المجرد لقاعدة معترف بها بصورة عامة لا يجيز لأية دولة أن تتنصل من المسؤولية الملقاة على عاتقها بصدد هذه القاعدة.

إن التفسير السوفيتي للقاعدة يجنح الى إمكانية تطبيق هذا الحق يكون إما عبر طريق إستفتاء شعبي عام أو عن طريق ثورة تحرر قومي أو حركة تحررية. ومما لاريب فيه أن الأسلوب الأول يمثل الطريقة المثلى, التي تضمن مصلحة جميع الأطراف المعنية, حيث يجري الإستفتاء إما على أساس

إتفاق دولي أو بموافقة دولة واحدة فقط. ومن المهم ملاحظة بعض النقاط الضرورية بهذا الخصوص عند إجراء الإستفتاء: * مراقبة الإستفتاء من خلال إتاحة الفرصة للمشاركة العامة, بما في ذلك الأشخاص المهاجرين أو المبعدين. * تهيئة المجالات والفرص لممارسة الدعاية بشكل حر عند إجراء الإستفتاء. * فتح المجال للطعن بنتيجة الإستفتاء الشعبي. * تنفيذ شروط وإجراءات المشاركة الخاصة بالإستفتاء. * ضمان إجراء الإستفتاء الشعبي بعيدا عن كل أشكال الضغط والإرهاب.

هنا لا بد من الإشارة الى أن اللجوء الى الأساليب الأخرى لتطبيق مبدأ حق تقرير المصير, يولد سلبيات كبيرة بالنسبة الى كل الأطراف المعنية, سواء المطالبين بتطبيقه أو ممن يريدون عرقلة تطبيقه بالقوة. إن نشوء أجواء من هذا القبيل تتيح المجال في حالات كثيرة لطرف ثالث للتدخل عن طريق إستغلال هذه التعقيدات. علما أن التطبيق السلمي من خلال الإستفتاء يصطدم في الغالب بمعارضة الدول ذات العلاقة. غير أن الرفض الذي يسد الدرب أمام إمكانيات تسوية سلمية, هو الذي يجعل من حرب التحرير الوسيلة الأخيرة لتطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير, لا بل أنه يبرر ويضفي طابع الشرعية على هذه الحرب العادلة. إذ بدون هذا البديل الذي تفرضه الضرورة, فإن الدول المعنية سوف تؤجل التطبيق بإستمرار الى ما لا نهاية, عن طريق اللجوء الى سياسة التسوية والمماطلة, معتبرة لجوء الشعوب والأقليات القومية وغيرها الى الأساليب السلمية المحضة دليلا على الضعف. وعلى هذا الأساس فإن إثبات حسن النية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون حصرا بطرف واحد فقط من أطراف القضية, وهو في الغالب الطرف المطالب بالحق, أي الأقلية القومية.

هذا فإذا فهم المرء الإضطهاد القومي بالشكل الذي شرحه ستالين, بإعتباره نظاما يقوم على أساس إستغلال ونهب الشعوب المضطهدة, وكذلك على أساس إجراءات قسرية تستهدف التضيق على حقوق هذه الشعوب وتجاهلها, إذا لأمكن للمرء أن يقول, فيما يتعلق هذا الموضوع بالمسألة الكردية, فإن الأكراد وقعوا لسوء الحظ بشكل مباشر أو غير مباشر ضمن مناطق النفوذ التابعة الى الدول الإستعمارية الغربية وما إرتبط بذلك من أيديولوجيات: ففي تركيا, إيران, العراق, سوريا, حيث تصر هذه الدول بشكل متطرف على حقها في السيادة, يتوجب على الأكراد وبإستمرار أن يعيشوا تجاربا سلبية للغاية. ذلك لأن تطبيق النظام الديمقراطي بالشكل الذي نألفه لدى الدول الديمقراطية الغربية كنظام سياسي لم يتم الأخذ به في هذه البلدان من الناحية العملية على الإطلاق, وكأن الأخذ به يعتبر إمتياز لا يحق لجميع الشعوب المطالبة بتطبيقه عمليا. من هنا توجب على أغلب الشعوب الواقعة ضمن هذه الدائرة الفكرية, أن تكتفي ببعض المظاهر الديمقراطية الخادعة, التي لا علاقة لها بروح النظام الديمقراطي, إلا أنها تفي في أغلب الحالات للتمويه على الشعوب المعنية وتحقق الغرض السياسي المراد منها.

وبإستثناء الغالبية من الأكراد التي قدر لها الإنتماء الى مناطق النفوذ التابعة للإستعمار الغربي, فإن أقلية صغيرة من الشعب الكردي أفنتت من هذا المصير ووقعت ضمن دائرة النفوذ الإشتراكي وسلطة السوفيت, الأمر الذي أتاح المجال أمام هذه الأقلية أن تلمس الفوارق الكبيرة بين النظريتين في ميدان التطبيق العملي. ذلك لأن هذا الجزء من الوطن الكردي, ومنذ ثورة أكتوبر الإشتراكية, بات ينعم بالكثير من الحقوق القومية, على الرغم من ضآلة العدد النسبية بالقياس الى الأجزاء الأخرى من كردستان. وهذا ما يجعل الكثيرين من الأكراد في الأجزاء الأخرى من كردستان, وبالأخص في تركيا, يحسدون إخوانهم في الإتحاد السوفيتي على الإمتيازات التي حصلوا عليها.

401 – الأقليات:

تم تعريف (الأقلية) من قبل ف. كابوتوري في التقرير الذي قدمه الى اللجنة الفرعية لمنع التمييز العنصري وحماية الأقليات التابعة الى الأمم المتحدة في عام 1972م. والذي صادقت عليه اللجنة الفرعية في جلستها الثلاثين بالإجماع, بالشكل التالي:

((الأقلية تعني مجموعة من السكان التي تقل من حيث العدد عن بقية سكان دولة ما, والتي ليس لها مركز قيادي, وينتمي أعضاؤها الى جنسية بلد معين, ولها خصائص قومية, دينية, أو لغوية خاصة بها, والتي تختلف عن بقية السكان, وتبدي تفهما لروح الجماعة, وإن كان بشكل غير مباشر, بهدف الإبقاء والمحافظة على الثقافة, التقاليد, الدين, أو اللغة الخاصة بها)).

أما بصدد الأقليات القومية, فيفرق بين المصطلحات المتعددة: كالشعب (فولك) وبين مجموع المنتمين أو حملة جنسية دولة ما, ممن يكونون شعب الدولة أو أمتها (شتاتس ناتسيون). أما الأمة (ناتسيون) فإنها صفة تطلق على الشعب ذي الرغبة في تشكيل دولته الخاصة. ومن هنا فإن الجماعة أو الأقلية القومية تعني:

((جزأ من شعب يعيش داخل دولة ما وتقرر قيادته كليا أو من حيث الجوهر القانوني أو بالنظر الى واقع ممارسة السلطة من قبل شعب أو مجموعة شعوب أخرى. إن الشعور أو الوعي بالإنتماء الى الجماعة أو المجتمع القومي الخاص, هو الذي يميز الجماعة القومية من مجرد توفر عدد من المنتمين الى الأقلية. إن عبارة الجماعة (كروب) هي التي تعبر عن هذه الخصائص الإجتماعية)).

إن التأمل التاريخي لمسألة الأقليات, يظهر بأن لها جذورا دينية بالدرجة الأولى. لأن الحركة الإصلاحية وما تلاها من الإنقسامات الدينية في أوروبا, أدت الى الإعتراف بوجود أناس لهم أفكار وآراء دينية خاصة أو مغايرة لما قد يكون معظم الناس قد ألفوه في مجتمع ما, بدل الإصرار على نظرية المذهب الواحد. إن معاهدات السلام اللاحقة لهذه الفترة, ضمت في موادها مقررات خاصة

بالحماية المتعلقة بهذه الجوانب, كما كانت عليه الحال بالنسبة لإتفاقية كارلوفيتس الموقعة في عام 1699م. بين قيصر الإمبراطورية الرومانية المقدسة وبين السلطان العثماني, حول حرية ممارسة شعائر الدين المسيحي, على الطريقة الكاثوليكية, داخل المناطق التابعة للإمبراطورية العثمانية.

لكن بعد الثورة الفرنسية نلاحظ بأن الأفكار القومية بدأت تلعب دورها أيضا بشكل مطرد. وعلى هذا الأساس نجد معاهدة الصلح في باريس بين إنكلترة - النمسا - العثمانيين - فرنسا - روسيا و سردينيا والموقعة في 30 آذار 1856م. تدعو إلى تحسين أوضاع رعايا السلطان بدون تمييز على أساس الدين أو العنصر.

وخلال الحرب العالمية الأولى التي إندلعت في ظل تنامي المشاعر والأفكار القومية, التي إرتبطت بتطلعات إستعمارية وكولونيالية, تواجدت أكثر من مناسبة, بسبب عواقب الحرب وظروفها, للبحث عن مخرج للقضية أو إيجاد حل للمسألة القومية. من هنا أيضا التوكيد على حق الشعوب في تقرير المصير, الذي أعتبر في حينه كهدف بل وكمبرر بالنسبة للبعض لدخول الحرب. ولقد تمت الإشارة في موضع آخر من هذا البحث الى ما لحق بذلك من تطورات في روسيا بعد ثورة أكتوبر, التي ظلت أبعاد منهاجها الخاص حصرا على المناطق التابعة الى الإتحاد السوفيتي بالدرجة الأولى.

وفي أوروبا الغربية وأمريكا تم أخذ المسألة القومية بنظر الإعتبار أيضا, لكن وكما أظهرت التطورات اللاحقة, فإن هذا الإهتمام كان بالدرجة الأولى لأغراض دعائية, الأمر الذي ولد نتائج مخالفة كليا لما لاحظناه في الإتحاد السوفيتي. وبالطبع كان لموقف الدول الغربية أهمية كبيرة, لأنه لم يؤثر عمليا على صياغة وبلورة حق الشعوب في تقرير المصير بالنسبة لأوطانها وشعوبها وحسب, بل وبشكل مباشر أو غير مباشر بالنسبة لبقية الشعوب والأوطان في العالم أيضا. فتحت ضغط الوجود الفعلي لثلاث جبهات موجهة ضدهم, إبتداء من خطر الدعاية الذي ولدته الثورة البلشفية في روسيا, والمساعي الأيديولوجية للبلاشفة التي تجسدت في المطالبة بإحلال السلام وإيقاف الحرب, الى جانب السياسة التي إنتهجتها ألمانيا في أوروبا الشرقية منذ نهاية عام 1916م. وإنتهاء بإحتمال تغير الأهداف الحربية للحلفاء الغربيين كبريطانيا وفرنسا, نجد الولايات المتحدة الأمريكية تبادر الى طرح منهاجها الخاص حول إحلال السلام, والذي تجسد في نقاط الرئيس ولسن الأربعة عشر. علما بأن نقاط الرئيس ولسن لا تعرض منهاج منسجما بعكس المنهج الذي إقترحه البلاشفة, الذي كان بالإمكان تطبيقه على شتى المناطق, لو لم يصطدم بمعارضة وصدود الدول الغربية.

لقد لاحظ رودولف لاون كذلك إفتقار المنهج الأمريكي الى مبدأ موحد. ذلك لأن فرنسا روعيت وفق مبدأ الشرعية, الذي كان ينطبق من حيث الجوهر على أوضاع عام 1697م. في حين أن إيطاليا وبولندا تم النظر إليهما من زاوية المبدأ القومي. في الوقت الذي حظيت فيه دول البلقان بمراعاة

مصالحها وفق مبدأ الشرعية والقومية معا, الى جانب أن بعض النقاط تجيز لروسيا حق التصرف على أساس حق تقرير المصير. اما بالنسبة للنمسا والمجر والدولة العثمانية, فقد إقترحت النقاط مبدأ الشرعية بالنسبة لها مرفقا بالمطالبة بحق الإدارة الذاتية للقوميات الخاضعة لها. من هنا يلاحظ بأن الهدف في الواقع كان الحيلولة دون تطبيق حق الشعوب في تقرير المصير بشكل سليم, لأسباب كولونيالية وإستعمارية. وهكذا اخذت المسألة القومية طابعا جديدا وخاصا, يتمثل بصورة مشكلة الأقليات, التي إنحصرت أوجه حلها عبر المعاهدات الخاصة بالصلح أو الأقليات. علما أن هذه الإتفاقات كانت تعتبر مسبقا مجرد آلات ووسيلة, الغرض منها الإحتفاظ بالتقسيمات الإقليمية الجديدة والنظام الإستعماري القائم إعتبارا من سنة 1918/1919م. ومنع تهديد السلام في أوروبا, الذي كان من المتوقع أن يصاب بهزة عنيفة بسبب الحلول النصفية التي عولجت على أساسها تطبيقات المسألة القومية وحق الشعوب في تقرير المصير في أوروبا الشرقية والوسطى. فالأقليات القومية التي حرمت من حق تقرير المصير بعد الحرب العالمية الأولى كان عليها أن توافق على هذه المصالحة أو التسوية المقترحة, والتي إنحصرت في حماية بعض حقوقها القومية فقط, في صيغة بعض بنود معاهدات الصلح. لقد كان الصهر القومي والسياسي هو المراد من هذه الإتفاقات, بإعتبار الصهر هدفا مثاليا على المدى البعيد, والذي يمكن التوصل إليه بصورة اسهل من خلال نصوص هذه المعاهدات حسب إعتقاد المخططين. كما أن الرئيس الأمريكي ولسن أبدا من الدلائل ما يجلي معارضته في الواقع لأي نوع من أنواع الحكم الذاتي للأقليات القومية. وهذا ما ينطبق على رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج أيضا, الذي كان يعتبر الحكم الذاتي ك (دولة في الدولة), ويعارض فكرة الحكم الذاتي, معتبرا الحكم الذاتي كأكبر خطر يهدد كيان الدولة. هذا ورغم الكثير من التجارب السلبية فقد أجبرت الكثير من الشعوب على البقاء ضمن حدود دول لم تبدي الإستعداد الكافي لمراعاة حقوقهم القومية, كل ذلك بهدف ضمان المصالح الإستعمارية قبل كل شيء, طالما تيسر السبيل لذلك.

وبعد الحرب العالمية الأولى تولت المنظمة الدولية الحديثة النشأة (عصبة الأمم), التي كان عليها أن تضمن الأمن والسلام العالمي, كما تولت مسؤولية ضمان حماية الأقليات أيضا. لكن لوحظ بأن الإعتبارات السياسية كانت هي المعول عليها بالدرجة الأولى وليس حقوق الأقليات. فقد بقيت مسألة حماية الأقليات حتى في ظل عصبة الأمم تفتقر الى الشمولية والنفاز, حيث أن قضية الحماية بقيت حصرا على معاهدات السلام المعقودة ومنها معاهدة (سانت جيرمان) مع النمسا في 10/أيلول 1919م, وكذلك المعاهدات الخاصة بحماية حقوق الأقليات كمعاهدة فرساي المعقودة مع بولندا في 28 تموز 1919م. بكفالة عصبة الأمم. وكل هذه المعاهدات تشبه من حيث الجوهر المعاهدة المعقودة مع بولندا لحماية حقوق الأقليات.

لكن وبالنظر لعدم وجود منظمة خاصة بشؤون الأقليات, لذا فقد إقتصرت الحماية التي أرادت هذه

المعاهدات أن توفرها, كان عبارة عن تحميل السلطات التشريعية التابعة للدول ذات السيادة المعنية, ببعض الواجبات المتعلقة بهذه الحماية. إلا أنه لم يكن هنالك حديث عن حقوق الأقليات كمجموعة, حيث أن الدول المعنية ألزمت نفسها بموجب القانون الدولي بمنح بعض الحقوق الفردية وإقامة بعض المؤسسات الحكومية الخاصة في مجال الإدارة والقضاء. وبذلك بقي الأمر متعلقاً بمدى استعداد الدولة المعنية من الناحية العملية فيما إذا كانت تنوي الوفاء بالتزاماتها الدولية أم لا ؟ فإذا أبت الوفاء بها فإن الأقلية القومية سواء كمجموعة أو كأفراد لا توجد لهم ضمانات أخرى, لأن بقية الدول الموقعة على الإتفاقية أو عصبة الأمم أو المحكمة الدولية أو أي مؤسسة دولية أخرى تستطيع تجاهل شكاوي وإسترحامات الأقلية التي ترى بأن الإجحاف قد أصاب حقوقها, بدون أن يكون موقف هذه الأطراف والمؤسسات والدول مخالفاً للقانون.

كما ورفض الإقتراح الليتواني الذي قدم في 14 أيلول 1925م. الذي إستهدف إعداد إتفاقية عامة حول حقوق الأقليات وحمايتها, من قبل جميع الأعضاء بإستثناء بولندا ورومانيا. علماً أن الممثل البريطاني ذهب الى الإعتقاد بأن ذلك سيعني توسيع دائرة مسألة حماية الأقليات لتشمل جميع أرجاء العالم تحت إشراف عصبة الأمم, الأمر الذي يعني في نظره إلتزام العصبة في هذه الحالة بتحمل عبئ (التمزيق والبلقنة). من هنا وإنسجاماً مع هذه الإتجاهات الفكرية فإن عصبة الأمم علقت بشكل واضح أهمية على مسألة نزع الطابع القومي من موضوع حماية الأقليات قدر الإمكان معتبرة إياه كمسألة إدارية.

هذا وبالرغم من أن الأقليات لها شخصية قانونية لها حق المطالبة بالحماية فإنه لم يكن هنالك من الناحية العملية أي مجال تستطيع من خلاله حماية مصالحها بنفسها. إذ كان عليها لغرض ممارسة حقها في المطالبة بالحماية أن تعتمد على حسن نية أحد الأعضاء في مجلس العصبة (كشفيح = باترون). فبالرغم من أن لأعضاء مجلس العصبة حقا في الإقدام على المبادرة بل واجب عرض المسألة إذا ما علموا بوجود نزاع. لكن هذا الواجب الذي يقضي بالقيام بالمبادرة ضد أعضاء مجلس العصبة ليس ملزماً. وعلى هذا الأساس يبقى دور الأقليات في هذا المجال حصراً في تقديم الإلتماسات لا غير.

الى جانب كل هذه السلبيات يأتي دور أو موقف اللجنة المختصة بالأقليات, والتي من إختصاصها أن تختبر الناحية القانونية والموضوعية للإلتماسات المقدمة. إذ في حالة التطبيق يبدو أن هذه اللجنة كانت تلعب دور (المتدخل في المنازعات القانونية), بدل أن تكفي بواجب التقييم. ذلك لأن تداول ومناقشة الإلتماس أمام مجلس العصبة لم يكن قائماً فقط على الأساس القانوني وحسب, بل مرتبطاً بوجهة النظر السياسية أيضاً, الى درجة إهمال الجوانب القانونية وتجاهلها. إلا أن هذا الموقف يجب أن لا يثير الإستغراب كثيراً, سيما إذا علمنا بأن مجلس العصبة من حيث تركيبه كان يمثل جمعية من الدبلوماسيين, التي كان عليها أن تسعى للمحافظة على مصالح الدول التي تمثلها.

وإستنادا الى هذه الحقائق, نجد أن النتائج التي رافقت ذلك كانت سلبية ومعتمدة, بالنسبة للدور الذي مارسته عصبة الأمم كضامنة للسلام ولحماية الأقليات معا. ففي الفترة الواقعة بين 13 حزيران 1929م. و 1 حزيران 1933م. تم تقديم (419) من الإلتماسات الى عصبة الأمم. ولكن لم يتم الإعتراف بأحقية أي من هذه الشكاوي بصورة كاملة من قبل مجلس العصبة. من هنا ففعل بالإمكان وصف الدور الذي مارسته عصبة الأمم بأنه كان دور (الخصم والحكم) في آن واحد.

خلال الحرب العالمية الثانية كانت سياسة التهجير وإلى حد ما محاولات الإبادة التي لجأ إليها نظام هتلر عبئا ثقيلا على عاتق الكثير من الأقليات . وبالطبع تمت إدانة هذه المواقف التي رافقت الحرب كما حدث بالنسبة للحرب العالمية الأولى أيضا, فلم يألوا الحلفاء جهدا في هذه الفترة كذلك في إعطاء الوعود جزافا بأنهم إنما يحاربون من أجل مستقبل أفضل للإنسانية بأكملها. لكن في الواقع كانت هذه الأقوال دعاية محظة. وإستنادا الى هذا التطور فقد ظهر إتجاه يدعو (على الأرجح), إلى حماية الذات الإنسانية المجردة وبشكل منفرد, بدل حماية حقوق الأقليات بشكل عام وشامل. علما أنه تم التنويه بعد الحرب العالمية الأولى الى بعض النقاط بإعتبارها أسبابا حائلة لعقد مثل هذه الإتفاقيات وهي: * الإفتقار الى تعريف دقيق لمفهوم (الأقلية). * الخلط بين مسألة الأقليات ومسألة الهجرة. * تفضيل سياسة الصهر. * الصراع الأيديولوجي القديم بين الفكر الإشتراكي (الشرقي) والفكر الرأسمالي (الغربي) – ذلك لأن الشرق كان يطالب بحماية حقوق الأقليات بإعتبارهم كجماعة في حين أن الغرب كان يريد الإكتفاء بحمايتهم كأفراد.

ورغم أن الإتحاد السوفيتي كان ممثلا في كل السوح بما في ذلك داخل المنظمات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية, غير أن الدور القيادي والمنتفذ فعليا بقي في أيدي القوى التابعة للعالم الغربي, الذي باتت الولايات المتحدة تتولى قيادتها بعد الإنحسار الذي مني به النفوذ الإنكلو – فرنسي في شتى المجالات. وهذا ما فرض على الإتحاد السوفيتي أن يمارس دور المعارض إزاء مواقف المعسكر الغربي مستخدا حق النقض (فيتو) في حالات ليست بالقليلة. ولعله تجدر الإشارة الى أن الموقف ذاته لم يكن دائما قائما على أسس مبدئية, بل أن سياسة القوة التي أراد السوفيت في حالات عديدة أن يتبعونها بشكل متصاعد كان لها دورها وأثرها الواضح أيضا. إن المواقف الفردية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة, حول مسألة الأقليات تدعم ما أوردناه من تفاصيل, حيث أن الديمقراطيات الشعبية كانت في مقدمة الجهات الداعية الى إدخال قرارات خاصة حول حماية الأقليات تدعم ما أوردناه من تفاصيل. ولعل أسباب هذا الموقف تعود الى التركيب الخاص الذي يتكون منه كيان دولها الخاصة بإعتبارها دولا متعددة القوميات. لكن الدور المناوئ والمعارض لإتخاذ مثل هذه القرارات تبنته بالدرجة الأولى الدول الكبرى الغربية, التي كانت تكون حتى بعد الحرب العالمية الثانية أكبر عدد من الدول في آسيا وأفريقيا والتي حوت داخل حدودها على أقليات متعددة. ولكن رغم الآثار السلبية

التي خلفتها سياسة الدول الغربية , لم تظهر هذه أية بوادر جدية تدل على إمكانية تغيير هذه المواقف أو على الأقل النية الموثوقة في إجراء مثل هذا التغيير, بل بالعكس ! من هنا نجد الممثل البريطاني مثلا يعلن أثناء بحث المادة (27) من إتفاقية حقوق الإنسان لسنة 1966م. بأنه ليس من المحبذ إطالة أمد الحياة بالنسبة للأقليات بوسائل إصطناعية.

عليه وإنطلاقا من هذه الخلفيات والمواقف, فقد كان من المتوقع أن لا يتم التوصل الى صياغة قرارات نافذة وجذرية, بهدف التوصل الى حل للمشكلة القومية وموضوع الأقليات. من هنا كانت النتيجة عبارة عن مجموعة من البيانات التي صدرت بشكل إتفاقيات ثنائية أو من جانب واحد وأحيانا أخرى موقعة من قبل أطراف متعددة, والتي إستهدفت بالدرجة الأولى, ضمان الحماية غير المباشرة كمنع التمييز. إذا ومن الناحية العملية محاولة مجددة للإتفاق على حلول نصفية ووسطية بل مجرد مخارج وقتية لتجاوز الخلافات الأيديولوجية وإختلاف المصالح المتولدة بنتيجة تعدد الأطراف التي تسعى للمحافظة على مركز قوتها. ومن هذه الإتفاقيات نذكر على سبيل المثال, إعلان حقوق الإنسان لسنة 1948م. الإتفاقية الدولية حول منع ومعاقبة الإبادة الجماعية (إبادة شعب) في 11 كانون الأول 1949م. والإتفاقية الخاصة بمنع التمييز العنصري في 20 تشرين الثاني 1963م. والإتفاقية الخاصة بحقوق الإنسان السياسية والإقتصادية لسنة 1966م. وبالأخص المادة (27) منها. غير أن أحكام المادة (27) لا تتكفل بتقديم وتهيئة الظروف المطلوبة لوجود وكيونة الأقليات, داخل الدول الأعضاء للأمم المتحدة.

هذا الى جانب أن مسألة طرح القضايا المتعلقة بشؤون الأقليات أمام الأمم المتحدة تعاني من سلبيات مشابهة لما كانت عليه الحال في عهد عصبة الأمم, فالأقليات بحاجة الى دعم ومساندة الدول الأعضاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة – بمعنى أن طرح المسائل والقضايا ضمن جدول الأعمال الخاص بإحدى المؤسسات التابعة للمنظمة, لا بد وأن يثار من جانب دولة عضوة في المنظمة أو من قبل سكرتير المنظمة العام. وحتى لو توفرت هذه الفرصة, فإن المسائل تبقى مفتوحة, لأن النقاط المعروضة حتى بعد هذه المرحلة, والتي قد تتوفر أحيانا لأسباب مختلفة لا تعني بالضرورة معالجة القضية أمام الأمم المتحدة بالفعل لأن الأمر يتعلق في النهاية على ما سترتئيه أغلبية الأعضاء الموجودين في هذه المؤسسات الخاصة والتابعة الى الأمم المتحدة. ومن ضمن المسائل التي عرضت بالفعل وطرحت أمام المنظمة ولكن لم يتخذ أي قرار بشأنها, نذكر القضية الكردية كمثال.

هذا علما أن مسألة الإعتراف بالأقلية أو المجموعة القومية من قبل المنظمة, هي مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للأقلية المعنية من جهة, ولكن كذلك بالنسبة للدولة ذات العلاقة أيضا. وهذه الأهمية لا تنحصر بالناحية الشكلية فقط, بل ولها عواقبها القانونية والسياسية, التي تترتب على هذا الإعتراف. ذلك لأن عدم الإعتراف يعني فتح المجال الى حد ما لتبرير دولي يستهدف إعتبار المسألة كقضية

داخلية صرفة بالنسبة للدول ذات العلاقة. أما الإعراف فعلى العكس يضع المسألة في مكانة تسترعي إنتباه الرأي العام العالمي, بالأخص عندما تبدي وسائل الإعلام العالمية إهتمامها بالموضوع.

إن الفكرة التي تقوم عليها مسألة حماية الأقليات, أساسها المبدأ الذي يعز الكرامة الإنسانية لدى البشر, ضمن العلاقة القائمة بين الدولة والمواطنين المنتمين إليها. فمبدأ المساواة يفرض على الدولة أن تتجنب كل أشكال التمييز. إلا أن المساواة المذكورة هنا لا يمكن أن تعني التسوية بمعنى القضاء على كل الفوارق الطبيعية الموجودة أو تجاهلها. ذلك لأن توقيير وإحترام الكرامة الإنسانية يعني أخذ هذه الفوارق بالذات بين البشر بنظر الإعتبار, دون أن يؤدي ذلك الى الحط من قيمة البعض أو زيادة قيمة آخرين بسبب هذه الفوارق. ومن هذه الفوارق الطبيعية نذكر ما يلي: الإختلاف في لون البشرة – الإلتناء القومي الى جماعة مختلفة – التكلم بلغة قومية أخرى – أو الإلتناء الى عقيدة دينية أخرى. وبذلك فإن التمييز لا يمكن أن يعني ببساطة التمييز في المعاملة المجردة بين الكتل والجماعات, بل يعني كذلك محاولة إزالة الفوارق الطبيعية وتسويتها بالقوة أيضا. فإستنادا الى التطور الذي رافق نشاطات وممارسات الأمم المتحدة, يفهم المرء من مصطلح (حماية الأقليات) نظاما من المؤسسات والقواعد المتعلقة بمجموعة ما, التي تختلف من حيث: اللغة – الإلتناء القومي – أو الثقافة, عن أغلبية السكان التابعين لدولة ما, والتي (الدولة) عليها ضمن الدائرة الإجتماعية التابعة لها, أن تحول دون تواجد التمييز بين مواطنيها عمليا وقانونيا.

إن حقوق الجماعة القومية, التي تتعرض غالبا للإنتهاك تنحصر بصورة عامة فيما يلي:

* حق المواطنة (الإلتناء الى وطن محدد): ويعني في الغالب, الحق في وطن موروث. لذا وبالدرجة الأولى يتم التركيز في هذا المجال على منع ومكافحة الإجراءات التي تستهدف التشريد - الترحيل الإجباري – الإبعاد الجماعي – التهجير الجماعي, لشعب ما ضمن المناطق الواقعة في حدود دولة ما.

* حماية اللغة داخل الوطن: لما كانت اللغة تعتبر في مقدمة المميزات الخاصة بالقومية, أو الجماعة القومية, لذا فإنها تكون مرتبطة بحق تقرير المصير.

* حق تقرير المصير: إن هذا الحق لا يعترف به للمجموعات القومية, بموجب القانون الدولي في الوقت الراهن.

* حق الإنفتاح والإنتعاق: ويعنى به بأن المساواة الشكلية لا تكفي عادة لضمان حقوق الأقليات, ذلك لأن ضعف الأقلية العددي, بخلاف الأحزاب السياسية والهيئات المشابهة لها, لا تحضى بالحماية

الكافية في النظام الديمقراطي القائم على مبدأ الأكثرية.

عليه فإن بإمكاننا أن نقول, بأن الرابطة بين شخصية الإنسان وإنتمائه الى مجموعة قومية أو شعب محدد, يعتبر مسألة هامة لتكوين شخصية الأفراد بصورة عامة. ولكن عن هذا الطريق بالذات يظهر بجلاء الإرتباط الذي لا تنفصم عراه بين حقوق الإنسان من جهة وبين إحترام الحقوق القومية. ذلك لأن حماية إحداهما دون الأخرى لا يمكن تحقيقه بدون عقبات, لأن ضمان الحقوق القومية للأقليات أو أية أقلية أخرى بصورة عامة, يكون وينشيء البيئة الطبيعية, التي على أساسها يمكن أن تتحقق وتضمن حقوق الإنسان بشكل كامل بالنسبة للأفراد, وبالمقابل فإن أي فصل بين الإثنين لا يعدو ان يكون خداعا للذات أو محاولة لخداع الآخرين.

وكما يجري التمييز بين الأقليات الحقيقية وغير الحقيقية, كذلك يجري التفريق بين مشاكل الأقليات. وبموجب ذلك يفرق المرء بين الأقليات, التي تحكم من قبل الأكثرية, وبين الأقليات التي تمارس السلطة والحكم بذاتها, وهذا ما يطلق عليه (وجها العملة الواحدة) لمشكلة الأقليات. وفي الحالة الأولى تميل الدولة في الغالب الى تطبيق وممارسة سياسة الصهر, الأمر الذي نلاحظه مثلا في تركيا, سوريا والعراق. أما في الحالة الثانية, فإن الدول تميل الى ممارسة سياسة عنصرية, بهدف المحافظة على إمتيازات الطبقة الحاكمة, ومنع أنصهارها في الأكثرية المحكومة. وهذا ما نلاحظه في أفريقيا الجنوبية وإسرائيل على سبيل المثال. إلا أن هذا التقسيم يجب أن لا يعني بأن الدولة التي تخضع قيادتها الى حكم الأكثرية لا تلجأ الى إستخدام أساليب أو إنتهاج سياسة عنصرية مفضوحة. ففي الحقيقة يمكن ملاحظة أن الكثير من الإجراءات من هذا النوع التي تتخذ من قبل الدول تقوم من حيث الجوهر على قاعدة عنصرية.

ويستحسن أن نشير في معرض الحديث هنا الى مفهومين يرتبطان بمسألة حماية الأقليات وهما: الولاء والحماية. فالدولة تستخدم الولاء وتدعو له, بهدف تمرير سياستها الخاصة, سواء في ذلك ما كانت تهدف إلى تحقيقه سياسة عنصرية أو سياسة تستهدف الصهر إزاء القوميات المحكومة. في حين تركز الأقليات على مسألة الحماية وتستهدف من وراء ذلك حماية الذات ومنع تطبيق السياستين المذكورتين أعلاه من قبل الدولة بحقها (الصهر أو التمييز العنصري حسب ما تقتضيه مصلحة الدولة). والى جانب ذلك هنالك إرتباط بين مفهومي (الحماية) و (الدولة الحامية). وتحت مفهوم الدولة الحامية يفهم المرء (من خلال التطبيق), وجود دولة خارجية قادرة على تقديم حماية مؤثرة بنحو أو بأخر لواحدة أو مجموعة من الأقليات, بهدف ضمان حماية حقوقها. فإذا تواجدت مثل هذه الدولة أو الجهة وكانت لها القدرة فعلا, عند الضرورة, أن تتدخل, فإننا نجد في مثل هذه الحالة أن حقوق الأقلية المعنية, تستند الى قواعد أكثر رسوخا وثباتا بالقياس الى غيرها من الحالات وربما يشكل موقف الدولة التركية من الأقلية التركية في قبرص مثلا صائبا لهذا النوع من الحماية. إذ في

حالة إنعدام مثل هذه الحماية تكون النتائج معكوسة, إذ تبقى مسألة الحماية عالقة على حسن النية المجردة للدولة المعنية, والتي يصعب إفتراض تواجدها في أغلب الحالات وبصورة مسبقة.

لا ريب أن أفضل الحلول المتوقعة لمسألة الأقليات وبالأخص القومية منها, تكمن في إتاحة الفرصة لتطبيق المبدأ القومي والقاضي (بحق كل شعب في أن يشكل دولته القومية الخاصة), عن طريق منح الشعوب والأقليات القومية فرصة ممارسة حق تقرير المصير بالطرق السلمية. غير أن الواقع العملي يثبت بأن هذا الطريق لا يسلك بصورة عامة وإن وجدت إستثناءات. ولذا فإن الحماية تبقى على الأرجح كمسألة داخلية (رغم كل التحفظات) تخص الدولة ذات العلاقة. وهذا ما يحتم ضرورة البحث عن طرق جديدة, تتيح للأقليات ولو بشكل جزئي حماية حقوقها. من هنا فإن الحديث عن الترضية التامة لا يعدو أن يكون على الأرجح مجرد إلقاء للكلام على عواهنه. لذا فإن الفرق يكمن بين حجم الضمانات المتوفرة وبين حجم الإنتهاكات المرتكبة, التي تتعرض لها الأقلية المعنية. ومن هنا يجدر بنا ملاحظة أشكال الحلول الداخلية المتوقعة لمسألة الأقليات, والتي قد تأخذ صيغة فدرالية أو شكل الحكم الذاتي أو اللامركزية الإدارية, حسب نوعية وماهية الظروف السائدة. ولا شك بأن الدولة الفدرالية تعطي أرحب وأنجع الفرص والمجالات لمعالجة المسألة القومية, وتحول دون الإنسياق وراء أحلام التطرف القومي وما قد تؤول إليه من الإنزلاق نحو مغامرات مجهولة العواقب, مهما كان مصدر نظرياتها وأيديولوجياتها. إذ بواسطة الحلول القائمة على أسس فدرالية يمكن التوصل الى أفضل صيغ المشاركة الحقيقية وتطبيقها بين الشعوب على شتى الأصعدة. ومن الأمثلة النموذجية على ذلك, النموذج السويسري, حيث يلاحظ وجود نوعين من الفدرالية عمليا: فدراليات الكانتونات الإقليمية (المقاطعات), وفدرالية القوميات والشعوب أي (المجموعات اللغوية). فبموجب هذا المبدأ تبقى اللغات موزعة على نطاق المناطق أي حسب (القطاعات اللغوية) المختلفة. هذا ولا بد لنا من الإشارة الى النموذج السوفيتي أيضا في هذا العالم, وعلى أساسه يتكون الإتحاد السوفيتي من عدد من الجمهوريات, الى جانب عدد من المقاطعات ذات الحكم الذاتي, التي تسعى الى المحافظة على حقوق الأقليات القومية. لكن من الملاحظ بأن الإتحاد السوفيتي قد حاد عن النهج الأصلي المقرر لحل المسألة القومية من بعض الأوجه والنواحي, الأمر الذي إنعكس في تعديلات دستورية. فالدستور الجديد للإتحاد السوفيتي يتحدث فقط عن حق سيادة (الإتحاد السوفيتي) ولكنه لا يذكر كالسابق وجود هذا الحق بالنسبة ل (جمهوريات الإتحاد).

أما بالنسبة لموضوع الحكم الذاتي, فإن المرء يفرق من الناحية التقليدية بين الحكم الذاتي الذي يرتبط بالمنطقة والحكم الذاتي الذي يرتبط بالأشخاص, أي أنه (إقليمي أو شخصي). إن محتوى الحكم الذاتي الإقليمي يمكن أن يشمل صلاحية حيازة السلطة التشريعية, ولكنه يجب على الأقل أن يشمل الإدارة الذاتية.

لقد حظيت مشكلة الأقليات بصورة عامة والأقليات القومية بشكل خاص، منذ أمد طويل بأهمية كبيرة وما زالت كذلك لحد الآن. ولا يمكننا أن نتوقع لهذه الأهمية أن تخبو في القريب العاجل، بل بالعكس فإنها ستستمر في المستقبل المنظور. ذلك لأن الكثير من الخلافات ومنذ الماضي البعيد والى وقتنا الحاضر لها جذور قومية، ومن جملتها قضايا الشرق الأوسط الراهنة الرئيسية، كالقضية الفلسطينية والقضية الكردية. هذا وقد أبدع (جوزيف شنتكل) في عرضه بإيجاز لهذه الأهمية، ذات الطابع العالمي حين قال:

((من الظواهر التي تتجدد وتزداد بروزا في عصرنا، هي نمو وتصاعد الخلافات والمشاكل القومية في جميع القارات تقريبا. وهذا يعني النزاع الموجود بين القوميات التي تحضى بالأكثرية العددية والمتوسطة، وبين الأقليات القومية، أو بعبارة أخرى بين الدولة وبين الأقليات القومية. ولكن مركز الثقل لمثل هذه الإتجاهات يقع بالدرجة الأولى ضمن دائرة أو نطاق الدول النامية...إنها توفر المادة والمناسبة المشجعة لتصعيد الخلافات، كما أنها تزود الحروب المحلية، المدارة بالوكالة بالمواد الساخنة والتبريرات، الى جانب كونها تمثل الدافع لتراكم وشراء الأسلحة، التي بدورها تزيد الإرتباط والتبعية للدول التي تعاني من مثل هذه المشاكل للأطراف الخارجية. غير أن هذه الظاهرة ليست حصرا بأفريقيا فقط. ذلك لأن إحدى الدراسات العلمية قد أظهرت بأن 9% من الدول الموجودة في العالم في الوقت الحاضر فقط يسود فيها الإنسجام القومي... إلا أن هذا التركيب لذاته ليس له أثر كبير، لو لم تكن النزعة والتطلعات نحو الحرية جلية وواضحة. فحق تقرير المصير والمشاركة السياسية لا تنحصر بالقوميات الأكثر عددا فقط، لأن الحرية وحق تقرير المصير سيقان في الأخير مسائل غير قابلة للتجزئة، شأنها شأن السلام والقانون. فهذه الحقوق ليست وقفا على الأقوياء أو المفضلين لحد الآن، بل هي ملك للجميع)).

2 - الحربان العالميتان وتأثيرهما على كردستان:

لما كانت كردستان جزءاً من عالمنا المعروف فإن مصيرها يتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بالتطورات والأحداث التي يشهدها العالم على شتى الأصعدة. إن التأثير في الواقع متبادل على الرغم من كون دور الكرد وكردستان وبالدرجة الأولى ذو طبيعة غير مباشرة، ويمارس على الأكثر من خلف واجهات الأحداث. ومن هنا يبدو بوضوح ضرورة مراعاة التطور بشكله الواسع والروابط التي تشد هذا التطور العالمي العام مع المسألة الكردية.

102 - الأسباب:

إن العلاقات الدولية تختلف جوهريا عن العلاقات الداخلية السائدة في داخل دولة ما مهما كانت نوعية وطبيعة النظام الذي تقتدي به. ذلك لأن تطور القانون الدولي لحد الآن لا يظهر إلتزاما

وإعترافا فعليا بقواعده, بالشكل الذي نلمسه في الإلتزام الذي يساير القوانين الداخلية للدول. فحق السيادة يجيز لكل دولة أن تحمي مصالحها الخاصة. ولذا فعند تعذر حل الخلافات بين الدول بالطرق الدبلوماسية, فقد يتمثل ويتجسد الموضوع بصورة تحد قد يؤدي أو يدفع الى إستعمال القوة. ومن هنا فإن النظام الدولي يتبلور في هيئة تعتبر القوة والقدرة بمفهومها الواسع من الأمور الحاسمة غالبا. إن ديناميكية هذا النظام تظهر بإستمرار ثلاثة أنواع من الدول والشعوب:

1- دولة أو مجموعة من الدول المسيطرة وذات النفوذ, التي تجسد قوة عظمى, بسبب بعض الظروف والتطورات المواتية لها. وهذه تسعى بكل السبل (بما في ذلك طريق إستخدام القوة) للإحتفاظ بإمтиازاتها ومركز القوة الذي حظيت به بنحو أو بآخر, لا بل تسعى لتوسيع هذه القدرات وتوسيعها بإستمرار قدر المستطاع.

2- دول وشعوب أخرى تمتلك من الكفاءات والمؤهلات اللازمة ما يمكنها من تشكيل قوة عظمى هي الأخرى فيما إذا إستطاعت أن تحصل على إمتيازات مشابهة للكتلة الأولى. ومن هنا سعيها للحصول على تلك الإمتيازات والمطالبة بها. وهذا بحد ذاته يمثل صورة من صور رفضها لما يسمى بالوضع الراهن. إن إستعمال القوة بالنسبة لهذه المجموعة أيضا يعتبر أحد الوسائل التي يمكن اللجوء إليها لبلوغ الأهداف المنشودة.

3- مقابل هاتين الكتلتين تتواجد شعوب أو دول يمكن إعتبارها كضحايا لتطلعات بل وصراع الكتلتين السابقتين وذلك بسبب عزلتها وتخلفها أو ضعفها بصورة عامة لدرجة عدم تمكنها من منع الآخرين للتلاعب بمصيرها.

هذا وقد يكون لهذا التقسيم طابع عالمي وطابع محلي يرتبط به. فحيث تتواجد شعوب تواجه الخيار بين حالة التبعية والخضوع لشعب أو دولة أخرى, فإنها لاتجد مناصا من بذل الجهود الحثيثة لتقوية مركزها الخاص, لتحول بذلك دون الخضوع الى الآخرين.

ومن الجدير بنا أن نشير الى أن قوة الدولة ليست حصرا بالقوة العسكرية فقط, بل أنها تمثل مجموع الوسائل والإجراءات التي تمتلكها دولة ما, وتستطيع من خلالها أن تضغط على الآخرين لعمل شيء ما أو أن تحول دون حدوثه, والذي سيتخذ مجرا آخر لولا هذا التأثير الخارجي. ومن هنا فإن البعض يرى بأن قوة الدول في الوقت الحاضر تكمن في مجموعة من العوامل وهي: ((القوة العسكرية, عدد السكان, المواد الخام, الموقع الجغرافي والإستراتيجي, القدرة الصناعية والإنتاجية, تضامن الحلفاء, نشاط الساسة والأبعاد الدعائية)). فلو أخذ المرء أوربا كنموذج لوجدنا وضعا يقوم منذ عام 1815م. على سبيل المثال على أساس: (نظام أو ميزان تعادل القوى). وكان الهدف من هذا النظام منع تزايد قوة دولة واحدة الى درجة تستطيع معها السيطرة على أوربا. غير أن هذا النظام ساعد بالدرجة

الأولى بريطانيا, لأسباب جغرافية, في أن تحقق مطامعها الإستعمارية والكولونيالية فيما وراء البحار. ذلك لأن بريطانيا بقيت مصونة الى حد كبير من ويلات الحروب التي دار رحاها بين القوى الأوروبية الأخرى, التي هدرت طاقاتها في هذه الحروب. من هنا فلا غرابة في أن يكون موقف البريطانيين إزاء هذا النظام إيجابيا طوال الوقت. ويشير (وينستون جرجيل) بذاته الى هذه الحقيقة قائلا:

((ولمدة أربعة قرون ظلت السياسة البريطانية مستعدة للوقوف بوجه أقوى دولة في القارة الأوروبية بالأخص منع وقوع الدول الأوروبية في الأراضي المنخفضة تحت سيطرة دولة واحدة...وفي جميع تلك المحاولات سلكت بريطانيا طريقا صعبا. فقد عارضت فيليب الثاني ملك إسبانيا ولويس الرابع عشر, ونابليون, ووليم الثاني إمبراطور ألمانيا... وسلكنا هذا الطريق بالتحالف مع الدول الضعيفة وتمكنا من هزيمة أية دولة طاغية)).

إن المشاركين في مؤتمر فيينا/1815م. إستطاعوا أن يتفادوا أو يؤجلوا وقوع حرب شاملة في أوروبا لمدة قرن من الزمان تقريبا, إلا أن الحروب المحلية والخلافات الثنائية ظلت متواصلة في أوروبا وبقية أرجاء العالم, والتي كانت في الواقع تمهيدا لحروب أكثر شمولاً وإتساعاً في أوقات لاحقة. لأنه خلال هذه الفترة بالذات إستطاعت ألمانيا وإيطاليا مثلا أن تتوحد داخليا, الى جانب التقدم الصناعي السريع الذي أحرزته ألمانيا وما إستتبع ذلك من حاجة الى المواد الخام والأسواق التجارية لتصريف المنتجات الصناعية. إن الوحدة الألمانية وتطورها الصناعي الكبير جاء في فترة غير مناسبة, حيث كانت الدول الأوروبية الكبرى, قد مدت نفوذها وسيطرتها على كل بقاع العالم الأخرى تقريبا, بإعتبارها قوى إستعمارية تسعى للسيطرة والتوسع اللامحدود. وقد إستطاعت بالفعل أن تبلغ الكثير من أهدافها بهذا الخصوص, إذ لم يبق إلا القليل مما كان في مقدور ألمانيا أن تطالب بالسيطرة عليه كمستعمرات خاضعة لها. ولكن حتى هذا القليل بات موضع شجار وتنافس, نظرا لأن الدول الكبرى, أرادت أن تمد نفوذها الى هذه البقاع أيضا. ولعل في إمكان الجدول التالي الذي أعده (لينين) أن يبين العلاقة النسبية بين هذه القوى وبين سعة المناطق الخاضعة لنفوذها قبل الحرب العالمية الأولى:

المجموع		الوطن		المستعمرات				
1914م.		1914م.		1914م.		1876م		
كم	سكان	كم	سكان	كم	سكان	كم	سكان	
33,8	440,0	0,3	46,5	33,5	393,5	22,5	251,9	إنكلترا:
22,8	169,4	5,4	136,2	14,4	33,4	17,0	15,9	روسيا :

فرنسا:	0,9	0,6	10,6	55,5	0,5	39,6	11,1	95,1
ألمانيا:	-	-	2,9	12,3	0,5	64,9	3,4	77,2
الولايات المتحدة:	-	-	0,3	9,7	9,4	97,0	7,9	106,7
اليابان:	-	-	0,3	19,2	0,4	53,0	0,7	72,7
الدول الكبرى الستة:	40,4	273,8	65,0	523,4	16,5	437,2	81,5	961,1
مستعمرات بقية الدول (بلجيكا, هولندا ...):							9,9	45,3
أنصاف المستعمرات (إيران, الدولة العثمانية, الصين):							14,5	361,0
بقية البلدان والدول:							28,0	289,2
العالم بأسره:							133,9	1656,6

(نسبة الأرقام الواردة تقدر بملايين الكيلومترات المربعة وملايين السكان)

لقد إنحصرت أسباب النزاع والخلاف بالدرجة الأولى في المناطق التابعة للدولة العثمانية (بقاياها) وإيران, الى جانب بعض المناطق الأخرى. كانت هاتين الدولتين قد بلغتا حالة من الضعف والتدهور بشكل جعلهما موضعاً لأطماع الدول الأوروبية الإستعمارية. ولكن التنافس السائد بين الدول الإستعمارية ذاتها أجل إنحلال وسقوط الدولتين ردحا من الزمن, رغم أن السقوط كان مسألة حتمية لأسباب خارجية أو بسبب نشوب حركات وإنتفاضات داخلية, الى جانب خوضهما لعدة حروب ضد التوسع الروسي بإتجاه المياه الدافئة. غير أن التنافس السائد بين القوى الإستعمارية وفر بعض الحلفاء المؤقتين على الأقل لهاتين الدولتين بين حين وآخر, كالدعم الذي تلقتة الدولة العثمانية من إنكلترا وفرنسا من أجل الحيلولة دون وصول الروس الى أهدافهم الإستراتيجية (المياه الدافئة). وكذلك لغرض الإستئثار بحقوق الإمتياز في المجالات المختلفة, بالأخص الإقتصادية منها لدى الدولتين الهزيلتين: إيران والدولة العثمانية.

ولما كانت كردستان مقسمة بصورة عامة بين هاتين الدولتين: إيران والدولة العثمانية, ولوقوعها على خط الهجوم الروسي الهادف الى الوصول للمياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسي, الى جانب توفر ثروات طبيعية غزيرة في كردستان ذاتها, كل ذلك جعل من كردستان محطاً لأطماع الدول الإستعمارية, والتي راعت بالفعل هذه الأهمية ضمن مخططاتها الخاصة بالتوسع الإستعماري بنحو أو بآخر. ذلك لأن كل دولة من الدول الإستعمارية المتحاربة حاولت أن تؤثر بطريقها الخاص على الكرد وكردستان, بهدف إستغلالهما كوسيلة لبلوغ أهدافها الخاصة على شتى الأصعدة. غير أنه من الواضح, إستناداً لما أثبتته التطور التاريخي فإن الإنكليز كانوا أطول باعاً

من غيرهم بهذا الخصوص. فمنذ نهاية القرن الثاني عشر وبداية القرن التاسع عشر جال عدد من الإنكليز خلال كردستان وتفقدوا أغلب مناطقها. يعلق ن. خالفين على ذلك فيقول:

((ويمكن القول دون مبالغة بأن الجواسيس البريطانيين تغلغلوا في جميع أرجاء مناطق كردستان تقريبا, ودرسوا طوبغرافيتها وإقتصادها ومصادرها الحربية وتركيباتها الإجتماعية والسياسية. وقد إتصلوا برؤساء القبائل الكردية وطوائفها, وحملوا لهم أنواع الهدايا ومونوهم بالسلاح وعملوا على تقوية الروابط بينهم وبين إنكلترة. ونتيجة لهذه الزيارات فقد تهيأ لهم رسم خرائط مفصلة لتوزيع السكان الأكراد وطرق المواصلات المحلية ومصادر الثروة المعدنية الرئيسية ومسالك الجبال ومعابر الأنهر)).

لكن بمرور الزمن تنامى وتصاعد التنافس بين الدول الأوروبية الكبرى, من أجل الحصول على إمتيازات أفضل داخل الدولة العثمانية بالدرجة الأولى. إلا أن الألمان إستطاعوا أن ينالوا قصب السبق في هذا المجال وغيره. الأمر الذي أثار حفيظة ومخاوف الروس والإنكليز على حد سواء لأسباب عسكرية وإقتصادية. ذلك لأن العلاقات التجارية بين ألمانيا والدولة العثمانية على سبيل المثال تضاعفت بين سنوات (1880 – 1911م). الى (22) ضعفا. هذا الى جانب بناء خط سكة الحديد المعروف (برلين – بغداد), الأمر الذي إعتبرته بقية الدول الكبرى تهديدا لمصالحها. من هنا يتضح بأن الرصاصات التي أطلقت في (سارايفو) لم تكن إلا إيذانا ببداية حرب (الحرب العالمية الأولى) أعد لها من قبل أطراف متعددة قبل ذلك بفترة طويلة.

أما الحرب العالمية الثانية فيمكن إعتبارها بالدرجة الأولى كإحتجاج على (سلام) تم التوصل إليه على حساب شعوب متعددة. فمعاهدة الصلح المعقودة في (فرساي) تجاهلت حق الألمان وشعوب أخرى كثيرة في تقرير المصير. فقد أجبر الملايين من الألمان على العيش كأقليات صغيرة ضمن دول حديثة التكوين, بهدف إضعاف واحد من أكبر الشعوب الأوروبية. ولقد كان هذا التطور بكل تأكيد ضربة موجعة الى الوحدة الألمانية, ولهذا توالى المساعي الجديدة والمكثفة بهدف إعادة توحيدها. وإلى جانب هذا العامل الحاسم يمكننا ان نقول بأن الحرب العالمية الثانية لم تكن سوى إستمرارية للحرب العالمية الأولى, معتبرين ذلك كسبب هام ثاني. ذلك لأن ألمانيا واصلت مساعيها الهادفة الى الإقتداء بسياسة إنكلترة وفرنسا الإستعمارية, من أجل الإستحواذ على مستعمرات أو ما أطلق عليه فيما بعد ب (المجال الحيوي) لألمانيا. ولا ريب أنه كانت هنالك بعض الإختلافات الشكلية أو التكتيكية بين الحربين, كانتهاج سياسة عنصرية علنا كوسيلة أيديولوجية لحشد الطاقات وإعتبار أوربا الشرقية كهدف لسياسة التوسع الألماني بالدرجة الأولى, الى جانب محاولة إستغلال الصراع الأيديولوجي القائم بين الإتحاد السوفيتي والدول الإستعمارية الغربية لبلوغ الأهداف الإستعمارية المنشودة والحصول على مكتسبات بهذا الخصوص لصالح ألمانيا, الأمر الذي فشل في النهاية. هذا

ومن الجدير بالذكر بأن الدول الإستعمارية الغربية الأخرى لم تغير أهدافها وسياساتها الإستعمارية حتى بعد الحرب العالمية الأولى أيضا. بل أنها عمدت الى توزيع وتقسيم المناطق التابعة سابقا الى ألمانيا والدولة العثمانية بين الدول الإستعمارية المنتصرة على شكل مناطق نفوذ خاضعة لمشيئتها, عن طريق إبتداع نظام الإنتداب كواجهة جديدة لتمرير مخططاتها الإستعمارية القديمة تمشيا مع التطورات الجديدة.

ولعل بالإمكان أن نقول, بأن أهم نتائج الحرب العالمية الأولى تمثلت في تجسيد تناقض جديد على ساحة الصراع الدولي. فالى جانب نشوء دولة الإتحاد السوفيتي كأول دولة إشتراكية في العالم من جهة, نجد أن الدول الغربية قد بلغت ذروتها في التوسع والقوة, غير أن هذه الذروة كانت في الواقع نقطة التحول الجديدة في تاريخ الإستعمار الغربي, بل وبداية النهاية بالنسبة لهذا الإستعمار. ذلك لأن الحرب العالمية الثانية جاءت كضربة قاصمة أخرى ضد الإستعمار, التي ضعفت أسس كيانه الى حد كبير, فإستطاعت أغلبية دول العالم الثالث وبالتدرج أن تنال إستقلالها السياسي على الأقل. ومن جملة نتائج الحرب العالمية الثانية أيضا, خروج الإتحاد السوفيتي من طوق مرحلة الدفاع الى مرحلة الهجوم الأيديولوجي, بعد إنتصاراته العسكرية ضد ألمانيا, وتنامي نفوذه في أوربا الشرقية, إبتدأ وفي الكثير من المناطق الأخرى في مراحل لاحقة. أما في داخل المعسكر الرأسمالي الغربي, فقد نالت الولايات المتحدة الأمريكية, دور القيادة بعد أن إنحسر نفوذ بريطانيا وفرنسا بالتدرج بعد عام 1956م.

من خلال هذا التحليل المقتضب, نجد بأن ألمانيا وبعض الدول الأخرى كانت تقف ضد ما كان يسود من الظروف حتى نشوب الحرب العالمية الأولى, سواء فيما يتعلق بالأوضاع السائدة في أوربا أو على الصعيد العالمي, أو بعبارة أخرى ضد "الوضع الراهن". أما بقية الدول وبالأخص تلك التي وجدت مصالحها في ظل تلك الظروف والأوضاع مصونة ومضمونة, فإنها سعت للإبقاء على تلك الأوضاع لتستطيع مواصلة التمتع بإمтиاراتها المختلفة. وبعد الحرب العالمية الأولى نجد الإتحاد السوفيتي ولأسباب أيديولوجية, يتخذ موقفا مشابها لموقف ألمانيا, في حين أن الدول الرأسمالية الغربية (الإستعمار الغربي) دأبت على العمل لمنع أي تغيير في الأوضاع القائمة, التي ماتزال تسير والى حد كبير مصالحها وهيمنتها الإستعمارية على شتى الأصعدة, بالأخص على الصعيد الإقتصادي. لذا فإن التطور والتغيير المطلوب للأوضاع الراهنة مازال يسير ببطئ شديد, الأمر الذي يتيح الفرصة للدول الإستعمارية بالدرجة الأولى كسب المزيد من الوقت.

وفي الوقت الراهن يستخدم الكتاب والساسة مفهوما ومصطلحا لغويا جديدا له بعض أوجه الشبه مع (ميزان تعادل القوى), وأعني بذلك (ميزان تعادل الرعب) ذلك لأن التطور السريع الذي رافق تكنولوجية صناعة الأسلحة, إستحدثت عاملا جديدا في أسلوب خوض الحروب, وأتاح المجال

لتجاوز الموانع الطبيعية الكبيرة, الأمر الذي أعقبه التقليل من أهمية الموقع الجغرافي وما يرتبط بذلك من موازين إستراتيجية, كما كانت عليه الحال بالنسبة لبريطانيا لعدة قرون مضت وحتى الحرب العالمية الثانية على سبيل المثال. اما اليوم فإن الصواريخ العابرة للقارات, بما في ذلك الحاملة للرؤوس النووية, والقابلة للإنطلاق من قواعد عسكرية على اليابسة أو المركبة على الغواصات المتطورة, والتي لها مديات بعيدة ودقة تهديف عالية, فإنها لا تتيح بالفعل لأية بقعة من العالم صيانة فعلية, من هجوم صاروخي نووي محتمل. هذا وما زال الحبل على الجرار, فالعلماء المختصون يبتكرون بين فترة وأخرى وسائل جديدة للدمار, الى درجة يصعب معها التكهن بما يخبئه المستقبل بهذا الخصوص. لذا فإن ميزان التعادل الجديد, الذي أوجده الرعب المتقابل, يستند في الأساس على القضاء على الإمتيازات التي ترافق عادة الضربة الأولى المفاجئة في الحرب الهجومية التقليدية. ذلك لأن الدول الكبرى تجد نفسها في مركز القوة الكافية حتى بعد تلقي مثل هذه الضربة, الى درجة تستطيع معها أن توجه هي بدورها ضربة الى الطرف الذي باشر بالعدوان, لا تقل تأثيرا بأي حال من الضربة التي تلقتها هي وتسبب له خسائر مماثلة في الأرواح والأموال.

203- بين الشعارات والدوافع:

لاريب أن كل الساسة يدركون أهمية الرأي العام وتأثيره على الصعيد المحلي والعالمي, ولذا فلا بد من أخذه بنظر الإعتبار في جميع الظروف, وبالأخص عند معالجة مسائل سياسية ذات طبيعة شاملة. ومن هنا يظهر لنا بأن لأجهزة الدعاية دور وأهمية خاصة, لأن من واجبها أن تؤثر في معنويات الأطراف المعادية بشكل سلبي وتسعى لعزلهم, في الوقت الذي تسعى فيه من جهة أخرى الى رفع المعنويات لدى أنصارها وتشجيعهم لمواصلة النضال عن قناعة, مع بذل الجهود بإستمرار لكسب الحلفاء والمتعاطفين. لهذه السبب بالذات نجد بأن الحربين العالميتين, لم تكونا بدورهما إستثناء على هذه القاعدة, بل دليلا على صحتها. فمن خلال تتبع ظروف وتطورات الحرب نستقي الدليل القاطع على مدى أهمية الدور الذي تلعبه أجهزة الدعاية, ومدى تأثير الرأي العام في سير الأحداث, فيما لو إستطاع طرف ما أن يكسبه الى جانبه.

ولما كانت الحرب العالمية الأولى, هي التي أوجدت تغييرات جذرية في الشرق الأوسط, بما في ذلك كردستان, لذا يستحسن أن نلمح هنا الى هذا الجانب بعض الشيء كنموذج. ذلك لأن الأحداث والملابسات التي رافقت الحرب العالمية الثانية في هذا المجال لا تعدو أن تكون بصورة عامة سوى تكرارا لنفس الأساليب القديمة, ولو أن مفعولها وتأثيرها كان أقل من السابق بشكل ملحوظ.

كانت الحرب العالمية الأولى في الحقيقة والواقع مجرد حرب إستعمارية كولونيالية, إلا أن الأطراف التي شاركت فيها إستطاعت ومن خلال أجهزتها الدعائية والإعلامية أن تتستر على دوافعها الحقيقية

من خلال رفع شعارات براقية كواجهة ظاهرية، والتي كان لها وقع وأثر كبيرين على البسطاء من الناس، لا بل وفي بعض الحالات على بعض الساسة الذين إفتقروا الى بعد النظر السياسي المطلوب، أو بحكم قلة المعلومات لديهم في مثل هذه الأجواء والظروف المعقدة والصعبة. فالحديث عن تقرير المصير للشعوب على سبيل المثال وما إلى ذلك، وإعتباره معيارا للتقييم، يجعل الأمور تواجه بعض التعقيدات. لذا لا بد للتقييم السليم في مثل هذه الحالات أن يستند على المقارنة الفعلية والعملية بين الأقوال والأفعال، أو بعبارة أخرى بين النظرية والتطبيق. ولو أخذ المرء الأوضاع السائدة قبل وخلال والى حد ما بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة بنظر الإعتبار ودقق النظر فيها، لأمكن إستقاء النماذج التالية كدليل على إنتهازية المواقف:

1- إيطاليا: لعل بالإمكان أن نقول بأن الموقف الإيطالي بهذا الخصوص كان من أجلى المواقف. ذلك لأنها أجرت مفاوضات مطولة مع طرفي النزاع لعدة أشهر قبل أن تقرر في النهاية الإنضمام لصف الحلفاء وتقاتل ضد ألمانيا وحليفاتها. ويعلق رئيس الوزراء البريطاني (لويد جورج) على الموضوع فيقول: ((كان لدى الحلفاء إمكانيات عرض شروط أفضل فقررت الحكومة الإيطالية ربط مصيرها بهم)).

2- الأتراك: لقد حرص الأتراك دوما على رفع شعارات إسلامية، بهدف كسب تأييد الشعوب الإسلامية لقضاياهم، بالأخص تحت ستار الخلافة أو الأخطار التي تهدد كيان الإسلام من الخارج. غير أن الأتراك في الواقع كانوا مدفوعين بحوافز أخرى، لا علاقة لها بهذه الشعارات في الغالب، والتي كانت تشبه دوافع الدول الإستعمارية الأوربية من حيث الجوهر. ذلك لأنهم إستهدفوا تشكيل إمبراطورية واسعة الأرجاء تضم بين دفتيها جميع الطوائف التركية الأصل، الى جانب بقية الشعوب الإسلامية، من خلال بسط سيطرتهم على العالم الإسلامي. إذا فالبواعث كانت هنا أيضا أنانية وتوسعية قومية ضيقة (بانطورانيسم) الى جانب نزعة إستعمارية مفضوحة. فمن الناحية الإستراتيجية كان الهدف يصبو الى التغلغل العسكري حتى الهند وإسترجاع ما فقدته الدولة العثمانية من المستعمرات في شمال أفريقيا قبل الحرب العالمية الأولى بردح من الزمن. هذا الى جانب رغبتهم في النفوذ الى مناطق القفقاس كجزء من المخططات التوسعية. علما أن الأتراك مارسوا سياسة التسوية والمماطلة بصدد إتخاذ القرار بدخول الحرب بعد نشوب الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي يذكر بالموقف الإيطالي المشار إليه سابقا. ففي فترة نهاية الحرب وعلى وجه التحديد في عام 1945م. دخلت تركيا الحرب الى جانب الحلفاء هذه المرة وضد حليفها السابقة ألمانيا. غير أن هذا الموقف الإنتهازي يجب أن لا يثير الإستغراب سيما إذا عرفنا بأن تركيا لم تعد تحظى إطلاقا بأي ثقة في العالم الإسلامي، بسبب مواقفها المتضاربة بعد الحرب العالمية الأولى واساليب حكمها السابق المهترئ والمتفسخ، الذي تجسد بشكل الدولة العثمانية وبالأخص في الفترات الأخيرة من هذا

الحكم, والذي أبت الدولة التركية التي خلفتها أن تتخلى عنه بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى, الأمر الذي تجلى بكل وضوح من خلال مواقفها من المسألة الكردية. ومن هنا فإن الدولة التركية لم تكن تتوقع وبحق أي تعاطف من الشعوب الإسلامية الأخرى. إلا أن خوفها الأكبر كان مصدره من موقف الشعب الكردي, الذي طالما تنكر الأتراك لحقوقه المشروعة في آخر مستعمرة متبقية لديها (کردستان). يصف السفير الألماني (فون بابن) في تركيا هذه المخاوف بالشكل التالي: ((إن الدعاية المنتشرة حول تشكيل دولة كردية مستقلة, هي من أخوف ما تخافه الحكومة التركية)).

3- الألمان: إن مخططات الألمان لها إرتباطات كثيرة مع الأهداف التركية المنوه عنها سابقا, لا بل يمكننا القول بأن هنالك تقاطع ونقاط لقاء بين الطرفين بإعتبار المصلحة المشتركة في الأهداف كقاسم مشترك, رغم تناقضها مع البعض من حيث الجوهر. فالملحق العسكري النمساوي في حينه في إسطنبول (ج.بوميانسكي) يرى بهذا الخصوص ما يلي:

((إن كل ما رأيت وسمعت كان يدل على أن الألمان يحاولون السيطرة على الأراضي التركية بالتدريج, إما على شكل محمية أو عن طريق معاهدة سياسية. وكان لديهم أكثر من ذلك خطط مختلفة بعيدة المدى, بالنسبة للمناطق الآسيوية الداخلية وحتى الهند إذا أمكن)).

وكحلفاء فإن الدعاية الألمانية والتركية كانت تستهدف خدمة المصالح المشتركة, ومن هنا فقد دار الحديث حول ضرورة خوض غمار الحرب ضد (الكفار), روسيا, إنكلترا وفرنسا. كل ذلك بهدف إثارة العواطف الدينية لدى الشعوب الإسلامية وإستغلالها لبلوغ المآرب الخاصة. غير أن هذه الدعاية المضللة لم تصل الى أسماع أكثرية الجماهير الإسلامية في بلدان العالم الإسلامي الواسع الأرجاء بصورة عامة, بإستثناء كردستان القريبة من المناطق التركية. ولهذا السبب الجغرافي, فقد إستطاعت هذه الدعاية أن تكسب جزأ لا يستهان به من أبناء الشعب الكردي الى جانب الألمان والأتراك, بالرغم من أن قطاعات واسعة أخرى من أبناء الشعب الكردي أبت أن تتورط في أية مشاركة مع الأتراك, لأسباب تعود إلى تجاربهم القديمة مع الحكام الأتراك حتى أن الكثيرين منهم هربوا من صفوف الجيش العثماني والتحقوا بالجيش الروسي لهذا السبب. هذا ولا بد لنا أن نلمح إلى أن الدعاية التركية حاولت أن تدغدغ وتلاطف مشاعر الشعب الكردي القومية في بعض الحالات من خلال التلويح بالحكم الذاتي لكردستان, بل وفي بعض الأحيان بأكثر من ذلك, فيما لو ثبت بأن ذلك يمثل رغبة الشعب الكردي, الذي عليه في جميع الأحوال أن ينتظر حتى نهاية الحرب!

4- الروس: كان الوصول الى المياه الدافئة (البحر الأبيض المتوسط أو الخليج الفارسي) يمثل منذ زمن بعيد أحد أهم الركائز والأهداف الإستراتيجية لمخططات الروس التوسعية. وبحكم الحروب المتواصلة مع الدولة العثمانية, حصل إتصال مع الكرد وكردستان أيضا. ولأسباب عسكرية حاول

الروس كسب تاييد الأكراد أو على الأقل شجعوهم على إتخاذ موقف محايد. إن بعض هذه الجهود كان قد بذل حتى قبل نشوب الحرب العالمية الأولى, وتمت مواصلتها فيما بعد خلال الحرب أيضا بنجاح نسبي. فإذا جاز لنا أن نبرر التقارب العربي البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى, والموجه ضد الدولة العثمانية, بتفشي الفساد الإداري في الدولة العثمانية, والذي إنعكس على العرب وبقية الشعوب الخاضعة للدولة العثمانية بشكل سلبي بصورة عامة وإضطهاد قومي بصورة خاصة. فإن الروس أدركوا بدورهم أبعاد الشعور القومي لدى الأكراد وأسباب إمتعاضهم من السلطة العثمانية, لذا لوحوا للأكراد من جانبهم بفكرة الحكم الذاتي, آمليين من وراء ذلك كسب الأكراد الى جانبهم. يقول م.س. لازاريف بهذا الصدد:

((كان يكفي الإستجابة للمطالب القومية للشعب الكردي وتأييد فكرة الحكم الذاتي أو حق تقرير المصير للأكراد ورفض أسلوب الحملات لتغيير العشائر مواقعها في الجبهة وتوافق على التعاون مع روسيا)).

ورغم هذه الإستنتاجات والحقائق إلا أن العلاقات الكردية الروسية لم تكن دوما حسنة. فعلى سبيل المثال نجد أن بعض زعماء القبائل الكردية يتلقون دعوة من الروس لحضور مراسيم الإستعراضات العسكرية, ثم يلقي القبض عليهم على أثر ذلك بغتة ويبعدون إلى سيبيريا, إلى جانب مصادرة أموالهم وممتلكاتهم كذلك. علما أن الروس كانوا يحبذون على الدوام دعم الأرمن ويؤثرونهم على الأكراد بشكل لا يمكن التستر عليه ولا يخفى على كل متتبع سياسي دقيق. يقول بوريس شاخوفسكي حول هذا الموضوع ما يلي:

((إنها (القيادة الروسية/ع.يارزاني) بدأت بملاحقة الأكراد مباشرة ولم تحل دون مخالفات الأرمن الفضة... التي إستهدفت إبادة جميع السكان المسلمين الموجودين في المناطق التي قمنا بإحتلالها)).

ثم جاءت ثورة أكتوبر الإشتراكية 1917م. لتترك أثارا إيجابية لدى كافة شعوب منطقة الشرق الأوسط بشكل عام. لأن الإنسحاب الروسي من الأراضي التي إحتلتها القوات القيصرية أثناء الحرب والموقف الذي إتخذته السلطة الجديدة من مسألة القوميات, أثر حتى على إستراتيجية الدول الإستعمارية الكبرى, التي بات عليها أن تأخذ ما إستجد من أوضاع بهذا الخصوص بنظر الإعتبار في تقيمتها السياسية والعسكرية. ومما لا شك فيه بأن الشعب الكردي تأثر بدوره بطبيعة الحال بهذه الأحداث الجديدة, سيما إذا علمنا بوجود بعض الإتصالات بين المنظمات السرية للبلاشفة, وبين بعض القادة الأكراد, حتى قبل نشوب ثورة أكتوبر, حيث تأسست على أثر ذلك لجنة مشتركة ضمت ممثلين من الطرفين في كرمناشاه ومهاباد وطالبت بتحقيق والإستجابة إلى المطالب والحقوق القومية للأكراد.

5- البريطانيون: إن الانتصارات المؤقتة التي أحرزها البريطانيون في كردستان (رغم أبعاد سياستهم التي ستظل سببا لمعاناة الأكراد لفترة طويلة من الزمن, يصعب التكهن بأبعادها الحقيقية وطول فترتها الزمنية) يمكن أن تعزى الى الأسباب والدوافع التالية:

التجارب السلبية التي جمعها الأكراد من خلال علاقاتهم مع السلطات التركية وحلفائهم الألمان وكذلك مع الروس بصفتهم جيرانا. المعلومات القديمة والإتصالات السابقة, التي ضمنها البريطانيون لأنفسهم قبل نشوب الحرب العالمية الأولى. إفتقار الشعب الكردي وقادته الى معلومات موضوعية عن أساليب ودوافع البريطانيين, حيث أن الكثير من المثقفين الأكراد إعتبروا البريطانيين كأفضل المبشرين للحضارة الأوروبية! لذا فلا غرابة أن نلاحظ نجاح البريطانيين في تحقيق بعض المكاسب والمنجزات لأنفسهم خلال فترة الحرب بالذات كجزء من مخططاتهم الإستعمارية, الأمر الذي لم يكن خافيا على رقبائهم الروس. ففي تقرير سري موجه الى وزارة الخارجية الروسية, يقول الجاسوس الروسي ليفليسكي (في قصر شرين) ما يلي:

((يمارس البريطانيون نفوذهم في كردستان بنجاح بالغ. ومع إنتهاء الحرب وخروج قواتنا من إيران, فإنهم سوف يستتبون بشكل وطيد في تلك المنطقة, التي ينوون تحويلها الى ما يمكن تشبيهه بحصن في وجه التجاوز على ميسوبوتاميا...)).

ومن أجل توضيح أساليب الدعاية البريطانية في كردستان وتقريبها الى الأذهان, يبدو لنا بأن جريدة (تيكه يشنتى راستى) = (فهم الحقيقة) التي أصدرها في بغداد في 1 كانون الثاني 1918م. باللغة الكردية, وزينت صدر صفحتها الأولى بالعبارات التالية: ((جريدة سياسية, إجتماعية تخدم توحيد الأكراد وحريتهم)). يمكن أن تكون عوننا لنا لإلقاء ضوء على أساليب البريطانيين الدعائية في كردستان وما إرتبط بذلك من مخططات. فهذه الجريدة الكردية بصفتها هذه تشبه شقيقتها, الجريدة العربية الموجه الى السكان العرب, والتي صدرت قبل ذلك بتاريخ 1 تموز 1914م. تحت شعار: ((عربية من حيث المبدأ والهدف. يصدرها في بغداد عرب للعرب)).

لقد كانت الجريدة الكردية من الناحية الفنية, رفيعة المستوى بكل تأكيد. ذلك لأن خبرة الميجر سون الواسعة على الصعيد الإعلامي ودرايته التامة باللغة الكردية, رفع مستوى الجريدة الى حد تعذر معه حتى على الكثير من الجرائد التي صدرت فيما بعد أن تبلغ رفعتها الفنية. غير أن هذه الرفعة الفنية كانت مصحوبة ومقرونة ببراعة دعائية خاصة, من حيث الأسلوب والهدف, حيث أريد لها أن تؤثر على الرأي العام الكردي وتسيره وفق المصالح الإستعمارية البريطانية. ولعل بإمكاننا أن نبين الأمور التي أرادت الجريدة أن توحى بها الى قرائها من خلال عرض بعض المقطعات الموجزة لما نشرته الجريدة, التي حاولت على ما يبدو أن تضرب على وترين هاميين: الدين والعاطفة القومية.

ولذا نجد الجريدة تدعو لما يلي: * على الأكراد أن يخلصوا أنفسهم من ,, الأتراك ,, الأشرار, لأجل أن تعيش ,, حكومة بريطانيا العادلة,, زما طويلا. * مناهضة السلطة العثمانية, أمر لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية, ذلك لأن ,, الدين والسياسة أمران مختلفان ,, * الحكومة العثمانية هي بالأساس غير شرعية, لأن إلحاد الأتراك وكفرهم بلغ حدا ينفرون معه ,, إذا ذكر إسم محمد لديهم, ولكن بالمقابل يجلون أسماء قادتهم – أنور باشا و طلعت باشا- ,, * إستنادا الى المزاعم القائلة بأن بريطانيا تدافع عن الإسلام, لذا صدر مقال سياسي بعنوان بارز: (إنكلترا والإسلام)!

هذا ولم تنسى الجريدة مخاطبة مشاعر الأكراد القومية, مؤملة دفعها الى طريق يساير المصالح البريطانية, فخاطبت الأكراد بالأسلوب التالي:

((إن بريطانيا العظمى...ستقوم, بعد أن تخرج ظافرة من الحرب, بإنقاذ شعوب الشرق قاطبة, ولاسيما عرب العراق وما حوله وكردها, من المآسي وتسعدهم بالإنتعاق والحرية والإتحاد. إذ أن تحقيق مثل هذه المطالب المقدسة محال دون مساعدة حكومة عادلة منصفة مثل بريطانيا العظمى)).

هذا وقد كررت الجريدة وجوب تعليق الأمل على المساعدة البريطانية وحدها بشتى الصيغ جامعة بذلك بين التهديد والوعيد ومنها قولها: بإمكان بريطانيا العظمى وحدها أن تحقق مثل ,, هذه الأهداف المقدسة,, الأمر الذي يقتضي بالضرورة ومن باب العلاقة السببية ,, تقدير صداقة البريطانيين ,, وعدم ,, الإتيان بعمل يفضي الى ندم أبدي ,, ذلك لأن البريطانيين أصدقاء للکرد أكثر من أي شعب آخر, وهم ,, عشاق بسالتهم ,,.

أما موقف الصحيفة من ثورة أكتوبر, فكان مزيجا من السلبية والتحذير ومحاولة بذر الشكوك في نفوس القراء. من هنا فقد إعتبرت الصحيفة, الحكومة التي أنشأتها ثورة أكتوبر حكومة (غير شرعية) في الوقت الذي ذهبت فيه إلى إعتبر الهجوم الذي شنته الدول الإستعمارية الغربية وحليفاتها (المجموع -14- دولة) على الدولة الحديثة التكوين (الإتحاد السوفيتي), أمرا لا يدعو إلى إثارة المخاوف والشكوك, وبررت العدوان بالشكل التالي: ((إن سكان روسيا إستنجدوا بالحلفاء)) . ورغم الهزيمة التي منيت بها القوات المعتدية والنجاح الساحق الذي أحرزته قوى الثورة في صد العدوان, فإن الجريدة كانت تنقل إلى قرائها أنباء: ((إستقبال أهالي روسيا لعساكر الحلفاء بكل ترحاب ,, لكونهم,, حماة حريتهم وإستقلالهم)) ! ولكن رغم كل هذه المساعي المحمومة لمنع تسرب الأنباء الحقيقية عن واقع الأوضاع والحوادث وتطوراتها ودوافعها, إلا أن مفعولها لم يدم طويلا, لأن حبل الكذب قصير. فقد فهمت الجماهير الكردية كبقية الشعوب الأخرى بالتدريج, حقيقة الأمر الذي إنعكس في رسالة من الضابط السياسي البريطاني الميجر سون في السليمانية, بعد الحرب, قال فيها: ((إن الناس هنا بدأوا, لسوء الحظ, يتفهمون أفكار البلاشفة)) .

6- الولايات المتحدة الأمريكية: من حيث النظام, الثقافة والسكان يمكن بصورة عامة إعتبار الولايات المتحدة الأمريكية, كفرع من الدول الأوروبية, أوكدولة أوروبية. لقد إستطاعت الولايات المتحدة, بعد حرب الإستقلال والإنفصال عن بريطانيا (كمستعمرة بريطانية في ما وراء البحار), أن تحقق تقدما كبيرا وملحوظا على شتى الأصعدة, بالأخص في المجالات الإقتصادية. فقبل أن تنشب الحرب العالمية الأولى, كانت الولايات المتحدة قد إحتلت مركزا إقتصاديا هاما, إلى جانب ألمانيا, كمنافسة للدول الصناعية الأخرى في أوروبا. علما أن قاعدة الإنطلاق وعوامل التطور اللازمة في شتى المجالات أتاحت لها فرصا أفضل بكثير مما توفر لألمانيا في نفس الفترة, كسعة البلاد, وتوفر المواد الخام, والسوق الضرورية لبيع المنتجات الصناعية... الخ.

وكانت نزعة التوسع وممارسة هذه السياسة كانت قد لوحظت لدى الولايات المتحدة, قبل الحرب العالمية الأولى أيضا, ولو أن سياستها التوسعية غلب عليها الطابع السياسي بالدرجة الأولى. فمبدأ (مونرو) لعام 1823م. المعروف, هو بحد ذاته دليل ساطع على هذه التطلعات التوسعية. فبموجب هذا المبدأ, كان يجب على الدول الأوروبية أن تحجم عن التدخل في شؤون أمريكا اللاتينية حسب شعار: (أمريكا للأمريكيين), إلا أنه وفي الواقع العملي لم تتوفر أية قوة أخرى قادرة على منع التوسع الذي مارسه الولايات المتحدة أو حماية دول أمريكا اللاتينية من مثل هذه السياسة. فلو ترجمنا الشعار الى الواقع العملي لوجدناه يعني: (أمريكا للولايات المتحدة). كما أن الولايات المتحدة لم تحجم عن إستخدام القوة والعنف عند الضرورة, لضمان تطبيق سياستها هذه, الأمر الذي يمكن ملاحظته في هاواي عام 1894م. على سبيل المثال. من هنا ورغم أن دول أمريكا اللاتينية إحتفظت ببعض الإستقلال الشكلي, إلا أنها كانت في الواقع تعاني من آثار تدخل الولايات المتحدة في شؤونها الداخلية على شتى الأصعدة, وبالأخص في المجالات الإقتصادية. ويعلق رئيس وزراء الهند السابق ج.ل. نهرو على هذا الوضع فيقول:

((... إنهم (المقصود الولايات المتحدة. ع. بارزاني) لم يحاولوا حتى أن يفتحوا أو يحتلوا إحدى هذه الدول بالقوة, كما كانت الطريقة القديمة تتطلبها, من أجل فتح وإحتلال المستعمرات. لقد أرسلوا سلعهم ومنتجاتهم إلى أمريكا الجنوبية وسيطروا على أسواقها. كما أنهم وظفوا رؤوس أموالهم في سكك الحديد, المناجم, والمشاريع الأخرى. كما أقرضوا حكومات هذه الدول, ودعموا أحيانا قيام بعض الثورات بين الأطراف المتنازعة... حتى أن أصحاب البنوك كانوا قادرين على بعث الثورات, عن طريق تقديم الدعم المالي والسلاح الى طرف ما, في حين كانوا يحرمون الطرف الآخر من مثل هذا الدعم. وخلف أصحاب البنوك والرأسماليين, كانت تقف حكومة الولايات المتحدة الكبيرة)).

وقياسا على هذه الدوافع والأسباب الخلفية لمواقف الولايات المتحدة الأمريكية, يمكننا أن نحلل موقف الولايات المتحدة من الحرب العالمية الأولى, الذي لا يخلو هو الآخر من جوانب أنانية. ولقد تبلور

الموقف في الواقع في صيغة مرحلتين منفصلتين, بدى فيهما التناقض الواضح إلى حد كبير, وسنتطرق إليهما هنا بإيجاز:

* مرحلة الحياد أو الإنتظار: وهذه لا يمكن أن تعزى ببساطة إلى دوافع أخلاقية فقط, حتى عند أخذ اقوال الرئيس الأمريكي ولسن بنظر الإعتبار ومنها: ((إن الولايات المتحدة الأمريكية هي أرفع من أن تشترك في الحرب)) . بل لا بد للمرء على الأرجح ان يخمن وراء مثل هذه الأقوال حكمة سياسية قديمة أثبتت فاعليتها. ذلك لأنها تذكر بالموقف البريطاني القديم من الخلافات الأوربية, الذي كان يستهدف ضمان الحصول على أكثر المكاسب الممكنة مع العمل على تقليل الخسائر الذاتية إلى أدنى حد ممكن. فالميزة الجغرافية كالبعد عن ساحة الحرب الفعلية, يسرت مسألة إتباع هذه السياسة وجعلتها أمرا ممكنا. من هنا فإن أسباب إتباع هذا الموقف يمكن أن تكمن فيما يلي: * الإفتقار إلى الإستعداد العسكري اللازم في حرب شاملة ومتطورة كالحرب العالمية الأولى. * تطوير وتوسيع وتنمية الصناعة الداخلية والعلاقات التجارية. * إضعاف الدول الأوربية الكبرى على كل الأصعدة, الأمر الذي سيمهد لصعود الولايات المتحدة إلى مركز الصدارة. وعلى هذا الأساس فقط يمكن تفسير المواقف الأمريكية وبحثها المزعوم عن السلام أو التوسط من أجل إحلال ((سلام بدون منتصرين))!

** مرحلة المشاركة في الحرب: وقد تبلورت في النهاية بالإنضمام إلى جبهة الحلفاء ودخول الحرب ضد ألمانيا. وتعود أسباب هذا الموقف إلى ما يلي:

* ضخامة حجم العلاقات التجارية مع دول الحلفاء, بالأخص خلال سنوات الحرب وما إرتبط بذلك من قروض ضخمة منحت إلى الحلفاء. كل ذلك جعل الإرتباط بجبهة الحلفاء أكثر توقعا ووثوقا, ذلك لأن إنتصارا ألمانيا في الحرب كان سيتسبب في نفس الوقت بتوجيه خسارة إقتصادية كبيرة للولايات المتحدة.

* بعض أخطاء الألمان, التي يعود سببها إما إلى العجرفة الألمانية التي تولدت على أثر بعض الإنتصارات العسكرية التكتيكية (بالقياس الى طبيعة الحرب العالمية الأولى), أو إلى التقارب الأمريكي من الحلفاء بالأخص على الصعيد التجاري والإقتصادي والذي شمل بيع المنتجات العسكرية أيضا, الأمر الذي بدى كتعاون عسكري ضد ألمانيا رغم زعم الولايات المتحدة بأنها محايدة! هذا الأمر قد يستطيع المساهمة في توضيح سبب شروع الألمان بحرب الغواصات, بهدف قطع هذا الإرتباط, الأمر الذي أدى بدوره الى دخول الولايات المتحدة الحرب الى جانب الحلفاء في النهاية بشكل علني. علما أن التوضيح الذي أدلى به الكولونيل (هاوس) – أحد مستشاري الرئيس ولسن – يعتبر دليلا على صحة ما نذهب إليه, حيث قال:

((إن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتبنى موقفا من شأنه أن يؤدي إلى إندحار الحلفاء ويفسح

المجال لألمانيا أن تقيم هيمنتها العسكرية على العالم. فبالطبع سنصبح نحن الهدف التالي للإعتداء ويتحول ,,مبدا مونرو" آنذاك إلى أقل من قصاصة ورق)).

هنا نلاحظ بوضوح المساعي المبذولة والهادفة إلى الإبقاء على الوضع الراهن, إلى جانب محاولة الإبقاء على ,,ميزان القوى,, بالشكل الذي تريده الولايات المتحدة مستغلة الأوضاع الجديدة لصالحها. ومن هنا السعي لمنع أي تغيير متطرف قد يذهب بهذه المكتسبات.

ولعل بإمكان الأرقام التالية أن تكون قادرة بجلاء أكثر توضيح هذه النقاط:

* استطاعت الولايات المتحدة أن تكسب أرباحا لم يسبق لها مثيل بين 1914 – 1918 على حساب الأطراف المتصارعة, لأن مجمل الخسائر التي سببتها الحرب للأطراف المتنازعة قدرت بحوالي (338 مليار دولار) في الوقت الذي بلغت فيه أرباح الولايات المتحدة حوالي (27 مليار دولار), إضافة الى (44 مليار دولار) والتي منحت كقروض الى الدول الأوروبية والتي بدورها كانت تدر ربحا سنويا يبلغ (500 مليون دولار). علما أن الولايات المتحدة كانت تدفع حوالي (200 مليون دولار) سنويا قبل الحرب الى الدول الأوروبية كأرباح عن القروض التي كانت بذمة الولايات المتحدة!

* كما أن خسائر الولايات المتحدة البشرية خلال الحرب كانت قليلة جدا بالقياس إلى بقية الأطراف المتورطة في الحرب. فإذا كانت الحرب قد كلفت البشرية حوالي 8,5 مليون قتيل, إلا أن حصة الولايات المتحدة بلغت 2% من هذا المجموع فقط. وهذه الخسائر الضئيلة في الأرواح لم تكن لتؤثر طبعاً بشكل سلبي وجدي على التطور الإقتصادي اللاحق, بعكس الدول الأوروبية المشاركة في الحرب. ولعله تجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة قد بدأت في عام 1938م. تنتج ما يزيد على حجم الإنتاج الإقتصادي لجميع الدول الأوروبية مجتمعة, وفي ذلك من التوضيح ما يكفي لفهم هذه الجوانب. إن هذه النتائج لم تكن بأي حال من الأحوال وليدة الصدفة, بل كانت نتيجة لسياسة مدروسة, حبكت ومورست بشكل دقيق وواضح الأبعاد, الأمر الذي تؤيده جملة من القرائن والأدلة:

* في خطاب للرئيس ولسن, قبل إعلان نقاطه الأربعة عشر المشهورة, أشار إلى أن الولايات المتحدة, لم تعد مدينة, بل أنها أصبحت دائنة, ولها فائض مالي وعلى أمريكا أن تمول العالم: ((من يمنح المال عليه أن يفهم وأن يقود العالم)).

* هذا إلى جانب أن النقاط الأربعة عشر المنوه عنها سابقا, والتي نشرت في 8/ كانون الثاني 1918م. والتي أضيفت إليها نقاط أخرى في فترات لاحقة, فإنها كذلك تنسجم مع هذا الإطار والمخطط الهادف إلى تبوؤ أمريكا لمركز الصدارة والقيادة على الصعيد العالمي. من هنا أيضا جاء

تعليق رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج على النقاط حين قال: ((لا يوجد في هذه النقاط ما يتعارض مع الأهداف التي كانت إنكلترا وفرنسا تدعو لها، ما عدى حرية الملاحة البحرية)) . ثم يضيف لويد جورج معلقا على التفسير الأمريكي لهذا المبدأ فيقول: ((لقد كان تفسيره لحرية الملاحة يعني: نزع السلاح عن بريطانيا... في أكثر مجالات التسلح تأثيرا لديها في حالة نشوب حرب لا مرد لها)) . فقد أراد الرئيس ولسن أن يوسع مجالات ودور الأسطول الأمريكي حسب ما يذهب إليه لويد جورج: ((على أن يمارس أسطولهم نشاطا يزيد على نشاط الأساطيل الأخرى الموجودة في العالم)) .

وإستنادا إلى هذه الخلفيات، فلا غرابة إذا وجدنا الرئيس ولسن يعارض وجود المعاهدات السرية ومضامين نصوصها، طالما كانت الولايات المتحدة ليست طرفا مشاركا فيها. لذا فإن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو: كيف يستطيع المرء أن يوفق بين هذه المواقف وغيرها، وبين الحديث عن حق الشعوب في تقرير المصير، الذي تبناه الرئيس ولسن نظريا؟!

ومن المعروف بأن الموقف الودي، الذي إنعكس من خلال المادة السادسة تجاه الإتحاد السوفيتي قبل نهاية الحرب العالمية الأولى في عام 1918م. قد نقض عن طريق مذكرة سرية أرسلتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحلفاء إستهدفت دعم قوى الثورة المضادة في أوكرانيا، وحاولت ربط مصير القوقاس بمصير الدولة العثمانية. ورغم كل هذه الحقائق، فإن الدعاية الأمريكية وأجهزة إعلامها إستطاعت أن تموه على الكثير من الساسة والشعوب، مستغلة جهلها وصفاء نيتها وفقدانها للأمل، إلى جانب إفتقارها إلى المعلومات الوافية حول طبيعة النشاط الفعلي وتطبيقات السياسة الأمريكية في شتى أرجاء العالم. ففي الشرق الأوسط إستطاع عدد محدود وصغير فقط من الساسة أن يتفهموا حقيقة أبعاد السياسة الأمريكية وأهدافها، والتي تختلف من الناحية الشكلية في الواقع كثيرا عن أهداف الدول الإستعمارية الأخرى. ولعل تجربة الساسة المصريين ستستطيع أن تلقي مزيدا من الضوء على هذه الجوانب.

كتب سعد زغلول (أحد القادة المصريين المعروفين آنذاك) بالتعاون مع بعض رفاقه، برقية إلى الرئيس ولسن أعرب فيها عن إعجابه بأفكار ولسن، كما لمح إلى نقاطه الأربعة عشر، وكيف أنها بعثت فيه آمالا فيما يخص معالجة المشاكل السياسية في مصر أيضا! لكن عندما رفض البريطانيون الموافقة على سفر الوفد المصري إلى باريس، بهدف المشاركة في المؤتمرات وعرض المطالب المصرية أمام مؤتمر الصلح، إستنجد الوفد بالرئيس ولسن، على أمل أن تزال العقبات عن طريق سفره. إلا أن ولسن أهمل الموضوع. غير أن الضغط، الذي مارسه الشعب المصري على السلطات البريطانية داخل مصر بالذات جعل موضوع السفر بالنسبة للوفد المصري أمرا ممكنا.

غير أن هذا الفشل لم يحبط من ثقة المصريين بالدعم الأمريكي المرتقب، إذ أن سعد زغلول واصل

الإعتقاد بأن لقاء رسميا مع الرئيس ولسن, سيسهل من عرض المطالب المصرية أمام مؤتمر الصلح في باريس, على إعتبار أن المؤتمر هو الجهة الوحيدة, ذات الإختصاص, والقادرة على حل المسألة المصرية. غير أن هذه المساعي بقيت بدون أي نجاح, هي الأخرى! فلجأ الوفد المصري إلى أسلوب آخر بعد أن أعيته الأساليب الأخرى, فأقام مأدبة عشاء في أحد الفنادق الفخمة في باريس, ودعى إليها الصحفيين والضباط الأمريكيين الذين رافقوا الرئيس ولسن. غير أن هذه الخطوة أيضا لم تكن قادرة على تحقيق النجاح المرتجى. من هنا قدم الوفد شكواه إلى مجلس الشيوخ الأمريكي مصاغا بصورة برقية أرسلت بتاريخ 16/أيار/1919م. أشير فيها إلى أن مؤتمر الحلفاء رفض المبادئ التي من أجلها دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية. وأضافت البرقية قائلة: بأن الشعب المصري يؤمل أن تتحقق أمانيه القومية من خلال عدالة ممثلي الديمقراطية الأمريكية الكبار! ولما تبين بأن مجلس الشيوخ لا يريد أن يحرك ساكنا بهذا الخصوص, لذا حاول الوفد مرة أخرى أن يحصل على فرصة لقاء مع الرئيس ولسن, إلا أن ولسن إعتذر لعدم,, وجود وقت,, لديه لهذا الغرض! ويعلق محمد صبيح, أحد الكتاب المصريين على هذه التجربة المره فيقول:

((وكان هذا الموقف صدمة شديدة للساسة المصريين, إذ عرفوا أن إتحاهم لحل مشكلة الإستقلال لا يأتي من الخارج أبدا, وأن طرق أبواب العواصم الأوربية ما هو إلا إستجداء العاجز الضعيف... وأن الأسلوب الذي لجأ إليه الشعب, وهو إستخلاص الحق بالقوة والتضحية, هو الأسلوب الوحيد الذي يفهمه الغرب بالنسبة لنا وبالنسبة لكل حرية مسلوقة في أي مكان آخر...)).

هذا وقد خلصت شعوب أخرى إلى نتيجة متشابهة وبنيت على أساسها العبر المستقاة من التجربة, مواقف جديدة كالشعب الأرمني, الذي إتهم الولايات المتحدة بخيانة القضية الأرمنية لقاء الحصول على حصة من منتجات نفط الموصل. كما أن الشعب الكردي واجه تجربة مشابهة, فالشيخ محمود البرزنجي والذي حارب البريطانيين عام 1919م. في السليمانية ملصقا الترجمة الكردية للنقطة الثانية عشر من نقاط الرئيس ولسن على كتفه, وواجه بها البريطانيين أثناء محاكمته في بغداد فيما بعد, حين أشار إلى مضمون هذه النقاط قائلا: إنه حارب قوات الإحتلال البريطاني بإسم هذه النقاط, ولذا فإنه يعتقد بأن المحاكم العسكرية التابعة لسلطات الإحتلال لا يحق لها أن تصدر أي حكم بحقه, لأنها تفتقر إلى الصلاحية اللازمة بهذا الخصوص.

ولكن رغم كل هذه التجارب السلبية بالإضافة إلى التوضيحات الوافية التي أدلى بها,, جون ريد,, الصحفي الأمريكي في باكو عام 1921م. حول حقيقة السياسة الأمريكية ودوافعها, فإن الساسة الأكراد لم يتعظوا بشكل وافي بعبر الماضي, لذا كرروا الأخطاء التي إرتكبها الساسة المصريين من أمثال سعد زغلول وغيرهم. وموقف ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق من الرئيس الأمريكي جيمي كارتر(الذي أطل الحديث عن حقوق الإنسان) بعد فشل الحركة الكردية في

عام 1975م. يؤيد ما نذهب إليه.

302- الدليل:

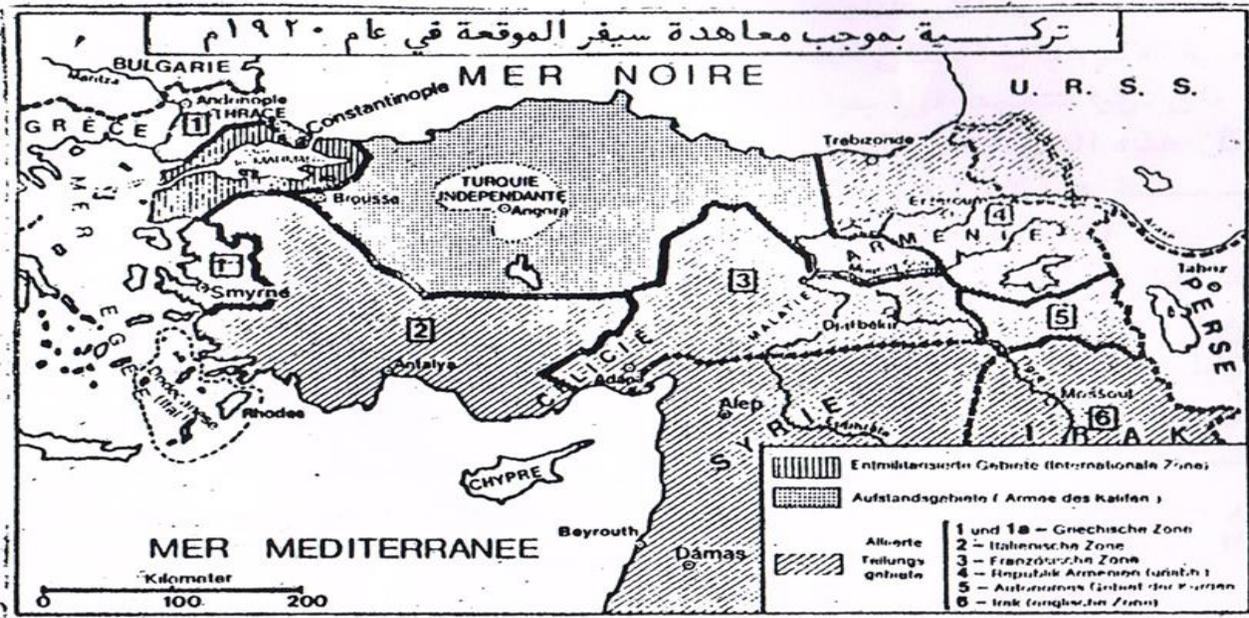
ليس بمقدور أي شيء أن يجسد أبعاد الفوارق الشاسعة بين أقوال ساسة الدول الكبرى وأعمالهم, أكثر من الآمال التي أنعشتها دعاية هؤلاء الساسة لدى شعوب الشرق الأوسط وخبليات الأمل ومرارة الواقع الأليم, الذي توجب على هذه الشعوب أن تعيشه, من خلال الأعمال والممارسات التي طبقتها هؤلاء الساسة عليهم, والتي تجلت بكل وضوح في إتفاقيات ومعاهدات سرية, منها إتفاقية (سايكس بيكو) وبالتالي الإنعكاسات التي خلفتها هذه السياسات على كيان ومستقبل الشعوب المعنية. فرغم الحديث المطول خلال الحرب حول تحرير الشعوب وحقها في تقرير المصير, إلا أنه وفي الخفاء ومنذ البداية تواجدت مباحثات بين دول الحلفاء, حول مخططاتهم المستقبلية, بصدد المناطق التابعة آنذاك إلى الدولة العثمانية.

وبعد مباحثات مطولة ومساومات معقدة, توصلت هذه الدول إلى إتفاق سري, ضم في البداية إنكلترا وفرنسا في 16/أيار/1916م. والموقع في لندن, أعقبها إنضمام روسيا إلى هذين البلدين في 1/أيلول/1916م. لقد جرى كل ذلك بمعزل كلي عن الشعوب ذات العلاقة, التي بقيت تجهل ما يدبر ضدها من مؤمرات في الخفاء. هذا على الرغم من أن بعض الساسة الغربيين كان قد توصل إلى حقيقة مفادها, بأن الشعوب يجب أن لا تعامل في المستقبل كقطع متحركة في ممارسات الألعاب السياسية, بل على العكس يتوجب مراعاة حقوقها في تقرير المصير, الأمر الذي عبر عنه الرئيس الأمريكي ولسن في 11/شباط/1918م, قائلا: ((فحق تقرير المصير, ليس مجرد عبارات جوفاء طنانة, بل هو مبدأ ضروري في التعامل الذي لا يستطيع رجالات الدول أن يتجاهلوه في المستقبل, إلا على مسؤوليتهم الخاصة))). لكن بعد نشوب الحرب كانت روسيا وبريطانيا قد قررتا القضاء على كيان الدولة العثمانية, فيما لو تجرأت هذه على دخول الحرب الى جانب ألمانيا كحليفة.

لقد تم تعديل وتبديل نصوص إتفاقية ,, سايكس بيكو,, مرارا ولم تنفذ وفق أهدافها الأصلية, حيث تمت إضافة بعض النقاط الجديدة إلى الإتفاقية, على سبيل المثال, بعد أن دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب الحلفاء لترضية أطماعها الإستعمارية. ثم جاءت ثورة أكتوبر الإشتراكية ليعقبها تخلي السلطة الجديدة في روسيا عن سياسة التوسع الإستعماري. وحتى بعد الحرب وإنتصار الحلفاء فقد تعذر الوصول إلى الأهداف التي أريد للإتفاقية أن تتوصل إليها, بسبب المقاومة التي أبدتها كمال أتاتورك من جهة والتنافس المستمر بين الدولتين الإستعمارييتين: بريطانيا وفرنسا, والتي خرجت بريطانيا منها بإستمرار كمنتصرة. كل ذلك أثر في مجرى الأحداث وحال دون تنفيذ بنود الإتفاقية بشكلها الأصلي. ولكن على كل حال فإن التقسيم الأصلي للمناطق التابعة للدولة العثمانية كان بالشكل التالي: (أنظر

الخارطة المرفقة أدناه).

- 1- المنطقة الزرقاء: وكانت تشمل المناطق الغربية من سوريا ولبنان, كليليا, عينتابه, أورفا, ماردين, آمد (ديار بكر) و هكاري. وقد إعتبرتها الإتفاقية كمنطقة فرنسية.
- 2- المنطقة الحمراء: وكانت تشمل المناطق الجنوبية ومنها: ولاية بغداد, ولاية البصرة, ميناء حيفا وعكا. وقد إعتبرتها الإتفاقية كمنطقة نفوذ بريطانية.
- 3- المنطقة الخضراء: وكانت تشمل ما تبقى من فلسطين. وكان من المقرر وضعها تحت إشراف دولي, بموجب إتفاق روسي مع الدول الأوروبية الغربية.
- 4- المنطقة (أ): وكانت تشمل المناطق الشرقية من سوريا وولاية الموصل وكانت تعتبر كمنطقة نفوذ فرنسي.
- 5- المنطقة (ب): وكانت تشمل الأردن ووسط العراق. وتعتبر كمنطقة نفوذ بريطانية. كما أن الإتفاقية كانت تشمل على (11) نقطة إجمالاً, وتنص على إستعداد الدولتين على حماية إستقلال الدول العربية أو الإتحاد, الذي كان من المقرر تشكيله. ويتضمن المناطق المذكورة في (أ) و (ب).



وإستناداً لهذا التقسيم نجد أن قسماً كبيراً من كردستان, كان من المقرر أن يخضع للنفوذ الفرنسي بموجب نصوص الإتفاقية الأصلية, ومنها المناطق الغربية والجنوبية من كردستان. إلا أن التقسيم تغير بمرور الزمن وبناء على تغير الظروف لصالح بريطانيا ابتداءً وفيما بعد لصالح الدولتين

الحديثين: تركيا والعراق. كما أن إجراءات السرية والكتمان التي أرفقتها الدول الإستعمارية بنشأة وتنفيذ الإتفاقية, رغم كل التغييرات التي طرأت على الحرب ونتائجها, كانت ذات فاعلية ونفاذ بالأخص فيما يتعلق بالشعوب التي تحولت إلى ضحايا لهذا المخطط, والتي إنخدت بالشعارات الجوفاء والخواوية التي رافقت الحرب من أطراف متعددة لردح من الزمن.

لكن بعد ثورة أكتوبر الإشتراكية في روسيا, إستطاع الرأي العام في المنطقة المعنية وبالتدريج أن يطلع على أبعاد المؤامرة الدولية التي حاكها الإستعمار الغربي ضدهم ملفوفة بشعارات براءة, ومواصلتها نشر الأكاذيب التي إنطلقت بالفعل على قصيري النظر أو من لم يكونوا على إستعداد للإقرار بالحقائق الدامغة والأدلة القاطعة. يشير امين سعيد أحد الكتاب المصريين لهذا التطور فيقول:

((فجأة وعلى حين غرة أذاع راديو موسكو فيما أذاعه, نصوص المكاتبات التي دارت بين روسيا وفرنسا وبريطانيا, حول إقتسام ممتلكات الدولة العثمانية, كما أذاع معاهدة بطرسبرج... وإتفاقية سايكس بيكو. أي أنه كشف كل شيء, وأثبت خيانة الإنكليز للعرب, وأنهم يمكرون بهم... وأسرع الحسين (أمير الحجاز) إلى الإنكليز يسألهم عن هذه المكاتبات والمعاهدات والإتفاقات. وكان بالفعل لا يعرف عنها شيئا. وكان لسؤ الحظ لا يزال يثق بالإنكليز وإخلاصهم ومودتهم. وردوا قائلين بدون حياء أو خجل: إن ,, البلاشفة,, إخترعوا هذه المكاتبات والمراسلات بغية إفساد العلاقات بين العرب والحلفاء!!))

ويبدو أن الكثيرين من الساسة العرب صدقوا هذه الفرية ومنهم فيصل الأول, الذي ظل يعتقد بصحة (اللعبة البلاشفية) إلى أن بين له (لورانس) الشهير حقيقة الأمر. لقد أثبتت التطورات بأن شعوب المنطقة إستعاضت عن الإستعمار القديم (العثمانيين) بإستعمار جديد (الدول الأوربية الكبرى الغربية). ولذا فإن أي حديث عن الحرية والإستقلال لم يكن مسألة واردة من الأساس. ذلك لأن تحقيق مثل هذه الأهداف والمثل العالية كان يتطلب مواصلة النضال بصلابة من جديد.

أما بالنسبة للأكراد فقد ثبت تدريجيا بأن خيبات الأمل تواصلت بالنسبة لهم أيضا. ففي كردستان الجنوبية مثلا إضطر الأكراد إلى مواجهة أشكال مختلفة للإستعمار, فما كادوا يتخلصون من الإستعمار العثماني, وإذا بالإستعمار البريطاني يحل محله. ولكن حتى بعد رحيل الثاني, فقد توجب عليهم مواجهة الحكومات العربية العميلة للإستعمار, والتي نعتت بأسماء مختلفة من رجعية و تقدمية! وهذا يعني أنه توجب على الأكراد أن يواجهوا نفس التجارب المقيتة السابقة ولكن هذه المرة على أيدي الحكام العرب, الذين كانوا وإلى وقت قريب أخوة للأكراد في درب النضال ضد الإستعمار العثماني والبريطاني على حد سواء, سيما بعد أن تبلورت لدى بعض الدوائر العربية نزعات إستعمارية. وبذلك يتضح بأن الكثيرين لا يريدون أن يتعضوا بتجربة الإستعمار التركي (العثماني)

وما آل إليه أمره ومصيره المشؤوم في نهاية المطاف. يقول المؤرخ الأذري (حميد علييف) بهذا الصدد ما يلي:

((يمكن القول بدون مبالغة أن الإضطهاد القومي لشعوب البلدان الخاضعة، والنضال ضده يحتلان المكان الأول بين الأسباب التي أدت إلى سقوط الإمبراطورية العثمانية))). ويضيف ن.ي. لورانس قائلاً: ((قتل الأتراك الفتيان، الأرمن، لا لكونهم مسيحيين، بل لأنهم كانوا أرامنة. وللسبب نفسه زجوا بالعرب المسلمين والعرب المسيحيين أفواجا في السجون إلى جانب بعضهم وعلقوهم جنبا إلى جنب على أعواد المشانق. لقد وحد جمال باشا كل الطبقات والمراتب والمذاهب في سوريا تحت ضغط شقاء شامل وخطر عام. فجعل بذلك من الممكن أن تنفجر ثورة موحدة))).

4.2- النتيجة:

لقد كانت نتائج الحرب العالمية الأولى بالنسبة لشعوب المنطقة بصورة عامة سلبية. إلا انها كانت أسوء من مثيلاتها بالنسبة للأكراد وعلى كل الأصعدة. فعلى الصعيد السياسي إنعكست هذه الحقيقة من خلال تقسيم إضافي للشعب الكردي ووطنه كردستان، والذي نفذ بالقوة والإكراه. فبقيت كردستان الشرقية ضمن حدود إيران، إستنادا إلى موقف الحياد الذي إتخذته إيران من الحرب ومن الأطراف المشاركة فيه. أما كردستان الشمالية فقد بقيت ضمن طائفة النفوذ التركي. في حين ألحقت كردستان الجنوبية بمنطقة النفوذ البريطاني ابتداء ليتم إلحاقها قسرا وبالتدريج بالدولة الحديثة الناشئة (العراق). أما كردستان الغربية فقد ضمت إلى منطقة النفوذ الفرنسي أولا لتتحول فيما بعد إلى جزء ملحق بالدولة السورية الحديثة الناشئة والتكوين بعد الحرب العالمية الأولى. كما وإستمر الجزء الخاضع سابقا لروسيا القيصرية ضمن المناطق السوفيتية بعد ثورة أكتوبر 1917م.

وبناء على الوضع الراهن والمستحدث بعد الحرب، فقد تكونت عمليا جبهات جديدة ضد حركة التحرر الكردستاني، الأمر الذي يعني مزيدا من الإضعاف لحركة المقاومة الكردية. لكن الواقع الجديد ولد حوائل إضافية وعوائق متزايدة بوجه قيام حركة كردية شاملة ومركزية، الأمر الذي كانت له إنعكاسات على إستراتيجية وتكتيكات الكثير من الحركات والأحزاب الكردية، لأنهم باتوا على دراية بمواضع الضعف المتولدة جراء هذا التطور، مما أدى بالنتيجة إلى أن يتحول الإتجاه العام والسائد في المطالبين والأهداف المحددة لهذه الحركات إلى حصر المطالب القومية للأكراد في الغالب في إطار الحكم الذاتي بدل المطالبة بالإستقلال التام والناجز.

هنا يجب أن لا ننسى تأثير القوى والتيارات الفكرية الغربية، التي إنطلقت من قاعدة إعتبار الحكم الذاتي كوصفة طبية ملائمة لمخططاتها الهادفة إلى إحتواء حركات التحرر القومية، لخدمة أهدافها الإستراتيجية البعيدة المدى، وكبديل لمبدأ حق تقرير المصير في أفضل الأحوال. هذا بالإضافة إلى

تأثير التطور الجديد في خلق ظروف سلبية أخرى, بالنسبة لمجمل عملية التطور والتقدم في كردستان كوحدة إقتصادية, لأن التقسيم الجديد ولد عقبة جديدة على طريق نشوء سوق قومية ووطنية كردية موحدة ومشاركة لجميع أرجاء كردستان.

أما بصدد الخسائر التي لحقت بالكرد وكردستان بسبب الحرب العالمية الأولى بشكل مباشر فيمكن تقسيمها بصورة عامة إلى صنفين: خسائر في الأرواح وخسائر في الأموال والممتلكات.

* خسائر في الأرواح: وكانت أسبابها متعددة ومختلفة. ومنها إعلان النفير العام وإجبار الشباب للذهاب إلى جبهات القتال المتعددة, إلى درجة لم يعد بإمكان أي شخص أن يبقى في كردستان بصورة عامة, بإستثناء الشيوخ والأطفال. ومنذ ذلك الحين فإن الكلمة التركية (سفر برلك = النفير العام), قد دخلت في اللغة الكردية كدليل على الشؤم وتستخدم بمفهوم يشير إلى ذهاب لا عودة معه. ومن المعروف بأن الجيش الحادي عشر في معمورة العزيز والجيش الثاني عشر في الموصل وغيرهما من الوحدات العسكرية, من منتسبي سلاح الفرسان والإحتياط... إلخ. المجموع أربعة فرق, كانت كردية صرفة إلى جانب أغلب منتسبي الجيش التاسع في أرضروم والجيش العاشر في سيواس. ولم تستطع أكثرية المجندين قسرا أن تعود إلى الوطن أبدا. لقد قتلوا في سبيل أهداف لم يكن للأكراد فيها لا ناقة ولا جمل, بل أن الكثيرين تحولوا إلى ضحايا للعنف الذي مارسته السلطات التركية ضد الأكراد بدون أي مبرر على الإطلاق, بل بسبب نشوة إستعمارية وإستعلائية غمرتهم, أملين في إحتلال بلدان شعوب أخرى, وبالأخص في كردستان الشرقية/إيران (في موكري وبانه), ولكن أيضا في كردستان الملحقة بالدولة العثمانية كذلك.

لقد كان الضباط الأتراك يبحثون عن أتفه الأسباب والمناسبات ليضطهدوا ويهينوا الأكراد بمنتهى القسوة. ولما كان النظام العثماني يشجع من حيث الأساس مثل هذا السلوك والإجراءات, لذا نجد (خليل باشا) يعلن مفتخرا بما ألحقه هو بالسكان الأكراد من أذية ومهانة!

وعلى الجانب الآخر من جبهة الصراع الإستعماري, كان الأرمن الذين تم تسليحهم بشكل جيد من قبل الروس وتلقوا الدعم منهم بصور مختلفة, واعتبروا كرأس النفيضة في هجوم الجيوش الروسية, فتغلغلوا في (بايزيد), (الشکرد), و (وان), وبدوافع الثأر والإنتقام تسببوا في نشر حمامات الدم بين السكان الكرد. هذا إلى جانب أن الألوف من الأكراد ماتوا نتيجة البرد والجوع والأمراض المتفشية, الأمر الذي حصل في مدينة الموصل على سبيل المثال.

* خسائر في الأموال والممتلكات: ويمكن ان تعزى بصورة عامة إلى الأسباب التالية: فرض ضرائب جديدة, إلى جانب الدعم الذي توجب على السكان الأكراد أن يقدموه قسرا إلى الجهات العسكرية والسلطات الحكومية المدنية والإدارية, في دولة كان الفساد قد تفشى فيها إلى حد نخر

العظام, كل ذلك تسبب في إبتزاز السكان الأبرياء بأشكال وصور مختلفة.

كنتيجة للعمليات العسكرية التي خاضها الطرفان المتصارعان (في الغالب) داخل كردستان المقسمة, نجد من جهة بان الروس والأرمن يتغلغلون في هجماتهم المتعددة ليصلوا إلى رواندوز وضواحيها بل وحتى إلى غرب بارزان هفنكا, تصحبهم في ذلك موجة هائلة من السلب والنهب والتدمير, ومن جهة أخرى كانت الجيوش العثمانية تتسبب في خراب الكثير من المدن والقصبات العامرة في كردستان بحجة الضرورة العسكرية, غير أنه وفي الواقع فإن أغلب هذه الإجراءات كانت مدروسة وتنفذ عن عمد وسبق إصرار للتنكيل بالسكان الأكراد من رعايا الدولة العثمانية ذاتها!

هنا لا بد لنا أن نسأل عن كيفية حصول هذا التطور السلبي مع مجمل حركة التحرر الكردية؟ إن خلفيات هذا التطور يمكن أن تكون وليدة العوامل والأسباب التالية:

1- جهل الأكراد بشكل عام بخلفيات واسباب الحرب والسياسة الدولية, ولد حيرة وبلبلة في أفكارهم, الأمر الذي انعكس في عدم تمكنهم من إتخاذ مواقف مستقلة وخاصة بهم كمجموع, بهدف الإستفادة من القوة التي تولدها الوحدة في المواقف والتأثير من جانبهم على الأحداث المستجدة والمتغيرة, بشكل إيجابي لخدمة مستقبلهم, ليس أثناء الحرب فقط, بل وفي الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة أيضا. لقد كان موقف الأكراد دفاعيا محظا ولا يظهر أية بادرة مستقلة في الأفعال والإجراءات بشكل عام, والتي غلب عليها طابع رد الفعل المتأخر. ويبدو من تحليل الأحداث, أن الأكراد قد فاتهم إدراك حقيقة, بأن الهجوم سواء من الناحية السياسية أو العسكرية هو خير الدفاع. فلكون أغليبيتهم مسلمة من الناحية الدينية, كان يجدر بهم على الأقل أن يتفهموا توصيات أمير المؤمنين (الإمام علي) عليه السلام ومنها قوله:

((ألا وإني دعوتكم إلى قتال هؤلاء القوم ليلا ونهارا, سرا وإعلاننا, وقلت لكم أغزوهم قبل أن يغزوكم, فوالله ما غزي قوم في عقر دارهم إلا ذلوا, فتواكلتم وتخاذلتم حتى شنت عليكم الغارات وملكت عليكم الأوطان)).

2- أما عن فرقة الأكراد التي باتت مضربا للأمثال, فلا نريد أن نتطرق إليها هنا بالتفصيل, بل نكتفي بالإشارة إلى أن أحد عوامل الفرقة بين الأكراد ومولداتها, يعود إلى التدخل الأجنبي. ويبدو أن كردستان كانت خلال هذه الفترة حقلًا للتجارب, لمعرفة مدى تأثير وفاعلية الدبلوماسية السرية والدعاية السياسية المنظمة على الشعوب, والتي لجأت إليها جميع الأطراف المتنازعة, وحققت كلها النجاح ولو كان جزئيا. فالألمان والأتراك من جهة والروس والإنكليز من جهة أخرى, تسببوا في خلق شق كبير وعميق داخل المجتمع الكردستاني مزقت صفوفه. وكانت حصيلة ممارساتهم هذه كارثية ولدت مأساة مروعة. فقد سادت البلبلة والفوضى في كل الأرجاء وحاربت أطراف كردية

متعددة ضد بعضها البعض. فكما حارب قسم منهم ضد الألمان والأتراك, حارب قسم آخر ضد الروس والإنكليز والأرمن والفرنسيين واليونانيين دون أن تكون هنالك أهداف واضحة لمواقفهم هذه! فمن الصعب حقا أن يتصور المرء مثالا آخر يكون قادرا على بيان كل هذه الجوانب السلبية, التي تولدها تدخلات الأصدقاء المزورين والمزعومين للأكراد, لأن تدخل الأجانب عمق خلافاتهم الداخلية إلى حد كبير وشجعها على البقاء والإستمرار. فخلال هذه المرحلة (الحرب وما تلاها مباشرة) حاول الجميع إستغلال الشعب الكردي بنحو أو بآخر لبلوغ أهدافهم الخاصة متجاهلين في الوقت ذاته أبسط الحقوق الطبيعية للشعب الكردي. وفي أغلب الأحيان كان من الميسور أن يشهد المرء تجربة زمنية محددة ليتوضح بجلاء زور وبهتان مزاعم هؤلاء الأصدقاء, التي علق بعض الأكراد آمالا عراضا عليها. من هنا حصلت في أحيان كثيرة محاولات لتغيير المواقف والأحلاف, بهدف البحث عن حماية جزئية, لكن خيبة الأمل بقيت ملازمة للأكراد في أغلب محاولاتهم هذه, التي لم تكن قادرة عن التعويض عن الموقف الصائب ألا وهو وحدة الصف الكردي. إذ لا يمكننا العثور لحد الآن على أية وثيقة موزونة أو مخطط يشير بوضوح وبدون إلتباس أو لف ودوران يدعوا إلى دعم الأكراد لبناء دولتهم المستقلة الخاصة. أما الأمثلة المعاكسة فعديدة تكاد أن لا تحصى, ومنها المخططات الهادفة إلى إعتبار الأكراد كملحقات ضرورية لبناء دول جديدة لقوميات أخرى.

ويشير م.س. لازاريف. إلى أن الفئصل الروسي السابق في أورمية, يذكر في إحدى وثائقه السرية بصورة جلية, إلى أن الروس كانوا ينظرون إلى المسألة الكردية على ضوء مساعيهم الهادفة إلى تشكيل دولة أرمنية مستقلة فقط!

أما الإنكليز فكانوا يتخوفون من جانبهم كذلك من المسألة الكردية ويتحدثون عن ,, الخطر الأبدي في كردستان ,, الذي يجب أن يكسب أو يروض, كما كان يقول رئيس وزراءهم (أسكويت) في بداية الحرب. وإعتبر الإنكليز المسألة الكردية, أكثر تعقيدا حتى من كل المسائل التي كانت تواجههم في الهند مثلا. هذا بالإضافة إلى أن الوثائق البريطانية تعكس بجلاء تناقضا وبلبله فكرية في مواقفهم إزاء القضية الكردية, فهم يتحدثون في آن واحد تارة عن الحكم الذاتي وتارة عن الإستقلال أو تكوين دويلات كردية تارة أخرى, وأحيانا عن ضمان الحدود الشمالية لبلاد ما بين النهرين و... إلخ. ويبدو بأن ضمان الحدود الشمالية لبلاد ما بين النهرين حظي على طول الخط بأهمية إستراتيجية, وتم فرضه بالإكراه, وتم تجاهل غيرها من مقترحات! لماذا تتخذ هذه المواقف ضد المسألة الكردية؟

* من المستبعد جدا أن تكون فكرة إعادة الوحدة الإسلامية قد طرأت على خيال الدول الإستعمارية في أية مرحلة من المراحل على الإطلاق, بل على العكس فإن من المرجح أن يكون تفتيت وتقسيم العالم الإسلامي دوما جزءا من مخططاتهم الإستعمارية, القائمة على أساس ,, فرق تسد ,, بهدف إضعاف هذا العالم. ومن خلال التقسيم الجديد لكردستان, أثيرت التناقضات وتأزمت وتنامت

الحزبات القومية بين أربع من أكبر الشعوب الإسلامية في المنطقة: الفرس – العرب – الأتراك – الأكراد. علما أن وحدة هذه الشعوب الأربعة وبأية صورة كانت ستعني في ذات الوقت وحدة وتجانس العالم الإسلامي الكبير في القريب العاجل, أو على الأقل أكبر وأهم الخطوات الضرورية على هذا الطريق. غير أن تقسيم كردستان بشكلها الحالي يعطي للدول الإستعمارية, افضل الضمانات للإبقاء على الأوضاع الراهنة, والتي تخدم بدورها وقبل كل شيء آخر, مصالح الدول الإستعمارية الكبرى, الحريصة على إستمرار ميزان تعادل القوى في المنطقة بشكها الحال بنحو أو بآخر, بهدف منع الوحدة الإسلامية.

* هنالك ثلاث وسائل بصورة عامة تستطيع من خلالها كل الشعوب أن تكسب صداقة الشعوب الأخرى بشكل حقيقي, وأن تحتفظ بهذه الصداقة, وأن تقطع دابر أطماعها غير المشروع بهدف المحافظة على المصالح والحقوق الذاتية. وهذه الوسائل هي ذات طبيعة عسكرية – سياسية – وإقتصادية وتستهدف منفردة أو مجتمعة أن تعرض وتطور الشيء المطلوب من القوة والقدرة الذاتية الضرورية. إن الهدف الأساس من وراء هذه القدرة يكمن في الحيلولة دون تمرير الآخرين لمخططاتهم الهادفة إلى المساس بمصالح وحقوق الشعب المعني.

اما بالنسبة للأكراد فإن الوسيلة السياسية تبدو وكأنها فقدت فاعليتها بسبب الفرقة السائدة بين الأكراد انفسهم. أما الوسائل العسكرية فإنها لم تستطع أن تؤثر بالشكل المطلوب أيضا, إما كنتيجة للفرقة السياسية بين الكتل الكردية, أو بسبب الإفتقار إلى التجهيزات العسكرية اللازمة والأسلحة المتطورة المطلوبة. وحتى بالنسبة إلى الوسيلة الإقتصادية, فقد تعذر على الأكراد أن يستغلوا ثروات بلادهم الطبيعية الغنية بأنفسهم. وفي الحقيقة فإنها بقيت هي الأخرى عاجزة عن الوفاء بالمتطلبات الضرورية لممارسة الدور المفترض للتأثير في الأحداث, طالما يتعذر على الأكراد أن يستغلوا ثروات بلادهم الطبيعية الغنية الهائلة بأنفسهم. وفي الحقيقة فإن مواقف الأكراد لم تظهر بجلاء أي مخطط يستهدف الوصول إلى هذا الهدف الهام, الأمر الذي يسر للآخرين مجال السيطرة على هذه المصادر والثروات الطبيعية الهامة, وبالتالي وضعوها هم في خدمة أهدافهم ومصالحهم الخاصة. ولعل أفضل مثال يمكن أن نورد به هذا الخصوص, هو الدور السلبي الذي مارسه وجود النفط بكميات كبيرة في ولاية الموصل (كردستان الجنوبية) والذي كان أحد أسباب تمسك الإنكليز بولاية الموصل منذ البداية وإستغلوا هذه الموارد بالفعل ومنذ البداية لغاياتهم بأفضل السبل. وقد إتبعتهن الحكومات العربية المتعاقبة فيما بعد في العراق نفس النهج والسياسة, واضعين هذه الثروات في خدمة أهدافهم الخاصة. في الوقت الذي لم يحاول الأكراد فعلا وبجدية حتى محاولة لتحديد هذا العامل الحاسم والخطير, عن طريق منع الآخرين من الإستفادة منه.

5.2 – العبر:

كان من المفترض وما يتطلبه الواجب في الحقيقة والواقع أن تتحول الحربان العالميتان إلى درس بليغ لكل الشعوب بدون أي إستثناء من أجل الحيلولة دون تكرار مثل هذه المآسي. إلا أن إمعان النظر في التطور اللاحق للحرب العالمية الأولى ولحد الآن يظهر بجلاء بأن العبر المستقاة كانت على الأرجح سطحية وظاهرية, ولم تستطع أن تتأصل في الضمير والوجدان البشري, الأمر الذي يمكن إثباته من خلال ملاحظة البون الشاسع بين ما قيل بهذا الصدد, وبين ما طبق من سياسات على الصعيد العملي.

بعد الحرب العالمية الأولى بدى وكأن المرء بدأ يدرك نقاط الضعف القائمة في النظام الدولي السائد سابقا. ولأجل إزالة مواضع الضعف هذه , تم تأسيس منظمة دولية ,,عصبة الأمم,, التي أريد منها أن تسهم في عملية محاولة منع إندلاع الحرب من جديد, من خلال إعتقاد مبدأ (الضمان الجماعي) – أنظر المادة/11 من لائحة عصبة الأمم. غير أن الأسباب والدوافع الخفية والحقيقية لإندلاع الحروب لم تدرس وتوضح بشكل وافي, ناهيك عن أمر إزالتها أو القضاء عليها فعليا, وكان الظلم والإجحاف يمكن إضفاء الصبغة الشرعية عليها بمجرد اللجوء إلى عملية تقنينها المجردة فقط! وكلما أمعن المرء النظر في لائحة عصبة الأمم, كلما زاد يقينا, بأن الهدف الأساسي المطلوب منها كان ينحصر في هدف واحد, ألا وهو الإبقاء على الوضع الراهن, المستحدث بعد الحرب العالمية الأولى. وهذا يعني عمليا بأن عصبة الأمم كانت قد وضعت فعلا في خدمة مصالح ومخططات الدول الإستعمارية الكبرى, وفي مقدمتها إنكلترا وفرنسا, ومن هنا جاء الفشل المبرمج سلفا.

وعلى أثر إنتهاء الحرب العالمية الثانية, بوذر بتأسيس منظمة دولية جديدة لتحل محل المنظمة السابقة, سميت (منظمة الأمم المتحدة) ولها أهداف مشابهة للمنظمة القديمة (عصبة الأمم) إجمالا. وكنتيجة للحرب تم الإقدام أيضا على تشكيل محكمة دولية خاصة لمحاكمة مجرمي الحرب, كخطوة وقائية جديدة لمنع نشوب الحروب في المستقبل عن طريق محاسبة المتسببين, كإجراء ردعي للمستقبل! ومع ذلك فمن الصعوبة بمكان, التحدث عن تحول جديد في الواقع بهذا الخصوص. ذلك لأن هذه المحاكمات بقيت مسألة إستثنائية في الحقيقة, ومرهونة بظرفها الخاص, الذي غلب عليه طابع توجيه الإتهامات من جانب واحد فقط (المنتصرون – الحلفاء), وبذلك حيل بينها عمليا وبين التحول إلى قاعدة شاملة سارية المفعول بالنسبة للأجيال القادمة, ولكل الأطراف المعنية بدون تمييز وإستثناء. هذا وقد لوحظ في مناسبات عديدة أخرى, بأن أطرافا أخرى أيضا, سواء خلال الحرب بالذات, أو بعد الحرب وإلى الوقت الحاضر, قد لجأت إلى إستخدام أساليب وإجراءات مشابهة لتلك التي زعم أنها كانت مدعاة لتشكيل هذه المحكمة الخاصة. ومن هذه الأطراف بقية الدول الكبرى. ولكن لم يجرؤ أحد على المطالبة بمحاكمة هذه الأطراف!

لقد وجهت المحكمة العسكرية الدولية في (نورمبيرغ) تهما متعددة إلى القادة الألمان – النازيين, ومنها: التواطؤ والتآمر, جرائم ضد السلام, جرائم حرب, جرائم بحق الإنسانية...إلخ هذا وقد تم تبرير إفتتاح إجراءات المحاكمة, ضد قادة ألمانيا النازية في 21/تشرين الثاني/1945م. بالشكل التالي:

((إن تفضيل إفتتاح إجراءات المحاكمة ضد جرائم إرتكبت بحق السلام العالمي, بالشكل الذي يجري هنا, ولأول مرة في التاريخ, يضع على عواتقنا مسؤوليات جديدة. إن الجرائم والمنكرات, التي نسعى إلى إدانتها ومعاقبتها, كانت قد حبكت بعد تدبير مطول, من سوء والشر, بحيث أن نتائجها كانت على درجة من الهدم والدمار, إلى درجة لا تستطيع الحضارة الإنسانية أن تتجاهلها, لأنها لن تقدر على البقاء والإستمرار في حالة تكرار مثل هذه الكارثة... إن الدوافع الإنسانية تتطلب من القانون أن لا يكتفي بمجرد محاسبة المخالفات والجنگ والجرائم الصغيرة, التي يرتكبها الناس البسطاء العاديين, بل يجب أن تطل يد القانون أيضا أولئك الرجال, الذين ينتزعون ويحتكرون سلطة وقوة كبرى ويستغلونها عن عمد وسبق إصرار, بشكل جماعي عن طريق التشاور, بهدف إحداث كارثة كبيرة لم تترك حتى منزلا واحدا في العالم بدون أن يصلها أثر هذه الكارثة... لقد كانت هذه الحرب, حربا هجومية, وهي بالذات ما كانت شعوب العالم قد نبذته, لقد كانت حربا إندلعت من خلال نقض العهود والمواثيق, التي إستهدفت ضمان السلام العالمي)).

ويبدو من خلال التمهيص, بأن المحكمة قد تجاهلت أثناء مرافعاتها المطولة, جملة من الأصول والمبادئ والحقائق ومنها ما يلي:

1- المبدأ القائل بأن القوانين لا تسري ولا تطبق إلا على الأحداث اللاحقة لصدورها, إي أنها لا تسري بأثر رجعي, بإعتبار أن الأعمال السابقة لصدوره لا تعني إنتهاكا للنصوص القانونية. فإذا كان هذا موقف القوانين الداخلية, فإن القانون الدولي أولى به أن يأخذ بهذه القاعدة, طالما كان العرف واحدا من أهم مصادره.

2- اللجوء إلى معايير ومقاييس مزدوجة لتقييم أعمال ومواقف متشابهة كليا, بحيث يخلص المرء إلى إستنتاجات متناقضة في الأحكام, إلى درجة أن بعض هذه المواقف تدان ويعاقب مرتكبوها, في الوقت الذي يعتبر فيه مرتكبوا أعمال مشابهة تماما في نظر الرأي العام كأبطال!

هذا إلى جانب حقيقة أن الإتفاقات والمعاهدات المفروضة بالقوة وغير العادلة, وبالتالي ما يبني على أساسها من سلام مزيف, هي في الواقع سبب من أسباب تطور الخلافات وأحد دوافع نشوب الحروب بإستمرار. علما أن المحكمة لم تتجرأ على إدانة الإمبريالية والكولونيالية كنظام يشجع ذاتيا وأوتوماتيكيا على نشوب الحروب بإستمرار, بل إكتفت المحكمة بإدانة بعض مظاهر النظام, مستهدفة إدانة الموقف الألماني فقط, في الوقت الذي يدرك فيه الجميع أن ألوقاية خير من العلاج.

يتعذر علينا أن نثق بتوفر الحياد الضروري لدى المحكمة العسكرية, الأمر الذي لا بد منه في أصول المرافعات بالنسبة لكل المحاكم بصورة عامة, بل نحن نرجح بأن المحكمة العسكرية كانت تجمع بين صفتي (الخصم والحكم) في آن واحد, تجاه القادة الألمان النازيين, بدل أن تتحلى بالحياد التام المطلوب لتقييم حيثيات القضية وبالتالي إصدار القرار المناسب بحق المتهمين, الذين كان يجب النظر إليهم كأبرياء حتى تثبت إدانتهم بحكم القوانين والأنظمة السارية المفعول. علما أن الشعوب التي عانت من ويلات الحرب لم تستطع أن تتولى دور المشتكى بشكل فعال هي الأخرى, لأن ممثلي الدول الكبرى المنتصرة كانت هي صاحبة القرار الحاسم منذ البداية, ومن هنا فإن المحكمة التي

شكلها كانت تمثل في الواقع سلطة الإحتلال والقوة المنتصرة تجاه طرف مغلوب على أمره لا غير.

ويبدو أن خطة الدفاع عن المتهمين الألمان كانت مبنية على هذا الأساس أيضا بصورة عامة. غير أنها لم تؤدي إلى أية نتيجة إيجابية بالنسبة لكثيرين, لأن إستسلام ألمانيا بدون قيد أو شرط إلى الحلفاء لم يترك لقادتهم أية فرصة حقيقية للدفاع عن أنفسهم بشكل فعال أمام المحكمة. إن خيبة الأمل وروح الإحتجاج على موقف المحكمة والأسباب الخلفية للحرب, تظهر بجلاء هذه الجوانب حتى في أخرج اللحظات التي رافقت القضية. لذا نجد وزير الخارجية (ريبنتروب) يقول حول إتفاقية (فرساي) التي أملت بالقوة والإكراه على الألمان بعد الحرب العالمية الأولى ما يلي: ((لقد قرأت هذه الوثيقة, وحصل لدي إنطباع بعدها, بأنه لا يمكن أن توجد أية حكومة في العالم, تترضي التوقيع على مثل هذه الوثيقة...)). اما (رودولف هيس), أحد أقرب المقربين الأوائل من (هتلر), فقال: ((أنا لا أَدافع عن نفسي أمام متهمين, ممن لا أعطيهم الحق بأن يوجهوا لي أو لأبناء شعبي أية تهمة... ولو قدر لي أن أقف من جديد وفي البداية أمام الأحداث, لتصرفت من جديد, بالشكل الذي تصرفت فيه سابقا...)). إن هذه الفتاعة بصحة المواقف المتخذة لا تفارق البعض من القادة الألمان حتى أثناء تنفيذ أحكام الإعدام بحقهم, الأمر الذي لا بد وأن يؤخذ بنظر الإعتبار, عند أخذ النظام الإستعماري بشكله الإجمالي والشامل كموضوع دراسي. ولیم كایتل عبر عن مشاعره في تلك اللحظة الحرجة بالشكل التالي: ((إني لأبتهل إلى الله... أن يرحم الشعب الألماني. لقد مات أكثر من مليونين من الجنود الألمان من أجل وطنهم. وأنا أتبع أولادي هؤلاء. كل شيء في سبيل ألمانيا)).

علما أن منظمة (الأمم المتحدة) تؤكد بدورها في لائحتها على أهمية موضوع (السلام) وتعتبره أحد أهم أهدافها. وقد إنعكست تأكيداتها بهذا الخصوص في عملية تكرار الحديث عن السلام أو مجرد التلميح إليه بأشكال مختلفة وفي مواضع متعددة من لائحتها حوالي (56) مرة. ومن هذه الصيغ ما يلي: ,,السلام العالمي,, . ,,السلام بين الدول,, . ,,تهديد السلام,, . ,,ضمان السلام,, . ,,الدول المحبة للسلام العالمي,,... إلخ. بموجب القانون الدولي, يتم تفسير مفهوم السلام, بإعتباره نقيضا لمفهوم (الحرب). أو أن السلام هو عدم اللجوء الى القوة لحل الخلافات. غير أن الأمم المتحدة بذاتها, ومن حيث تركيبها بالأساس, هي عبارة عن مجتمع أو تجمع دول, الذي يقوم بدوره على أساس مبدأ (حق السيادة المتساوية لجميع الأعضاء), - أنظر المادة/2/الفقرة/1 من الميثاق - هذا إلى جانب أن لهذه الدول (حق الدفاع عن النفس), الأمر الذي قد يحصل عن طريق إتخاذ موقف فردي أو جماعي, - أنظر المادة/15 من الميثاق - ومن الجدير بالذكر بأن المنظمتين الدوليتين: (عصبة الأمم) و (هيئة المم المتحدة) كانتا, والأخيرة ما تزال على الأرجح مسيرة بتأثير ونفوذ الدول الغربية الكبرى أو الدول والقوى الدائرة في فلكها. فالولايات المتحدة الأمريكية, إنكلترا وفرنسا والصين الوطنية, مارست هذا الدور لبضعة عقود, الأمر الذي تجسد مثلا من خلال إستقراء المواقف التي تبنتها منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها وحتى الآن. فعضوية الصين الوطنية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ورفض الإعتراف بالصين الشعبية لعدة عقود, يظهر مدى تجاهل المنظمة للوقائع والحقائق, التي تجسدت بمحاولة عدم الإعتراف بحوالي ربع سكان عالمنا المعاصر (الصين الشعبية) ويظهر بجلاء المساعي الهادفة, للحد من تنامي نفوذ المعسكر الإشتراكي, من خلال زيادة عدد

الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن, إلى جانب الإتحاد السوفيتي. ولا ريب أن الإتحاد السوفيتي يستطيع عن طريق ممارسة (حق النقض = الفيتو) أن يحرر نفسه نسبيا من الطوق الذي تسعى الدول الغربية لشده حولها. ذلك لأنه وبدون ممارسة هذا الحق, فسيتعذر على الإتحاد السوفيتي ان يؤثر في سير الأحداث طالما إحتفظت الدول الغربية بأغلبية المقاعد والآراء, وبذلك تبقى هي القادرة الوحيدة على فرض ما تراه مناسبا لنفسها وتحول دون إجراء أي تغيير في الأوضاع القائمة. (أنظر المادة/17 من الميثاق). وعلى هذا الأساس لاتجد بقية الدول لنفسها فرصة فعالة حقيقية إلا من خلال ممارسة دورها في (الجمعية العمومية) التابعة للأمم المتحدة كذلك, حيث تتخذ القرارات بأغلبية الأصوات, وبدون وجود أية شروط معوقة سلفا.

من هنا فإن بالإمكان أن نقول, بأن الأمم المتحدة بدورها أيضا, ومن حيث الأساس والجوهر تعتبر وسيلة جديدة تستهدف الإبقاء على الأوضاع الراهنة, التي مازالت تخدم مصالح الدول الغربية الكبرى بصورة عامة(بغض النظر عن التغييرات التي أحدثتها نتائج الحرب العالمية الثانية لصالح الإتحاد السوفيتي).

غير أن هذا النفوذ محدود في الواقع ويتجسد بالدرجة الاولى في القدرة على تأخير التطور في بعض المجالات الخاصة, لكنه لن يستطيع الحيلولة دون حدوث التغيير الذي يفرضه التطور التاريخي كليا. وقد يكون هذا بالفعل هو كل ما تصبو إليه الدول الغربية الكبرى, وأعني بذلك مجرد كسب المزيد من الوقت. ولذا فإن التفسير الغربي لمفهوم ,,السلام,, ربما كان وليد إطار مصدره هذه الخلفيات السياسية. وبذلك فإن مفهوم تهديد السلام وفق المادة/39 من ميثاق الأمم المتحدة يشمل فقط التهديد الموجه إلى السلام الدولي, أو بعبارة أخرى (السلام بين الدول) الموجودة حاليا وبالأخص الكبرى منها, باعتبارها تمثل الأمر الواقع.

وهذا يعني وبهذ الصورة بأن الحروب التقليدية المحصورة على نطاق محدد داخل حدود دولة معينة ,, كالحروب الأهلية,, مثلا لا تعتبر تهديدا للسلام من حيث المبدأ. (المادة/2 الفقرة/7 من الميثاق). ولكن بهذا الأسلوب يبقى أحد العوامل الهامة وكالسابق لتوليد الإضطرابات والقتال الداخلية, داخل العديد من الدول, مهملا ولا يؤخذ بنظر الإعتبار, الأمر الذي قد يتطور ليشمل أكثر من دولة, وهو أمر يلاحظ بالنسبة إلى القضايا القومية وما إلى ذلك من المسائل العالقة, والتي تعتبر من الأسباب الخفية الرئيسية لنشوب الخلافات بين الدول والجماعات البشرية, إلى جانب الدوافع الإستعمارية والكولونيالية الأخرى.

هذا وفي الوقت الذي لا بد فيه أن نقدر فيه دور الأمم المتحدة على بعض الصعدة, إلا أن هدفها الأكبر هو ,,ضمان السلام,, لم يتحقق إلا بصورة أنانية ضيقة. ذلك لأن السلام بين الدول الأوربية أو حتى بين الدول الكبرى المختلفة, والذي أمكن تحقيقه لحد الآن, لا يمكن أن يكون بديلا عن ,,السلام العالمي,, في الحقيقة والواقع. ففي الفترة الواقعة بين عام 1945 وعام 1975م فقط على سبيل المثال, تمت ملاحظة أو تسجيل (475) حربا من النوع الذي يطلق عليه اسم ,,الحروب المحلية,, بما في ذلك الإشتباكات المسلحة والعسكرية المختلفة. الأمر الذي أدى إلى التسبب في إحداث خسائر

كبيرة في الأرواح والأموال والممتلكات, وتقدر الخسائر التي تسببت هذه الحروب في إحداثها في الأرواح فقط (20) مليون نسمة. هذا في الوقت الذي يقدر فيه الخبراء بأن كمية القنابل التي قذفتها الولايات المتحدة الأمريكية على فيتنام الشمالية تعادل في قوتها (450) قنبلة ذرية من النوع الذي استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية ضد اليابان, في هيروشيما, خلال الحرب العالمية الثانية. وعلى أية حال فقد كانت الخسائر ضعف ما جلبته كوارث الحرب العالمية الأولى على الإنسانية. ومن هنا فلا غرابة إذا وجدنا الشعوب المعنية, لا تستطيع إستساعة الحديث الفارغ عن (السلام) في ظل هذه الأجواء والظروف!

3- مشكلة الموصل:

من أهم النتائج والآثار السياسية التي خلفتها الحرب العالمية الأولى على التطور السياسي اللاحق بالنسبة للقضية الكردية, كانت مواصلة تقطيع أشلاء وأوصال الكرد وكردستان بشكل أكثر عمقا وجذرية من أية فترة سابقة أخرى معروفة. ولا ريب أن أهم هذه الإجراءات وأبعدها أثرا, كان يتمثل بالدرجة الأولى في فصل (كردستان الجنوبية) = (ولاية الموصل) عن الإمبراطورية العثمانية, وإحاقها قسرا بالدولة الحديثة النشأة والتكوين (العراق), رغبة الإستعمار البريطاني.

من هنا سنحاول في هذا القسم من دراستنا أن نتابع عملية النشأة والتكوين هذه. وكذلك تطور الموضوع فيما بعد وما خلفه من آثار, بالأخص في ضوء العلاقات الثنائية أو المتعددة الجوانب في المنطقة, وما رافق ذلك من إتفاقيات ومعاهدات بين الدول ذات العلاقة المباشرة بالمسألة الكردية من جهة والإستعمار الغربي من جهة أخرى, الأمر الذي أثر إلى حد بعيد على زيادة السلبيات في أوضاع الشعب الكردي وحال دون قيامهم بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتقرير مصيرهم بأنفسهم, كما كانت عليه الحال بالنسبة للكثير من الشعوب الأخرى, وكما تتطلبه المواقف من حركات التحرر في العالم. لقد أدى هذا الوضع في الختام إلى إجبار الأكراد لمواجهة الأمر الواقع المستحدث والجديد, وسعت أطراف متعددة لإجبار الأكراد على تقبل هذا الواقع الجديد, وعلى رأسها الدول المعنية في المنطقة ومن كان يقف ورائها من القوى والدول الإستعمارية.

103- لمحات تاريخية:

يرتبط تاريخ (مشكلة الموصل) بالصراع والخلافات الدائرة حول الرغبة في السيطرة على حقول النفط في الشرق الأدنى (قبل الحرب العالمية الأولى) بين الشركات الأمريكية والبريطانية وتعارض مصالح هذه الشركات مع مصالح الألمان, سيما بعد أن أنشأت ألمانيا خط سكة الحديد المعروف بخط (برلين – بغداد) من جهة وبين مصالح الألمان مع مصالح الروس في شمال إيران والمصالح البريطانية على الخليج الفارسي من جهة أخرى, الأمر الذي ولد التنافس الحاد بين هذه القوى بهدف الحصول على حقوق إمتياز مناسبة من الدولة العثمانية. وقد أعقب هذا التطور حادثان ولدهما التدخل البريطاني المدروس لتخلف آثارا وعواقب هامة وهما:

* سياسة الإنكليز قبل الحرب تجاه العرب.

* محاولة الإنكليز الناجحة للسيطرة على منابع النفط في (ميدان نفتون) على الخليج الفارسي.

ذلك لأن سياسة الإنكليز تجاه العرب إستهدفت حتى قبل الحرب العالمية الأولى, إنجاز عقود حماية وتقديم المعونات المالية, لكسب العشائر العربية وتوجيهها بشكل يساير السياسة البريطانية, الأمر الذي خفي على السلطات العثمانية. إن هذا الدعم البريطاني بحد ذاته يمكن أن يعتبر كتحشيع للعرب إستهدف تقوية النزعات الانفصالية لديهم عن جسم الإمبراطورية العثمانية الهزيلة. من هنا فقد واجهت السلطات العثمانية تصاعدا ملحوظا للأزمات في المناطق العربية التابعة لها, وبالأخص في الحجاز ونجد. وقد تجلى النجاح البريطاني على هذا الصعيد فيما بعد ولأول مرة بشكل واضح, أثناء نشوب الحرب العالمية الأولى.

في عام 1892م. أشير على سبيل المثال, إلى أن المصالح السياسية لبريطانيا لا يجوز أن تنحصر على منطقة الخليج الفارسي فقط, بل يجب أن تمتد لتشمل مناطق أخرى حتى تصل إلى بغداد ذاتها. وفي عام 1913م. تم إلفات نظر حكومة الهند وسفارة بريطانيا في إستنبول من قبل الممثلين البريطانيين في بغداد إلى ضرورة إصرار الحكومة البريطانية على المحافظة على إمتيازاتها الخاصة في هذه المناطق في حالة إنحلال وإنهيار الدولة العثمانية. كما قدمت إقتراحات لدعم المساعي الهادفة إلى إدخال ولاية الموصل (كرديستان الجنوبية) أيضا ضمن منطقة النفوذ البريطاني. وعندما إندلعت الحرب العالمية الأولى, كانت لدى بريطانيا وقيادة جيشها ثلاث أهداف وضعتها نصب عينيتها (ضمن مخططاتها الهادفة إلى تحقيق المقاصد السياسية للإستعمار البريطاني في الشرق الأوسط) وهذه الأهداف كانت كما يلي:

* الإبقاء على السيطرة البريطانية على قناة السويس والعمل على بقاء القناة مفتوحة.

** فتح مضائق الدردنيل.

*** إنقاذ ينابيع النفط في جنوب إيران وما يرتبط بذلك من أنابيب النفط الممتدة إلى الخليج الفارسي, والتي كان بقاؤها ومواصلة إستغلالها من قبل البريطانيين, مسألة ذات أهمية بالغة بالنسبة للأسطول البحري البريطاني بشكل خاص.

من هنا فما كادت الإمبراطورية العثمانية تعلن دخولها الحرب إلى جانب ألمانيا, حتى بادر الإنكليز بعد ذلك بيوم واحد فقط, بالهجوم على المناطق التابعة للبصرة, وإحتلت الميناء الوحيد في المنطقة (الفاو). وفي 22/تشرين الثاني/1914م. تم إحتلال مدينة البصرة عاصمة الولاية (إحدى الولايات الثلاث التي تشكل منها العراق فيما بعد: (الموصل – بغداد – البصرة) وتم فصل الكويت تدريجيا من الأخيرة لتتحول فيما بعد بدورها إلى دولة مستقلة. وبذلك تم تأمين الحماية الكافية لمعمل تكرير البترول في (آبادان) الواقعة داخل الحدود الإيرانية. هذا وقد لمح البيان الثالث الذي أصدره الضابط السياسي البريطاني (السير بيرسي كوكس) إلى حماية الحرية, الممتلكات والعقيدة الدينية لأهالي ولاية البصرة. وبذلك بدأت سلطات الإحتلال البريطاني تمارس الشؤون الإدارية في الولاية ابتداء. لكن منطقة الإحتلال إتسعت رقعتها فيما بعد تدريجيا. ففي 12/آذار/1917م. تم إحتلال بغداد

أيضا.

وعلى أثر هذا الإنتصار العسكري مباشرة, تم تكليف بعض الضباط البريطانيين الأكفاء لتولي مسألة إيجاد إتصال مع القادة الأكراد. لقد تم إختيار الضباط المعنيين من بين صفوف الفئات التي كانت قد تدربت في الهند خصيصا لمثل هذ الأغراض, أو من العناصر التي كانت قد زارت منطقة كردستان في فترات سابقة. وما أن إحتلت القوات البريطانية مدينة كفري وضواحيها حتى تهيأ المجال للإتصال المباشر مع السكان الأكراد في السليمانية وكركوك على السواء. ولا ريب أن الشيخ محمود البرزنجي كان من أبرز الشخصيات الكردية في هذه المناطق, والذي كان الأتراك قد عينوه كحاكم على السليمانية بعد إنسحابهم من المنطقة, وسلموه الأسلحة والعتاد المتبقي.

وفي إجتماع عقده القادة الأكراد في هذه الفترة, تم الإتفاق على توجيه رسالة إلى القائد البريطاني في ميسوبوتاميا/ بلاد ما بين النهرين, طالبوا فيها بتشكيل حكومة كردية مستقلة تحت الإشراف البريطاني. ولهذا الغرض تم توجيه رسالتين, نقلتا بواسطة مبعوثين خاصين. إلا أن إحدى الرسالتين وقعت في أيدي القوات العثمانية, أما الثانية فقد وصلت إلى الجهات البريطانية المعنية, وقد تضمنت ما يلي:

((لقد قادكم القدر إلى وطن الأكراد (كردستان) كمنتصرين. إن الأكراد لم يلمسوا أية منافع من السلطات العثمانية. كما أن هذه الأرض تعود للأكراد منذ آلاف السنين, ونحن نأمل أن تقرروا بحقوق الأكراد وأن تمنحوا الحرية والإستقلال لكردستان. لا تجبروا الأكراد للمطالبة بحقوقهم بقوة السلاح واللجوء إلى الكفاح من أجل الحصول عليها وضمانها...)).

وفي هذه الفترة كانت الحرب العالمية الأولى تشرف على نهايتها تدريجيا, في الوقت الذي وصلت فيه القوات البريطانية إلى مشارف مدينة الموصل (عاصمة ولاية الموصل) في نهاية تشرين الأول, عندما تم الإتفاق على وقف النار بتاريخ 30/تشرين الأول/1918م. بين الحلفاء والدولة العثمانية على ظهر السفينة الحربية البريطانية (أجامنون) في ميناء رودس, لينتهي بذلك العداء المسلح بين الطرفين المتحاربين, إعتبارا من 31/تشرين الأول/1918م.

لقد وصلت أنباء الإتفاق إلى منطقة الموصل في 31/تشرين الأول/1918, في الوقت الذي كانت القوات البريطانية ما تزال تبعد حوالي 3 – أميال عن مدينة الموصل. وفي 3/تشرين الثاني/1918, إحتلت القوات البريطانية مدينة الموصل, بعد أن أخليت المنطقة من القوات العثمانية, التي كان (علي إحسان باشا) يقودها, بناء على أوامر صدرت إليها من الحكومة العثمانية. وقد بررت الحكومة البريطانية موقفها هذا إستنادا إلى المادة/7, من إتفاقية وقف إطلاق النار, والتي بموجبها يحق للحلفاء إحتلال المناطق الإستراتيجية الخارجة عن خط حدود وقف إطلاق النار, إذا كان أمن وسلامة قوات الحلفاء مهددا. وفي 8/تشرين الثاني/1918م. إرتفع العلم البريطاني على مدينة الموصل. وإستنادا إلى المادة 16 من الإتفاقية, كان على المعسكرات العثمانية في ميسوبوتاميا/ بلاد ما بين النهرين وغيرها من المناطق أن تخضع لقيادة الحلفاء. وفي 2/تشرين الثاني/1918م. طلب السير وليم مارشال من علي إحسان باشا فاصلا جديدا, والذي قدر له أن يقوم بدور خط الحدود الخاصة

بالدولة التي ستستحدث لاحقا (العراق), والتي باتت تضم: السليمانية – كويسنجق – أميدي – وزاخو. ومن الملاحظ أن المبعوث البريطاني (الكولونيل ليجمن), الذي تولى أمر التفاوض مع القائد العثماني علي إحسان باشا, تساءل عما إذا كان مصطلح (ميسوبوتاميا = مابين النهرين) يشمل ولاية الموصل أيضا؟!

وهكذا يتضح بأن إحتلال الإنكليز لمدينة الموصل قد اثار القلق بدرجة أكثر من بقية الأحداث الأخرى, ولكن مع ذلك أتاح الإحتلال للإنكليز ومن خلال إتفاقية وقف إطلاق النار, مجالات أرحب لحرية العمل بهدف تطبيق مخططاتهم الخاصة إزاء كردستان أيضاً. وفي الحقيقة فإن الطرفين (العثماني والبريطاني) حاولا أن يفسرا بنود الإتفاقية حسبما كانت مصالحهما تقتضي ذلك, دون الإلتفات أو الإهتمام إلى مصير الشعوب القاطنة في هذه المناطق وتطلعاتها الخاصة. وإستنادا إلى المادة 24 من الإتفاقية كان يحق للحلفاء أن يتدخلوا في كردستان الشمالية (الولايات الشرقية من الأناضول) حيث يقطن الأرمن كذلك, في حالة نشوب إضطرابات. وهذا ما كان له علاقة مباشرة بمصير الأكراد ووطنهم من جديد.

لقد أدت المباحثات التي أجريت بين الأكراد والبريطانيين إلى أن يرسل الحاكم العسكري البريطاني في بغداد, أحد الضباط البريطانيين (الميجر نؤيل) إلى السليمانية. وفي 1/تشرين الثاني/1918م. تم تعيين الشيخ محمود في إجتماع للقادة والشخصيات الكردية مع الميجر نؤيل كحاكم على (كردستان الجنوبية), وخصص له راتب بمبلغ (15,000) روبية. كما أصبح الميجر مستشارا له. وفي 1/كانون الأول/1918م. طار الكولونيل آرنولد ولسن بالذات إلى السليمانية لغرض تهنئة الشيخ محمود.

إلا أن الموقف البريطاني لم يبدي التجاوب المطلوب, فتغير الأشخاص والمسؤولين الإداريين كثيرا ما تكمن وراءه تغيرات في المواقف السياسية أيضا. فما كاد الميجر نؤيل ينقل ويستعاض عنه بالميجر سون, حتى تجلت إختلافات في الآراء بين الطرفين, والتي تصاعدت وتطورت لتتحول في النهاية إلى صراع مسلح, إنتهى بإبعاد الشيخ محمود إلى الهند, والذي مكث فيها إلى أن بدأت نشاطات الأتراك تتسع وتتصاعد بهدف إعادة سيطرتهم على ولاية الموصل. إن أسباب الخلاف يمكن إرجاعها بإختصار إلى أن الشيخ محمود لم يرتضي بالإكتفاء في أن يكون مجرد واجهة للبريطانيين, بل أراد أن يمارس السلطة والنفوذ قياسا بالوظيفة التي كان يتقلدها كحاكم على كردستان الجنوبية.

وهكذا نجد بأن كردستان باتت مقسمة بين ثلاث قوات أو كتل محتلة رئيسية (رغم أن الإحتلال كان في الواقع ذا طبيعة شكلية بالقياس إلى الأوضاع والظروف), فـ كردستان الجنوبية كانت تحت سلطة الإحتلال البريطاني, وكردستان الشرقية بقيت تحت سلطة الفرس, في حين أن كردستان الشمالية بقيت تحت الإحتلال التركي, هذا إلى جانب كون كردستان الغربية قد وقعت تحت النفوذ الفرنسي أولا وفيما بعد السوري. علما أن كردستان بقيت عمليا ولغاية عام 1923م. بدون أية سلطة مركزية أو نفوذ حكومي فعال تقريبا.

203- معاهدة الصلح في باريس 18/كانون الثاني/ 1919م. – 2/كانون الثاني/1920م. والمسالة

الكردية:

في الوقت الذي إنصرفت فيه الأطراف المنتصرة من صغيرة وكبيرة إلى التنازع والتنافس من أجل إقتسام المقاطعات والمناطق التي غنمتها في الحرب, مبررة دوافعها الإحتلالية والإلحاقية بشتى الأساليب والأعدار من قومية (عنصرية), تاريخية, إقتصادية, ودينية, كان الرئيس الأميركي ولسن على الطرف الآخر يخوض الصراع من أجل نقاطه الأربعة عشر. أي أن الكل كان منصرفا ومهتما بإيجاد أفضل الصيغ والأشكال المناسبة لضمان حماية مصالحه. ومنذ البداية سادت في المؤتمر (مؤتمر الصلح في باريس) محادثات مطولة وحادة بخصوص مسألة توزيع الممتلكات التابعة سابقا إلى الدولة العثمانية وألمانيا. غير أن المؤتمرين كانوا على الأقل يتفقون على نقطة واحدة, وهي عدم منح سكان هذه البلاد سلطة ممارسة حق السيادة بتقرير المصير بأنفسهم, بما في ذلك الرئيس الأميركي ولسن, حسب ما يذهب إليه رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج, الذي يقول بهذا الصدد:

((فهو لا يعتقد بإمكانية منح هذه الشعوب حق تقرير المصير بصورة تامة, ذلك لأنها تحتاج إلى نوع من العناية والهداية من قبل الأصدقاء)).

وكان رئيس وزراء إتحاد أفريقيا الجنوبية (جنرال سموتس) قد أعد مسودة لائحة حول إتفاقية لتشكيل عصبه الأمم. اما فيما يتعلق الأمر بالمستعمرات, فإنه إنطلق من فكرة وجوب تجنب محاولة إيجاد قواعد وأسس شاملة لمعالجة مشاكل المناطق المعنية, نظرا لأن الممتلكات الألمانية والعثمانية السابقة والسلوخة تفتقر إلى الإنسجام وتتواجد فيها إختلافات كبيرة من حيث النمو والتطور الثقافي, الأمر الذي يختلف من منطقة إلى أخرى وبين التطور النسبي أو التخلف الكبير على شتى الأصعدة في مناطق أخرى. وفي 14/شباط/1919م. صاغت لجنة عصبه الأمم مادة خاصة حول هذه المسألة بشكل إتفاقية, والتي تمت الموافقة عليها في مؤتمر الصلح بتاريخ 28/حزيران/1919م. بعد أن أدخلت بعض التعديلات الطفيفة عليها. وقد أصبحت هذه المادة تشكل جزءا من ميثاق عصبه الأمم (المادة/22 من الميثاق) وتنص على ما يلي:

((في المستعمرات والمناطق, التي لم تعد بنتيجة الحرب تابعة لسيادة الدول التي كانت تخضع لها في السابق, والتي يعجز سكانها عن القيام بحكم أنفسهم في بلادهم ذاتيا, بسبب الظروف الصعبة في العالم المعاصر, يجب أن يطبق المبدأ القاضي, بأن رفاهية هذه الشعوب وتطورها, يعتبران وديعة مقدسة من ودائع المدنية. ويحوي هذا الميثاق على الضمانات اللازمة للقيام بهذا الواجب. إن الطريقة المثلى لتحقيق هذه المبادئ عمليا تكمن في تسليم الوصاية على هذه الشعوب إلى الأمم الراقية, والتي تستطيع بفضل إمكاناتها, خبرتها, أو موقعها الجغرافي, أن تكون مؤهلة لقبول تحمل مثل هذه المسؤولية, والتي تقوم بوصايتها هذه بإسم عصبه الأمم بإعتبارها منتدبة عنها. إن نوع الإنتداب يجب أن يختلف بحسب درجة رقي الشعب ومركزه الجغرافي وحالته الإقتصادية وما إلى ذلك من الأحوال. إن بعض البلاد التابعة إلى الإمبراطورية سابقا, قد بلغت درجة من التطور يمكن معها الإعتراف مبدئيا بكيانها كأمم مستقلة, على أن تستمد الإرشاد والمساعدة من دولة منتدبة حتى يأتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على إدارة شؤونها بمفردها.

إن إعتبار رغبات هذه البلاد يجب أن يكون في المقام الأول من إنتقاء الدولة المنتدبة. أما الشعوب الأخرى , خاصة شعوب أفريقيا الوسطى, فهي في حالة تتطلب أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن إدارتها بصورة تضمن حرية المعتقد (على أن لا يخل ذلك بحفظ الأمن العام والأخلاق) وتضمن عدم تشييد الحصون والقواعد الحربية والبحرية وتدريب الأهالي تدريباً عسكرياً لأغراض الشرطة والدفاع عن البلاد, وتأمين ظروف متساوية لتجارة الأعضاء الآخرين من الدول الداخلة في العصبة.

توجد عدى ذلك أراض كجنوب أفريقيا الغربية وبعض جزر المحيط الهادئ الجنوبي, التي يحسن إدارتها بقوانين حكومة الإنتداب, كما لو كانت جزءاً لا يتجزأ من أراضيها, ذلك لقلّة سكانها أو لصغر حجمها, أو لبعدها عن قواعد المدنية والحضارة, أو لإتصالها الجغرافي بالبلاد المنتدبة أو لظروف أخرى, مع الإحتفاظ بجميع الشروط المذكورة أعلاه فيما يتعلق بضمان سلامة هذه الشعوب ومصالحها. وعلى كل حال يجب على الدولة المنتدبة ان تقدم تقريراً سنوياً لمجلس العصبة عن البلاد, التي أنتدبت عليها.

إذا لم تكن درجة السلطة وحق المراقبة والإدارة التي ستقوم بها دولة الإنتداب معينة بحسب إتفاق سابق بين أعضاء جمعية الأمم, وجب أن يشرع حالاً في تنظيمها من لدن مجلس الجمعية. يجب أن تتكون لجنة دائمة لتسلم التقارير السنوية المقدمة من حكومة الإنتداب وفحصها, ولترشد مجلس العصبة بكل ما يخص المسائل التي تتعلق بتنفيذ الإنتداب ((.

وهكذا نجد من الناحية النظرية, بأن لعصبة الأمم حق محاسبة الدول المنتدبة, ولها أن تقرر الوقت الذي تنهي بموجبه الوصاية المفروضة على هذه المناطق وتمنحها حق إتخاذ القرارات الخاصة بها دون دعم أو مشورة من قبل دولة خارجية أخرى. هذا ولعصبة الأمم أن تسحب حق الإنتداب من دولة ما, مع أخذ رغبات السكان في المنطقة المعنية بنظر الإعتبار. ولكن في الواقع لم يتم مراعاة رغبات الشعوب المعنية إلا نادراً, إذ أن كلا من فرنسا وبريطانيا تجاهلت هذه الجوانب بصورة مفضوحة وعلنية, ذلك لأنه وحتى قبل الإعلان الرسمي عن تقسيم المناطق المنتدبة, كانت هاتان الدولتان تحكمان منطقة العراق وسوريا على سبيل المثال, كما لو كانتا قد نالتا حق الوصاية والسيادة على هذه المناطق فعلاً! فقد تم عقد إتفاقيات بين الطرفين حول مسائل الحدود والإقتصاد, التي لا تنسجم بصورة كلية مع نصوص إتفاقية الإنتداب.

غير أن الإنتداب كنظام كانت له وظيفة أساسية أخرى, إتضحت جوانبها من أقوال اللورد كيرسن/البريطاني, بشكل دقيق وذلك بإعتبار الإنتداب: ((وسيلة لتوزيع الأراضي والبلدان المفتوحة بين المنتصرين))). أما رئيس وزراء الهند (ج.ل. نهرو) فقد وصف نظام الإنتداب وأهدافه بالشكل التالي: ((كإنتمان نمر مفترس على حراسة بعض الغزلان والأبقار)).

ورغم كل هذه الحقائق والسلبيات فإن بإمكان المرء أن يقول: بأن الشعوب التي حظيت بتلقي هذه الوصاية وشملت بنظام الإنتداب كانت بالفعل أسعد حظاً من تلك التي حرمت منها, لأن التطور اللاحق من الناحية السياسية مكن هؤلاء المحظوظين في فترات لاحقة وبالتدرّج من نيل إستقلالهم, وتلك حقيقة لا تنطبق على غيرهم من الشعوب. ذلك لأن الخط والمزج أو الفصل والعزل, الذي

توجب على بعض الشعوب التعيسة الحظ أن تعيشه، والذي بموجبه أجبرت بعض الشعوب والبلدان على البقاء تحت نفوذ وسيطرة حكامها القداماء أو أجبرت على إستبدالهم بحكام أقل تمدنا وحضارة من الدول الأوربية الإستعمارية، ولكنهم بالمقابل أكثر عجرفة وغرورا من الأوربيين. وبذلك كتب على هذه الشعوب الضحية أن تعاني من إضطهاد مزدوج، لأن نفوذ الدول الإستعمارية ظل باقيا وإن كان خلف ستار إلى جانب نفوذ الحكام الصوريين الجدد. ومن بين الشعوب التي حكم القدر عليها أن تعيش مثل هذه الأجواء والظروف السلبية هو الشعب الكردي. الذي كان وما يزال مثالا حيا على هذه السلبيات، التي حالت دون تمتع بعض الشعوب والبلدان حتى بتلك القلة القليلة من الجوانب الإيجابية لنظام الإنتداب.

وبهذه الروح عقدت جميع معاهدات الصلح، بدون أخذ وجهة نظر الشعوب المعنية بنظر الإعتبار بشكل جدي. من هنا فلا جدوى عن الحديث حول حق الشعوب في تقرير المصير، سواءا كان ذلك بالنسبة للنموذج السوفيتي أو ما كان ينسجم مع مقترحات الرئيس ولسن. ويعلق أحد الوزراء البريطانيين السابقين (فيليب سنودن) على معاهدة الصلح في فرساي، التي مثلت النموذج المقتردى به لبقية الإتفاقيات المشابهة، بالشكل التالي:

((كان على الإتفاقية أن تتولى ترضية اللصوص المستعمرين والعسكريين. إنها ليست إتفاقية سلام. بل إعلان لحرب مجددة. وهي خيانة للديمقراطية ولضحايا الحرب. إن الإتفاقية تكشف الستار عن الدوافع الحقيقية للحلفاء)).

لقد سعى الأكراد، بعد الحرب العالمية الأولى، عن طريق المباحثات والإتصالات مع الحلفاء وبالأخص مع بريطانيا وفرنسا، للمطالبة بإستقلال كردستان. فمثلا نجد أن السيد طه ، أحد أحفاد الشيخ عبيدالله نهري الشهير، يلتقي في بغداد بالمسؤولين البريطانيين، وإستنادا لبرقية موجهة من الممثل السياسي البريطاني في بغداد إلى سكرتير وزارة الهند في لندن، والمؤرخة في 12/أيار/1919م. نجد إنعكاسا لهذه المساعي، حيث ورد في البرقية ما يلي:

((وصل السيد طه إلى بغداد وقابلته لمدة طويلة... أعلن السيد طه أن غايته في القدوم إلى بغداد هي المطالبة بكردستان موحد – بضمه كل أكراد إيران – تحت الحماية البريطانية. وقد أظهر خيبة أمل كبيرة عندما شرحت له أن لا يتوقع مساعدتنا في بلوغ غايته فيما يخص أكراد إيران. ومن مطالبه كان: إصدار العفو العام، وخلق إدارات كردية عديدة ذات حكم ذاتي، وتقديم الحكومة البريطانية لمساعدات مالية، كما هي الحال في العراق)).

لكن يبدو أن الضابط الدبلوماسي العثماني القديم (شريف باشا) كان الأكثر مقدرة على الصعيد الدبلوماسي، لو جاز لنا أن نتحدث عن النجاح على الإطلاق. فشريف باشا كان أحد معارضي تركيا الفتاة، وترك المناطق العثمانية اسوة بالكثيرين من الأكراد بعد مجيء هؤلاء إلى سدة الحكم. وكان شريف باشا قد إختار باريس كمحل للإقامة. وفي عام 1914 حاول أن يجري مباحثات مع البريطانيين حول المسألة الكردية. وبعد الحرب تم إنتخابه كرئيس للوفد المرشح من قبل الجمعيات والهيئات الكردية كمبعوث إلى باريس للمطالبة بإستقلال كردستان أمام مؤتمر الصلح في باريس.

وكان شريف قد كسب دعم معظم المتنفيين من القادة الأكراد. ومن هؤلاء سيد طه، الذي كان له دور فعال لدى الكثير من المنظمات الكردية، وكذلك إسماعيل آغا شكاك (سمكو)، الذي كان يسيطر بين الأعوام 1918 – 1930 على أجزاء واسعة من كردستان الشرقية ويديرها بصورة مستقلة، إلى جانب الشيخ محمود البرزنجي، الذي كان يسيطر بين الأعوام 1918 – 1930 في فترات متقطعة على الكثير من مناطق كردستان الجنوبية، رغما عن أو بموافقة السلطات البريطانية كدولة منتدبة.

إن المزاعم القائلة بأن شريف باشا كان قد تلقى دعماً بريطانياً في مساعيه هذه، عبر منع سفر وفود كردية أخرى إلى باريس، هو أمر لا يمكن الركون إلى صحته على الأرجح. علماً أن السلطات البريطانية في بغداد عرقلت بالفعل سفر وفدين مبعوثين من قبل الشيخ محمود (ملك كردستان الجنوبية) أحدهما في بيروت والآخر في دمشق نحو باريس. هذا وقد سبق لنا وأن أشرنا إلى موقف السلطات البريطانية من سفر الوفد المصري إلى باريس برئاسة سعد زغول. هذه المواقف وغيرها تظهر طبيعة السياسة البريطانية المتأصلة، والتي تقضي أصلاً بمعارضة ذهاب وفود مثل هذه الحركات بصورة عامة إلى باريس، غير أن تواجد محل إقامة وسكن شريف باشا في باريس منذ فترة تعود إلى ما قبل إندلاع الحرب، هو الذي وفر هذه الفرصة وهذه الميزة، وهذا ما لم يستطع البريطانيون أن يحولوا دون حصوله، الأمر الذي عز على وفود كردية أخرى.

وعلى أية حال فقد بذل شريف باشا جهوده قدر المستطاع لإيجاد إتصالات مع الوفود الأخرى ورجال الدول الوافدة إلى باريس، فالتقى في مارسيل، بالسير (بيرسي كوكس)، الذي كان يعمل في ميسوبوتوميا = بلاد ما بين النهرين – العراق لاحقاً، بتاريخ 3/حزيران/1918، كجزء من مساعيه للحصول على الموافقة البريطانية لتشكيل كردستان ذات إستقلال ذاتي. كما وجه بعدها عدة مذكرات ورسائل إلى جهات مختلفة، كما زار لندن لنفس الغرض. إلا أن المطالب التي تقدم بها لم تكن منسجمة مع المصالح والمخططات البريطانية الخاصة بالشرق الأوسط. لذا وجه مساعيه فيما بعد لكسب دعم الفرنسيين، حيث إستقبله وزير الخارجية الفرنسي. وقد عرض شريف باشا مجدداً إقتراحاته وطالب بكردستان مستقل ذو حكم ذاتي تحت الحماية الفرنسية هذه المرة.

وفي 20/أيار/1919 طلب شريف باشا من السفير البريطاني السير (لويس ميليت) في باريس أن يعلم بلفورد بالمقترحات الكردية، التي كانت تتضمن بإختصار تشكيل دولة كردية مستقلة، يكون شريف باشا أميراً عليها، وتتعترف بها الحكومة البريطانية، في الوقت الذي تشكل فيه حكومة مركزية في كردستان، وهذه ستتعترف بدورها بحقوق الزعماء الأكراد المحليين ونفوذهم في المناطق الخاصة بهم. وفي ذات الوقت تكون لبريطانيا اليد العليا في تنظيم الشؤون الإدارية، الإقتصادية والعسكرية. إلا أن البريطانيون لم يكونوا مستعدين لإجراء مباحثات بهذا الشأن. إن هذا الإقتراح يظهر المساعي الهادفة إلى تكوين مملكة كردية مستقلة، إنسجاماً مع الطريقة البريطانية التي راجت بعد الحرب العالمية الأولى في الشرق الأوسط وطبقت بالفعل في مناطق عديدة.

إن تحقيق مقترح من هذا القبيل كان سيجلب لكردستان أوضاعاً مشابهة لأوضاع الدول والبلدان المشمولة بنظام الإنتداب، الذي أقرته منظمة عصبة الأمم، ويجعل باب الأمل مفتوحاً في مسألة

إستقلال كردستان فيما بعد وبشكل تام, الأمر الذي تحقق بالفعل بالنسبة لعدة شعوب حصلت على مثل هذه المنطلقات, بدلا من أن تصبح ضحية للوصاية الأبدية لحكم الشوفينية التركية والعربية بشعاراتها وستاراتها المختلفة من إسلامية سورية وأخوة شكلية وغيرها.

وفي الواقع فإن هذه الفكرة كانت قابلة للتحقيق عمليا, حتى بدون الدعم البريطاني أو الفرنسي, فيما لو توفرت الوحدة الضرورية والتعاون اللازم والمتبادل بين الأكراد على الساحة الكردية بين الكتل والفئات الكردية المتنفة, بدل أروقة المؤتمرات الدولية, كالذي إنعكس من خلال نشاطات الوفد الكردي في باريس بالشكل الذي شرح سابقا بإيجاز. علما أن الضرورة السياسية الأنية الملحة كانت تتطلب أن لا تبقى المساعي الدبلوماسية منفردة ومعزولة, بل كان يجب إستعراض هذا الإتحاد في الداخل لتكسب العملية زخما واقعيا فعلا بكل الطرق الممكنة, بما في ذلك إستعراض المواقف الموحدة بل والقيام بعمليات عسكرية مشتركة تحت قيادة كردية موحدة, بهدف خدمة أهداف وقضايا وطنية كردية صرفة ذات أبعاد ومعالم واضحة داخل كردستان بالذات, بدلا من أن تسود روح الإتكالية على وعود الغير. غير أن شيئا من هذا القبيل لم يحدث!

هذا وعلى الرغم من القضية الكردية حظيت ببعض العطف في مؤتمر الصلح, إلا أن التناحر والتناقض الموجود بين مواقف الدول الكبرى ومصالحها المتباينة من جهة وبين تعارض هذه المصالح مع المطالب الكردية القومية من جهة أخرى, كانت كبيرة إلى درجة تعذر معها على الأكراد أن يتلقوا العناية والدعم الكافي والضروري لنجاح قضيتهم. فقد بقيت المسألة الكردية من الناحية الإجمالية بعيدة عن الأضواء, نظرا لأن قضايا قومية أخرى, كتكوين دولة أرمنية وغيرها, إستاثرت بالإهتمام ونالت بالفعل الأولوية في الحصول على الدعم والتأييد من قبل الدوائر المتنفة في المؤتمر.

ويلاحظ بأن شريف باشا كان قد قدم مذكرة إلى مؤتمر الصلح بتاريخ 22/آذار/1919, لمح فيها إلى العراقيين والعقبات التي سيجلبها مثل هذا التجاهل لحقوق الأكراد المشروعة, فيما لو ألحقوا (وهم يمثلون الأكثرية) بدولة أرمنية, بعد أن إستند إلى مصادر غربية تثبت بأن أغلبية السكان في هذه المناطق بالفعل من الأكراد! كما أكد شريف باشا على ضرورة إنشاء دولة كردية مستقلة لضمان إستمرار تطور ونمو الشعب الكردي في المستقبل, مستندا في ذلك على ما ذهب إليه الرئيس الأمريكي ولسن في نقاطه الأربعة عشر. وقد عزز شريف باشا مساعيه الحميدة هذه بهدف التوصل إلى تسوية مرضية بين الأكراد والأرمن بدون تدخل خارجي, ولهذا الغرض تم إجراء مباحثات مع الممثل الأرمني (بوغوس نوبار) أثناء مؤتمر الصلح بهدف التوصل إلى حل مشترك وتسوية العالق من المشاكل. وقد صدرت على أثر ذلك إتفاقية وقع عليها الطرفان بتاريخ 20/12/1919. وفي 1/آذار/1920 قدمت مذكرة مشتركة إلى مؤتمر الصلح مرفقة بخريطة.

ورغم كل هذه الجهود فإن النتائج بقيت بالنسبة للأكراد مخيبة للأمال, وبصورة عامة غير واقعية وغير موضوعية, ولا تساير التطورات العامة في العالم. فلقد كانت معاهدة (سيفر) التي تم التوصل إليها فيما بعد, بنحو أو بآخر إعلانا للحرب من جديد, بدل أن تكون بالفعل معاهدة صلح وسلام. وهذا

ما أثبتته التطورات اللاحقة في المنطقة. ولكن رغم كل هذه النواقص والعيوب, لا بد للمرء بأن يذكر, بأنه وبدون شريف باشا ما كان بالإمكان (على الأرجح) أن يتم إسماع صوت الكرد وكرديستان على الإطلاق في مؤتمر الصلح, لدى الكثيرين من رجالات الدول. وأغلب الظن أن الفضل يعود إلى شريف باشا كذلك, عندما أخذت معاهدة سيفر المسألة الكردية (رغم كل الجوانب السلبية التي لا يمكن تجاهلها) بنظر الإعتبار.

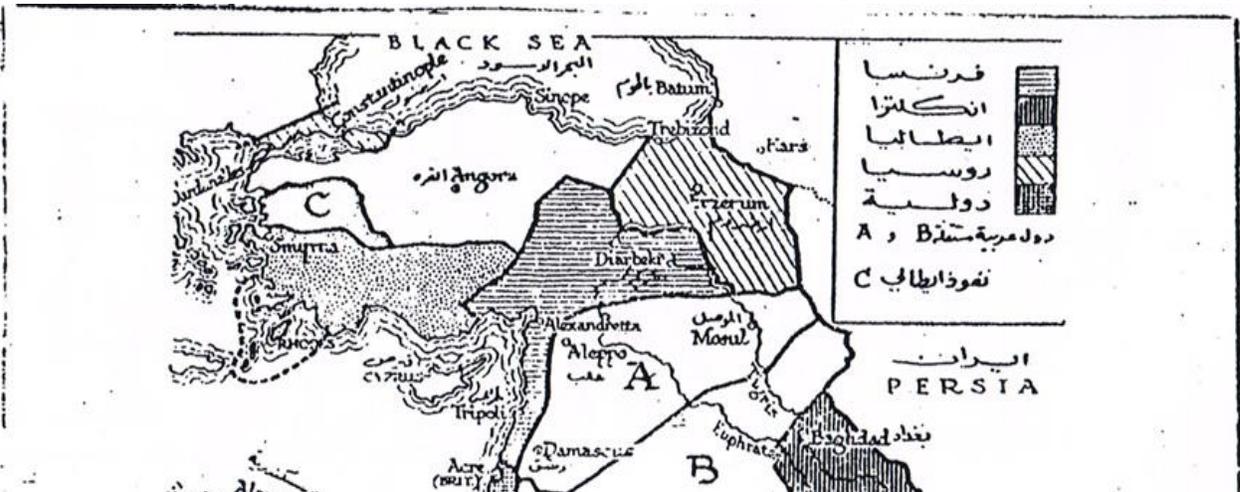
303- معاهدة سيفر (10/أب/1920):

كانت معاهدة سيفر, الفقرة الأخيرة في سلسلة من معاهدات الصلح, التي أبرمت بعد الحرب العالمية الأولى, بهدف ضمان حماية السلام العالمي المزعوم. وقد وقعت المعاهدة من قبل بريطانيا, فرنسا, إيطاليا, اليابان, بلجيكا, اليونان, رومانيا, بولندا, البرتغال, جيكوسلوفاكيا, صربيا, كورواتيا, سلوفينيا, الحجاز (المملكة العربية السعودية), أرمينيا والدولة العثمانية. كما حضرت الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها كمراقب, إلى جانب وجود وفد كردي.

لم يكن إهتمام المعاهدة منصرفاً فقط لإيجاد صيغ قانونية لتقسيم الممتلكات العثمانية وحسب, بل أنها عملت جاهدة إلى جانب ذلك لتقطيع أوصال المناطق التركية ذاتها (تركيا المركزية), وإعتبرت بذلك كشبه مستعمرة. وإستناداً لنصوص المعاهدة, كان من المفترض أن تبقى منطقة تركية مساحتها حوالي (120,000) كيلومتر مربع. أي أنها تحولت إلى دولة قزمة مصغرة, مع حد أدنى من الإستقلال, وتعتمد من كل النواحي على الدول الإستعمارية المنتصرة.

لقد أخرجت المعاهدة موقف الأتراك إلى حد كبير, وربما إلى حد أكبر مما كانت عليه الحال إزاء الألمان وما كانوا يعانونه في أوروبا, على أثر إنتصار الحلفاء عليهم وما فرض عليهم تبعاً لذلك من المقررات التي نصت عليها معاهدة فرساي. أنظر الخارطة المرفقة أدناه (نقلا عن - بينويست).

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف, استخدمت حركات التحرر لشعوب المنطقة المحرومة من الحقوق والخاضعة للدولة العثمانية, بما في ذلك الأرمن, الأكراد, بعد أن تنازلت الدولة العثمانية عن المناطق العربية, لتميرير مخططات الدول الكبرى الغربية. فبموجب المواد (88 - 93) من المعاهدة, وعد الأرمن بتأسيس دولة (أرمنية مستقلة), والتي كان من المتوقع أن يبين الرئيس الأمريكي ولسن حدودها, الأمر الذي حدث بالفعل في تشرين الثاني/1920م. وكانت هذه الحدود تشمل المناطق الممتدة بين البحر الأسود, إلى أرزنجان, فموش, فبديس, وبحيرة وان. وهذا يعني المناطق التي كان الروس قد إحتلوها خلال الحرب العالمية الأولى. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تميل إلى تحمل دور الدولة المنتدبة على هذه الدولة الأرمنية.



غير أنه وبهذه الطريقة، كان من المقرر ضم مناطق كثيرة ذات أغلبية كردية واضحة من حيث نسبة عدد السكان، إلى هذه الدولة الأرمنية المزمع إنشاؤها. الأمر الذي سبق لشريف باشا وأن نوه إليه وحذر من عواقبه، أثناء انعقاد مؤتمر الصلح. غير أن سخاء الدول الإستعمارية على حساب الغير، أثبت فيما بعد بأنه عمل لا جدوى فيه، ولا يعدو أن يكون مجرد حبر أبكم على ورق أصم. ذلك لأنه ما كادت الإشتباكات المسلحة تتصاعد وتأخذ طابعا جديا، وإذا بالدول الإستعمارية الغربية تتخلى عن الأرمن وقضيتهم من الناحية السياسية، وتتركهم ليواجهوا مصيرهم بأنفسهم على إنفراد.

ولما كان الأرمن شعبا قليل العدد، سيما بعد المذابح التي أرتكبها العثمانيون بحقهم، حيث أبيد الألوف وأجبر الكثيرون على اللجوء إلى خارج حدود الدولة العثمانية في شتى أرجاء العالم على شكل موجات بشرية متعاقبة، لم تكن للأرمن بعد كل هذه المآسي فرص حقيقية للإنتصار فيما لو إعتدوا على طاقاتهم وقدراتهم الذاتية الخاصة، دون الحصول على الدعم والمساعدة الجدية والمركزة من الخارج، أو من الشعوب المجاورة لهم. غير أن العلاقات بين الأرمن وغيرهم من الشعوب المجاورة لم تكن صميمية ولا وطيدة. وقد تجسدت هذه الحقيقة من خلال العلاقات السلبية السائدة بينهم وبين الجورجيين مثلا.

أما بالنسبة للأكراد فإننا نجد أنهم حرموا حتى من مثل هذه الظروف النظرية أيضا. فعلى الرغم من أن المعاهدة تنص على إيجاد نوع من الحكم الذاتي في بعض المناطق المحدودة من كردستان، ضمن المناطق التابعة للأناضول الشرقي، وخارج نطاق الحدود التي من المفروض أن تشملها حدود الدولة الأرمنية. أما بصدد كردستان الشرقية فقد أهملت كليا ولم تراعى في هذا المخطط أصلا، إستنادا إلى الزعم القائل بأن إيران لم تدخل الحرب، بل أنها بقيت على الحياد، وكمكافأة لها (إيران) على هذا الموقف المسابر لمصالح الدول الإستعمارية، والحكيم من الناحية السياسية، فيما يتعلق بمصالحها الخاصة. فقد قررت هذه الدول الإستعمارية أن لا تمس السيادة الإيرانية الشكلية على الأقل.

غير أن هذه المنحة الضئيلة الشأن والقيمة، الممنوحة إلى الأكراد، كانت مقيدة بشروط تعجيزية ثقيلة وتحفظات مرهقة عديدة، جعلت أمر تحقيقها أمرا غير وارد سلفا. وهذه التحفظات والقيود هي: 1-

كان من المقرر إجراء إستفتاء شعبي, بعد إنقضاء سنة من الزمن على توقيع المعاهدة, لكي يتم التحقق من مسألة عما إذا كانت الأكثرية من سكان المناطق المعنية تترضي الانفصال عن الدولة العثمانية أم لا؟ ويتم إعلام عصبة الأمم بنتيجة الإستفتاء. 2- إذا إرتأت عصبة الأمم, بأن السكان المعنيون مؤهلون لنيل الإستقلال, وإذا أوصت العصبة بمنح مثل هذا الإستقلال, فإن تركيا تتعهد فوراً بمراعاة هذه التوصية وتتنازل عن كل حقوقها في هذه المناطق. 3- إذا تحققت هذه الشروط فإن الحلفاء لا يمانعون في إنضمام وإحاق أكراد ولاية الموصل بهذه الدولة الكردية.

لقد أساء أغلب الأكراد فهم نصوص هذه المواد, ونظروا إليها سهواً كعمل تحرري أو كنموذج للعدالة. ولقد بلغ الإفتخار لدى بعضهم بهذه النصوص المائعة حداً أطلقوا معه إسم (سيفر) على أطفالهم! ولكن يبدو أن المؤرخ الكردي محمد أمين زكي كان الوحيد من بين المعاصرين الأكراد, الذي فهم البعد الحقيقي للمعاهدة. ولأجل تقييم المعاهدة بشكل صحيح على ضوء المصالح القومية للأكراد, لا بد من إستقراء أحداث تلك الحقبة في مجمل مناطق الشرق الأوسط وغيرها. وهنا نلاحظ مثلاً, بأن إنتصار الحلفاء لم يكن ناجزاً في كل النواحي والمناطق. إذ أن العقبات والعراقيل على طريق إحكام سيطرتهم على المنطقة بدأت تتصاعد بعد الإحتلال مباشرة, لتتطور بسرعة متزايدة في العشرينيات وما تلى ذلك من فترات, حيث خرجت مقاطعات عديدة بكاملها عن كل قواعد الضبط والربط. ولا ريب أن هذه الأحداث وتوقع نشوب المزيد من مثيلاتها في المستقبل القريب, أثر في تقديرات البريطانيين ومواقفهم, وهم المعروفون بمقدرة التلبس حسب تغيير الأوضاع بهدف المحافظة على مصالحهم وفق تغيير الأوضاع, بهدف مواصلة التدخل والتأثير في مصير الشعوب الخاضعة لهم أطول فترة ممكنة.

فمنذ عام 1919 وما تلاه, سادت حركة نشيطة للمقاومة في كردستان الجنوبية, بالأخص في منطقة السليمانية وبهدينان (بارزان), وفيما بعد في جنوب العراق أيضاً. هذا إلى جانب مقاومة البلاشفة الناجحة ضد غزو الحلفاء وقوات الثورة المضادة (البيضاء), وكذلك نشوء وتصاعد الحركة القومية التركية الجديدة بقيادة مصطفى كمال باشا...إلخ.

لقد كانت بريطانيا أحوج ما تكون ما تكون إلى كسب الوقت, بالأخص في كردستان, الأمر الذي كان له علاقة مباشرة بالمشكلة الأرمنية والعراق وما تبقى من مناطق الدولة العثمانية (تركيا), بهدف وضع الأكراد فيما بعد أمام الأمر الواقع بعد أن تكون هذه الدول الأخرى قد تشكلت بالفعل. وكان الهدف من هذا الأسلوب منع الأكراد من أن يتخذوا بشكل موحد المبادرة لتقرير مصيرهم بأنفسهم, الأمر الذي تطلب حملهم على إتخاذ موقف الإنتظار والترقب أطول فترة ممكنة. ومن هنا تتشابه شعاراتهم مع الشعارات التي طالما رفعها الأتراك والعرب بوجه الأكراد في مناسبات عديدة مماثلة والقائلة: ((من حق الأكراد أن يحصلوا على كل الحقوق التي يطالبون بها, ولكن غدا وليس اليوم)). وهناك العديد من الأدلة والقرائن التي تظهر بجلاء بأن الهدف من وراء مثل هذه الشعارات لم يكن مسألة جدية في الواقع. وسنذكر منها ما يلي على سبيل المثال:

*إن الأسلوب والطريقة التي كان من المقرر أن يجري على أساسها الإستفتاء الشعبي وحصر

الإستفتاء على منطقة صغيرة محددة بالذات, الأمر الذي لوحظ في مناطق أخرى أيضا, والذي على أساسه كان يجري تطبيق حق الشعوب في تقرير المصير وفق النموذج الغربي وتطبيقاته, بإعتباره وسيلة في خدمة المخططات الإستعمارية. ويعلق ردولف لاون على هذه الأساليب فيقول:

((وكما كان الحال بالنسبة لمعاهدة فرساي, فإن معاهدات الصلح الأربعة الأخرى عقدت على نفس النمط, إذ أن تطبيق حق تقرير المصير كان يجري بصورة منفردة ويشمل مناطق صغيرة, والتي كان مصيرها غير مهم بالنسبة إلى الدول المنتصرة, كما كانت عليه الحال في حوض كلاكينفورت حسب المادة/64, إلا أن هذا القرار حذف في معاهدة لوزان. علما أن تخطيط الحدود الوارد في المعاهدات الأربع المذكورة, كان قد تقرر بدون الإستفسار من السكان المحليين)).

* لم تتواجد في الفكر البريطاني أية مجالات لكردستان مستقل إطلاقا, الأمر الذي يمكن ملاحظته من خلال الإتفاقيات التي عقدتها بريطانيا حول تقسيم المناطق الكردية في نفس اليوم الذي تم فيه توقيع معاهدة سيفر بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا, حيث إستندت في ذلك التقسيم على معاهدة سيفر بالذات! وفيما بعد وعندما تزايدت قوة ونشاطات القوميين الأتراك, أبدا الحلفاء إستعدادهم لترضية الأتراك, أثناء مباحثات لندن, والتي أجريت في 21/شباط/1921 – 14/أذار/1921م. عن طريق إثارة التساؤل من جديد حول مصير ومستقبل المناطق الكردية, معلنين: ((إستعدادهم للتباحث حول تغيير إتفاقية سيفر فيما يتعلق الأمر بكردستان, على أساس الأمر الواقع)).

* أما بالنسبة لكردستان الجنوبية, فقد تراكمت الدلائل المشيرة إلى نية بريطانيا في إلحاقها بالدولة الحديثة النشأة (العراق). وكان لويد جورج يرى أثناء الحرب العالمية الأولى بأنه: ((لايمكن طرح مسألة مؤتمر الصلح, قبل أن يتم إحتلال العراق وسوريا))). ويبدو أن كردستان الجنوبية كانت مشمولة بهذه المخططات أيضا. ثم جاءت عملية تشكيل الدولة العربية في العراق, والتي أعد لها خطوة بخطوة وفق منهج مدروس ومن خلال ممارسة جملة من النشاطات المتعددة الجوانب, التي إهتمت وحرصت على ضم كردستان الجنوبية إلى هذه الدولة طوعا أو كرها. بعكس الحال في المناطق الكردية, حيث إتبع الإستعمار البريطاني خطة مدروسة أيضا, لكنها إستهدفت الحيلولة دون تواجد أي أساس أو قاعدة من شأنها أن تؤدي في المستقبل إلى تشكيل دولة كردية مستقلة.

إذن فقد كان من المتوقع بأن تصطدم السياسة البريطانية مع مصالح الترك والكرد على حد سواء, وتتسبب في إيجاد ردود فعل سلبية من الطرفين (على الأقل جزئيا), الأمر الذي قد يؤدي إلى نشوب مقاومة مسلحة. وهذا ما حصل بالفعل, رغم أن الفوارق بين الحركتين (الكردية والتركية) كانت ومنذ البداية كبيرة.

فالأتراك بقيادة بقيادة كمال أتاتورك, كانوا أكثر تنظيما, ولهم أهداف واضحة ومعلومة. إلى جانب مواصلتهم للدرب الذي سلكوه بدون إتفات إلى أية دعاية خارجية, والتي عجزت في أن تؤثر في مواقفهم, ولم تولد لديهم أية شكوك أو تردد في الأهداف التي إختاروها لأنفسهم. لقد إتبع الأتراك خطتهم الهادفة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من حطام الإمبراطورية العثمانية المنهارة. وهذا كان يستوجب تشكيل دولة تركية حديثة على تلك الأنقاض.

أما الأكراد فإن هذه المزايا كانت مفقودة كلياً. ومن هنا فإن حركة المقاومة الكردية أوكلت أمر قيادتها إلى الأتراك, في الوقت الذي كانت القاعدة والجنود يتشكلون من الأكراد, بالأخص في المراحل الأولى. ولا غرابة أبداً في تضمن في النهاية مصالح الأتراك القوميين فقط, طالما كان توجيه الحركة وإدارتها إجمالاً (رغم بعض الإستثناءات) مرهوناً بكوادر تركية على الصعيد السياسي والعسكري معاً.

يقول المؤرخ الكردي محمد أمين زكي في معرض إنتقاده لمعاهدة سيفر ما يلي:

((وأخيراً أمضيت معاهدة سيفر في سنة 1920, فكان من مقتضاها تأليف حكومة أرمنية في ولاية (طرابزون – أرضروم – وان – وبدليس). (المادة/8-93). أما بالنسبة للأكراد فإننا لا نجد في هذه المعاهدة سوى إشارة إلى إنشاء نوع من الحكم الذاتي للأكراد, الذين يقطنون في المنطقة الوهمية التي تصوروها في شرقي الفرات وجنوب أرمنية المنشأة حديثاً. محدودة ببلاد تركيا وسوريا والعراق. إلا أن هذا الإنعام الباهر من مؤتمر الصلح, على الشعب الكردي التعيس كان مقيداً بشروط وتحفظات قوية وشديدة...وخلاصة القول أن القضية الكردية لم تكن سوى مداورات سياسية وموضوع مساومات رخيصة ليس إلا.

وهذا المؤتمر العالمي, الذي كان يتمشدد بكلمات العدل والإنصاف والعمل على إنقاذ الشعوب المحكومة وتحريرها, أثبتت بأجلى برهان وأسطع دليل, أمام الإنسانية جمعاء, أن هذه الكلمات جوفاء لا معنى لها ولا مدلول في عالم السياسة والواقع, وأنها لم توضع إلا للتغريب بالأمم والشعوب وخداع الجماعات البشرية كلها, وأن الصرخات التي كانت تصدر من أعماق قلوب المظلومين والمضطهدين من الشعوب والجماعات, طالبين حقوقهم الطبيعية والسياسية, لم تصل إلى ضمير السياسة العامة قط, إذ وصل الأمر بأعضاء هذا المؤتمر أن يقدموا أربع ولايات كبيرة إلى مليون أو اثنين من الأرمن, في الوقت الذي لم ير هؤلاء الأعضاء, الشعب الكردي, الذي ينيف عدده على بضع ملايين جديراً بحكم وطنه وبلاده.

فهذه الإهانة التي لحقت وجه العدالة والإنصاف البشري من قبل مؤتمر الصلح العالمي, كانت جديرة بأن تكون درساً قاسياً من دروس التاريخ وعبرة بالغة من عبر الدهر لطلاب الحقوق والعدل.

ولسنا نجعل الأسباب والعوامل التي حملت أخيراً بعض الجمعيات الكردية – تلك الجمعيات التي كانت بالإستثناء ولم تكن غايتها الإشتغال بالسياسية. ولكن مهما كانت هذه العوامل والأسباب, فإنه يجب أن يعرف رجال هاته الجمعيات التي إنقلبت سياسية, لماذا يلتفت إليهم مؤتمر الصلح أحياناً, ومن هم أصدقاؤهم الحقيقيون؟ فإذا لم يكونوا يعرفون ذلك فكان من الواجب عليهم أن يعرفوه من منطلق الحوادث ووقائع التاريخ. ثم ماذا كانت غاية أوربا وغرضها من مسألة (الولايات الشرقية) التي كانت تشتد يوماً بعد يوم, بعد نشاط الجمعيات الكردية السياسي ومحاولتها الدبلوماسية, لن تكون منتجة ولا مسموعة لدى أوربا, إلا إذا كان مؤدياً إلى هذا الغرض الأوربي. لذلك كان من البديهي أن تظهر هذه المساعي والمحاولات الحقيقية المرة ظهوراً بيناً.

ومما هو جدير بالأسى والأسف, ان هذه اللطمة السياسية, التي نزلت بالساسة الكرد, لم توقض البعض منهم من الغفلة التي كانوا وما زالوا يغطون فيها, ولم تحملهم على الإستغفار لما ارتكبوا, بل أن إحدى هذه الجمعيات الكردية, لم تتورع من أن تشترك مع الجمعية السياسية الأرمنية, في الأعمال السياسية ابتداء من سنة 1925م.

والخلاصة أن هذه المعاهدة لم تقم منها قائمة قط, لأن إنتعاش (التركي الميت) وإستعادته الحياة والنشاط وإندحار الجيش اليوناني المغير على الأناضول, بعد إنسحاب الجيش الفرنسي من (أظنة) وتفاهم الحكومة الفرنسية مع حكومة أنقرة, كل ذلك جعل المعاهدة ساقطة لاغية, وحلت محلها سنة 1923, معاهدة لوزان القاضية بموت كل من (أرمينية المكبرة) و (كرديستان المصغرة) والمقيدة, فذهبوا وكأنها فقاعات الماء التي لم تلبث طويلا. وإنحصرت القضية الكردية بعد ذلك في مسألة (الموصل) فقط ...)).

ولكن على الرغم من كل هذه الجوانب السلبية, فإن لمعاهدة سيفر جوانب إيجابية أيضا, بإعتبارها كوثيقة دولية وتاريخية وكقاعدة قانونية لتدويل المسألة الكردية في المستقبل, إذا واثت فرصة مناسبة. وبهذا الصدد يقول باسيل نيكيتين ما يلي:

((رغم أن معاهدة سيفر بقيت حبرا أبكما على ورق أصم, فلا شك في انها مرحلة خطيرة في تطور القضية الكردية. فلأول مرة في التاريخ أصبح تدويل القضية الكردية أمرا لا مناص منه)).

403- سنوات الفراغ السياسي في كردستان (1918 – 1923):

بعد أن وضعت الحرب أوزارها وما تلى ذلك من فترة زمنية زادت عن بضع سنوات, سادت في كردستان والمناطق المجاورة لها الفوضى لإنعدام سلطة مركزية فعلية, الأمر الذي ولد فراغا سياسيا. لقد كانت كردستان من الناحية العملية حرة, لأن إنعدام وجود حكومة فعالة, ليس فقط داخل المناطق التابعة للإمبرطورية العثمانية وحسب بل وفي إيران أيضا, يسر أمر ظهور هذا الواقع السياسي في كردستان, في الوقت الذي كان فيه العرب ما يزالون بعيدين عن مرحلة تشكيل الحكومات العربية الخاصة بهم. هذا وقد كان الروس في هذه المرحلة الفترة وبعد إندلاع ثورة أكتوبر في موقف دفاعي محظ. اما البريطانيون وإلى حد ما فرنسا أيضا, فقد كانوا من أنشط الكتل السياسية وأكثرها فاعلية في مستعمراتها المتعددة والمتباعدة, الأمر الذي حد من قابليتها أيضا إلى حد بعيد أيضا, كما أثبتت الأحداث اللاحقة .

وفي هذه الفترة كان الشرق الأوسط يعيش مرحلة المخاض والتطور الهادف إلى تكوين دول قومية مع تباين في الفرص المتاحة للنجاح بالنسبة للشعوب المختلفة, وتباين مستويات الدعم المقدم من أطراف خارجية. إن الوضع السياسي, الذي تبلور من خلال تطورات المرحلة هذه, يهم دراستنا, لأن التحول والتغيير الذي حصل في هذه الفترة ما زال قائما. وأن آثاره ستمتد إلى ما شاء الله من الفترة الزمنية المقبلة كذلك. إن المبدأ الأساس الذي أسهم في صياغة هذا الوضع, هو بحد ذاته الذي بلور مصير الشعب الكردي ووطنه كردستان أيضا, بالشكل المعروف الآن. ولذا فمن الضروري أن

نلمح ولو بإيجاز إلى هذا التطور السياسي الخطير, بالأخص في تركيا – إيران والعراق.

أ – الأكراد:

من الملاحظ بأن الأكراد كانوا يفتقرون إلى نشاطات وفعاليات سياسية هادفة, تسعى في النهاية إلى إنشاء وتكوين (مجلس وطني أو برلمان) وما إلى ذلك من الهيئات السياسية, التي تعكس نوعا من وحدة الفكر والهدف بالنسبة لغالبية أبناء الشعب الكردي نحو الداخل والخارج عل حد سواء. وكان عليها أن تضم الشخصيات والقادة الأكراد المعروفين آنذاك كالشيخ محمود وسيد طه... إلخ.

وكان من الواجب على هذا المجلس أن يتولى مسؤولية تشكيل حكومة كردية مستقلة, ويعلن بالتالي إستقلال كردستان. ومن خلال مثل هذه الإجراءات فقط كان بالإمكان تصور إجراء مباحثات ومفاوضات ناجحة مع الكتل السياسية والقوى الأخرى, التي كان يجب وضعها أمام الأمر الواقع.

لقد تواجدت كميات كافية من السلاح, التي حصل الأكراد عليها بأساليب مختلفة خلال الحرب العالمية الأولى, التي كانت كردستان واحدة من ساحاتها الرئيسية الدامية. لقد كان الأكراد قادرين فعلا عن الدفاع (بصورة مشتركة) عن كردستان المستقلة, الأمر الذي يمكن ملاحظته من خلال العمليات العسكرية المختلفة, التي تولوا أمر القيام بها, بدون خطة أو هدف واضح الأبعاد والمعالم, بل ولسوء الحظ في الغالب في خدمة أطراف أجنبية!

ومن الناحية السياسية, فإن الأوضاع القائمة في تلك الفترة كانت مشجعة للغاية, نظرا لأن بقية القوى السياسية كانت تعاني من الضعف وقد أنهكتها الحرب, بالإضافة إلى معاناتها من أزمت مختلفة وتفقر بدورها إلى الوحدة والانسجام. أما على هذا الصعيد, فإن وجود حكومة وطنية كردية ذات قدرة ونفوذ فعلي في كردستان الكبرى, كانت ستكون أقدر على الحصول على إنجازات مختلفة على شتى الأصعدة, بالقياس إلى قيادات قبلية متفرقة الصفوف, بما في ذلك مسألة الخلاف القائم بين الأكراد وبريطانيا حول قضايا النفط. غير أن شيئا من هذا القبيل لم يحدث! فقد إتبع الأكراد بصورة عامة المقترحات والنصائح البريطانية, وعملوا بتوصياتها, الداعية للإنتظار ووجوب الثقة بهم بشكل خاص وبالخلفاء بشكل عام!

أما الأتراك المنقسمون على أنفسهم بين موالين للسلطان وآخرون يوالون حركة مصطفى كمال باشا, فلم ييخلوا هم بدورهم أيضا بمنح الوعود جزافا للأكراد مقرونة طبعاً بوجوب الإنتظار. بل أنهم زaidوا أحيانا على وعود البريطانيين. فعندما جرى الحديث بعد معاهدة سيفر عن الحكم الذاتي لجزء من كردستان, أعلن كمال أتاتورك, بان مستعد لمنح أكراد حقوقا أكثر من تلك الواردة في المعاهدة, طبعاً وكالمعتاد بعد إنتهاء حرب التحرير والإستقلال. لذا يتوجب على الأكراد وحتى ذلك الحين أن يتعاونوا مع الأتراك!

وعلى ضوء هذا المخطط وانسجاما معه, كانت الصحف ووسائل الإعلام التركية تنشر الأخبار حول الخطر المحقق (بالإسلام), وتتحدث عن التأريخ المشترك, وتناشد الضمير والكرامة الكردية, وتنشر وجهة النظر القائلة بأن الأخلاق والقيم الكردية الحميدة, سوف تحول دون تخلي الأكراد عن الأتراك

في حالة نشوب الصراع!

لقد أثمرت هذه الأساليب, وفعلت فعلها في الرأي العام الكردي الساذج. لذا نجد مثلا أحد الزعماء الأكراد المعروفين في كردستان الشمالية (الشيخ عبدالقادر) يدافع عن فكرة الحكم الذاتي لكردستان داخل الدولة العثمانية ويبرر هذا الموقف قائلا: بأن إتخاذ موقف معاكس لذلك يعتبر غير مشروع, ويتناقض مع أخلاق الأكراد, فيما لو تخلوا عن الأتراك في مثل هذه الظروف الحرجة, ويعلنوا الإستقلال, سيما وأن الأتراك قد وعدوا بمنح الحكم الذاتي للأكراد. وإذا لم ينجز الأتراك وعدهم المقطوع فإن في مقدور الأكراد رغم ذلك أن يحصلوا على حقوقهم بالقوة!

ومن الطريف حقا أن نلاحظ بأن يعلن كمال أتاتورك بعد وصوله إلى مركز القوة الذي كان ينشده في إحدى مقابلاته الصحفية ما يلي: ((إن رجل الدولة الذي يحتاج إلى دعم الدين, ليمارس السلطة وليستطيع أن يحكم بين شعبه, هو إنسان جبان)).

وهكذا نجد بأن وحدة الصف ووحدة الهدف الكرديتين المطلوبتين في هذه الظروف المناسبة والحاسمة لم تتحقق, وبدلا من ذلك تشكلت ثلاث كتل رئيسية بصورة عامة: واحدة منها في كردستان الجنوبية, والأخرى في كردستان الشرقية والثالثة في كردستان الشمالية. إلا أن هذه الكتل كانت منقسمة على نفسها أيضا, وتحاول أن تتغلب على الصعوبات والمشاكل التي تواجهها على أفراد. وقد فانتها حقيقة أن الشعوب والكتل السياسية المجاورة لها كانت تسعى بكل السبل لتشكيل دول مستقلة ذات سيادة, خاصة بها. ورغم حقيقة أن لكل هذه المجموعات المجاورة مصالحها الخاصة, والتي تختلف في بعض المجالات والجوانب عن مصالح الأطراف الأخرى, إلا أن هنالك نقطة مشتركة بينها جميعا, وهي كونهم يعارضون ممارسة الشعب الكردي لحقه في تقرير المصير, ولا يريدون أن ينال الأكراد حقوقهم القومية المشروعة, عبر تعاونهم على الإثم والعدوان.

فعندما كان الشيخ محمود يقاوم في السليمانية ضد الإنكليز في عام 1919م. جاء السيد طه إلى بغداد ليتفاوض مع البريطانيين حول موضوع كردستان موحد! وبالمقابل عندما كان سيد طه وإسماعيل آغا شكاكي (سمكو) يريدان تشكيل جبهة موحدة ضد الأتراك في عام 1922م. ويطلبون التعاون من أجل مقاتلة الأتراك, الأمر الذي دفعهم لطلب الدعم من شيخ محمود, الذي رفض هو الآخر أن يستجيب للطلب!

وفي معرض الحديث عن هذه الحوادث والتطورات الخطيرة في تاريخ الكرد وحركتهم التحريرية الكردستانية, لا بد لنا من أن نسأل عما إذا كانت وحدة شعب أو قومية من القوميات ضرورية فقط في حالة محاربة عدو محدد الهوية ولفترة زمنية محددة هي الأخرى بالذات؟ أم أن هذه الوحدة يجب أن تنشأ وتعتبر من أبسط البديهيات الضرورية لمواجهة كل قوة معادية غاشمة, في كل زمان ومكان, طالما كانت هذه القوة تهدد الحقوق والمصالح القومية والطبيعية المشروعة لشعب من الشعوب!؟

غير أن سوء الطالع لم يقف عند هذا الحد, بل تعداه إلى ما هو أسوأ وأمر, ذلك لأن ما رفض الأكراد القيام به لأنفسهم, قام به الآخرون ليحفظوا مصالحهم الخاصة ويتجاوزوا في المراحل التالية

على حقوق الآخرين أيضا. والأنكى من ذلك كله أن الأكراد ساعدوهم على تحقيق مآربهم هذه!

لقد أثبتت شعوب أخرى في ظروف مشابهة عن بعد نظر أفضل مما أبداه الأكراد وكتلهم السياسية في هذه المرحلة الحرجة ومثيلاتها، وموقف الشعب النمساوي بعد الحرب العالمية الثانية، جدير بالإقتداء بهذا الخصوص، حيث أن الأحزاب السياسية النمساوية المختلفة الأهواء والمشارب، وحدت جهودها في سبيل حل مشاكل بلادهم، بالرغم من أن بلادهم كانت مقسمة بالفعل إلى أربعة مقاطعات بين قوات الإحتلال الأجنبي: سوفيتية - أمريكية - بريطانية وفرنسية. وتكللت جهودهم في النهاية بالنجاح، حائلين بذلك دون تقسيم البلاد وإن كانت محتلة، عبر إتصال كل حزب بجهة محتلة معينة، الأمر الذي كان سيكرس الإحتلال. فما أجدر بشبيبة كردستان أن تقتدي في وقتنا الحاضر أن تتعض بهذه التجربة وأن تأخذ العبر من هذه التجربة الإيجابية وترفض التحول إلى لعبة بأيدي الأجانب والمحتلين. وما ضاع حق ورائه مطالب.

ب - الأتراك:

بعد إنحلال الإمبراطورية العثمانية وهزيمتها في الحرب العالمية، إتضح لبعض القادة الأتراك، بأن الطريق الوحيد للمحافظة على إستقلالية الأجزاء المتبقية من الإمبراطورية القديمة وضمن المحافظة عليها، لا يمكن بلوغه إلا عن طريق منظمة ليبرالية تمارس نشاطها في منطقة كردستان الأناضول. ولهذا السبب فعندما كلف مصطفى كمال باشا بعد وقف إطلاق النار في مدروس، من قبل السلطان بأن يذهب إلى شرقي الأناضول (كردستان)، دعى كمال باشا إلى إقامة وحدة كاملة بين المسلمين لإنفاد الوطن! غير أنه من الثابت بأنه لم يكن هنالك من شعوب إسلامية تستطيع سماع هذا النداء داخل مخلفات الإمبراطورية العثمانية غير المحتلة، بإستثناء الأكراد وبقايا القطعات العسكرية العثمانية فيها (الأتراك).

لقد أعقب ذلك نشاطات سياسية واسعة ومحمومة. إذ أن مصطفى كمال باشا دعى إلى إقامة تظاهرات شعبية، وتكوين تجمع وطني في 21/حزيران/1919م. والذي أمكن تشكيله بسرعة فعلا. وفي 23/أيلول/1919م. عقد المؤتمر الوطني، للأناضول الشرقية في أرضروم أول جلسة له وأعقبها جلسة أخرى في بداية أيلول 1919 في سيواس، حيث تقرر قطع العلاقة مع حكومة إسطنبول من قبل اللجنة الممثلة والخاصة بالمؤتمر بتاريخ 11/أيلول/1919. وفي كانون الأول/1919 تم نقل البرلمان إلى أنقرة. وفي 28/كانون الأول/1920 تمت المصادقة في البرلمان بالإجماع على اللائحة المسماة (بالميثاق الوطني). وبعد أن تم حل البرلمان القديم، جرى إفتتاح (المجلس الوطني) برئاسة مصطفى كمال باشا في أنقرة بتاريخ 23/نيسان/1920، الذي أقسم يمين الولاء على (الميثاق الوطني). وفي 7/حزيران/1920 صدر قانون وبموجبه تم إلغاء كل القرارات الصادرة من حكومة إسطنبول، وبذلك حيل بينها وبين المصادقة على معاهدة سيفر، حيث أن هذه المصادقة كانت قد إصطدمت بمعارضة حكومة القوميين في أنقرة، التي أعلنت في أواخر كانون الثاني/1921، حل حكومة إسطنبول، معتبرة بذلك نفسها الحكومة الشرعية الوحيدة في تركيا.

وقد أعقب كل هذه النشاطات السياسية الواضحة الأبعاد والأهداف، والتي إنعكست في التوعية

الجماهيرية عبر وسائل الإعلام لحشد الطاقات الجماهيرية بهدف كسبها إلى جانب كتلة مصطفى كمال باشا بالتدرج وعلى مراحل متتالية، من خلال القيام ببعض العمليات العسكرية والحربية أو مجرد إستعراض القوة من جانب القيادة الجديدة. كل ذلك إستوجب بالتالي وبالضرورة تمهيد الأوضاع لكسب الإعتراف الدولي بحكومة أنقرة، بعد أن وضع الرأي العام أمام الأمر الواقع، الذي كان وليد كل الخطوات المدروسة والحاسمة. ولا ريب في أن التصميم ومواصلة النضال بكافة أشكاله لبلوغ الأهداف المنشودة من قبل القيادة الجديدة، كان أحد العوامل الهامة لإنتصار التيار القومي التركي الجديد، إلى جانب بعد نظرهم السياسي طبعاً. ولأسباب تاريخية تمكن القوميون الأتراك من إستغلال العوامل التالية لبلوغ أهدافهم:

1- إستياء الأكراد المبرر من موقف الدول الغربية الكبرى المبهم إزاء قضيتهم العادلة وخوفهم من إنتقال السلطة إلى الأرمن والعرب بدون أن يجلب هذا التغيير أي إمتيازات لهم، إلى جانب فرقة الأكراد أنفسهم وإفتقار قياداتهم إلى خطط مشتركة واضحة وإلى التصميم المطلوب في مثل هذه الصراعات وثقتهم التي لا تتزع إلى حد السذاجة بالدين الإسلامي وكل من يناهض بإسمه. كل ذلك يسر للقوميين الأتراك تمرير مخططاتهم الخاصة.

2- التناقض الموجود بين الحلفاء الغربيين والإتحاد السوفيتي، الذي كانت له خلفيات تاريخية وأيديولوجية في نفس الوقت، دعم مخططات القوميون الأتراك.

3- التنافس الحاد بين الحلفاء وتزايد صعوباتهم من أجل الإحتفاظ وإعادة السيطرة الفعلية على مستعمراتهم الواسعة والمنتشرة بين مختلف القارات.

هذا ولعل من الجدير أن نلمح هنا إلى الدور الفعال، الذي لعبه الشعب الكردي المغرر به من أجل نجاح حركة المقاومة التركية. ويعلق أحد الكتاب الروس على هذا الموضوع فيقول:

((لقد برهن الأكراد فعلاً أثناء ثورة الكماليين تضامنهم الوثيق مع الثورة التركية ضد الأجنبي. ففي مؤتمر قادة الحركة الوطنية المنعقد في نفس الوقت الذي عقد فيه مؤتمر الكماليين المسمى (بمؤتمر الدفاع عن الحق)، قرر مؤتمر قادة الحركة الكردية، العطف على الحركة الكمالية والتعاون والتضامن الوثيق مع الحركة القومية والتحررية للشعب التركي. وإيفاء لتعهدات المؤتمر فقد شكلت القطعات الكردية المسلحة القسم الأساسي من الجيش التركي أثناء محاربة البريطانيين والفرنسيين واليونانيين الغاصبين)).

هذا ومن الملاحظ بأن(54) مبعوثاً كردياً كان قد شارك في المؤتمر الوطني، الذي عقد في أرضروم، والذي تقرر فيه محاربة الأرمن. لقد شكل جيش كردي تولى قيادته بعض الأتراك ضد المنشفيك في جورجيا، وضد الطاشناق في أرمينيا. (وكان هذان الطرفان قد أسسا دولتين هزيلتين يتلاعب بمصيرهما الجيران الأقوياء). وقد أعقب ذلك إنتصارات أولية، ذات أهمية سياسية وعسكرية ومعنوية/نفسية، لأنها رفعت من معنويات الأتراك المنهارة، وحررت حركتهم من جبهة حساسة في الشمال الشرقي. وهذا ما أتاح للأتراك فرصة إيجاد إتصال مباشر مع البلاشفة، الذين كانوا بدورهم

ومنذ إندلاع ثورة أكتوبر، يواجهون مقاومة عناصر الثورة المضادة و في شكل حرب أهلية عنيفة لا هواده فيها، إلى جانب إضطرارهم لخوض حرب دفاعية ضد الحلفاء ومعاناتهم من الأزمات الاقتصادية الناتجة من الحصار الإقتصادي المفروض عليهم.

إن مقاومة البلاشفة وأيديولوجيتهم كانت بكل تأكيد ذات أثر لا يستهان به على بقية الحركات القومية والتحريرية في المنطقة. هذا إلى جانب أن الدوافع العملية الواقعية جعلت من دعمهم للحركة الكمالية أمرا مفيدا لهم أيضا، بهدف تقليل الضغوط الممارسة ضدهم ومنع فتح جبهة جديدة ضدهم. الأمر الذي يخفف بالتالي من ثقل الأعباء الملقة على عاتقهم من أوجه متعددة. وقد إنتهى الأمر بعقد إتفاقية، تم بموجبها تحديد الحدود بين الطرفين، وبذلك حازت الحكومة الجديدة في أنقرة على أول إعتراف دولي بها كسلطة شرعية. وتنص المعاهدة المعقودة في 16/آذار/1921م. بين أمور أخرى، على أن الطرفين لن يرتضيا سلاما يتم فرضه بالقوة. إن الدعم السوفيتي في هذه المرحلة بالذات كان أمرا لا يمكن التعويض عنه بسهولة على شتى الأصعدة، ذلك لأنهم زودوا الأتراك بالسلاح الذي كانوا بأمس الحاجة إليه لمواصلة القتال بفاعلية. ففي عام 1920 تم تسليم (39,000) بندقية، مع (63) مليون طلقة، و (54) مدفع مع عدد كافي من العتاد، إلى جانب (20,000) قناع مضاد للغازات السامة...إلخ.

أما الصراع ضد الوجود الفرنسي، فقد إنتهى بانتصار القوميين الأتراك، وفي 20/تشرين الأول/1921، تم التوقيع على معاهدة أنقرة، التي جلبت لتركيا إمتيازات جديدة بصدد المسائل الحدودية، وعمقت الخلافات بين الحلفاء. وعلى أثر هذه التطورات غيرت فرنسا سياستها في الشرق الأوسط، ففي موضوع مشكلة الموصل بات على الإنكليز أن لا يحسبوا للدعم الفرنسي أي حساب.

كما أن إنتصار الحركة التركية الجديدة، على اليونان أجبر القوى الخارجية من خلال إتفاقية وقف إطلاق النار في (مودانا) بتاريخ 11/تشرين الأول/1922م. على الإعتراف بالحكومة الجديدة.

على أثر هذه التطورات الجديدة لم يبق أمام الحكومة الجديدة في الواقع موضوع خارجي هام ومفتوح بإستثناء مشكلة الموصل الحساسة، بالأخص لعلاقتها المباشرة بموضوع النفط في منطقة الموصل، التي كانت تحت السيطرة البريطانية. وكان الميثاق الوطني، الصادر في أنقرة قد لمح في مادته (1) إلى هذه القضية قائلا:

((إن مصير أجزاء الإمبراطورية العثمانية، التي تقطنها أغلبية عربية، والتي كانت تقع عند توقيع الإتفاقية الخاصة بوقف إطلاق النار في 30/تشرين الأول/1918م. تحت سيطرة جيوش الأعداء ستحل عن طريق تقرير المصير للسكان بشكل حر)).

غير أن هذا الحل الواقعي لم يشمل الأكراد. ويبدو أن إعادة العرب إلى الحضيرة العثمانية كان أمرا ميؤسا منه ولم يعد يخطر ببال الحكام الأتراك، لأن العرب أنفسهم باتوا ينادون لأنفسهم بتولي دور قيادي للعالم الإسلامي مجددا. هذا إلى جانب أن العرب إستطاعوا بدعم الحلفاء، أن يشكلوا عددا من الحكومات القومية الخاصة بهم، والتي كانت (بغض النظر عن كل الجوانب السلبية) أفضل من

مواصلة الحياة في ظل الحكم التركي.

اما الأكراد فقد بقوا عمليا في وضعهم السابق, بدون أي تغير يستحق الذكر. وهذا ما قوى أمل الأتراك في إعادة إخضاعهم إلى الحكم العثماني/التركي, بما في ذلك منطقة كردستان الجنوبية (ولاية الموصل). ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن الأتراك حاولوا إتباع سياستهم القديمة بصدد إسترداد ولاية الموصل أيضا. حيث بذلوا الجهود بهدف كسب الدعم الكردي هنا أيضا كما فعلوا في الأناضول الشرقي, لإعادة ضم ولاية الموصل إلى تركيا, على نفس الطريقة التي إتبعوها في الأناضول قبل ذلك ببضع سنوات. يقول سكرتير (كاتب) الشيخ محمود بهذا الصدد ما يلي:

((جاء أحد الضباط العثمانيين (علي شفيق) الملقب ب (أوزدمير) إلى منطقة (كاني ره ش) مع ثلاثين جنديا تركيا, بهدف إعادة ضم ولاية الموصل إلى تركيا مجددا. إن أمل أوزدمير كان معلقا على الجيش الكردي في الواقع, أما سلاحه فكان عبارة عن الدين الإسلامي. ذلك لأن الأتراك كانوا يدركون تماما, بأن من السهل التأثير في عواطف الأكراد بإسم الإسلام.

فمن أجل هذا الإسم (الإسلام) فقط, فقد الأكراد حريتهم وإستقلالهم وأضاعوا مستقبلهم, من أجل ترضية مطالب الأتراك والفرس والعرب, إلى درجة نسوا معها حتى إسمهم بالذات...

لقد بقي أوزدمير طوال الليل والنهار عاكفا على الجلوس على سجادة الصلاة لعلمه, بأن ذلك يؤثر في نفوس الأكراد ((.

ورغم أن الأتراك كانوا قد أثاروا مسألة الولاية في مؤتمر لندن المنعقد في شباط/1921م. إلا أن معاهدة لوزان الموقعة في 24/تموز/1923م. كانت تمثل في الواقع قمة جديدة بلغتها السلطة التركية الجديدة في طريقها الشاق من أجل الإعراف بكيانها الجديد على العالم الخارجي. ولكن في نفس الوقت تمثل إلى حد ما حسما مسبقا لموضوع تقسيم كردستان بين خمس دول, كأمر واقع, على الرغم من أن مسألة ولاية الموصل بقيت في هذه الفترة مفتوحة نظريا. ويكفي أن نشير إلى أن المعاهدة وقعت من قبل بريطانيا, فرنسا, إيطاليا, اليابان, وألمانيا, صربيا, كورواتيا, سلوفينيا= يوغوسلافيا حاليا, اليونان, وتركيا.

وحتى هذه الفترة كانت الدعاية التركية تكرر الحديث بإستمرار عن الأخوة الكردية التركية, بصور واشكال مختلفة وتؤكد على موضوع الحكم الذاتي للمناطق الكردية, الذي كان من المقرر أن يمنح إلى الأكراد بشكل يوفر لهم حقوقا أكثر مما كانوا ينتظرونه من الحلفاء وعودهم العديدة. ومن نتائج هذه الدعاية بهذا الخصوص نورد ما قاله أحد الأتراك في المجلس الوطني (حسين عوني) ما يلي: ((إن حق التكلم من فوق هذه المنصة هو للأمتين التركية والكردية)).

غير أن توصل الحكام الجدد إلى إتفاق مع الدول المعادية لهم, والذي تمثل في التوقيع على معاهدة لوزان أزاح كل الأقنعة والستائر التي كانت تحجب النوايا الحقيقية للأتراك الكماليين وأهدافهم, وثبت بأن لا حديث في الواقع عن الحكم الذاتي لكردستان في بنود الإتفاقية, ولا عن أية حقوق قومية أخرى, بإستثناء بعض الإلتزامات المحدودة وفق المواد (27 - 44), حيث أعترف ببعض الحقوق

الثقافية للأكراد, ومنها حق استخدام اللغة الكردية, وإصدار بعض الصحف والمجلات الدورية أو الكتب بهذه اللغة.

ولكن حتى هذه الحقوق المضيقّة, كانت مسألة مرهونة بظرفها الخاص وحلا مؤقتا, بدليل أن تركيا أنكرت فيما بعد أي وجود للشعب الكردي, كنتيجة لبلورة وتطبيق السياسة القومية الشوفينية والملتزمة للأتراك, والتي وجدت طريقها إلى التطبيق بشكل تدريجي. فبموجب المادة (88) من الدستور التركي, يعتبر جميع السكان القاطنين داخل الحدود التركية, أتراكا بغض النظر عن إنتمائهم الديني أو القومي/العربي. كتب رئيس وزراء الهند الراحل (نهرو) حول هذا التغيير في الموقف التركي إزاء المسألة الكردية يقول:

((وهكذا يضطهد الأتراك, الذين كانوا يناضلون بأنفسهم إلى وقت قصير, في سبيل الحصول على حريتهم, الأكراد, الذين يكافحون أيضا في سبيل حريتهم. إنه لأمر غريب, كيف تتحول حركة قومية دفاعية, إلى حركة عدوانية؟ وكيف أن نضالا في سبيل الحرية, يتحول فجأة إلى صراع من أجل التسلط على شعوب أخرى؟! وفي عام 1929م. نشبت إنتفاضات كردية متعددة, لكنها قمعت بالقوة أيضا, على الأقل مؤقتا. ولكن كيف يستطيع المرء أن يضطهد شعبا بأسره, يصر على نيل حريته, وهو مستعد لأن يدفع أغلى ثمن في هذا السبيل؟))

لكن في الحقيقة فإن هذا الموقف الذي أثار الدهشة والإستغراب لدى زعيم وطني كبير, قارع التسلط الإستعماري في بلاده لسنوات طوال, كنهرو, ليس حصرا بالأتراك فقط, لأن نفس الشيء ينطبق على موقف العرب والفرس أيضا. وهو ما سيرد الحديث عنه فيما بعد.

س - الفرس:

رغم مساعي إيران الكثيرة لإتخاذ موقف الحياد في الحرب العالمية الأولى, إلا أن الكثير من المناطق التابعة لها تحولت إلى ساحة حرب ضروس بين الطرفين المتصارعين. في عام 1917 إستقر الروس في شمال لإيران, وتواجد الألمان والعثمانيون في الغرب, في حين إستقرت بعض وحدات القوات البريطانية في جنوب إيران.

وبعد نشوب ثورة أكتوبر, إنسحب الروس من المناطق الإيرانية, وحلوا جميع الإتفاقيات والمعاهدات الماسة بحق السيادة الإيرانية. وفي عام 1918 إحتل الإنكليز إيران وعاملوها كمحمية في الواقع وكقاعدة عسكرية لمقارعة النظام الجديد في روسيا. وكما كانت عليه الحال في الشرق الأوسط, فقد بدأت الحركة القومية تظهر في إيران أيضا في هذه الفترة. فنشطت دعوة الأقليات للمطالبة بحقوقها القومية, ومن هذه الأقليات, الأكراد, الذين أملوا في الحصول على نوع من الحكم الذاتي أو الإستقلال التام والناجز أحيانا. ومن هنا فإن إنتفاضاتها كانت مرتبطة بهذه الفكرة.

وفي عام 1922م. بدأ دور القائد العام للقوات المسلحة الإيرانية (أحد الضباط القوزاق السابقين - رضا خان) يتناما بالتدريج, والذي بدأ يحاول تشكيل حكومة إيرانية مركزية نافذة السلطة على كل أجزاء إيران من جديد. ففي عام 1924م. إستطاع أن يخضع العشائر العربية في (خوزستان). وفي

عام 1925م. جاء دور الأكراد بهذا الخصوص. وفي 31/ تشرين الأول/1925م. تم إلغاء السلطة القاجارية في إيران. وفي 12/كانون الأول/1925م. نصب رضا خان كملك على إيران (شاهنشاه = ملك الملوك).

إن تطور الأحداث والظروف السياسية في إيران يشبه من أوجه كثيرة ما سبقت الإشارة إليه بصدد تركيا. فالحاكم الجديد (رضا خان) إتبع سياسة مشابهة لسياسة كمال أتاتورك, بصورة عامة, حيث أخضع الأقليات القومية لسلطته بالقوة, كما جرت محاولات التفريس على قدم وساق في جميع أرجاء إيران, وأدخلت العادات والتقاليد والأساليب الغربية إلى إيران كوسيلة من وسائل التجديد والتمدن, وفق النموذج الغربي.

د - العرب في العراق:

فيما يتعلق الأمر بعرب العراق, فقد تواجدت لديهم في البداية جمعيتان معروفتان: جمعية الأهالي و جمعية حرس الإستقلال الإستقلال, والتي كانت تسعى لضمان مصالح الطبقة الثرية في البلاد من تجار وإقطاعيين. ويقودها أحد التجار (جعفر أبو التمن) وأحد رجال الدين (محمد الصدر), هدفها العمل من أجل إستقلال العراق. أما الجمعية الأخرى فكانت تسمى (جمعية العهد العراقي) ويقودها نوري السعيد وآخرون, وتمثل هي الأخرى مصالح الطبقة الثرية كالتجار والإقطاعيين, وهدفها تشكيل دولة جديدة تحت الحماية البريطانية. وكان لكلا الجمعيتين سياسة شوفينية من حيث الجوهر والأبعاد إزاء الأكراد وقضيتهم. وكانت الحركة الكردية منفصلة عن حركة هاتين الجمعيتين. وفي الفترات اللاحقة تم تأسيس أحزاب سياسية أخرى, ذات مواقف أكثر واقعية إزاء القضية الكردية كالحزب الشيوعي وغيره من الأحزاب السياسية.

لكن في البداية كان البريطانيون كقوة إحتلال هم حكام البلد الحقيقيون وسيطرون بإنفراد على الأوضاع. غير أنه وبعد أن تنامت حركة المقاومة بالتدرج ضد سلطة الإحتلال, إبتداء في كردستان وفي فترة لاحقة في المناطق العربية أيضا, ظهرت متطلبات وضرورة إجراء بعض التغييرات السياسية, التي لا محاد عنها. وهكذا انشأ البريطانيون حكومة (ألعبوة) عربية, كان من وظيفتها أن تكون مجرد واجهة للحكم البريطاني. وقد شكلت بالتعاون مع العناصر التابعة إلى الدوائر المرتبطة بالإستعمار البريطاني.

لكن في ذات الوقت تجلت أبعاد السياسة البريطانية الحقيقية في كردستان الجنوبية أيضا وبالتدرج, والتي كانت تستهدف ضم كردستان الجنوبية, بشكل لا إنفصام بعده, إلى الدولة العربية الحديثة النشأة والتكوين (العراق). وبغية حمل الأكراد على الموافقة على هذا المخطط, إتبعته السلطات البريطانية, سياسة الترغيب والترهيب بين فترة وأخرى, ومنها تكرار التلميحات إلى إمكانية منح الأكراد نوعا من الحكم الذاتي في ظروف مناسبة. غير أن هذه الوعود لم تحمل محمل الجد أبدا, من قبل البريطانيين, ناهيك عن التطبيق. لقد كان الهدف من هذه السياسة ربط آمال الكرد بما سمي بالعدالة البريطانية, وفي نفس الوقت لحمل القوميين العرب الطامعين في ثروات كردستان الجنوبية, إلى إتخاذ مواقف مسايرة لمصالح الإستعمار البريطاني, إلى جانب العمل لقطع دابر إدعاءات الأتراك

ومطالبتهم اللجوء بإعادة ضم كردستان الجنوبية إلى دولتهم الجديدة. الأمر الذي كان يتوقف على موقف الأكراد ومدى مساعدتهم على شتى الأصعدة, سياسيا وعسكريا.

لكن إلى جانب سياسة الترغيب هذه, فإن السلطات البريطانية لم تتردد أبدا في أي مكان وزمان من اللجوء إلى إستعمال القوة, إذا أثبتت الأساليب الدبلوماسية عجزها في مواصلة التغرير بالأكراد وإحراز النتائج المطلوبة والمرجوة. هنا لا بد لنا أن نشير إلى دور القوة الجوية البريطانية, التي كان أثرها كبيرا في إضعاف روح المقاومة لدى الكثير من الكتل والفئات الكردية. يقول أحد الضباط البريطانيين (السير أرنولد ولسن) في إحدى محاضراته الملقاة في لندن بتاريخ 8/حزيران/1932م. ما يلي بهذا الخصوص:

((لا بد من الإشارة إلى طول المدة التي قصفت خلالها القوة الجوية البريطانية, السكان الأكراد, خلال العشر سنوات الأخيرة (دون إكترات بمقررات إتفاقية جنيف) وبالأخص خلال الأشهر العشر الأخيرة. فالقرى المدمرة وقطعان الماشية المقتولة, والنساء والأطفال المجروحين, شواهد على إنتشار شكل موحد للمدنية, على حد تعبير أحد المراسلين الخاصين بالتايمز)).

ولأجل بث الرعب والهلع في قلوب السكان الأكراد, بصورة مستمرة, لجأت السلطات البريطانية إلى إستعمال القنابل الموقوتة الحديثة. إن إفتقار السكان الأكراد إلى أبسط وسائل الإعانة الطبية, جعل الأوضاع والنتائج أكثر وأشد وخامة.

وعبر هذه الأساليب الإرهابية وما شابها أراءت السياسة البريطانية, أن تكسب التأييد لمخططاتها الإستعمارية, في الداخل والخارج. في الخارج وبالأساس لكسب تأييد دولتين منافستين لها (الولايات المتحدة الأمريكية) و (فرنسا), حيث كان للنفوذ النفطي في كردستان الجنوبية أثر كبير في ترضية هذين الطرفين من جديد. إن مجموع العمليات والإجراءات الدبلوماسية للبريطانيين في هذه الفترة, يوضح أبعاد مخطط محدد الأهداف, اعد بمنتهى المكر والخداع, ونفذ بمنتهى المثابرة والثبات والقسوة. ففي 8/تشرين الثاني/1919, تم إجراء إستفتاء صوري في المدن الكبيرة التابعة إلى الولايات العثمانية السابقة (البصرة – بغداد – الموصل), بين الطبقات المثقفة, لإستجلاء رأيهم حول القضايا التالية:

1- عما إذا كان السكان العراق بصورة عامة يرتضون تشكيل دولة موحدة تضم المناطق الموجودة بين الحدود الشمالية لولاية الموصل وبين الخليج الفارسي.

2- فيما إذا كان على هذه الدولة, أن تكون تحت الحماية البريطانية وأن يترأسها أمير عربي.

3- إذا كانت هذه رغبة السكان فمن يفضلونه كملك على العراق؟

غير أن الأكراد في ولاية الموصل ما كانوا يرغبون حتى الخوض في الحديث عن مسألة تنصيب ملك عربي, بل أنهم أثروا على ذلك بقاء السلطات البريطانية. لأن إستبدال السلطة العثمانية/التركية المجردة بسلطة عربية لم يلقى أي تجاوب لديهم. لكن رغم هذا الموقف الواضح واصل البريطانيون

التمسك بمخططاتهم الخاصة متشبهين بكل السبل والوسائل لتحقيقها متناسين أنه كان يجب أن يجري إستفتاء من نوع آخر، ألا وهو لمعرفة رأي سكان ولاية الموصل حول فكرة الإنضمام إلى الدولة الكردية المزعم إنشاؤها بموجب إتفاقية سيفر!

ولعل من المفيد أن نستذكر هنا بأن ولاية الموصل كانت إبتداءا تقع ضمن منطقة النفوذ الفرنسي، إستنادا لنصوص إتفاقية (سايكس بيكو) الأصلية. لكن إنعقاد مؤتمر (سان ريمو) بتاريخ 18/نيسان/1920م. والذي بحث مسألة تقسيم مناطق الإنتداب وتنظيم وتنسيق المطالب والإدعاءات بين الأطراف المجتمعة في الشرق، قرر منح حق الإنتداب على (ميسوبوتاميا) إلى إنكلترا، بما في ذلك ولاية الموصل. ففي 23/كانون الأول/1920م. تقرر فصل ولاية الموصل عن سوريا، والحقت بالدولة الحديثة النشأة (العراق) بموجب إتفاق بين بريطانيا وفرنسا حول مسائل الحدود. وقد أعقب ذلك إتفاقية نفطيه بتاريخ 24/نيسان/1920 تقرر بموجبها منح فرنسا حصة من إستثمارات النفط في (ميسوبوتاميا = العراق) بنسبة 25% لقاء تنازل فرنسا عن ولاية الموصل. وفي 25/نيسان/1920 وافق الحلفاء من منح بريطانيا حق الإنتداب على ميسوبوتاميا.

لقد إمتعض سكان العراق من نبا حصول بريطانيا على حق الإنتداب. وفي 30/حزيران/1920 تطورت بعض إشتباكات العشائر في الجنوب إلى إنتفاضة فجائية عارمة، شملت كل مناطق العراق تقريبا. وفي الحقيقة كان موقع بريطانيا في عام 1920 قد تردى كثيرا: فالروس البلاشفة إستطاعوا أن يدافعوا عن أنفسهم بنجاح ضد قوات (الجيش الأبيض) المدعومة من قبل الحلفاء. وفي إيران وأفغانستان، ثار السكان ضد الإنكليز وسلطتهم. وفي الأناضول كان القوميون الأتراك قد ناهضوا معاهدة الصلح المعقودة في سيفر. وكانت فرنسا حليفة بريطانيا السابقة تقدم السلاح والعتاد إلى الأتراك. وفي الهند، مصر، فلسطين، وإيرلندا، كان الوطنيون يقارعون الحكم والنفوذ البريطاني. هذا إلى جانب ان صراعا وخلافا جديدا لاح في الأفق مع الولايات المتحدة بسبب مسألة التسلح في البحار وموضوع السيطرة على حقوق النفط في الموصل وكان على وشك الوقوع.

وإذا كانت معاهدة الصلح في سيفر والمعقودة في 10/آب/1920 تتحدث في المواد 62 – 64 عن دولة كردية مصغرة في الواقع وإمكانية تكوينها في المستقبل. إلا ان إتفاقية سان ريمو كانت البداية الأولى لهدم معاهدة سيفر في الواقع. فولاية الموصل سلخت عن باقي مناطق الدولة العثمانية المتبقية. كما تقرر وفق المادة/27 – الفقرة /3 أن تكون حدود ميسوبوتاميا/العراق شاملة لمنطقة ولاية الموصل لغاية حدودها الشمالية، بإستثناء بعض التغيرات الصغيرة، غير المهمة قرب أميدي/العمادية.

إن نتائج إنتفاضة حزيران/1920 اجبرت البريطانيين على أن يسلكوا أساليب جديدة. ففي 27/تشرين الأول/1920 تم تشكيل حكومة عراقية مؤقتة كوسيلة لإمتصاص النقمة ودعم الإجراءات العسكرية المتخذة، بهدف إعادة السيطرة على الأوضاع. وفي 7/ كانون الأول/1920 تم تقديم مشروع الإنتداب على العراق إلى عصبة الأمم، والذي أخذ حقوق الأكراد القومية بنظر الإعتبار. ففي المادة 16 جاء ما يلي:

((لا شيء في مشروع الإنتداب هذا يمنع المنتدب من إقامة إدارة حكومية مستقلة في المناطق الكردية، إذا ما وجد مثل هذا الإجراء مناسباً)).

وفي 22/آذار/1921م عقد مؤتمر بريطاني برئاسة وزير المستعمرات (ونستون جرجيل) حضره ممثلون عن الدوائر السياسية والعسكرية البريطانية في الشرق الأوسط بهدف وضع سياسة جديدة تنسجم مع ما إستجد من الأوضاع. وقد تطرق المؤتمر إلى دراسة أوضاع العراق أيضاً، وبحث ما يجب أن تكون عليه نوعية العلاقات بين الدولة الجديدة في العراق والحكومة البريطانية، ومن يمكن أن تعهد إليه بريطانيا بمقالييد الحكم في العراق، إلى جانب بحث طرق وأساليب الدفاع عن العراق. لقد أتيحت للعراق إمكانيات مختلفة للدفاع عن الذات، كما أخذت المناطق الكردية بهذا الخصوص بنظر الإعتبار. وتقرر نصب الأمير (العاطل) فيصل، من الجزيرة العربية، كملك على العراق، والذي كان بصدد البحث عن عرش لنفسه بعد الإخفاق الذي مني به في سوريا.

وفي 11/تموز/1921م. قرر مجلس الوزراء - للحكومة العراقية المؤقتة - حسب المادة/1، إعلان فيصل كملك على العراق. وتقول المادة /2 من القرار ما يلي بالنسبة إلى المناطق الكردية:

((فما دامت الحكومة البريطانية، تفسح المجال للمناطق الكردية في الإشتراك أو عدم الإشتراك في الإنتخابات الخاصة بالمجلس التأسيسي، حسب منطوق معاهدة سيفر. يرى مجلس الوزراء أيضاً أن تملك المناطق الكردية الحرية التامة للإشتراك أو عدمه بموجب المعاهدة المذكورة، ولا يعتبر إشتراك الأكراد أو عدم إشتراكهم حجة عليهم في المستقبل. والحكومة العراقية تود إشتراك المناطق الكردية معها. وفي عدم إنفصالها عن جسم المملكة العراقية)).

من أجل الحفاظ على مظاهر الإنتخاب الحر للملك والتمويه على الناس، وبهدف سد الطريق على إحتجاجات فرنسية محتملة، فقد أقدم الإنكليز على إضفاء طابع الإستفتاء العام على الإنتخابات المتعلقة بإنتخاب الأمير فيصل، عن طريق إستدعاء ومطالبة الوجهاء من أهل المدن وزعماء القبائل، للتوقيع على وثيقة يعلنون فيها عن رضاهم بتعيين فيصل كملك على العراق. وتقول المس (كورتروود بيل)، التي كانت تعمل آنذاك ضمن الجهاز الإداري البريطاني في العراق الحديث النشأة، بأن البلد كان يجب أن يعبر عن نفسه بنحو ما! وبنتيجة هذه الإجراءات فإن 96% من مجموع الأصوات كانت لصالح الأمير فيصل، الذي عين بموجب هذا (الإستفتاء العام) علنا بتاريخ 23/آب/1921م. كملك على العراق. وفي الحقيقة أن تطورا من هذا القبيل لم يكن ممكنا لولا الضغط والنفوذ البريطاني الممارس للحصول على هذه النتيجة، الأمر الذي إنعكس في رسائل المس بيل التي تقول:

((أنتم تستطيعون أن تطمئنوا إلى شيء واحد على الأقل: فأنا لن أكرر محاولة صنع ملك من جديد، لأن ذلك متعب للغاية))

أما بصدد موقف المناطق الكردية من تعيين فيصل كملك على العراق، فإن سنجد كركوك صوت ضد فيصل، في الوقت الذي إمتنعت منطقة السليمانية عن المشاركة في الإستفتاء، بسبب الأمل المعلقة على تشكيل دولة كردية ذات حكم ذاتي. وهنا نلاحظ من جديد تعبيراً آخر عن التحفظات

الكردية الموجه ضد الإنضمام إلى الدولة العربية الحديثة التكوين بدعم بريطاني ما لم يكن بشروط.

وفي عام 1926 تمت تسوية مسائل الحدود بين العراق والحجاز من جهة وبين العراق وإيران من جهة أخرى. وبذلك نال العراق على إعتراقات دولية عديدة على الصعيد الإقليمي, أو أنه تبادل الإعتراف معها.

اما المصالح البريطانية فقد حوفظ عليها بدقة وعناية بالغتين عبر سلسلة من المعاهدات وتواجد الكثير من المستشارين البريطانيين والقواعد العسكرية البريطانية داخل الدولة الحديثة/العراق. وكان من جملة هذه المعاهدات تلك التي وقعت بتاريخ 10/تشرين الأول/1922م. والتي عرضت على عصابة الأمم وتطرقت إلى جوانب مختلفة, ومنها الإشارة إلى التزام العراق الحكومة البريطانية بتقديم الدعم والمشورة إلى الدولة العراقية طوال فترة سريان المعاهدة, إذا ما احتاج العراق لمثل هذه المساعدة (المادة/1). وبالمقابل يلتزم ملك العراق بعدم توظيف أي أجنبي تابع لدولة غريبة أو أن يجري أي تعديل في الدستور, أو يبحث المسائل المالية على صعيد دولي, إلا بمشورة البريطانيين (المادة/4) وتتعهد الحكومة البريطانية العمل على إدخال العراق في القريب العاجل كضو في عصابة الأمم. إلا أن اهم الفقرات الخاصة بمسألة الموصل, ربما كانت تتواجد في مضمون مادة تقول بأنه, يزول مفعول المعاهدة عند إنضمام العراق إلى عصابة الأمم, بالإضافة إلى فقرة أخرى لها أيضا علاقة مباشرة بمسألة ولاية الموصل والتي إنعكست في مضمون المادة/8 والقائلة بعدم جواز فصل أي جزء من المناطق التابعة إلى العراق, سيما إذا علمنا بأن معاهدة سيفر كانت ما تزال سارية المفعول في تلك الفترة!

كانت مدة سريان المعاهدة قد تحددت ب (20) عاما وفق المادة/18. إلا أن المعارضة الشديدة التي أبدت في العراق, إستوجبت إجراء تغير بهذا الخصوص وأصبح منطوق المادة بالشكل التالي:

((يزول مفعول المعاهدة عند إنضمام العراق إلى عصابة الأمم. وفي جميع الأحوال بعد المصادقة على معاهدة الصلح مع تركيا بأربع سنوات. غير أن هذا القرار لا يحول دون إجراء إتفاقية, بهدف حل العلاقات المستقبلية)).

ورغم هذا التعديل إلا أن المعاهدة إصطدمت من جديد بمعارضة البرلمان, لكن الضغوط البريطانية إستطاعت أن تؤدي دورها, فتم التوقيع على المعاهدة, سيما بعد أن قبل الطرف البريطاني, إقتراحا عراقيا يقضي بما يلي:

((تعتبر هذه المعاهدة والإتفاقات الملحقة بها ملغية, إذا أخفقت المساعي البريطانية, أن تحقق مطالب العراق بصدد ولاية الموصل بصورة كاملة))).

هنا نلاحظ بأن سياسة الحكومة العربية في العراق تسير يدا بيد مع مخططات وسياسة الإستعمار البريطاني على الأقل في مسألة ضم ولاية الموصل (كرديستان الجنوبية) إلى العراق ودفع الخطر التركي بهذا الخصوص مع تجاهل كامل لطموحات الشعب الكردي وتنكر سافر لمعاهدة سيفر, بهدف ضمان المصالح المشتركة للطرفين من إقتصادية وإستراتيجية, دون أي إهتمام بالحقوق

القومية للأكراد. إن الأوضاع المجحفة التي فرضت على الأكراد, تسببت في قيام إنتفاضات متعددة في كردستان الجنوبية, الأمر الذي حاولت أن تستغله السلطات البريطانية, للحصول بإستمرار على معاهدات وإتفاقات مع الحكومة العربية في العراق, تضمن مصالح الإستعمار البريطاني, من خلال التلميح المستمر إلى ما يسمى بالخطر الكردي.

ففي عام 1932م. بررت السلطات البريطانية على سبيل المثال, تواجد قوات سلاحها الجوي في العراق, بإعتبارها وسيلة للحفاظ على الأمن في البلد. لقد ربط البريطانيون سياسة شركاتهم النفطية ونفوذها مع المسألة الكردية من خلال طرح التساؤل: عما إذا كان في مقدور الحكومة العراقية أن تستغني عن الدعم والمساندة, التي يستطيع سلاح الجو البريطاني تأمينه في حالة هجوم كردي على حقول النفط في كركوك!؟

وعندما حاول الأتراك بعد بعض الإنتصارات السياسية والعسكرية أن يوجهوا إهتمامهم لمسألة إعادة ضم ولاية الموصل لدولتهم الجديدة , أقدم البريطانيون على إعادة الشيخ محمود الحفيد من منفاه في الهند بتاريخ 22/أيلول/1922, بموافقة الملك فيصل, كما أعيد تعيينه ك (حاكم على كردستان). وفي تشرين الثاني/1922 نصب الشيخ محمود كملك على كردستان, بعد إجراء تصويت في مجلس للممثلين الأكراد. وعلى أثر هذه التطورات بدأت الإشتباكات المسلحة تتصاعد في كردستان الجنوبية من جديد. غير أن وخامة الأوضاع أجبرت البريطانيين والحكومة العربية في بغداد أن تتخذان خطوة أخرى لترضية الأكراد ولو نظريا. ففي 24/كانون الأول/1922م. قدم الطرفان بيانا إلى عصبة الأمم بشكل مشترك تضمن ما يلي:

((إن حكومة صاحب الجلالة لبريطانيا العظمى والحكومة العراقية تقران بحق الأكراد القاطنين داخل حدود العراق, في تشكيل حكومة كردية مستقلة داخل هذه الحدود, في المناطق ذات الأغلبية الكردية. وتؤمل الحكومتان أن تتوصل الأطراف الكردية المعنية, إلى الإتفاق فيما بينها بالسرعة الممكنة, حول شكل وحدود الحكومة التي يرغبون في تكوينها, وإرسال مندوبين ومفوضين رسميين عنهم إلى بغداد لبحث علاقاتهم الإقتصادية والسياسية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية)).

لكن يبدو بأن ثقة الأكراد بالوعد البريطاني وعدالتها المزعومة لم تعد كبيرة كالسابق, إذ أن الشيخ محمود رفض التجاوب مع هذا العرض. إن تخضع الملك العربي وسياسته ودبلوماسيته تجاه بريطانيا لم يتوفر لها نظير لدى الملك الكردي. وإنتهى الأمر بإخضاع الأكراد بالقوة, ذلك لأن بريطانيا كانت مصررة على تنفيذ مخططاتها الإستعمارية مهما كلف الأمر, وإيا كانت السبل المؤدية إلى تحقيقها. وهنا نجد بأن مصالحها كانت في مأمن وضمن أكثر عند الحكومة العربية وعلى رأسها الملك فيصل.

وهكذا نجد في مؤتمر لوزان بأن طرفين متنافسين ومتساويين في القوة تقريبا يلتقيان وقد إستغلا فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بذكاء لتحقيق أهدافهما الخاصة بنجاح. فالعراق المستظل بالحماية البريطانية ودعمها المؤكد من جهة وتركيا الحديثة التي كانت ما تزال تعاني من بعض نقاط

الضعف, بسبب خبرة البريطانيين الدبلوماسية الأوسع والمعروفة على الصعيد الدولي ونفوذهم الكبير والمتشعب. ولعل من الكفاية أن نذكر بأن البريطانيين استطاعوا في هذه الفترة أن يكسبوا تأييد الولايات المتحدة الأمريكية أيضا بصدد سياستهم إزاء مشكلة ولاية الموصل, عبر استخدام النفط.

لقد أمكن التوصل إلى توقيع معاهدة لوزان, التي بحثت تقرير مصير ولاية الموصل (كردستان الجنوبية) أيضا مع تركيا فقط بعد أن توصل ونستون جرجيل, وزير المستعمرات البريطاني, إلى القناعة بأن لا يمكن أن يحل الهدوء في الشرق الأوسط بدون إشراك الولايات المتحدة الأمريكية في المحاصمة النفطية في العراق. إن المباحثات الإنكلو - أمريكية والمذكرات المتبادلة بهذا الشأن إنتهت في 14/أذار/1925 بالإتفاق على حصص الإمتياز لمدة 75 عاما في شركة النفط التركية, حيث منحت فيما بعد نصف الحصص لبريطانيا, في الوقت الذي منح النصف الآخر الى الشركات الفرنسية والأمريكية.

بهذا الأسلوب كونت بريطانيا جبهة قوية بدعم من حلفائها السابقين, والتي كانت مستعدة للإستجابة للمسائل المتعلقة بتغيرات الحدود الدولية الحاصلة في الأناضول, قبل هذه الفترة بصورة موحدة, وتتفق كذلك على مسألة الإمتيازات الممنوحة لتركيا في داخل حدودها, وكذلك في مسألة تبادل سكان الأقليات, لكن مقابل ذلك أصرت بريطانيا على موقفها بصدد الإحتفاظ بولاية الموصل.

إن مصالح هذه الدول الكبرى كانت أكبر من أن تستطيع الحكومة التركية محاولة إستغلال خلافاتها كما دأبت في السابق على فعل ذلك في حالات عديدة. إن الحسم الجزئي المسبق لإيجاد تسوية لمسألة ولاية الموصل كان يعني في نفس الوقت, بأن الأكراد من الناحية العملية فقدوا كل الإمكانات المحتملة لتحقيق فكرتهم في تشكيل دولتهم المستقلة, لأن تسوية القضايا الحدودية العالقة بين العراق وتركيا (الأصح بريطانيا), جسد خطرا جديدا بات يظهر في الأفق السياسي, وعلى صعيد المنطقة بأكملها. إذ لم يعد الأتراك والفرس, الطرفين الوحيدين الذين تعاونوا في السابق للحيلولة دون تشكيل دولة كردية مستقلة, بل أن العرب أيضا باتوا إعتبارا من من هذا التاريخ وبنفس الدرجة شركاء لهم في هذه النقطة على الأقل, ولا يقبلون فكرة تكوين دولة كردية مستقلة.

ولعل هذا ما حدى بالكثيرين من الساسة الأكراد والمجموعات السياسية الكردية, بأن تكتفي بالمطالبة بنوع من الحكم الذاتي لكردستان ضمن حدود هذه الدول, لأن المطالبة بكردستان مستقل سيفرض عليهم مواصلة القتال على ثلاث جبهات مختلفة وهو ما سيحول في ذات الوقت دون إتصالهم بالعالم الخارجي. وهذا ما أقنع الكثيرين بوجود كسب تأيد دولة واحدة على الأقل من الدول الخمسة التي مازالت تفتسم كردستان بنحو ما, قبل أن يجازفوا بالمطالبة بكردستان مستقل.

والحقيقة, فإن إعادة توحيد كردستان هو أمر قابل للتصور بشكل غير مباشر أيضا, إذا قرر الأكراد بالفعل أن يتحدوا أو أن ينظموا إلى واحدة من هذه الدول الخمسة أو الإتحاد مع شعب من الشعوب المجاورة, الذي يبدي الإستعداد للإستجابة إلى أغلب المطالب القومية الكردية.

3.5 - مشكلة الموصل في لوزان (1922 - 1923):

في مؤتمر لوزان جرى حديث مطول عن الأكراد في غيابهم عن هذا المسرح السياسي, رغم كونهم أصحاب القضية الأصليين, حيث حيل بينهم وبين إبداء رأيهم حول تقرير مصير مستقبلهم. لقد إستغل الطرفان المتنازعان هذا الفراغ بشكل فضيع. ففي 23/كانون الثاني/1922م. جرى بحث مشكلة الموصل, وكان عصمت إينونو يمثل الجانب التركي, في حين مثل اللورد كيرسن (الذي إستجاب لمصالح الأمريكيين النفطية قبل ذلك ليتفرغ لمواجهة الأتراك) الجانب البريطاني والعراقي.

ورغم أن معاهدة لوزان للسلام لم تستطع إيجاد حل نهائي لمشكلة الموصل, إلا ان الفوارق بين المطالبين والإدعاءات المتناقضة للطرفين, تجلت بوضوح من خلال المكاتبات, التي تطرقت من خلال بعض التعليقات إلى حالة الأكراد أيضاً. نورد فيما يلي بإيجاز التبريرات التي أوردها الجانب التركي لدعم مطالبه:

1- إن الأتراك والأكراد يكونون 85% من سكان والولاية. علما أن الأكراد هم أتراك بالأصل.

2- إن سكان الولاية يرغبون في الإلتحاق المجدد بتركيا. إن الأكراد لا يريدون الحكم الذاتي, وهم ضد العرب والبريطانيين على حد سواء. إن وعود البريطانيين المقطوعة للعرب لا تشمل ولاية الموصل. كما أن كل المعاهدات والإتفاقات التي عقدتها بريطانيا منذ عام 1914, بصدد هذه المنطقة هي غير قانونية وتناقض رغبات السكان.

3- تعتبر ولاية الموصل جزءا لا يتجزأ من الأناضول من الناحية الجغرافية والسياسية معا.

4- من الناحية التاريخية, فإن المنطقة كانت خاضعة للحكم التركي منذ مئات السنين.

5- إن المنطقة فصلت عن تركيا من خلال نقض إتفاقية وقف إطلاق النار وسوء الإستفادة منه. كما أن إحتلال المنطقة لا يعدو أن يكون إلا تجاوزا على القانون, ولا يمكن أن تخضع صورته إلى الفتح العسكري. كما أن سكان المنطقة لا يستطيعون التعبير عن رغباتهم بصورة حرة.

وعلى هذا الأساس كان الأتراك يطالبون بإخلاء المنطقة فورا من القوات البريطانية, وعزوا إحتلال البريطانيين لمنطقة الموصل إلى وجود النفط فيها لا غير.

أما الجانب البريطاني فقد رد على الحجج التركية بالشكل التالي, مستهدفا تنفيذها جملة وتفصيلا:

1- إن وجود حقول النفط في ولاية الموصل المتنازع عليها لا علاقة له بالموقف البريطاني.

2- لا بد من بقاء المنطقة ضمن حدود العراق, لأن بريطانيا تعهدت بذلك ثلاث مرات: فمن جهة وعدت بريطانيا العرب ثم وعدت الملك فيصل وأخيرا وعدت عصبة الأمم بهذا الإلحاق:

((لقد إنفقت الحكومة البريطانية أثناء الحرب مع عرب هذه المناطق ووعدتهم بأن لا يجبروا على العيش تحت السيطرة التركية. لقد قبلت الحكومة البريطانية في سان ريمو في نيسان/1920م. أمر تولى الإنتداب على العراق. وفي خريف/1921 طلبت عصبة الأمم التي لم تحدد حدود الدولة

المنتدبة بعد من الحكومة البريطانية أن تتولى إدارتها بهذا المضمون, الذي كان يشمل مشروع الإنتداب, بهدف إنتظار قرار العصبة النهائي. وفي تشرين الأول/1922م. عقدت الحكومة البريطانية, معاهدة مع الملك العراقي, تعهد فيها الطرفان بعدم التخلي عن أي جزء من العراق, أو الموافقة على وضعه تحت سيطرة أجنبية. ولذا فإن الحكومة البريطانية, ملزمة عن طريق ثلاث تعهدات, وانها ستخل بالوعد إذا سمحت بفصل ولاية الموصل عن العراق وألحقت بتركيا ((.

3- إن الإحصاءات التركية حول عدد السكان غير صحيحة, كما أن الأكراد ليسوا أتراكا وقد قاموا الحكم التركي على الدوام وبإستمرار.

4- إن الحجة التاريخية التي أوردها الأتراك تنطبق على ولاية بغداد أيضا, غير أن الأتراك لا يطالبون بها.

5- إن ولاية الموصل تعتبر جغرافيا وإقتصاديا جزءا من العراق. فبدون الموصل يفقد العراق الموارد الزراعية الضرورية له, والتي تقدمها هذه المنطقة.

6- إن حكومة أنقرة لم تعترف باتفاقية وقف إطلاق النار الموقعة في مدروس أبدا, لذا فلا يحق لها أن تستند إلى نصوص ومقرارات الإتفاقية, لتبرير إدعاءاتها. هذا بالإضافة إلى أن الإستفتاءات الشعبية لا تصلح لتسوية الخلافات حول قضايا تخطيط الحدود.

7- إن تواجد الجيش التركي في منطقة الموصل يجعل من بغداد واقعة تحت رحمة الأتراك, لأسباب إستراتيجية, ومن هنا فإن الحدود الراهنة هي الأفضل بالنسبة للطرفين معا, لأنها تضمن الحماية الكافية للدولتين.

أما بالنسبة للأكراد أنفسهم فمن الجدير أن نذكر (نيابة) النقاط التالية التي أغفلت الإشارة إليها:

1- أن الطرفين (البريطاني/العراقي والتركي) قدما أرقاما مغلوطة بهدف تبرير مطالبتهما الهادفة إلى ضم ولاية الموصل الكردية إلى الجهة التي يرغب فيها كل منهما, حسب ما تقتضيه مصلحته الخاصة. فقد بالغ الأتراك في زيادة عدد السكان بالنسبة للأقلية التركمانية المبعثرة, وفي نفس الوقت حاولوا تقليل عدد السكان العرب قدر المستطاع. وبالمقابل قلب البريطانيون هذه المعايير رأسا على عقب, للتوصل إلى نتائج معاكسة, فبالغوا في زيادة عدد السكان العرب, في حين حاولوا أن يقللوا من نسبة عدد التركمان. غير أن كلا الطرفين مارسا النفاق المفضوح لتجاهلها عن عمد وعن سبق إصرار مصالح الأكراد أصحاب الحق الشرعيين.

2- لقد حاول الطرفان أن ينظرا إلى المشكلة وكأنها مسألة جغرافية, إقتصادية أو إستراتيجية, في الوقت الذي كانت المشكلة في جوهرها وحقيقتها مسألة قومية صرفة ويجب أن تعالج في إطار حق الشعوب في تقرير المصير, وهي بهذه الصفة كان لا بد لها وأن تحسم لصالح الأكراد. لذا فإن ما أورده البريطانيون والأتراك معا, لا يعدو أن يكون إلا تبريرا رخيصا ومبتذلا لسياستهما الإلحاقية المقترنة بالإكراه. ذلك لأن كردستان الجنوبية كان يجب أن ينظر إليها كجزء من كردستان الكبرى,

حيث أن أجزاء كردستان المتعددة تكمل وتتم بعضها البعض على كل الأصعدة: سياسيا إقتصاديا, جغرافيا, ثقافيا, إستراتيجيا, وأخيرا قوميا.

غير أن الطرفين لم يكتفيا بإغفال هذه الحقيقة فقط, بل مسخا حقيقة حركة التحرر الكردية وحرفا أسباب ودوافع نشوبها الخلفية, التي لم تشرح بشكل واقعي, بهدف الحيلولة دون النظر إلى المسألة القومية الكردية على ضوء حق الشعوب في تقرير المصير, خوفا من أن يتم حل ومعالجة مشكلة الموصل على هذا الأساس, بإعتبارها جزءا من المسألة القومية للشعب الكردي. ذلك لأن هذه كانت هي الدوافع الحقيقية للثورات والحركات الكردية, رغم كل الإختلافات, التي قد تكون رافقت هذه الحركات, فهي تبقى من حيث الجوهر والأساس قائمة على هذا القاسم المشترك, رغم تواجد العديد من الأخطاء التي لا بد من الإعتراف بها. فدوافع الثورات الكردية كانت وما تزال تنحصر بإيجاز في الرغبة إلى التوصل إلى الإستقلال أو إعادة التوحيد ولو على مراحل, أو على الأقل نيل نوع من الحكم الذاتي.

ومن الغريب حقا أن نلاحظ حتى في مثل هذه الفترات, التي تتصاعد فيها خلافات هذين الطرفين الإستعماريين إلى حد بعيد, الأمر الذي سبقه صراع دموي, إلا أن من الملاحظ وجود نوع من المواقف السلبية الصامتة والمشاركة إزاء المسألة الكردية, الأمر الذي إتضح بجلاء في الفترات اللاحقة وأثر بدوره في التطورات السياسية الجديدة. وبهذا الصدد يقول ماجد عبدالرضا معلقا:

((ومن الأسباب الأساسية لمطالبة تركيا بولاية الموصل (إلى جانب غناها بالنفط وموقعها الإستراتيجي, وكون فصلها يعد ضربة لموجة – الشعور القومي – التي إرتفعت بعد إنتصار الكماليين), هو لكي تتجنب الحكومة التركية وجود جزء من الشعب الكردي إلى جنوب حدودها وما يعرضها ذلك في المستقبل إلى متاعب عديدة ناتجة عن أن تركيا تريد إتباع سياسة التتريك ضد الكرد في كردستان تركيا وإنكار كافة حقوقهم, وهذا ما لا تستطيع ضمانه في (كردستان الجنوبية) طالما أنها خارجة عن سيطرتها. أي أنها كانت تخشى ما قد يحصل عليه الأكراد في العراق من حقوق تؤدي إلى عرقلة سياستها الطورانية لصهر الأكراد في تركيا وتخلق لها عاملا من عوامل الإضطراب في تركيا نفسها)).

لكن لو لاحظ المرء سياسة البريطانيين والحكام العرب, الذين إستخلفوهم على السلطة والحكم (وإن وجدت إستثناءات) لوجد بأن مخاوف الأتراك بهذا الخصوص كانت غير مبررة على الإطلاق. ذلك لأن هذه الأطراف جميعا كانت متفقة مع الأتراك على الأقل في هذه النقطة, ألا وهي حرمان الأكراد من الحقوق القومية المشروعة.

3- إن وعود البريطانيين المقطوعة للعرب لم تكن مسألة إستثنائية أو منعزلة ومنفردة, فقد منح البريطانيون الأكراد وعودا كثيرة أيضا, ولكن لما كانت هذه الوعود الممنوحة للأكراد تتناقض مع مخططاتهم الإستعمارية فقد أخلفوها جميعا دون وازع من ضمير, بعكس الوعود التي قطعت لليهود, فقد تم الوفاء بها هي الأخرى لأنها كانت هي الأخرى تساير مخططاتها الإستعمارية. إن إدعاءات ومطالب اليهود في فلسطين تدعم بحجج وأعدار تاريخية في الغالب, وهذا ما إكتفى به البريطانيون

كمبرر للإستجابة لمخططات اليهود, طبعاً إلى جانب أن نشوء الدولة الإسترائيلية يتطابق تماماً مع مخططات بريطانيا الإستعمارية أيضاً شأنها في ذلك شأن ضمن ولاية الموصل إلى العراق وفي الحالتين عبر إستخدام العنف إذا إقتضى الأمر. ففي وعد قطعته بريطانيا لليهود بتاريخ 2/تشرين الثاني/1917م. والمعروف بوعد (بلفور) ورد ما يلي:

((إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى مسألة تكوين وطن قومي لليهود في فلسطين, وهي ستفعل كل ما في وسعها من أجل تسهيل تحقيق بلوغ هذا الهدف, على أن لا يخل ذلك بالحقوق المدنية والدينية للقوميات غير اليهودية القاطنة في فلسطين, أو ما قد يجرح هذه الحقوق والوضع السياسي, الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر)).

فإعتباراً من الوعود البريطانية المقطوعة لليهود من جهة والمقطوعة للعرب (زعماء) من جهة أخرى بصدد ولاية الموصل, فإن التطور السياسي في كلا الحالتين والمنطقتين يتشابه من حيث الأساليب والنتائج إلى حد لا يمكن تصوره! ومن أبرز علامات التشابه هذه نذكر التهويد المدروس والمخطط له في فلسطين, والتعريب المشابه له في ولاية الموصل بالأخص إعتباراً من مجيء حزب البعث إلى السلطة في سوريا والعراق. وعما إذا كان هنالك إرتباط بين الوعدين (في ولاية الموصل وفلسطين), فإن هذا السؤال تصعب الإجابة عليه في الوقت الراهن بوضوح عن طريق الأدلة القاطعة, رغم أن بعض القرائن تؤيده. من هنا يحق لنا أن نتساءل, عما إذا كان بإمكان الأخوة العرب فعلاً, أن يقنعوا الرأي العام العالمي بأحقية ومشروعية مطالبهم وإدعاءاتهم في الحالتين, رغم كل الإصرار الذي رافق أبواق الدعاية الخاصة بالمسألتين لحد الآن؟! فالحقيقة الماثلة للعيان تقول بأن بريطانيا قدمت بيد وأخذت بأخرى مهما كانت تقييمات الأخوة العرب بهذا الخصوص. ولن يغير من هذه الحقيقة شيء, شاء من شاء وأبى من أبى.

لكن عندما تعذر على الطرفين (البريطاني والتركي) أن يتوصلا إلى إتفاق لتسوية الخلافات المتعلقة بقضية الموصل في لوزان, لذا وجهت بريطانيا إنذاراً بإحالة الموضوع إلى عصبة الأمم للبت في الموضوع وفق مضمون المادة/11 من ميثاق العصبة, وفي حالة تكرار المقاومة التركية, هددت بريطانيا بإيقاع عقوبات بحق تركيا عبر تطبيق المادة/16 و 17, من ميثاق عصبة الأمم.

يلاحظ المرء هنا بأية صورة يجري بها الحفاظ على (السلام), وبأي شكل يراد منع نشوب الحروب, وفق تفسيرات ومواقف الدول الكبرى ومصالحها, وكيف أن القوى تستغل نصوص الميثاق ومقراراته لخدمة أهدافها الخاصة الإستعمارية. وهذا ما حمل الوفد التركي في 4/شباط/1923م. على إتخاذ قرار الموافقة على إحالة هذه المسألة من حيث المبدأ إلى عصبة الأمم, مع أنها أصرت على إجراء إستفتاء بين سكان الولاية.

ويبدو أن هذه التهديدات البريطانية لم تذهب هباءاً فعندما طلبت السلطات البريطانية من شيخ محمود أن يخلي منطقة السليمانية في آذار/1923م. الذي رفض المثل إلى هذه الأوامر, باشر البريطانيون بمواصلة قصف المنطقة جواً, بهدف إخضاع الأكراد بالقوة, وإحتلت القوات المشتركة (البريطانية/العراقية) مدينة رواندوز بتاريخ 22/نيسان/1923 في الوقت الذي انسحبت فيه قوات

الأتراك الرمزية من المنطقة بدون أن تبدي أية مقاومة!

وتجدد الإشارة هنا إلى أن الشيخ محمود البرزنجي، وجه رسالة إلى قائد ثورة أكتوبر الإشتراكية (لينين)، بعد أن زادت شكوكه من الموقف البريطاني. وقد طلب الشيخ محمود في رسالته هذه المساعدة من حكومة السوفيت الفتية. ولكن في الحقيقة، فإن نداءات الإستغاثة هذه، كانت غير واقعية، وما كان لها أن تثمر في تلك الظروف. فقد كانت علاقات السوفيت وثيقة مع الحكومة التركية الجديدة بسبب معاهدة الصداقة المعقودة بين الطرفين، علما الأكراد في الأناضول فوتوا فرصة توطيد العلاقات مع السوفيت في حينه. هذا إلى جانب عدم وجود حدود مشتركة بين المنطقة التي كان الشيخ محمود يسيطر عليها وبين الإتحاد السوفيتي. كما أن الحدود مع إيران ما كانت لتفتح لمساعدات من هذا القبيل، لأن الدولة الإيرانية كانت أميل إلى التعاون مع بريطانيا.

وإستنادا إلى المادة/3 فقرة/2، من معاهدة السلام في لوزان (4/تموز/1923م.) كان يجب تسوية الخلافات في المسائل ذات العلاقة بالحدود المشتركة بين تركيا والعراق، أو بالأحرى بين البريطانيين والأتراك، خلال 9 أشهر وبشكل سلمي. وفي حالة تعذر التوصل إلى حل للمشكلة، فإن الموضوع سيحال إلى عصبة الأمم للبت في أمر إيجاد تسوية للخلافات. وقد تعهد البريطانيون والأتراك، أن يحترموا الحدود المؤقتة خلال هذه الفترة.

6.3- الحل البريطاني:

بعد فشل المفاوضات التي أجريت في مؤتمر إستطنبول بتاريخ 4/تموز/1923م. لحل الخلافات عن طريق المباحثات الثنائية. وبعد أن اضطرت الحكومة العراقية، على المصادقة على المعاهدة، التي فرضها البريطانيون لضمان مصالحهم، قدم البريطانيون عرضا إلى عصبة الأمم في آب/1924م. بهدف المطالبة ببحث الموضوع.

في 30/أيلول/1924م. قرر مجلس العصبة إرسال لجنة محايدة إلى المنطقة المعنية، (ولاية الموصل) لدراسة الموضوع عن كثب وعلى الساحة وتقييم مدى صحة الإدعاءات المتضاربة للطرفين المتنازعين. وفي 27/ت/1/1924م. عقدت جلسة إستثنائية في بروكسل لمجلس العصبة، تم بموجبها تحديد خط الحدود المؤقت، الذي توجب على القوات التركية والبريطانية أن لا تتخطاه، والذي عرف فيما بعد (بخط بروكسل). لقد كانت اللجنة مؤلفة من رئيس وزراء المجر السابق (غراف تيلي) والمبعوث السويدي (رالف ورسن) ورئيس الأركان البلجيكي (العقيد باوليس)، إلى جانب ممثلين عن طرفي النزاع، بريطانيا وتركيا. وفي 27/ك/2/1925م. وصلت اللجنة إلى الموصل، بعد أن كانت قد زارت لندن وأنقرة وبغداد. وأجرت اللجنة كشفا جويا على المنطقة بهدف أخذ إنطباع عام. كما وجهت أسئلة إلى السكان في المنطقة، لمعرفة مواقفهم ولإجراء جس النبض للميول السائدة لدى السكان.

غير أنه في هذه الفترة كانت تغيرات قد أحدثت على الموقف السياسي السائد، فيما يتعلق الأمر بالمناطق الكردية. ففي كردستان الشمالية، أدرك الأكراد بالتدريج المخاطر التي يجلبها عليهم النظام

التركي الجديد وأهدافه (البان طورانية). بالأخص بعد أزاحت السلطة الجديدة قناعها في أعقاب مؤتمر لوزان. وفي 1922, تم تشكيل (جمعية إستقلال كردستان), من قبل بعض الشخصيات الكردية المعروفة, كالجنرال إحسان نوري باشا وغيره في أضرروم. وفي عام 1923م. إنضم بعض رجال الدين المعروفين من الأكراد إلى الجمعية مثل شيخ سعيد بيران المعروف.

وقد إندلعت ثورة كردية كبيرة بشكل مفاجيء, في الوقت الذي كانت لجنة عصابة الأمم تواصل أعمالها في ولاية الموصل. ويقول جواهر لال نهرو حول هذه الأحداث ما يلي:

((وبعد ذلك تم إضطهاد الأكراد بدون رحمة, وشكلت محاكم خاصة أصدرت أحكامها بحق الألوفا منهم. وقد تم تنفيذ أحكام الإعدام بحق القادة الأكراد: الشيخ سعيد, دكتور فواد وكثيرين آخرين. لقد مات هؤلاء وأمنية تحرير كردستان تتردد على شفاهم)).

فقبل هذه التطورات, وفي آذار/1924, كان المجلس الوطني التركي, قد أصدر قانونا بإلغاء (الخلافة) وبذلك كشف النظام الجديد في تركيا في النهاية عن موقفه الحقيقي والمعارض من الدين الإسلامي الحنيف, بعكس الدعاية المكثفة التي مارسها الحكام الأتراك في السابق بهدف حشد المعارضة لخدمة أهدافها. وبذلك حلت الأيديولوجية الطورانية (القومية التركية المتطرفة) جهارا نهارا محل الفكر الإسلامي وتراثه الموروث.

ولا ريب أن هذه الخطوة تعد بحق واحدة من أكبر أخطاء الحركة الكمالية على الإطلاق في تلك الفترة الحرجة, والتي كانت لها آثار سلبية كبيرة على الرأي العام في الداخل والخارج معا, الأمر الذي زاد من عزلة النظام. وهذه الحقيقة يمكن ملاحظتها من ردة فعل البريطانيين, الذين أسعدهم هذا الإجراء وقوى لديهم الأمل بخصوص نجاح مخططاتهم الإستعمارية على صعيد الشرق الأوسط بكامله, ومشكلة الموصل بلا ريب جزء منه. يقول (س . ج . آدموندس) ما يلي:

((في اواسط آذار بوغتنا بنبا إتخاذ المجلس الوطني التركي الكبير قانونا بإلغاء الخلافة في 3/آذار, ولم نصدق. كانت دعاية الأتراك التي أبقت كردستان في غليان البركان الثائر, قد إعتمدت أساسا على إحترام الكرد لدينهم. ولا شك أن الأتراك أوقعوا أنفسهم في ورطة بهذا القرار, الذي بدأ يفوق أقصى آمالنا. ولم نتأخر طبعا عن إستغلال الوضع الجديد. لكن دخول هذه الحقيقة إلى العقول الجامدة لأغلبية السكان, الذين هم من الفلاحين, إقتضى وقتا غير قصير, ولم تقبر مكانة تركيا الأولى بوصفها حاضرة الخلافة بسهولة)).

غير أن هذا الموقف الجديد كان أحد العوامل فقط, فعلى الجانب الآخر جاءت إجراءات السلطة الجديدة, لتقوية نفوذ السلطة المركزية في العراق, الذي رافقه صدور بيان بريطاني-عراقي مشترك, أصدرته لجنة مشتركة وإعتبرت منطقة السليمانية, (كولاية - لواء/محافظة عراقية), بتاريخ 11/نيسان/1923م. ولكن رغم ذلك فقد إستطاع الشيخ محمود, أن يحتل مدينة السليمانية بتاريخ 11/تموز/1923م. وأن يحكمها لمدة سنة واحدة تقريبا. وفي 19/تموز/1924م. فقد الأكراد سيطرتهم على المدينة, على أثر هجوم بريطاني - عراقي مشترك. علما أن هذه كانت المرة الأولى

التي تصل فيها قوات عراقية إلى مدينة السليمانية. وهذا الأمر يسر للبريطانيين فرصة تقوية وتوسيع نفوذهم في المنطقة.

وفي 16/تموز/1925م. إكتمل تقرير لجنة عصابة الأمم حول ولاية الموصل, والذي أخذ العوامل الجغرافية, القومية, الإقتصادية, الإستراتيجية, والسياسية في مسألة النزاع الدائر بنظر الإعتبار. ويتضح من التقرير بأن بريطانيا والموظفين الخاضعين لها في الجهاز الإداري التابع لحكومة بغداد, كانوا قد إعتبروا وعاملوا ولاية الموصل سلفا كملك لهم أو بعبارة أخرى كجزء تابع لمملكة العراق! وفي 7/آب/1925م. تم نشر التقرير وبموجبه يمكن ملاحظة النقاط التالية:

1- إن إجراء إستفتاء عام يعتبر أمرا غير مناسب لحل المسألة. ذلك لأن مثل هذا الإجراء قد يولد حربا أهلية. هذا إلى جانب أن موضوع الخلاف يدور حول إيجاد حل لمشاكل الحدود.

2- إن إسم (العراق), ينطبق على جنوب ميسوبوتاميا, لكنه لم يشمل إطلاقا, ولاية المصل ذاتها في أي وقت. غير أن الإعتبارات الإقتصادية تشجع إلحاق المنطقة بالعراق. علما أن العراق ليس له حق المطالبة بهذا الإلحاق من وجهة النظر القانونية, بل ربما وعلى أقصى تقدير فإن له حق أخلاقي.

3- من الناحية الإستراتيجية, لا يرب أن تخطيط الحدود في المناطق الجبلية هو الأفضل.

4- إن الحقيقة حول نسبة عدد السكان والقوميات, لا تؤيد المزاعم البريطانية ولا المزاعم التركية, بل أنها تقع في الوسط بين الإدعاءين. كما أن الأكراد هم أقوى العناصر القومية في المنطقة ويسود في بعض المناطق بصورة كلية. أما العرب فإن لهم نزعة النزوح إلى المناطق الشمالية. وإلى جانب الأكراد والعرب, فإن هناك بعض المجموعات الأخرى, كالأقلية المسيحية واليهودية والتركمان. ولكن فقط الأكراد والعرب يعيشون بصورة متماسكة وتجمع واضح يمكن معه تحديد خط فاصل للحدود بينهما على أساس قومي. غير أن اللجنة إعتبرت مثل هذا التقسيم, أمرا تعيسا من الناحية الإقتصادية, لأنها تعني فصل مدينة الموصل من الأراضي الخصبة, الموجودة في بقية الولاية. هذا بالإضافة إلى أن حدود العراق الأخرى لا تقوم على أساس قومي أيضا.

هذا وقد إعتبرت اللجنة الموصل كمدينة عربية. لكنها معزولة من خلال حزام من القرى الكردية والتركمانية من جهة الجنوب أيضا.

لقد كان الأكراد إلى جانب العرب الكتلة الوحيدة التي كانت لديها مشاعر قومية واضحة الأبعاد, في الوقت الذي كانت هذه المشاعر ضامرة وغير متطورة لدى الأقليات الأخرى الصغيرة في الولاية.

إن الأوضاع في ولاية الموصل تطورت ببطء نحو الأفضل, غير أن فضل هذه الإنجازات يعود إلى الموظفين البريطانيين فقط, ومن هنا يستحسن أن تمتد فترة الإنتداب البريطاني.

إن أكثرية سكان الولاية تؤيد فكرة الإنضمام إلى العراق, مع شرط بقاء الإنتداب البريطاني. فإذا زال هذا الإنتداب, فإنهم يفضلون الحكم التركي على الحكم العراقي.

وإستنادا إلى هذه الأوضاع توصلت اللجنة المختصة إلى تقديم الإقتراحات الثلاث التالية كل:

1- بناء على مقتضيات مصلحة سكان المنطقة يفضل تجنب تقسيم الولاية. إن أكثرية سكان الولاية إلى جانب أسباب أخرى هامة, تبرر فكرة إلحاق المنطقة الواقعة جنوب (خط بروكسل) بالعراق. ولكن مع وجوب تواجد شرطين: الأول: أن تبقى ولاية الموصل لمدة 25 عاما تحت الإنتداب الفعلي لعصبة الأمم. الثاني: إن مطالب وأمانى الأكراد يجب أن تراعى من خلال توظيف الأكراد في المناطق الكردية, إلى جانب توليهم للمهام القضائية ومؤسسات التعليم, وأن تكون اللغة الكردية لغة البلد الرسمية.

2- فإذا لم تتحقق هذه الشروط, ولم يتم الوفاء بها, كما تنص على ذلك المعاهدة البريطانية – العراقية, الموقع عليها في 10/1/1922م. مثلا, أو يحل ويلغى الإنتداب البريطاني, بعد عقد معاهدة الصلح مع الحكومة التركية بأربع سنوات, أو لم يتم الوفاء بمطالب الأكراد المنشودة, فإن السكان يفضلون السيادة التركية على السيادة العربية, وتعاد المنطقة إلى تركيا.

3- إذا قرر مجلس العصبة, رغم ذلك أن يقسم المنطقة, فإن اللجنة تعتقد بأن خط التقسيم يفضل أن يكون مسائرا لمجرى الزاب الصغير.

لقد أوضح تقرير اللجنة, لا بل وأكد على أن المنطقة تعتبر من الناحية القانونية جزءا من تركيا, طالما لم تتخلى هذه عنها, ذلك لأن العراق لم يكن موجودا بعد وقف إطلاق النار في الحرب العالمية الأولى, لذا فإن في مقدوره وبعد أن نشأ فيما بعد, وعلى أساس الضرورات المتعلقة بكيانه الحديث التكوين وتطوره, أن يكون له حق المطالبة بضم ولاية الموصل إليه أخلاقيا فقط.

غير أن القرار الذي يحكم ويفصل بين الطرفين امر لا يعود إلى واجبات اللجنة, بل هو ضمن إختصاصات عصبة الأمم.

وفي الختام تم تقديم إقتراح يقضي على أية حال بتعيين (ممثل) تابع لعصبة الأمم للإقامة في المنطقة.

وعلى هذا الأساس فعندما أقرت الحكومة البريطانية بالموافقة على تمديد فترة إنتدابها على العراق لمدة (25) عاما, عبر تقديم بيان شكلي, اصدر مجلس العصبة بتاريخ 16/1/1925م. قرارا يتضمن ما يلي:

1- يتم تحديد الحدود بين العراق وتركيا على أساس خط بروكسل.

2- يطلب من الحكومة البريطانية أن تقدم إلى مجلس العصبة معاهدة جديدة تعقد مع العراق, تقرر بتمديد فترة الإنتداب لمدة (25) عاما, كما نصت على ذلك معاهدة التحالف المعقود في 1922/1م بين الطرفين. والوفاء بما إرتآه مجلس العصبة في 27/أيلول/1924م. بالتحديد, والذي بين كيفية وجوب التصرف من قبل الحكومة البريطانية, بإستثناء ما ورد في الماد/1 من المعاهدة, والتي تبحث مسألة قبول العراق في عصبة الأمم كعضو, قبل إنتهاء هذه المدة. فإذا تم الوفاء بهذه

الشروط خلال ستة أشهر, إعتبارا من تأريخ صدور هذا القرار وأعلم مجلس العصبة بهذه الموافقة, عندها يعتبر قرار العصبة هذا قطعيا, وسيتخذ المجلس الإجراءات اللازمة لتطبيقه.

3- يطلب من الحكومة البريطانية بصفتها السلطة المنتدبة, أن تقدم توضيحا إلى مجلس العصبة حول الإجراءات الإدارية المتخذة والمطلوبة, ذات العلاقة بالسكان الأكراد, والتي تمت التوصية عليها في تقرير اللجنة المبعوثة إلى المنطقة و كضمانات والقاضية بمنحهم حق الإدارة الذاتية.

وعلى أثر ذلك أعلن وزير المستعمرات البريطاني (إيمري) فورا, بإسم الحكومة البريطانية والحكومة العراقية, الموافقة على قرارات مجلس العصبة. وفي 11/آذار/1926, أصدرت عصبة الأمم قرارها القاضي بضم ولاية الموصل إلى العراق, بعد أن عقد العراق معاهدة جديدة مع بريطانيا أمدها لمدة (25) عاما.

ومن الملاحظ بأن النفط استطاع من جديد أن يلعب دورا ملموسا, ضمن المساعي المبذولة لترضية تركيا أيضا. ففي 5/تموز/ 1926م. تم عقد معاهدة صلح وإتفاقية حول قضايا الحدود, عن طريق الإعتراف بخط بركسل, كخط فاصل بين حدود البلدين, وقع عليهما الأتراك, البريطانيون والحكومة العراقية. وإستنادا إلى المادة/14 من المعاهدة تتعهد الدولة العراقية بأن تقدم إلى تركيا 10% من الأرباح النفطية, لمدة 25 عاما, بموجب تعهد الإمتياز مع شركة النفط التركية, على أن يتحمل العراق تكاليف موضوع حل المسألة بشكل نهائي. وفي فترة لاحقة تم الإتفاق على تحديد مبلغ (500,000) جنيه إسترليني, كتعويض عن الخسائر ووافقت الحكومة التركية على ذلك.

إن هذه التطورات بصورة عامة ما كانت لتحدث بكل تأكيد وبالصورة التي نعرفها, لولا التدخل البريطاني السافر وتأثيره على سير الأحداث على شتى الأصعدة: دبلوماسيا, ماليا, وعسكريا. إن الأسباب الخلفية لإصرار بريطانيا على موقفها هذا إزاء مشكلة الموصل يمكن أن يعزى إلى ما يلي:

1- لأن العراق يشكل احد مقاطع طرق المواصلات المؤدية إلى الهند (درة التاج البريطاني). ولأن الدفاع عن العراق بصفته هذه كان أسهل من الناحية الإستراتيجية في المناطق الجبلية.

2- لأن المنطقة غنية بالثروات الطبيعية المختلفة, لذا لعب العامل الإقتصادي دورا هاما في مواقف البريطانيين, لأنهم أملاوا الإستفادة من الطاقة المائية كذلك في الولاية لزراعة حقول القطن الكبيرة في العراق.

3- وكان للثروة النفطية في الولاية أثرها الخاص, ذلك لأن بريطانيا كانت بحاجة إلى نفط ولاية الموصل, لتموين قطعاتها البحرية من تجارية وحربية. وإلى جانب ذلك الدور الحيوي بالنسبة إلى بريطانيا ومكانتها تطلب ضمان إستثمارها, تطلب طرقا مضمونة لإيصالها إلى مقاصدها.

ومن هنا ولجملة الأسباب هذه تجاهلت السلطة البريطانية الجوانب الأخرى للموضوع. فمن وجهة النظر الإستراتيجية كانت القواعد العسكرية في الموصل تتيح للبريطانيين مجال العمل ضد تركيا, إيران والإتحاد السوفيتي على جبهة آذربيجان.

غير أن كل هذه الإمتيازات وكما أثبتت التطورات اللاحقة في المنطقة كانت من حيث الجوهر مؤقتة, فقد أجبرت بريطانيا تدريجيا على مغادرة المنطقة, لكن ما بقي عالقا عبر السنوات الطوال والعجاف التالية, هو بالدرجة الأولى تلك الجوانب السلبية, التي باتت ملاصقة لتطورات الحركة الكردية, لأن الأكراد باتوا منذ تلك الفترة يتعرضون إلى مزيد من المضايقات ولا يستطيعون الحصول على فترة سلام وهدوء حقيقية, ناهيك عن الحديث عن حقهم في الإدارة أو الحكم الذاتي الموعود. وذلك على الرغم من أن الأكراد كانوا العامل الأول والأساس في الواقع والذي بموجبه جاء قرار عصبة الأمم بشكله المعروف. يقول (لي فور) معلقا حول هذه الحقيقة ما يلي:

((إن المبادئ الإنسانية العامة تتقدم على مطالب دولة ما بحق السيادة التامة. إن الاعتبارات القاضية بأن الأقليات المضطهدة إذا لم تكن قادرة على الإستنجاد بالحماية الدولية, وأن الإضطهاد سينتهي فقط بالقضاء النهائي عليها, فإن لهذه الأقليات حق الإنفصال. كما أن على الدول التي يقع ضمن قدرتها واجب الدفاع عن الشعوب المهدة بالفناء, هو على ما يبدو العامل الذي أثر على مجلس العصبة في كيفية صياغته للقرار. وبالنظر إلى ضعف الحجج البريطانية, فإن القرار لا يمكن توضيحه إلا على هذا الأساس)).

إن الطرف الرابع من هذه الصفقة إلى الوقت الحاضر على الأقل, على ما يبدو هي الحكومة العربية الحاكمة في بغداد على شتى الأصعدة: إستراتيجية, إقتصادية وسياسية.

أما الخاسرون من هذه الصفقة فيبدو أن الأتراك هم الوحيدين الذين تنطبق عليهم هذه الصفة, لأنهم لم يستطيعوا تفهم الموقف, وخذلهم بعد النظر اللازم في مثل هذه الحالات, وقد سبق لهم وأن تحلوا به ولو لحين بعد معركة جالديران, مسوقين بعجرفتهم المعهودة, فأبوا أن يتفاهموا مع الأكراد إستنادا لوعود قطعوها سابقا.

وبالنتيجة نجد إلى جانب شعب مضطهد (الأكراد), فإن الأتراك لم يحصلوا إلا على إستقلال شكلي, لأن بلادهم بقيت متأخرة إقتصاديا, الأمر الذي أستوجب عليها أن تعود فيما بعد إلى أحضان الإستعمار الغربي. ويعتقد (هنري هوبيلي) بأن الأسباب التي فرضت على الأتراك أن يقدموا على هذا التنازل الكبير تكمن فيما يلي: ((في حالة نشوب حرب مع بريطانيا كان على تركيا أن لا تواجه العزلة وحسب, بل من المحتمل أن تواجه ثورة كردية في الشرق أيضا)).

ورغم كل هذه التناقضات الموروثة والمختلفة, التي تجسدت في صورة مشاكل متعددة الجوانب للأقليات في العراق, تركيا, إيران, وسوريا, والتي لا تتعلق بالأكراد فقط, بل وتشمل إقليات أخرى أيضا. غير أن المسألة الكردية, كانت على ما يبدو عاملا حاسما في حمل هذه الدول على العمل بإستمرار على الإبقاء على الوضع الراهن, وبالطبع كانت خلفها وما تزال إلى الوقت الحاضر, تقف الدول الكبرى وبالأخص الغربية منها. إن بعض المعاهدات الثنائية أو المتعددة الجانب والمعقودة بين هذه الدول تثبت هذه الحقيقة ومنها الإتفاقية الدفاعية المعروفة بإتفاقية (سعد آباد) والموقعة في 8/آب/1939م. بين إيران, تركيا, العراق, وأفغانستان. فالمادة/7 من المعاهدة تنص على ما يلي:

((يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون, كل داخل حدوده, بعدم إعطاء مجال لتأليف العصابات المسلحة والجمعيات أو كل ترتيب غايته قلب المؤسسات القائمة أو قيامها بإعمال لغرض الإخلال بالنظام والأمن العام في أي قسم من بلاد الفريق الآخر, سواءا كان في منطقة الحدود أو غيرها, أو الإخلال بنظام الحكم السائد في بلاد الفريق الآخر)).

4- لمحات تاريخية عن أصل الفكرة القومية في العالم الإسلامي وكردستان

الإسلام والمسألة القومية:

نظرا للأهمية الكبيرة للفكر والبيدولوجية الإسلامية وتأثيرهما البالغ على مصير الشعب الكردي, إلى جانب كون المسألة الكردية في جوهرها مسألة قومية, فسناحاول هنا أن نلمح بإيجاز إلى موقف الإسلام من المسألة القومية, لأن محاولات الصهر القسري, الموجهة ضد الشعب الكردي, وحتى يومنا هذا تتستر غالبا بوشائح وواجهات وشعارات دينية!

من هنا لابد من الرجوع إلى القواعد الأصلية والمصادر الأولية للفكر الإسلامي, لبحث هذا الموضوع, وأعني بذلك القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة بالدرجة الأولى, بهدف إستجلاء المواقف بدون الإلتفات إلى التفسيرات المستحدثة مؤخرا والتي تحمل النصوص في بعض الحالات ما لا تحتمل.

إن طريقة معالجة الإسلام للمسألة القومية لا تخرج عن الإطار الأممي الواضح الأبعاد في الأيديولوجية الإسلامية الهادفة إلى تكوين مجتمع أممي على الصعيد العالمي (أمة), على أساس وحدة العقيدة والدين, والذي ينص بكل صراحة ووضوح على مبدأ المساواة بمفهومه الواسع سواء فيما يتعلق الأمر بالأفراد أو الجماعات, كدليل على هذه النزعة الأممية في الإسلام.

فالتقوى هي المعيار والقاعدة الوحيدة للمفاضلة بين الأفراد والجماعات البشرية. أما الإختلاف على أساس التبعية القومية, اللغوية, أو اللون, فهو أمر يعترف ويقر الإسلام بوجوده كحقيقة ماثلة للعيان لا سبيل إلى إنكارها, غير أن هذا التمايز والإختلاف في العرق واللغة واللون ليست معايير أو مقاييس لتبرير التمييز والمفاضلة بين البشر.

إن هذه الحقائق يمكن التثبت منها في مواضع عدة من خلال نصوص قرآنية صريحة وضمنية. وكذلك بواسطة سلسلة من الأحاديث النبوية الشريفة, بالإضافة إلى مواقف العديد من الشخصيات الإسلامية, وفي طليعتهم يقف بدون أدنى شك, أمير المؤمنين الإمام (علي بن أبي طالب) (رض), الذي أنعم عليه القدر أن ينهل من أنقى وأصفى منابع الفكر والعقيدة الإسلامية, منذ الطفولة, لقرابته من الرسول (ص). ادناه نماذج من النصوص القرآنية بهذا الخصوص:

1- ((كنتم خير أمة أخرجت للناس, تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر)). العمران/110. ومن الجدير أن نلاحظ هنا بأن مفهوم (الأمة) الذي سبق التنويه إليه, يشمل كل المجتمع الإسلامي, وليس حصرا بجماعة عنصرية وعرقية محددة أو شعب معين بالذات. وإن حصل ذلك إفتراضا, فإن مرد

ذلك يعود إلى إرتباط هذه المجموعة بالعقيدة الإسلامية, وليس بسبب يمكن إرجاعه إلى أطر عنصرية أو قومية. وبخلاف هذا التفسير فسيوجد تناقض مع مبدأ المساواة, الذي يعير الإسلام له أهمية كبيرة. من هنا فنحن نجد بأن تفسيرات بعض الساسة العرب مغلوطة, ولا يمكن أن تكون مستنقاة من روح المبادئ الإسلامية, في إدعائهم بأن المقصود (بالأمة) هم العرب, وبالتالي فإن العرب بنحو أو بآخر شعب مختار! وبخلاف ذلك لا بد لنا من التساؤل عن المعنى المحتمل, الذي يكمن خلف كل الإنتقادات الموجه في القرآن الكريم إلى المزاعم اليهودية المشابهة, والقائلة بأن اليهود هم (شعب الله المختار)؟!!

2- أما بصدد حقيقة المساواة بين الشعوب من المنظور الإسلامي للمجتمع, فهو أمر يمكن لنا أن نستشهد به بنص قرآني صريح كقوله تعالى: ((يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله أتقاكم, إن الله عليم خبير)) . الحجرات/13.

3- هذا إلى جانب أن القرآن الكريم يعتبر إختلاف اللغات كآية تأتي أولويتها حتى قبل الإقرار بتعدد الألوان, كقوله تعالى: ((من آياته, خلق السموات والأرض, وإختلاف ألسنتكم وألوانكم, إن في ذلك لآيات للعالمين)) . الروم/22.

وإلى جانب هذه النصوص القرآنية المقتبسة على سبيل المثال لا الحصر, يستحسن أن نقتبس بعض الأحاديث الشريفة أيضا تعميما للفائدة بهذا الخصوص, بإعتبارها مصدرا هاما من مصادر الشريعة الإسلامية الغراء, ودعامة ثابتة لتفسير موقف الإسلام من القضايا والمسائل المختلفة. وفيما يلي بعض المقتبسات ذات العلاقة:

1- ((أنظر فإنك لست بخير من أحمر ولا أسود, إلا أن تفضله بالتقوى)) .

2- وقد ذكر الرسول(ص) في خطبة حجة الوداع بهذه الجوانب بصورة مؤثرة, وهي التي تعتبر إلى حد ما كوصية سياسية أخيرة, حين قال:

((أيها الناس! إن ربكم واحد, وإن أباكم واحد, كلكم لآدم وآدم من تراب. إن أكرمكم عند الله أتقاكم, وليس لعربي على أعجمي فضل إلا بالتقوى, ألا هل بلغت! اللهم إشهد. قالو نعم. قال: فليبلغ الشاهد الغائب)) .

وبالإمكان أن نلاحظ مواقف مشابهة تماما لتلك لدى الخليفة الرابع, أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب, ومنها على سبيل المثال, ما قاله بعد أن بويع بالخلافة:

((أيها الناس! ... ألا وأيما رجل إستجاب لله ورسوله, فصدق ملتنا, ودخل ديننا, وإستقبل قبلتنا, فقد إستوجب حقوق الإسلام وحدوده. فأنتم عباد الله, والمال مال الله, يقسم بينكم بالسوية, لا فضل فيه لأحد على أحد, وللمتقين عند الله أحسن الجزاء)) .

هذا ولأريب أن هذه المبادئ والمواقف المنطقية والواقعية, تعتبر من عوامل إنتشار الدين الإسلامي

الرئيسي، فقد إعتنقت الكثير من الشعوب هذا الدين، على مر الزمن، عن إيمان وعقيدة وقناعة لا تتزعزع، ولا تقل ثباتا عن إيمان العرب أنفسهم، الذين بدأ الإسلام بالانتشار بينهم أول الأمر. غير أن الخلفاء لم يكونوا جميعا سواء بهذا الصدد. وليس إعتباطا أن يفرق التاريخ الإسلامي بين خلفاء راشدين وغيرهم. فهل تستوي مواقف عمر بن عبدالعزيز ومعاوية ممن سماوا (بالموالي)، كلاهما خليفة، كلاهما عربي، بل كلاهما أموي فهل يستويان؟!

فحتى في عهد الرسول (ص) بالذات، وفيما بعد كذلك، نجد بأن بعض التيارات والدوائر كانت تسعى لأن تحيد عن هذا الجوهر وهذه القيم، بهدف إستغلال الدين لأغراض خاصة، عن طريق تفسيرات خاطئة ومضللة، ولو أن هذه المساعي لم يكتب لها النجاح الكلي والتام، بفضل يقضة وتضحية بعض الفئات المتنورة. واما بصدد المسألة القومية، فإن هذه الأفكار، تبلورت وطورت نفسها بالتدريج بالأخص في العهد الأموي، إعتبارا من سنة 660م.

الحكم والسلطة العربية:

بالرغم من أن الأفكار القومية لم تكن في المراحل الأولى بالشكل الذي نعرفه في الوقت الحاضر. غير أنها كانت ملموسة من خلال التمييز في التعامل وعلى شكل أو صورة (نحن العرب) كسادة وحكام و(هم) = (بقية الشعوب الإسلامية) كأتباع وموالين، الذين كانت لهم نفس العقيدة، ولكن لا يفسح لهم مجال التمتع بنفس الحقوق. وهذا يعني في الواقع وبعبارة أخرى، مجموعة من السكان التي تنتمي إلى طبقة أدنى درجة. وبدون شك فإن الإسلام لا يمكن أن يكون حجة لتبرير مثل هذا التعامل بأي حال من الأحوال، بل على العكس تماما، فهو حجة على ممارسي هذه السياسة العنصرية.

ولكن رغم هذه الحقائق فإن بعض الحكام، الساسة، والكتاب العرب مازالوا يتبنون ويدعون إلى تبني هذه الأساليب والإجراءات في زمننا المعاصر أيضا، وبإعجاب وغلو كبيرين! لقد حاول عبدالعزيز الدوري، أحد الكتاب العرب، أن يبين هذا التطور بلاإيجاز، في الوقت الذي يستند فيه إلى آراء وكتابات ذلك العصر، فيقول:

((ولن نبحت دوافع تلك الفتوحات. فللعامل الديني أثره، وللخيرات المنتظرة في البلاد الجديدة دورها ... وللفتوحات أثر سياسي في تحديد الرقعة العربية، إذ أنها مكنت العرب من الإنتشار في الأرض. ولكنها لم تقرر بمفردها الأرض العربية، بل أن تحديد هذه يتصل بموجة أخرى غير موجة الفتوحات، تلك هي موجة التعريب ... لقد حصل التعريب في إتجاهين، إتجاه بشري وإتجاه ثقافي.

وإتجاه الأول يتصل بهجرة القبائل العربية على نطاق واسع إلى الأمصار الجديدة وإستقرارها فيها ... أما الإتجاه الثقافي، فيتصل في الأساس بسيادة اللغة العربية في الدواوين والإدارة، بنتيجة سياسة التعريب الأموية، ثم بسيادتها الثقافية حين أصبحت لغة الثقافة إلى جانب كونها لغة السياسة والإدارة.

ويبدو طبيعيا أن يشعروا بأنهم جماعة متميزة من غيرهم وان يشعروا برابطة العروبة إتجاه الشعوب الأخرى، ويروا بأنهم شعب يتفوق بإمكانياته وبدوره التاريخي ... فهم يرون بأنهم أختيروا لأداء الرسالة، وأن فضل العرب على الشعوب، أن هدوهم إلى ما فيه خيرهم وأن قبول هذه الرسالة

يوجب إحلال العرب منزلة خاصة وقبول سيادتهم.

ولم تكن هذه نظرة الأمويين وحدهم، بل نظرة القبائل العربية عامة ... ولم تكن نظرتهم للموالي إلا مظهرا لهذا الشعور بتميزهم وبأنهم مجموعة بشرية (أمة) خاصة. وقد بالغ البعض في التأكيد على إستهانة العرب بالموالي ومعاملتهم معاملة سيئة. ومع اننا لا نفرهم على تطرفهم، إلا أننا نرى بوضوح، أن العرب أبعدوهم عن كل عمل إداري أو قضائي فيه رئاسة على العرب، ورفضوا إشراكهم في وارد البلاد المفتوحة. ويقول الثعالبي: (ومن أحب الرسول أحب العرب، ومن أحب العرب، أحب اللغة العربية ... ومن هداه الله للإسلام ... إعتقد أن محمد (ص) خير الرسل ... وأن العرب خير الأمم والعربية خير اللغات ...).

لنا أن نسأل هنا: ما هو الفرق بين هذه المنطلقات وبين بقية المنطلقات الإستعمارية لليونانيين، للفرس، للرومان، للبرتغاليين، للإسبان، للإنكليز، للفرنسيين، للألمان... إلخ إنه تكرار مأساوي لإستعلاء قومي لا يمكن تبريره علميا على الإطلاق، بل هو حدث مجرد مرهون بظرف تاريخي خاضته العديد من الشعوب ولد نشوة الإعتزاز لديها على أثر إنتصارات عسكرية فإنعكس ذلك في ذهنيهم الساذجة مولدا الإستعلاء لروح من الزمن فالأيام دول، وما طار طير وإرتفع إلا كما طار وقع.

ولكن لنعد إلى هذا الموجز المقتبس في أعلاه فهو يطرح بعض النقاط الهامة، والتي لا يمكن إعتبارها حقيقة واقعة، بدون مناقشة ولا يمكن أخذها بجد على عواهنها. ومن هنا علينا تقييمها إستنادا إلى المعايير والقيم السائدة في ضوء المبادئ الإسلامية ذاتها، بصورة عامة، ونصوص القرآن الكريم على وجه التحديد، كمرجع أعلى، لنفرق بين الأصالة والإختلاق.

دور العرب:

فيما يتعلق بدور العرب، فإن التاريخ يظهر بجلاء، بأنهم لا يشكلون بأية حال أي إستثناء، بل أنهم يشبهون بقية الشعوب الأخرى، التي كانت لها أدوارها التاريخية أيضا. هذا إلى جانب كون إنجازات العرب مرتبطة من حيث الجوهر، بظهور وإنتشار الإسلام. وحتى في هذا المجال، فإن كل متتبع للتاريخ، إذا كان محايدا، يستطيع أن يلمس جوانبا إيجابية وأخرى سلبية في آن واحد. ذلك لأنه يصعب إعتبار العرب جملة وككل لا يتجزأ كقدوة حسنة للإسلام والمسلمين، فبينهم الصالح والطالح على حد سواء كبقية شعوب العالم. وفي القرآن الكريم بالذات سور تعكس هذه الحقيقة، إلى جانب رسائل الإمام علي عليه السلام، إلى معاوية بن أبي سفيان مؤسس الدولة الأموية.

إدعاءات العرب المتعلقة بحقهم في قيادة العالم الإسلامي:

يتعذر على المرء أن يؤيد هذه الإدعاءات، عند مطالعة نصوص القرآن الكريم، إذ لا أثر لما قد يبرر مثل هذه الإدعاءات بحقهم الأبدي في الخلافة والحكم، على أساس العنصر والإنتماء القومي أو القرابة. بل على العكس يركز على القرابة العقائدية وليست العرقية أو العائلية، وعلى هذا الأساس يجري التقييم. فالقرآن الكريم ينص مثلا على ما يلي:

((وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن, قال إني جاعلك للناس إماما. قال ومن ذريتي. قال لا ينال عهدي الظالمون)) البقرة/125.

((ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا وجاءتهم رسلهم بالبينات وما كانوا ليؤمنوا كذلك نجزي القوم المجرمين. ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون)) يونس/14-16.

وجاء في حديث شريف لخاتم النبيين قوله:

((إسمعوا وأطيعوا - وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه الزبيبة ما أقم فيكم كتاب الله))

ويقول أمير المؤمنين علي ابن ابي طالب عم موضوع الخلافة:

((واعجباہ أكون الخلافة بالصحابة والقراية))؟!)

ورغم إدراكنا لتباين الآراء ووجهات النظر بين الطوائف الإسلامية بهذا الخصوص: فالشيعة يركزون على أهل البيت وآخرون يركزون على الإنتماء لقريش أو العروبة بينما فتح الخوارج الباب لكل مسلم مؤهل لتولي دور القيادة. لكن التاريخ أثبت بأن أهل البيت حكموا وأن القريشيين/العرب قد حكموا بل أن آخرين حكموا أيضا: أكراد, أتراك, بل وحتى المماليك. إذن التجربة العملية فتحت الباب واسعا لممارسة السلطة في العالم الإسلامي فقد قضت المشيئة الإلهية أن تمارس شتى الفئات والنحل السلطة, ومن الصعب إن لم يكن من المستحيل إعادة عقارب الزمان إلى الوراء ومسح ما سطره التاريخ على صفحاته.

الفتوحات الإسلامية:

ينظر الإسلام إلى العالم من زاوية خاصة, بإعتباره مؤلفا من معسكرين منقسمين, فمن جهة نجد هنالك المضطهدين (المستكبرين) في حين نجد على الطرف الآخر المضطهدين (المستضعفين). وإنطلاقا من هذه القاعدة, فإن المسلمين الحقيقيين, مدعوون إلى مخافة الله وحده سبحانه تعالى, وليس البشر مهما تعددت الألقاب والصفات التي يصفونها على أنفسهم, بحق أو بدونه, ومن ذلك قوله تعالى جل شأنه: ((... فلا تخشوا الناس وأخشوني ...)) المائدة/44

وعلى هذا الأساس, فالإسلام دعوة إلى مناهضة ومقاومة كل أشكال الإضطهاد وتشجيع لدعم المستضعفين في ذات الوقت. ومن هنا فإن الحروب الإسلامية هي بالأصل والأساس, إما حروب دفاعية, أو حروب تحرير. ومن الملاحظ عدم وجود تمييز بين (المستضعفين). وهذا يعني أنها مسألة شاملة لا حصر فيها بالنسبة للجميع في كل زمان ومكان. قال تعالى:

((أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير. الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق)) الحج/38. وقوله تعالى :

((وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان, الذين يقولون ربنا

أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها وإجعل لنا من لدنك وليا وإجعل لنا من لدنك نصيرا)) النساء/74.
من الملاحظ أن هذا الموقف يعزز في أحاديث نبوية شريفة متعددة, منها قوله (ص):

((من رأى منكم منكرا فليغيره بيده, فإن لم يستطع فبلسانه, فإن لم يستطع فبقلبه, وذلك أضعف الإيمان)).

ولكن بالمقابل نلاحظ وجود إنتقاد لاذع يوجه إلى من لا ينهى أوبتتهاهى عن فعل المنكر, كقوله تعالى:
((لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى, ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون. كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئسا كانوا يفعلون)) المائدة/78-79.

غير أن الحديث عن حق الدفاع عن النفس/الذات في الإسلام, لا بد وأن يقود المرء إلى التطرق لموضوع (الجهاد), الذي يفسر بشكل غير دقيق في العالم الغربي, ويعرف (بالحرب المقدسة). فالسيد قطب (أحد المتخصصين في الشريعة الإسلامية مثلا يرى بأن الجهاد يعني بين أمور أخرى ما يلي:

((إن الجهاد الإسلامي لايعني فقط, التركيز على مسألة إنتصار الثورة العالمية وتحرير الإنسان, بل أنه ينهى في ذات الوقت عن إستهداف النهب والسلب وتكوين الإمبراطوريات بأية حال, فالهدف الوحيد للثورة العالمية هو تحقيق السلام)).

ولكن رغم كل هذه النصوص الصريحة والواضحة, فإن ذلك كله لا يعني عدم حدوث إنحرافات في التطبيق عن هذا الخط القويم في التطبيق, في الماضي والحاضر على حد سواء, الأمر الذي يلاحظ لدى الفكرة والعقيدة المسيحية أيضا. وحتى في عهد الرسول (ص) بالذات, فإن بوادر هذا الإتجاه المنحرف كانت قابلة للملاحظة, والتي تحولت إلى دوافع رئيسية لبعض الحكام فيما بعد. وفي النصوص القرآنية بعض الدلائل والقرائن الدالة على صحة ما نذهب إليه, كقوله تعالى:

((سيقول المخلفون إذا إنطلقتم إلى مغانم لتأخذوها ذرونا نتبعكم, يريدون أن يبدلوا كلام الله, قل لن تتبعونا كذلكم قال الله من قبل, فسيقولون بل تحسدوننا, بل كانوا لا يفقهون إلا قليلا)) الفتح/15.

اللغة العربية:

لا ريب أن اللغة العربية, تعتبر واحدة من اللغات الجميلة والثرة في العالم, لكنها ليست بقادرة, شأنها في ذلك شأن بقية اللغات الهامة في العالم, أن تعوض أو تلغي جميع اللغات الأخرى السائدة في العالم. إن نزول الوحي, الذي تجسد في القرآن الكريم, باللغة العربية, لا يمكن أن يفسر بأنه إجازة لنسخ وإلغاء جميع اللغات الأخرى. إن قدسية القرآن لا تكمن في اللغة التي نزل بها, بل في الأحكام وقواعد الحكم والعبور والعضات والمثل المستقاة...إلخ. والموجهة إلى الإنسانية, كوسيلة للتبشير أو الإنذار معا, الأمر الذي يمكن تحقيقه بإستعمال لغات أخرى أيضا, من باب التقرب إلى أذهان المخاطبين. وفي الواقع والأساس فإن القرآن الكريم بالذات, لم يمنح اللغة العربية مثل هذا الدور

المميز والمفضل، ولعل المقتبسات التالية، من بعض الآيات القرآنية، تعطي الدليل الوافي على صحة ما نذهب إليه، كقوله تعالى:

((وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم ...)) .أبراهيم/3. أو ((ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته ...)) . فصلت/44. أو ((إنا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون ...)) . الزخروف/2. أو ((فإنما يسرناه بلسانك لعلهم يتذكرون ...)) . الدخان/57.

ومن هنا فمن الضروري - لأجل تسهيل عرض الفكر الإسلامي على الشعوب الأخرى، بصورة موضوعية ومقربة للأذهان، وبهدف تحرير جماهير هذه الشعوب من كل عسف وإستغلال قد يصاحب التفسير - ترجمة القرآن الكريم، رغم كل الصعوبات المتوقعة، إلى أكبر عدد ممكن من اللغات. ومن المفيد أن يشارك علماء الدين المسلمين أنفسهم في إنجاز هذا العمل المجدي بشكل فعال، من أجل ضمان الحصول على تراجم قريبة فعلا من النص والروح القرآني، الأمر الذي يتطلب إلى جانب التمكن التام من اللغة العربية واللغة المراد ترجمة القرآن الكريم إليها، دراية كافية بالأحوال الإجتماعية، السياسية، الإقتصادية، الثقافية والدينية السائدة في الجزيرة العربية قبل الإسلام، إلى جانب معلومات وافية عن المعتقدات الدينية السائدة في تلك الفترة في المناطق القريبة من الجزيرة العربية أيضا.

إذن فرغم كل هذه المثل والقواعد الحاثثة على التعايش السلمي بين الشعوب المختلفة ضمن الإطار الأيديولوجية والعقيدة الإسلامية، على أساس المساواة التامة، على شتى الأصعدة، غير أن التطور التاريخي، الذي تم التلميح إليه بإيجاز في بحثنا هذا سابقا، أخذ طابعا مغايرا، الأمر الذي تسبب وما يزال في توليد، بل وتصعيد شدة ردود الفعل والإنتفاضات بالتدرج، والتي أدت في النهاية إلى القضاء على الحكم الأموي نهائيا على سبيل المثال. يقول (يوليوس فيلهوزن) موجزا هذا التطور:

((ولم يكن الإسلام وحده كافيا في ضمان المساواة لهم، ذلك لأن الدولة التيقراطية الإسلامية، كانت في الواقع دولة عربية خالصة، دولة العرب التي جعلتهم فوق الأمم المغلوبة. وكان هذا في ذاته مناقضا لفكرة الحكومة التيقراطية، فهي لا ينبغي أن تكون ملكا، ولا يجوز أن يكون لها مظاهر الملك وأشد ما تكون المناقضة، إذا ظلت حقوق السادة من العرب قائمة بالنسبة للمسلمين من غير العرب: ذلك لأن الإيمان بالله والإعتراف له وحده بالملك كان من شأنه أن يدعو إلى نبذ كل تمايز بين الأمم من أساسه. وكان من السهل إستخدام مبادئ الإسلام وسيلة لإعطاء الموالي نصيبهم من الدولة التيقراطية، وفي إنتزاع حقوقهم من يد العرب.

وكان أهل الديانة والورع من العرب أنفسهم يفتون إلى جانب الموالي في مطالبتهم بحقوقهم. وحاولت أحزاب المعارضة بنوع خاص، أن تجد فيهم حلفاء على بني أمية. وكان بنوا أمية يمثلون في الواقع سيادة الأمة العربية لا سيادة الإسلام...

فالإسلام الأول يجعل المحافظة على وحدة (الجماعة)، أعني على وحدة الأمة الإسلامية، فوق كل شيء، وهو أيضا يدعو إلى شد أزر حكومته، وإلى طاعتها. ولكن بعد أن حادت الحكومة عن

المبادئ، التي يجب أن تقوم عليها الحكومة التيقراطية، جاء الإسلام الثائر، فجعل تلك المبادئ أساسا لمحاربة نظام الحكم، الذي كان قائما آنذاك، وجعل يدعو للحرب نصرا لله على بني أمية وعلى عمالهم، ونصرا للحق على العصيان والعسف)).

غير أن سقوط الدولة الأموية لم يستطع أن يجد حلولا جذرية ونهائية للمشكلة، رغم تحسن أوضاع بقية الشعوب الإسلامية (نسيبا) من غير العرب، الأمر الذي كان نتيجة حتمية للدور الحاسم، الذي لعبته هذه الشعوب بقيادة (أبو مسلم الخراساني)، (كردي الأصل)، والذي أغتيل غيلة وغدرا بعد أن أنجز مهمة القضاء على سلطة الإنحراف الأموي، على يد الحكام العباسيين (750 – 1258م.). ذلك لأن بعض الحكام العرب واصلوا المطالبة وبالبحاق بحقهم المزعوم في السيادة والسلطة على العالم الإسلامي وشعوبها كسادة، وواصلوا التضيق على بقية الشعوب الإسلامية في شتى المجالات من سياسية وثقافية وإجتماعية.

وكننتيجة طبيعية لسياسة التميز هذه، فقد نشبت عدة ثورات ضد الحكم العباسي أيضا، رغم أن الصراع بات يتخذ طابعا ثقافيا في الغالب، حيث نجد بعض الكتاب والشعراء العرب وكتاب بقية الشعوب الإسلامية وشعراؤهم، بالأخص الفرس وهم أصحاب حضارة وثقافة عريقة، يتورطون في مساجلات وجدل ثقافي، مفاده أن كل طرف من هذه الأطراف المتنازعة، كان يركز على كيل المديح والثناء على تراثه وتاريخه الخاص. وعن هذا الطريق إستحدث العرب كلمة جديدة ((الشعبوية))، كنعت وتسمية للحركة الداعية إلى تحقيق المساواة بين الشعوب الإسلامية كلها. ولقد سمي دعائها بأهل التسوية إبتداء، الذين كان الفرس على الأرجح قادتها.

ومن الطريف أن نلاحظ في أيامنا هذه الغلاة من القوميين العرب، من دعاة حق السيادة العربية على بقية الشعوب الإسلامية يعودون من جديد لإستخدام نفس الصياغات البالية، التي أثبت التاريخ بأنها لا تجلب أي خير ولا يمكن بأي حال قبولها من قبل بقية الشعوب الإسلامية، بهدف الإنتقاص من قيمة كل حركة تحررية أو معارضة داعية إلى إقامة المساواة، فما أشبه الليلة بالبارحة يا بدر!

فمن الملاحظ بأن إمتعاض الفرس من غطرسة الحكام العرب غير المبررة على الإطلاق في العهد العباسي دفع ببعض الكتاب من أهل التسوية إلى الرد بعنف مشابه من حيث التطرف في المواقف، فدعوا إلى وجوب عودة العرب إلى شبه الجزيرة العربية، بإعتبارها موطنهم الأصلي، وإلى مهنتهم القديمة، رعي الإبل!

غير أن النظرة الإسلامية الأصيلة والموضوعية تتطلب إدانة الموقفين معا، رغم أن الموقف العربي كان الأجدر بالشجب، على إعتبار أن البادئ أظلم، لأن لكل فعل رد فعل مساوي في القوة ومعاكس في الإتجاه. علما أن القرآن الكريم، يحوي على عضاة وعبر كافية لو اخذ بها الطرفان لكانا في غنى عن خوض هذه المهاترات. قال تعالى :

((إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم وإتقوا الله لعلمكم ترحمون... يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم...)). الحجرات/9.

وعلى أية حال فإن حياة الدول والإمبراطوريات تخضع بصورة إجمالية لنفس القواعد والقوانين التي تخضع لها حياة الأفراد الإعتياديين. فبعد فترة النمو والتطور والإزدهار والإنتصارات, يمكن الوصول بواسطتها إلى قمة محددة, لكن بعدها تظراً فترة الانحسار لا محالة ويدب الوهن والضعف, الذي يؤدي في النهاية إلى الموت المحقق. وإنطلاقاً من هذه القاعدة الأزلية, فالحكم العربي شأنه في ذلك شأن غيره لا يمكن أن يعتبر إستثناء بأي حال من الأحوال. وقد لاحظ أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب هذه الحقيقة وصاغها بعبارات حكيمة حين قال: ((الدهر يومان يوم لك ويوم عليك))).

فبإستثناء فترة الحكم الأيوبي (القصير الأمد نسبياً) وكذلك حكم الصفويين في إيران وما يليها من الأمصار في الشرق, فإن الفترة اللاحقة, خطتها يد الأتراك بعد سقوط الدولة العباسية. فالأتراك الذين جاؤا من أواسط آسيا على شكل موجات بشرية, بصورة مشابهة لنزوح القبائل العربية من شبه الجزيرة العربية, إلى بقية المناطق, إستطاعوا بالتدريج أن يبتزوا السلطة ويحتفظوا بها لعدة قرون. وكان العثمانيون على الأرجح أقل المجموعات النازحة عدداً, إلا أن سلطتهم أثبتت بأنها الأكفأ والأقدر على البقاء والتطور, إبتداءً في آسيا الصغرى وفيما بعد في أغلب مناطق العالم الإسلامي, (بإستثناء إيران والمناطق الشرقية المتاخمة لها), وإلى حد ما في أوروبا ذاتها حيث وصلوا إلى أبواب فيينا. وبغض النظر عن بعض الإنتكاسات والهزائم, التي أدت إلى خروج بعض المناطق من قبضة السيطرة العثمانية, إلا أن سلطتهم إستمرت في الكثير من البقاع حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

السلطة التركية:

إن حكم الأتراك/العثمانيين, لا يختلف من حيث الجوهر عن حكم العرب. فقد إنتقلت الخلافة إلى العثمانيين والأغلبية السنية. وبقيت حكراً عليهم في الفترة ما بين (1516 – 1924م.). كما سادت اللغة التركية بالتدريج كلغة رسمية, كنتيجة لسلطة دامت عدة قرون. وعوملت الشعوب الإسلامية الأخرى, معاملة سلبية, بإعتبارها تنتمي عملياً إلى طبقة أدنى, كما كانت عليه الحال في ظل الحكم العربي قبل ذلك ولقرون, وعلى جميع الأصعدة: سياسياً, إقتصادياً, ثقافياً, وإجتماعياً.

ومن الطريف أن نلاحظ بأن العرب باشروا بتولي دور المعارضة, بالضبط على الصورة والنمط الذي لجأ إليه الفرس في ظل السلطة والحكم العربي, مطالبين بالمساواة! إن التضحية التي كان العرب يطلبونها كقادة من بقية الشعوب الإسلامية الأخرى عندما كانوا يحتكرون السلطة, رفضوا الإتيان بمثلها, عندما تولى غيرهم السلطة والحكم! وقد قال تعالى في محكم كتابه: ((أأمرون الناس بالبر وتتنسئون أنفسكم وانتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون))؟ البقرة/44.

من جديد يمكننا القول, بأن الحركة السماة بالشعوبية, كانت بالأصل موجهة ضد المساعي الهادفة إلى تعريب الإسلام, تلك المساعي, التي أرادت أن تثبت إمتيازات العرب وتضمن إستمرارية سلطتهم إلى الأبد. غير أن الحركة القومية المعاصرة بالمقابل في العالم الإسلامي, تعتبر وإلى حد بعيد, كرد فعل على المساعي الهادفة إلى تترك الإسلام. ومن الغريب أن نلاحظ بأن العرب إنضموا عملياً إلى صف الحركة الشعبوية/القومية المعاصرة, ليتخلصوا من عسف الحكم التركي!

وعلى اية حال فإن التطرف القومي والنزعات العنصرية في العالم الإسلامي، وفق النموذج الأوربي والنظريات السياسية المرتبطة به، إستغلت أو إستخدمت الدولة العثمانية/تركيًا، كمحطة للعبور لدخول المناطق الإسلامية الأخرى. لقد تغلغت الأفكار الأوربية عن طريق أوربا الوسطى والشرقية، بواسطة بعض اللاجئين البولونيين والهنغاريين، ممن إتجاؤا إلى الدولة العثمانية، بعد فشل حركاتهم القومية في عام 1848م. وبقوا هنالك. وقد إعتنق البعض منهم الدين الإسلامي، وتقلدوا المناصب الهامة في جهاز الدولة، كالكونت (كونستانتين يورزيسكي)، الذي غير إسمه فيما بعد إلى (مصطفى جلال الدين باشا). لقد نشر كونستانتين / مصطفى في عام 1869م. كتابا باللغة الفرنسية في إسطنبول بعنوان: ((أترك الأمس وأترك اليوم)). حاول المؤلف أن يركز (بين جوانب أخرى أيضا) على ما يسمى بالإنجازات الخلاقة للشعب التركي في التاريخ، مستندا بذلك على دراسات بعض المستشرقين الأوربيين. وقد أثرت هذه الأفكار، بدون شك، في المجتمع التركي إلى حد كبير، وعززت إعتقاد الأتراك بإنجازاتهم التاريخية وما إرتبط بذلك من منزلة خاصة بهم في التاريخ!

وقد أضاف المستشرقون وزادوا عن هذا الطريق (عمدا أو سهوا) من حدة التطرف القومي للأفكار القومية التركية. وهذا ما ولد سلسلة من ردود الفعل العنيفة بين القوميات الأخرى غير التركية الأمر الذي حتم نشوب الثورات وحركات التحرر.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، كانت الإمبراطورية العثمانية، بحاجة ماسة إلى إصلاحات جذرية، والتي بدونها كان سقوط الإمبراطورية أمرا حتميا لأسباب إقتصادية، إجتماعية، وسياسية. غير أن فكرة إدخال هذه الإصلاحات الضرورية وكيفية تطبيقها، ولدت تشعبا في الآراء والمنطلقات، والتي تبلورت فيما بعد في إتجاهين رئيسيين: الأول - وكان يدعو إلى وحدة إسلامية، ويدعم من قبل السلطان (عبد الحميد الثاني). الثاني - وكان يدعو إلى وحدة طورانية. وبالتدرج رجحت كفة الإتجاه الثاني، وتم عزل السلطان عبد الحميد الثاني، وعين السلطان رشيد مكانه والذي كان يؤيد هذا الإتجاه المتطرف. غير أن الإصلاحات المأمولة والتي كان من المتوقع أن تحققها (الحركة الدستورية)، لتضمن المساواة بين شعوب الإمبراطورية، كوسيلة لوضع حد لتنامي وتصاعد الحركات الانفصالية، التي ظهرت إبتداءا بين شعوب البلقان، لم تحقق الأهداف المطلوبة.

فمجموعة (تركيا الفتاة) التي كانت تدعم هذه الحركة، والتي بواسطتها إستطاعت أن تكسب عطف وتأييد الشعوب الأخرى داخل الإمبراطورية العثمانية، غيرت موقفها، وأظهرت بأنها غير مستعدة للوفاء بالمطالب القاضية بتحقيق مبدأ (المساواة). هذا إلى جانب أن حركتهم (تركيا الفتاة) ذاتها كانت ومنذ البداية، تعاني من عدم الإنسجام الداخلي، الأمر الذي إنتهى في عام 1902م. بحدوث إنشقاق داخل الحركة. وقد تنامي بعد ذلك نفوذ (الإتحاديين) بالتدرج، الذين جاؤا إلى السلطة بالفعل في عام 1908م. عن طريق إنقلاب عسكري.

لقد نالت شعوب الإمبراطورية العثمانية أثر ذلك على نوع من الحقوق الثقافية لفترة ما، غير أن الإتحاديين تنكروا فيما بعد لهذه الحقوق، ذلك لأن سياستهم الحقيقية كانت تهدف إلى تحقيق الوحدة الطورانية، وتشبه إلى حد بعيد أفكار الألمان الهادفة إلى توحيد الألمان، وهو ما تبغي تحقيقه بعض

الأطراف السياسية العربية أيضا.

إن هدف القوميين الأتراك كان ينحصر في صهر جميع شعوب الإمبراطورية العثمانية. وبالإمكان تقييم ودراسة عقليتهم من خلال مقال نشرته جريدة (تنين), الناطقة بلسان الإتحاديين, جاء فيه:

((الحرية شيء جيد, ومن شأن منحها للأقليات القومية كسب عطف أوربا إلى جانبنا. إلا أننا معشر الأتراك, ضعفاء إقتصاديًا, فإذا منحنا الشعوب الأخرى الحرية السياسية أيضًا, فإن ذلك يعني أننا أعطيناهم عنصرًا جديدًا للتفوق علينا)).

من هنا فمئذ مؤتمرهم (الإتحاديين) المنعقد في تشرين الأول/1911م. في سالونيكى/اليونان, تم إصدار القرارات القاضية, بأن تسيير شؤون الدولة على أسس إسلامية, سيكون مرتبطًا بسيطرة وحكم العنصر التركي. (قارن موقف الحكام العرب في العهد الأموي على سبيل المثال). لذا فقد إرتات إحدى توصيات المؤتمر ما يلي:

((لابد من عثمانة جميع الشعوب الخاضعة للأتراك بصورة تامة آنيا أو في المستقبل. ولكن من الواضح بأن تحقيق هذا الهدف لا يمكن التوصل إليه أبدا من خلال وسائل الحوار والإقناع فقط, بل يجب اللجوء إلى القوة والسلاح أيضا.

إن طبيعة الإمبراطورية العثمانية ستبقى إسلامية, كما ستبقى التقاليد والمؤسسات الإسلامية الموروثة محترمة, لكن يجب حرمان الشعوب الأخرى من الحصول على فرصة تنظيم نفسها بنفسها)).

في المناطق العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية, وبالأخص في سوريا, إكتسبت الحركة القومية لونا وطبيعة خاصة بها, الأمر الذي تجسد في موقف العرب من الحكم العثماني. فكلما زادت إتجاهات التطرف القومي التركي وما كان يصاحب ذلك من تصرفات سيئة في المجال الإداري, كلما زادت الإمتعاض وتجمعت الأدلة المقنعة لدى العرب كأدلة ومبررات لمعارضة السلطة العثمانية بشكل متزايد. ومن الجدير بالذكر بأن الحركة القومية العربية كانت تقاد من قبل بعض العناصر المسيحية, المتأثرة بالثقافة الغربية والحضارة الأوروبية, ممن كانوا يفاخرون من جانبهم بأفكارهم القومية المتطرفة أيضا من أمثال (نجيب العازوري) و(إبراهيم اليازجي). فقد أصدر نجيب العازوري في 1905م. كتابا باللغة الفرنسية بعنوان: (نهضة القومية العربية), الذي جلب إهتمام ورضا الدول الأوروبية الكبرى, لما تضمنه من أفكار إنفصالية, ودعوة إلى تكوين دولة عربية بعيدا عن المبادئ الإسلامية , إقتداءا بالنموذج الأوربي.

لقد تولت الجمعيات والنوادي الثقافية العربية التي نشأت منذ عام 1857م. تنمية الشعور السياسي والثقافي بين العرب بشكل لا يمكن الإستهانة به, وكذلك لتمهيد وتهيئة الرأي العام الداخلي, بقبول فكرة تأسيس دولة عربية. وشارك في هذه العملية, شعراء, كتاب, ورجال دين...إلخ. في بحث المسائل القومية وطالبوا ببعض الحقوق القومية الخاصة والمناسبة للعرب. غير أن هذه المطالب تكاثرت وتنامت بالتدرج بمرور الزمن. ولعل السبب يرجع إلى تنامي وتساعد أساليب السلطات العثمانية القمعية وإضطهادها لشعوب الإمبراطورية بوتيرة متصاعدة, مستهدفة إحكام سيطرتها على

هذه الشعوب عبر ممارسة المزيد من العنف. يقول الكواكبي بهذا الخصوص على سبيل المثال:

((من أهم الضروريات, أن يحصل كل قوم من أهالي تركيا, على إستقلال نوعي إداري, يناسب عاداتهم وطبائع بلادهم)).

هذا إلى جانب أن (الجمعية الوطنية العربية) في باريس كانت قد أصدرت في عام 1906م. بعض المنشورات السياسية الموجه إلى الدول الكبرى, والتي أريد لها أن تثير إنتباه هذه الدول إلى التطورات الحاصلة في المناطق العربية, من الناحية القومية, ولمحت إلى إستحسان فكرة تكوين مملكة عربية قومية, على أساس الفصل بين الدين والسياسة, على أن يكون لهذه المملكة حدود طبيعية, تمتد من بلاد ما بين النهرين ولغاية قناة السويس من جهة, وبين البحر الأبيض المتوسط ولغاية بحر عمان من جهة أخرى. أما بالنسبة للحجاز, فيبدو أن الجمعية, أثرت فكرة تأسيس مملكة مستقلة فيها, يكون فيها الملك (خليفة) لجميع المسلمين في ذات الوقت.

هذا وقد وجدت بعض التيارات أو الكتل بين العرب, ممن كانوا يطالبون بتأسيس مملكة مزدوجة أو ثنائية على أساس النموذج المعمول به في ذلك الوقت بين النمسا والمجر, كأساس لحل المسألة القومية. ومن هذه الدوائر, نذكر الجمعية (القحطانية), التي تأسست في عام 1915م. في إسطنبول.

وإستنادا إلى ما ورد ذكره, يمكن ملاحظة, أن الطرفين العربي والتركي على حد سواء, يعتبران أن الإسلام في الواقع وسيلة لا غاية, فالإسلام أمر محبب إلى قلوبهم طالما أمكن من خلاله أن ينالا السلطة والنفوذ, ويتحكما عن طريقه في رقاب بقية الشعوب الإسلامية, الأمر الذي لو تحقق, فإن الطرفين لا يبغيان بعدها الإستماع إلى أية أدلة أو حجج وأعدار تقضي بوجوب تحقيق المساواة بين الشعوب الإسلامية كافة!

فالعرب يفضلون تقسيم السلطة في بعض المراحل ويطالبون بالإنفصال بدون لف ودوران في مراحل أخرى. أما الأتراك فيفضلون إلغاء الخلافة من الأساس, ذلك لأن الدين في نظرهم لم يعد قادرا على إقناع الشعوب الإسلامية بقبول دور الموالي والتابع الصامت لهم ولعسفهم! فقط على مثل هذه الخلفية والأسس يمكن تفسير المساعي الداعية إلى فصل الدين عن السياسة لدى البعض لا غير. يقول عبدالعزيز الدوري بهذا الخصوص ما يلي:

((نحن نريد بدراسة الجذور أن نميز بين العروبة والإسلام في وجهتنا. فمع أن الإسلام جاء ثورة عربية, ومع التوافق الكلي بين الخط العربي والخط الإسلامي في صدر الإسلام. فإن التباين بين الخطين بدأ حين توسع الإسلام في آفاقه, وحين إتخذ سبيلا لضرب العرب, وحين أنجر العرب بإسم الدين إلى قبول سيادات أجنبية ما لبثوا وأن ثاروا عليها. إن إعتزازنا بالتراث وإعطائنا القيم منزلتها لا يعني إتخاذ الإسلام رابطة سياسية أو إقامة للكيان على أساسه))!

الأكراد:

وبعكس القوميات الأخرى الرئيسية في الشرق الأوسط من ترك وعرب وفرنس, فإن الأكراد لم

يظهروا ميلا او نزوعا إلى التسلط, رغم أنهم حصلوا على فرص مناسبة أحيانا, كفترة الحكم الأيوبي, الذي كان طابعه الإسلامي هو المهيمن بكل جلاء, فلا وجود للتكريد كما حصل مع التعريب والترريك أو التفريس, عبر مصادرة لغات الشعوب الأخرى على سبيل المثال.

وفي الوقت الحالي يلاحظ بأن موقف الشباب الكردي إتجاه الإسلام, سلبي على الأرجح, حيث يعتبر الإسلام في الكثير من الدوائر كسبب لمعاناتهم ولأوضاعهم المتدهورة التي طالما توجب على الكرد أن يعانون منها بحكم سوء الإستفادة من قبل البعض من هذا الدين.

هذه التهم لا نفتقر إلى مبررات, الأمر الذي يمكن التحقق من صحته من خلال دراسة التاريخ, الذي عاشته كردستان منذ قرون, من الإستغلال والإجفاف, حيث إستغلت الدوائر الحاكمة, إسم الدين الإسلامي بشكل سيء, لتمرير مخططاتها الخاصة, الأمر الذي إنعكس بصورة سلبية للغاية على الكرد وكردستان. وفي معرض الحديث عن العلاقات المتبادلة بين الرعية والحكام, فإن العودة إلى النصوص الشرعية المتمثلة بنصوص قرآنية وأحاديث نبوية شريفة, أمر لا يمكن الإستغناء عنه ومنها قول الرسول (ص):

((لست أخاف على أمتي غوغاء تقتلهم ولا عدوا يجتاحهم, ولكن أخاف على أمتي أئمة مضلين إن أطاعوهم فتنوهم وإن عصوهم قتلوهم)).

من هنا فإن من المستحسن أن تؤخذ النقاط التالية بنظر الإعتبار:

1- يتوجب على المرء أن يفرق بين الإسلام كعقيدة دينية وأيديولوجية ثابتة, وبين الحكام, الذين ينتحلون الصفة الإسلامية. ففي الحقيقة لا يوجد ترابط جدي ودائمي بين الطرفين. لذا فإن التقييم الموضوعي يجب أن يراعي هذه الجوانب.

2- إن التقصير ليس مرده العقيدة والفكر الإسلاميين, بل على الأرجح تقصير بعض القادة الدينيين من الأكراد أنفسهم, الذين تعزى مواقف البعض منهم إلى نوع من الشعور بالنقص, ربما كنتيجة لخضوع شعبهم قرونا عديدة لحكم أجنبي, ولذا لا يرتاح أكثرهم لمواقفهم الذاتية, ما لم تكن موضوعة في خدمة حكام أجنب و كأن ذلك هو الطريق الأوح والأفضل, ليكونوا مسلمين حقيقيين! وبذلك وفي أغلب الحالات يخدم هؤلاء عن دراية أو جهل وسذاجة بعض الطغاة والجبابة, الأمر الذي ينهي عنه الدين الإسلامي بكل صراحة وضوح. من هنا فإن أمثال هؤلاء لا يمكن إعتبارهم لا وطنيين أكراد حقيقيين أو مسلمين صالحين في نفس الوقت. فقد حذر الرسول (ص) من مثل هذه المواقف قائلا: ((من مشى مع ظالم فقد أجرم)).

3- إن ضعف روح التضامن السائد بين الشعوب الإسلامية, إما بسبب الجهل أو بسبب تجاهل الواجبات الدينية, التي لا يراد لها أن تطبق بشكل صحيح, وما يرافق ذلك من إضطهاد القوميات الأخرى, دون أن تحرك بقية الشعوب الإسلامية ساكنا, وكأن هنالك عودة للروح الجاهلية وما ساد بين العرب قبل الإسلام من عصبية, إستنادا إلى المقولة: ((أنصر أخاك ظالما أو مظلوما)).

متجاهلين حقيقة أن الإسلام إذا كان قد إحتفظ بنفس العبارات, إلا أنه قلب المعنى رأسا على عقب,

فجاء التفسير مغايرا كليا لطبيعة هذه النظرة, بحيث بات من واجب المسلم أن يمنع أخاه من ارتكاب الظلم. فشتان بين التفسيرين.

4- إن أغلب الثورات الكردية, كانت تستند على مبادئ الدين الإسلامي الحائثة على نصرة المظلوم ومقارعة الظالم, لتبرير حق الأكراد في المساواة والثورة من أجل المطالبة بحقوقه المهضومة, وأحيانا للمطالبة بالإستقلال التام. إن ذلك ما كان ليحدث لولا القناعة الراسخة للقيادات الكردية, بأن الأكراد على حق في المطالبة بتقويم الإعوجاج الذي طال به الزمن من هضم للحقوق وسوء في المعاملة, وأن هذه المطالبات شرعية. ذلك لأنه بدون سيادة مبدأ المساواة الكاملة بين صفوف المسلمين, فإن إنتصار الثورة العالمية, التي يراد من خلالها تحقيق العدالة والسلام عالميا سيبقى أمرا مشكوكا فيه, ولا يمكن إقناع الآخرين بحسن النوايا التي تكمن وراءه.

وتجدر الإشارة في هذا الموضوع إلى أنه تواجدت في نهاية القرن التاسع عشر مجموعة, وإن بقيت معزولة في الغالب كانت تطالب وما تزال تطالب بتأسيس دولة إسلامية موحدة, على أسس فدرالية, وتشمل أيضا على دولة كردية. ويطلق على هذه المجموعة (النورية) نسبة إلى (سعيد نوري).

إن الطبيعة الدفاعية الغالبة للحركة الكردية, هي أمر يمكن ملاحظته في جميع الفترات الزمنية, حيث كان يبذون الطاعة لدينهم وللدول التي عاشوا في كنفها طالما لم يتعرضوا إلى إضطهادات لا يمكن السكوت عنها. إلا أن التجارب في الغالب أثبتت بأن هذا الولاء لم يجلب لهم أية فائدة في الواقع, وتلك حقيقة يدعمها التاريخ. من هنا تصاعدت نزعة المطالبة بحق تقرير المصير, بما في ذلك الدعوة إلى تشكيل دولة كردية مستقلة, بعد أن تعثرت وإنتكست كل المساعي المبذولة لتحقيق التعايش السلمي على أساس المساواة بين الشعوب الإسلامية. من هنا أيضا الدعوة إلى إعادة توحيد كردستان, والتأكيد على فكرة وجوب الحصول على الإستقلال, التي بدت للأغلبية كمخرج وحيد من المأزق الطويل الأمد, الذي يقود الأكراد بالتدرج, ولكن بكل تأكيد إلى الهلاك الحتمي, كشعب له شخصيته وصفاته وثقافته وتراثه الخاص, بسبب الجور والعسف والإضطهاد الشديد والمستمر, الذي يتعرض له من جهات عدة. يعلق باسيل نيكيتين فيقول:

((ولا يخفى أن المشكلة الكردية قد طرحت على بساط البحث منذ الحرب العالمية الأولى, وأن هدف الأكراد هو إنشاء وطن قومي لهم. ولقد عقدوا الآمال على منظمة عصبة الأمم, ولكن تخطيط الحدود لم يلب مطالبهم القومية, إذ شنت شملهم بين عدة دول... وكانت خيبة الأمل هذه سبب إستيائهم الشديد, الذي عبروا عنه بعدة ثورات دامية. ولا يسعنا أن نتكهن عما يخبئه المستقبل, ولكن من الواضح, أن وضع الأكراد كأقليات سياسية متفرقة, هو سبب تدميرهم وثوراتهم. وإذا أخذنا بعين الإعتبار أنهم يزدادون وعيا, فإننا نتساءل: إذا كانت هذه البقعة من العالم ستعرف الإستقرار يوما؟))

وإلى جانب التجارب السلبية التي توجب على الأكراد أن يعيشوها أثناء التسلط الأجنبي على رقابهم, فقد تغيرت الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية كذلك. فالنظام اتلاقطاعي بدأ ينحسر تدريجيا بظهور قوة رأس المال, الذي كان مصحوبا في الغالب بتدخل أو ضغط أجنبي, الأمر الذي حال دون تطور النظام الرأسمالي الذاتي في كردستان بشكل طبيعي. واسهمت هذه الجوانب رغم التعقيدات

والملايسات التي رافقتها, في صياغة الأفكار القومية لدى الأكراد. طبعاً إلى جانب النفوذ الذي مارسته الأفكار والأيدولوجيات الأوربية, التي تسربت بشكل غير مباشر من خلال الإحتكاك بالشعوب المجاورة, والتي تطرفت نزعتها القومية بفعل هذه الأفكار كالترك والعرب.

من الممكن أن نلاحظ بالنسبة للأكراد, بأن توعيتهم القومية, قد بدأ التبشير بها من قبل بعض الشخصيات التاريخية الكردية, من شعراء ورجال الدين (بعض الامؤسسات الدينية), التي شاركت في بلورة الفكر القومي الكردي تدريجياً. في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين, بدأت الجمعيات الثقافية, والمنظمات السياسية تولي إهتمامها بهذا الجانب. ومن الملاحظ بأن الأكراد, كانوا وما زالوا متخلفين في هذا المجال, أسوة بالعديد من المجالات الأخرى, بالقياس إلى تطور أوضاع الشعوب المجاورة لهم, والتي حظيت بالتمتع ببعض الإمتيازات الخاصة, بالقياس إلى الأكراد, لأمر ترجع أسبابها لعوامل متعددة.

ولا ريب أن الشاعر النابغة والخالد (أحمد خاني) , (1650-1706م.) والملقب بأمير الشعراء الأكراد, يعد نبزاً ورائداً فذاً وفريداً في هذا المجال. فقد كان أحمد خاني في مقدمة الشعراء, الذين دعوا بإخلاص إلى توحيد الكرد وتطوير ثقافتهم ولغتهم, وقدموا بالفعل خدمات جليلة بهذا الخصوص لشعبهم. فكل من يقرأ قصائد الخاني يلاحظ مدى الوضوح والصفاء والنقاء والبلورة الفكرية, في صياغة مشاعره الوطنية الجياشة. كل ذلك في تلك الفترة المبكرة نسبياً. والملحمة الرائعة (مم و زين) التي ألفها الخاني, تعتبر بحق تاجاً على رأس كل الإديبات الكردية على الإطلاق, من حيث الصياغة والمحتوى وإرهاف الحس وخلجات المشاعر, التي طفحت بها روح أدركت وقائع وظروف المجتمع الكردي, وأرادت له السمو, بدل الجنوح إلى الجهل والكسل والإتكالية. وحسبي أن هذه الملحمة هي واحدة من روائع الأدب العالمي, فلا غرابة أن يترجم إلى عدة لغات أجنبية. يقول أمير الشعراء في مقدمة لملمته (مم و زين):

((هل من الممكن أن تطلع علينا نجمة الحظ؟

وأن يتحول السعد إلى صديق لنا, ويوقضنا من غفوة النوم؟

وأن تتواجد لدينا شواطئ أمان, ويبرز بين أظهرنا ملك مقدر...

لنجد العلاج الناجع لمأساتنا, وتتوافد الطلبات على علومنا ودراستنا...؟!)

فكل شعب إعتنى بنفسه, إستطاع ببسالته أن يكون لنفسه دولة, وتبدو الدنيا في عينيه وكأنها عروس متبرجة ...)).

هذا وقد إتبع الشاعر الكردي القدير (حاجي قادر كويي), (1817-1894م.), أساليب مشابهة, وأراد من خلال قصائده الشعرية, أن ينبه الأكراد (بين أمور أخرى أيضاً), إلى ضرورة المحافظة على لغتهم القومية وتطويرها. فهو يقول في قصيدة له:

((إن علماءنا, سواء كانوا فطاحلة أودون تلك المرتبة بقليل, فإن أياً منهم لم يتعلم كلمتين كرديتين.

ولكن مقابل ذلك فهم نوابغ في ثلاث لغات ((. (المقصود: العربية- الفارسية- والتركية.ع. بارزاني).

وقد كان ضمن المواضيع المتعددة التي تعرض لها الشعراء الأكراد لمعالجة القضايا العامة, مواضيع سياسية أيضا, وبشكل مباشر, ومنها إنتقاد بل وتعزية لموقف عصبة الأمم من القضية الكردية, بمناسبة الجهود البريطانية المبذولة بنجاح في سبيل إنهاء فترة الإنتداب على العراق في فترة مبكرة, وتجاهل حقوق الأكراد. وقد عبر أحد الشعراء عن خيبة أمل الأكراد من هذه السياسة وموقف عصبة الأمم منها في عام/1931م. بالشكل التالي:

((عصبة الأمم, أيها الإتحاد الكبير, غير العادل والمبدع في الإحتيال!

لقد كنت تزعمين, بأنك قلقة على مصير الأكراد البائسين.

وتقولين: إنني سأحرر هذا الشعب!

يا عصبة الأكاذيب!

أنت هراوة بيد السيد هندرسون.

كيف لا تقض الدماء المهذورة مضجعاك؟! ((.

5- التطور السياسي في كردستان بعد الحرب العالمية الأولى ولغاية عام 1958م:

إن الخريطة السياسية التي تولدت في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى ليس لها أي ارتباط بالحدود الطبيعية والقومية السائدة في المنطقة على الإطلاق, لأنها كانت وليدة المصالح والعسف الإستعماري, الأمر الذي تسبب في إثارة المزيد من التناقضات الداخلية وعلى صعيد المنطقة. ومن الملاحظ بأن جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط تعاني من وطأة مشكلة الأقليات, التي لم تستطع إيجاد الحلول الديمقراطية الصحيحة لها لحد الآن. ففي تركيا وإيران على سبيل المثال, مازالت تتواجد أقليات عربية, والتي تشكل الباعث الخفي لنشوب الخلافات والأزمات الحارة والباردة على حد سواء, في المنطقة بين الحين والآخر, أو على الأقل فإن هذه الأقليات تشكل أحد أسباب فتور العلاقات بين هاتين الدولتين (تركيا و إيران) مع بعض الدول العربية ومنها سوريا والعراق.

فللعراق مثلا علاقات متوترة مع إيران منذ سنوات عدة, بسبب منطقة خوزستان, والتي إنتهت بنشوب حرب ضروس بينهما في عام 1980م. ومازالت هذه الحرب مستعرة, والتي بدأت بسبب إستفزاز عراقي. وتسود أجواء مشابهة بين سوريا وتركيا, بسبب الأقلية العربية المتبقية في منطقة الأسكندرون, التي ألحقت مجددا بتركيا عام 1939م. بموافقة فرنسية, على الرغم من أن المنطقة كانت وما تزال مسكونة من قبل الأكراد والعرب.

غير أن الأكراد وفي الواقع يعانون أكثر من غيرهم, من وطأة وآثار هذا التقسيم الإستعماري. فهم الشعب الوحيد الذي يتراوح عدده بما لا يقل عن 15-20 مليون نسمة, والذي لا يزال يفتقر إلى كيان

سياسي مستقل, ودولة مستقلة, بل وحتى إلى أي أساس حقيقي يعترف بموجبه بوجودهم القومي المستقل. فمحاولات الصهر المستمرة من شتى الجهات, والإضطهاد العنيف الممارس ضدهم, يعتبر من الأسباب الرئيسية لنشوب الإضطرابات المستمرة, الأمر الذي ولد سلسلة من الإنتفاضات والثورات الدامية, التي كانت لها أهداف مشتركة واضحة. وفيما يلي سنحاول أن نلمح بإقتضاب إلى أهم هذه الثورات حسب المناطق التي نشبت فيها.

5-1- كردستان الشمالية (تركيا):

1- ثورة شيخ سعيد بيران /1925:

لابد لنا أن نؤيد عزيزشمزيني, على أساس الإنتقادات التي يوجهها إلى موقف الأكراد من الحركة الكمالية في تركيا حين يقول:

((أثناء إحتلال أجزاء من تركيا, من قبل الجيوش البريطانية, الفرنسية, واليونانية, يوم كان كمال باشا, يدعو إلى تحرير تركيا وطن الجميع. هب الأكراد لنجدته ومساعدة حركته ضد الإستعمار, حتى أنهم إندمجوا فيها وسلموها قيادتهم, ناسين أنه لا يجوز ولا يجب لشعب مظلوم ومحكوم أن يسلم قيادته لبرجوازية الأمة السائدة)).

إن تغيير موقف الكماليين إتضح بعد معاهدة لوزان , حيث ولى بذلك زمن التعاون مع الأكراد, فما عاد الكماليون بحاجة إلى دعم الأكراد (أو هكذا سولت لهم أنفسهم). لذا تنكروا لوعودهم المقطوعة للأكراد في السابق بصور وأشكال مختلفة, حتى أنهم أهملوا تطبيق النصوص الواردة في معاهدة لوزان ذاتها فيما بعد, رغم بساطتها, رافضين بذلك الوفاء بآخر إلتزام دولي يتعلق بمنح الأكراد بعض الحقوق القومية, ويصف الأمير كامران بدرخان, هذا التطور في تقرير له بالشكل التالي:

((ولكن ما أن تم التوقيع على معاهدة لوزان. حتى بين مصطفى كمال وجهه الحقيقي. فقد نقض أسس التعاون السياسي, وتنكر للوعود المقطوعة والإتفاقيات الملزمة التي عقدتها الحكومة التركية, بصدد حقوق الأقليات (معاهدة لوزان). كما وحل المجلس الوطني الذي كان الأكراد ممثلين فيه.

وكرر على إحتجاجات الأكراد, الذين أرادوا أن يذكره بالوعود التي قطعها لهم. أمر بإغلاق المدارس, ومنع نشر وصدور الصحف, بل وحتى إستعمال اللغة الكردية شفهيًا, بالإضافة إلى إصداره لأوامر السجن والإعتقال, بحق الوجهاء الوطنيين الأكراد.

وكانت تلك بداية الملاحقات وحملة الإضطهاد, ففجأة دخل أتراك, كمثلين عن المناطق الإنتخابية الكردية في المجلس الوطني, وكان ذلك حدث بفعل السحر, كما تم إعتقال العديد من النواب الأكراد (السابقين) وأحيلوا إلى المحكمة العسكرية, حيث صدرت ونفذت أحكام الإعدام بحقهم. كما لجأت السلطة إلى أساليب دراكونية عنيفة في جميع أرجاء كردستان)).

غير أن بعض الدوائر الكردية على الأقل, كانت على معرفة بحقيقة التطورات الجديدة, فمنذ عام 1921م. كان خالد صبري بك (احد الشخصيات الكردية) قد أسس إتحادا في أرضروم بإسم (إستقلال

کردستان)، والذي كان له نشاط ملحوظ في جميع أرجاء كردستان الشمالية. وقد انضم هذا الإتحاد وبعض الجمعيات الكردية الأخرى إلى بعضها في عام 1922/1921م. واحتفظت بنفس الاسم. وكان لنشاطات الإتحاد وممارساته طابع سري. وقد انضم إلى الإتحاد، العديد من الشخصيات الكردية فيما بعد، مثل الشيخ سعيد بيران، مرشد الطريقة النقشبندية في كردستان الشمالية.

قرر التنظيم أن يخوض نضالا مسلحا لبلوغ أهدافه، غير أن نشاطات المنظمة، كما يبدو كانت معروفة للسلطات التركية، رغم الكتمان والسرية التي رافقتها. ففي عام 1924م. تم اعتقال النائب (يوسف ضياء) عن ولاية بدليس، وبعض الشخصيات الأخرى، في طريق عودته من إسطنبول، حيث كان يسعى إلى توطيد الاتصالات مع المنظمات والمجموعات السياسية الأخرى. وقد أحيلوا إلى المحكمة.

كان من المقرر أن تندلع الثورة في 21/آذار/1925م. ويظهر بأن هذا التحديد الزمني كان تيمنا بالأسطورة الكردية القائلة، بأن أحد الأكراد (كاوة) كان قد ثار ضد أحد الطغاة (الضحاك)، في العهود الغابرة. وقد إنتهت معركة (كاوه) هذه بتحرير الشعب الكردي من عسف الطاغية. هذا وما زال أغلب الكرد حتى يومنا هذا يحتفلون سنويا سرا أو علنا حسب الظروف السياسية السائدة، بهذ المناسبة.

غير أن القتال نشب قبل الموعد المقرر لإعلان الثورة، لأن وحدة عسكرية تركية وردت بتاريخ 7/آذار/1925م. إلى (بيران) لغرض اعتقال بعض مؤيدي الشيخ سعيد. وقد تطور الأمر إلى درجة حصول إشتباك مسلح بعد أن رفض الشيخ سعيد تلبية طلب عساكر الأتراك. إنتهى هذا الإشتباك بمقتل جميع أفراد الوحدة العسكرية التركية. في حين كان أغلب القادة الكراد في هذه الفترة غير ملتحقين بصفوف الحركة، وأعتقل الكثيرون وأعدموا بدون أية محاكمة. لقد أثر هذا التطور السلبي بكل تأكيد على مجرى الحركة منذ البداية، لأن الأكراد فقدوا أغلب قادتهم الأكفاء.

رغم هذه البداية المتعثرة توسع نطاق الحركة بشكل سريع ليشمل عدة ولايات بكاملها، كبدليس، خربوت، وان، وأرضروم. وقد إنتشرت الأنباء حول حادثة بيران بسرعة في المناطق الكردية، الأمر الذي يدل على أن الحركة كانت قد هيأت الأجواء مسبقا، وكسبت تأييد أغلبية الجماهير الفلاحية لنفسها. وقد كشفت المرافعات في المحاكم لاحقا، النقاب عن حقيقة مفادها، بأن 80% من السكان كانوا مؤيدين للثورة.

أعلنت الحكومة التركية النفير العام وإستطاعت أن تحشد 15 فرقة عسكرية ضد الأكراد، إضافة إلى بعض وحدات سلاح الفرسان والمدفعية. وقدر عددهم بحوالي 80,000 جندي. ولكن رغم التفوق التركي الواضح من حيث العدد والعدة على حد سواء، وعلى الرغم من أخطاء الأكراد التكتيكية عسكريا، حيث حاولوا الإستيلاء على المدن الكبيرة مثل آمد/ديار بكر وغيرها، بدل اللجوء إلى أسلوب حرب العصابات الأنسب لحالتهم، فإن الأتراك لم يستطيعوا أن يحرزوا أي إنتصار عسكري يستحق الذكر.

إلا أن الدعم الذي تلقاه الأتراك من الإستعمار الفرنسي، الذي وضع خط سكة الحديد في خدمة القطعات العسكرية التركية، أتاح للأتراك فرصة فتح جبهة ثانية ومفاجئة بوجه الأكراد. ويرى أ. ج. توينبي، بأن هذا الدعم كان يستند إلى نصوص الإتفاقية المعقودة بين الطرفين في 10/تشرين الأول/1921م. وبالأخص المادة العاشرة منه. وفي الحقيقة فإن الأكراد كانوا معزولين دولياً، حتى بدون هذا التعاون المباشر والمفضوح بين الفرنسيين والأتراك، بالأخص بعد التوقيع على معاهدة لوزان.

بعد هذه التطورات تم التضيق على الحركة الكردية والقضاء عليها في آخر المطاف. وأعتقل الشيخ سعيد بالذات، بعد أن خانته أحد المتنفذين الأكراد (الرائد قاسم)، لقاء مكافأة مالية! ويبدو أن هذا الأسلوب الوضع في الخيانة، لا يمكن أن يعتبر مظهراً إستثنائياً، بالأخص في الفترات التي تواجه فيها الحركات الكردية ضغوطاً خارجية كبيرة، وفي فترات الأزمات الخائفة، حيث أن البعض من ذوي النفوس الضعيفة، أو بعض الدوائر تسعى للحصول على العفو الحكومي، أو تسعى لنيل بعض المكاسب المادية الرخيصة، لقاء خيانة القضية القومية. ولعل بالإمكان أن نوضح أسباب تكرار هذه الأدوار المشينة، وفي فترات زمنية عديدة، عن طريق أخذ جانبين هاميين بنظر الإعتبار:

1- لأن هذه الدوائر أو هؤلاء الأشخاص (الخونة)، حتى في فترة التأريخ الكردي المعاصرة والقريبة، بل وفي أيامنا الحالية، كانوا وما زالوا قادرين وبإستمرار، على التخلص من المسؤولية التاريخية وأن يفلتوا من العقاب، على الرغم من الخسائر الفادحة، التي يتسببون في إلحاقها بالقضية القومية الكبرى لشعبهم البائس!

2- إن فرقة الأكراد أنفسهم والمنافسة الحادة بين الأجنحة المختلفة، بما في ذلك تلك التي يمكن أن يقال عنها، بأنها نزيهة، تجعل أمر حدوث هذه الخيانات ممكناً، بل وتشجع نمو هذه الإتجاهات، ذلك لأن هذا الصنف من الخونة يستطيع أن يحصل على مراكز مرموقة حتى داخل المجتمع الكردي ذاته عن طريق إستغلال الخلافات القائمة. ففي الكثير من الحالات، يكفي أن يغير الخائن المفتضح أمر إنتسابه الحزبي فقط، ليحصل على الدعم المضمون من الحزب الذي بات ينتمي إليه مؤخراً. بل ولا يستبعد أن يكيل الحزب الجديد المديح والثناء الزائف له، وأن يعرضه أمام الناس البسطاء كبطل وطني لا يشق له غبار!

ولكن رغم هذه الظواهر السلبية المؤسفة، والمتطفلة على حركة التحرر الكردستاني، فإن بإمكاننا ملاحظة حقيقة أخرى على الجانب الآخر، وهي أن الروح الوطنية لا تفارق أبناء كردستان البررة المخلصين حتى في أحلك الظروف الصعبة والعصيبة. ومن هنا فلا غرابة أن نجد الشيخ سعيد يقول قبل تنفيذ الإعدام ما يلي:

((إن نضالنا كان واجباً وطنياً، وقد أدينا هذا الواجب بشرف. إن من واجب كل كردي شريف أن يكافح من أجل تحرير وطنه كردستان))).

يذكر الملحق العسكري البريطاني (أرمسترونك) في كتابه (مصطفى كمال – الذئب الأغبر)، واصفاً

بشاعة أساليب العنف والقمع التركية، التي مورست من باب التنكيل، بهدف إعادة سيطرتهم على كردستان ما يلي:

((النار والسيف عملا في كردستان حتى أصبحت قفراء... قتلوا الرجال بعد تعذيبهم وأحرقت القرى ودمرت المزارع، إنتقاما بنفس القساوة والشراسة، التي إستعملها أتراك السلطان عندما كانوا يذبحون اليونانيين، الأرمن، والبلغاريين. وقد شكل مصطفى كمال محاكم عسكرية خاصة وأطلق عليها إسم محاكم الإستقلال، فقتلت الأكراد وزجت بالألوف منهم في السجون والمعتقلات، وعذبت الكثيرين. وقد دلت الإحصاءات الأولية على أن القوات التركية، دمرت أكثر من (8758) بيتا، و (206) قرية كردية، وقتلوا حوالي نصف مليون كردي (...)).

يقتبس عزيز شمزيني من أحد الوطنيين الأتراك أنفسهم (س. وستون كول) الذي وصف في مذكراته في هذه الفترة:

((إن القطعات التنكيلية الكمالية تجولت في طول البلاد وعرضها، فقد كنت آنذاك مسجوناً مع شيوخين آخرين في إحدى القلاع، ويومياً كانت تنقل من القلعة جماعات من الأكراد المسجونين إلى حيث يعدمون رمياً بالرصاص، في هاوية جانب دجلة. كانت الجندرية التركية تتاجر في السجن بالأحزمة الحريرية للأكراد المعدمين. أتذكر جيداً أنهم جاؤا يوماً إلى الغرفة المجاورة لغرفتي، بشاب كردي يبلغ العشرين من عمره، لقد زعموا أنه قتل عدة ضباط أتراك، عند إشتباكه مع القطعات التنكيلية الكمالية. لقد عذبت الجندرية كثيراً لعدة أيام، حيث كانوا يكونه بمدك البناق المحمية، إلا أنهم لم يتمكنوا من الحصول على كلمة واحدة منه. لقد أصبح جسم هذا الشاب الكردي كله قطعة من الجروح المحروقة، وتفشت فيه الديدان بكثرة.

لقد عض هذا الشاب الكردي الجريء على أسنانه من شدة الألم عدة أيام، وكافح الموت بعزيمة متناهية، حيث كان يكرر بإستمرار وبدون إنقطاع كلمة واحدة: إنتقام ... إنتقام (...)).

ورغم الدوافع القومية الواضحة للثورة، فإن الدعاية التركية حاولت أن تصفها بإعتبارها حركة رجعية، تستهدف إعادة الخلافة فقط، والتي تم التحريض عليها من قبل البريطانيين، الذين قدموا الدعم والمساعدة للحركة!

ويبدو أن هذه الدعاية أثرت في الموقف السوفيتي، فقد وصفت جريدة (ازفيستيا) السوفيتية بتاريخ 27/شباط/1925م. الثورة الكردية ب(مؤامرة بريطانية). وقد يكمن الدافع وراء هذا الموقف معاهدة الصداقة المعقودة بين الطرفين، الأمر الذي إستوجب الدفاع عن موقف (الأصدقاء) بأي ثمن!

ويستحسن أن نعيد إلى الذاكرة في معرض الحديث عن موضوع (الخلافة)، بأن عدداً من الثورات الكردية كانت قد نشبت في الفترات السابقة للعهد الجمهوري، أي في عهد الخلافة بالذات. من هنا فإن الإدعاء بأن الحركة الكردية إستهدفت إعادة النظام القديم بكل مساوئه المعروفة، أمر لا يمكن تصديقه. ولكن هذا لا يعني في ذات الوقت بأن الأفكار والتصورات الإسلامية الصميمة، وبصفتها وروحها الثورية الأصيلة، لم يكن لها دور في الحركة. هذا إلى جانب الحقيقة، التي مفادها بأن أي

دليل لم يتوفر لحد الآن عن تواجد مؤامرة بريطانية أو مساعدتهم للأكراد , في الوقت الذي توجد فيه أدلة قاطعة على تعاون تركي فرنسي ضد الثوار الأكراد.

هكذا نجد بأن هذه الأنظمة المتعسفة والدكتاتورية لا تتردد في التعاون مع حتى مع الشيطان, طالما كان ذلك سيمكنها من إخضاع الأكراد لمشيأتها. على هذا الأساس فلا بد من التساؤل: لماذا لا يجوز للأكراد أن يلجؤوا إلى نفس الأساليب, سيما حين ندرك, بأن المسألة بالنسبة للأكراد هي مسألة حياة أو موت؟!

لكن يبدو أن تواجد عاملين قد سهل على السلطات التركية تمرير دعايتها المغرضة ضد الحركة الكردية, بالأخص لدى تلك الدوائر التي تعذر عليها أن تتعقب القضية عن كثب وتقييم الموضوع بالتالي على هذا الأساس, بشكل مستقل ومنطقي وهما:

1- وجود أحد رجال الدين على رأس قيادة الحركة الكردية (الشيخ سعيد) في الوقت الذي كانت الدعاية الإستعمارية والسائرين في ركابها قد إعتبرت: كل الأمور ذات العلاقة بالدين مسائل رجعية.

2- إن مشكلة الموصل كانت ما تزال تمثل المحور الخلافي الأهم بين بريطانيا وتركيا.

ومهما كان الأمر فإن أغلبية الكتاب الذين تولوا دراسة هذا الجانب من القضية, يلمحون إلى الدافع القومي, بالإضافة إلى الوثائق المرتبطة بالمرافعات القضائية, التي تجمعت على أثر إجراء المحاكمات العرفية السورية الخاصة, والتي أوجدتها السلطات التركية خصيصا بعد فشل الثورة. لذا نجد جريدة (وقت) التركية تكتب بتاريخ 9/حزيران/1925م. ما يلي:

((فالغاية الحقيقية كانت الإستقلال, وللوصول إليها كان البعض يشتغل بتدابير دينية, والآخر بخطط سياسية, والغرض واحد لا يتغير)).

وكتبت الجريدة التركية ذاتها بتاريخ 18/حزيران/1925م. ما يلي:

((إن الثورة الأخيرة, التي قامت في الولايات الشرقية ... كانت منبعثة عن تلك الروح الخبيثة, التي دفعت بلاد البوسنة والهرسك و ... والتي أطغت السوريين والفلسطينيين في الحرب العامة. فالغاية التي تحرك الكرد على الترك الآن هي نفس الغاية المقيته, التي حركت هؤلاء الأقبام ...)).

كما أن رئيس المحكمة العسكرية السورية الخاصة, التي شكلت خصيصا لمحاكمة الثوار الأكراد في (آمد/دياربكر), فيما بعد كان قد أدلى بتصريحات تؤيد هذا الإتجاه كذلك, حيث قال:

((إن بعضكم سخر الناس لأغراضه الشخصية الدنيئة, وآخرون منكم وضعوا نصب أعينهم تحقيق أطماع سياسية بتحريض من الأجانب. وهكذا إتفقت في نقطة واحدة هي تأسيس كردستان مستقل. وستنالون الآن عقاب الدماء التي أرقتموها والبيوت التي خربتموها فوق هذه المشانق المنصوبة لتحقيق العدالة)).

هذا إلى جانب أن النداء الذي وجهه الشيخ سعيد بيراني بالذات في آذار/1924م. إلى السكان الأكراد, يؤيد ما نذهب إليه, ويزيل كل إلتباس وإبهام بهذا الخصوص, حيث يقول الشيخ في مذكرته ما يلي:

((إن الأتراك العثمانيون, إستعبدونا مع الأسف الشديد منذ (400) سنة, بإسم الدين والخلافة الإسلامية. فقد قادونا إلى وادي الضلالة والجهل... لقد جاء هؤلاء الأتراك إلينا سابقا كبدو رحل, وعن طريق المكر والخديعة إستوطنوا في هذه المناطق وإحتلوا أراضينا ودمروها. فکردستان لم تكن في أي يوم من الأيام قفراء بالشكل الذي نراه اليوم ...

لذا فإن أي كردي, أو أي مسلم مؤمن, لا يستطيع أن يتحمل هذه الأوضاع ... ومن واجبا جميعا, أن نحرر أنفسنا من هذه الحياة التعيسة. وعليه يجب أن لا نحيد عن طريق العدالة والحق, وان لا نخشى الموت أو نخذل ونذل على درب النضال المؤدي حتى نسترد حقوقنا.

قاوموا الجنود الأتراك, بالأخص الضباط والأمراء منهم, الذين يهينون نساءنا وبناتنا وأطفالنا بدون مبرر وبدون رحمة وشفقة, ويقتلوننا على الرغم من أحكام الدين الصريحة. دافعوا عن الضعفاء وعديمي الحول من المستضعفين. راعوا في ذات الوقت الأسرى والجرحى. كما يجب أن نعامل الجنود الأتراك, الذين يرفضون قتالنا ويسلمون أنفسهم إليهم, بالحسنى ...

أيها الشعب الكردي الكريم!

إن الخير والشر, هما رهن أيديكم, فعن طريق أفعالنا فقط يمكن لنا أن نتحرر ... فمنذ أربعة قرون من الزمان ولحد الآن, يحاول الأتراك أن يثيروا الأحقاد والضغائن بين صفوفنا, وأن يعلموننا البطالة والكسل والخمول والنهب والسلب, في الوقت الذي لم يسعوا أبد, أن يعلموننا في أن نحب ونحترم بعضنا البعض الآخر, وأن يتسامح بعضنا مع البعض الآخر, أو أن تنتشر العلوم والفنون بيننا. لقد وجهونا دوما إلى درب البقاء في أسر العادات البدوية القديمة. فإلى متى سنبقى متفرقين ولا أباليين!؟

أيها الأكراد!

منذ عهد (مم و زين), وحتى يومنا هذا, لم ننظم حياتنا, كما ولم تسعد أرواح أجدادنا بذلك. هذا بالإضافة إلى أننا لم نحقق أماننا – أحمد خاني – ولهذا السبب مازلنا نعيش في تعاسة وبؤس, ونسعد بذلك أعداءنا!

أيها الشعب الكردي!

انت تدرك تماما, بأن الأتراك يناشدون الأكراد دوما لمساعدتهم في أوقات الضيق والشدة. ولكن في أوقات سعدهم المحظوظة يتجاهلون الأكراد. بالإضافة إلى أنهم رفضوا دوما أن يمنحوا الأكراد حقوقهم المشروعة, ولم يكتفوا بالتنكر لكل العهود والمواثيق المبرمة, بل وأغمدوا السيوف في صدور الأكراد طالما وجدوا إلى ذلك سبيلا. وهكذا وعن هذا الطريق وبهذا الأسلوب غير الشريف كافأوا الأكراد.

فيا أولي الألباب, لقد آن الأوان لتأخذوا العبرة من هذه المواقف ((.

بناء على هذه الأسس فإذا جاز للمرء أن يقارن بين الإستعمار الأوربي والإستعمار التركي على سبيل المثال في هذه المرحلة على سبيل المثال, فلا ريب أن المرء سيفضل الإستعمار الأوربي, رغم كل السلبيات المرافقة له. إذ أننا نلاحظ مثلا, وبعد أن ثبت بأن السياسة الإستعمارية المتبعة من قبل الإستعمار البريطاني في العراق مثلا ولغاية عام 1920 كانت غير صحيحة, لذا نجدهم يحدثون تغييرات جذرية ليكسبوا على الأقل تأييد بعض الأوساط العربية, عبر أساليب الترضية المتنوعة. لكننا نفتقد تماما مثل هذه الممارسات السياسية بالكلية لدى الأوساط الحكومية التركية الإستعمارية, الذين تأخذهم العزة بالإثم دوما فيتمادون في العي, إزاء الشعب الكردي ومطالبه المشروعة. فسياساتهم الهادفة إلى تصعيد الإضطهاد بإستمرار ما زالت مستمرة, رغم إنقضاء عقود من الزمن, هذا علما أن المعارضة التركية الداخلية ذاتها تعاني هي الأخرى من قسوة أساليب الإضطهاد الممارسة من قبل المتسلطين في تركيا. وعلى هذا الأساس فإن حصول المزيد من الثورات والإنتفاضات كان عملا مبرمجا بالنسبة للأكراد على وجه الخصوص.

ثورة أكرى داغ (آارات) في عام 1927 – 1931م):

إلى جانب حملة الإعدامات والتصفيات الجسدية المستمرة وبالجملة, وغير ذلك من أساليب الجور والعسف, حاولت السلطات التركية, كوسيلة لإيجاد تصفية نهائية للمسألة الكردية القومية على طريقتهم الخاصة والتي شملت فيما شملت على التهجير الجماعي والقسري لعدد كبير من الأكراد تحت شرائط وظروف صعبة للغاية. ففي الفترة الواقعة بين عام 1925 – 1928. فقط تم تهجير (مليون كردي) إلى المناطق الغربية من الأناضول, الأمر الذي أودى بحياة الألوف من الأبرياء, بسبب البرد والجوع وسوء المعاملة التي تعرضوا لها خلال مسيرتهم هذه.

إن هذا التطور دفع الأكراد لأن يتخذوا بعض الإجراءات للدفاع عن النفس. لذا فقد تم عقد إجتماع سري في ربيع عام 1927م. بين الأكراد في مناطق الجبلية النائية والصعبة العبور, وعلى وجه التحديد في جبال آارات. وقد شارك فيه أغلبية القادة الأكراد والشخصيات المثقفة, وممثلي المنظمات الكردية السرية من جميع أنحاء كردستان, بما في ذلك البعض من الأشخاص الذين سبق لهم وأن هاجروا إلى خارج الحدود التركية. تم الإتفاق في هذا الإجتماع على ما يلي بإيجاز:

1- حل جميع التنظيمات القائمة, كتمهيد لتأسيس منظمة جديدة موسعة القاعدة وموحدة بدلا عنها.

2- مواصلة النضال إلى أن ينسحب آخر جندي تركي من أراضي كردستان.

3- كان من المقرر أن تتخذ الإجراءات التالية قبل إندلاع الثورة:

أ- تعيين قائد عام لجميع الوحدات العسكرية المسلحة.

ب- تنظيم وتدريب وتسليح القوات الكردية.

ج- تحديد قاعدة أو مركز عمليات رئيسي للحركة في مكان مناسب.

4- بناء علاقات أخوية دائمة مع إيران والشعب الإيراني الشقيق.

5- بناء علاقات أخوية دائمة مع الحكومة العراقية والسورية, على أساس المطالب بالإبقاء على الحقوق التي نصت عليها الإتفاقات الدولية السابقة.

ولا ريب أن هذا التطور كان يمثل بداية حسنة على درب الحرية والإستقلال, لكنه جاء متأخرا, من الناحية الزمنية بحوالي (5-7) سنوات على مختلف الأصعدة. فالحقيقة الدالة على أن الأكراد لم يأخذوا العبرة إلا قليلا من التجارب السابقة, هو أمر يمكن ملاحظته في الآمال التي عقدها في هذه المرحلة على تفهم مزعوم للبريطانيين وعودهم الموهومة بإثارة الموضوع أمام عصابة الأمم, رغم تجربة الأكراد المرة في سيفر ولوزان!

لقد تم تأسيس جمعية جديدة (خوييون = الإستقلال) والتي إنتشرت نشاطاتها بسرعة في جميع أرجاء كردستان, بل وفي الخارج أيضا, بما في ذلك أوروبا وأمريكا, عن طريق اللجان المحلية التابعة للجمعية. هذا وقد أصدرت الجمعية, جريدة ناطقة بإسمها تدعى (خوييون = الإستقلال) كذلك.

عقدت الجمعية أول مؤتمر لها في آب/1927م. في بحدون/لبنان, بحضور ممثل أرمني (أورهان باباسيان) بإعتباره أحد أعضاء منظمة الطاشناق/الأرمنية. إن التعاون الكردي الأرمني في هذه المرحلة ربما كان يعود إلى حقيقة أن الأرمن ما عادوا يحوزون على أية قاعدة إنطلاق داخل حدود الدولة التركية الحديثة, لغرض مناهضة سلطتها. ولكن مقابل نقطة الضعف هذه, كانت لهم نشاطات سياسية فعالة وملحوظة, ولهم صوت مسموع في العالم الغربي, الذي كانوا وما يزالون يكونون بعض العطف على قضيتهم, بسبب الإبادة الجماعية التي تعرضوا لها. أما الأكراد فقد كانوا من الناحية السياسية, وبالأخص على الصعيد الدولي معزولين, إلى جانب ضعفهم المالي.

تمت الموافقة على إتخاذ جبل آارات كقاعدة رئيسية لحركة المقاومة الكردية. ويبدو أن بعض الدوافع السياسية والعسكرية كانت تكمن وراء هذا القرار ومنها: القرب من الحدود السوفيتية(أرمينيا) وإحتمال الإحتفاظ بخط مواصلات مع إيران, حيث كان الشاه قد وعد الأكراد بالدعم والمساعدة.

شكلت الحركة الكردية حكومة مؤقتة, تولى قيادة السلطة المدنية فيها (إبراهيم تيلو) في الوقت الذي أسند فيه أمر قيادة القوات الوطنية المسلحة إلى الجنرال (إحسان نوري باشا). كما رفع العلم الكردي على مدينة (كرد آفا) والتي أتخذت كعاصمة لكردستان. ويبدو أن الأكراد أرادوا بذلك أن يكسبوا تأييد وإعتراف بعض الدول والقوى السياسية الأخرى, كخطوة أولى لعرض القضية أمام عصابة الأمم لاحقا. غير أن التسرع حال دون توفير المواد الضرورية, إلى جانب تفويت فرصة التمهيد السياسي المطلوبة. هذا إلى جانب أن قصر النظر السياسي للقيادة الكردية وتقييمها لطبيعة العلاقات القائمة بين إيران وتركيا من جهة وبين تركيا والإتحاد السوفيتي من جهة أخرى, لم يكن منطقيا ولا واقعا, الأمر الذي لعب دورا سلبيا ظاهر الأبعاد في فشل الثورة الكردية فيما بعد.

بدأت العمليات العسكرية والإشتباكات الحربية، بإرسال مجاميع مسلحة صغيرة (مفارز) إلى المناطق التي كان سكانها الأكراد يعانون من عسف وظلم السلطات التركية، أو المناطق المهتدة بالتهجير القسري. وبعد فشل الهجوم التركي على المناطق التي كان الثوار الأكراد يسيطرون عليها في آارات في عام 1928م. أصدرت الحكومة التركية عفوا عاما، لكنها إشتطت تسليم الأسلحة إلى السلطات الحكومية وحل منظمة خويبون!

غير أن المفاوضات بين الجنرال إحسان نوري باشا والسلطات التركية، لم تؤدي إلى أية نتيجة إيجابية، علما أن الأكراد كانوا قد إستطاعوا أن يوسعوا مناطق نفوذهم بإستمرار، وبتوا يسيطرون على وان وبدليس أيضا. وعندما أدرك الأتراك بأن الوقت لا يعمل لصالحهم عجلوا في جمع قواتهم وزجوها في معركة كبيرة حاسمة وقعت بين 11/حزيران - 12/تموز/1930م. غير أن كفة الأكراد رجحت هذه المرة أيضا. فقد إستطاعوا أن يأسروا (1700) جندي تركي، وأن يغنموا 600 بندقية أوتوماتيكية، و 24 مدفعا. كما إستطاعوا أن يسقطوا 12 طائرة تركية. وقد أجبرت هذه الهزيمة النكراء الحكومة التركية على إعلان النفي العام. وكالعادة إنتقموا لهزائمهم العسكرية من السكان المدنيين الأكراد العزل. فأحرقوا مئات القرى ودمروها بالقنابل عن طريق القصف الجوي والمدفعي المركز، وتسببوا بذلك في قتل الألوف من الناس. ويذكر(ل. رامبوت) بأن المئات من المثقفين الأكراد حشروا في أكياس ألقيت في بحيرة وان.

وإستطاعت الحكومة التركية أن تعقد إتفاقا مع السلطات الإيرانية، التي ضمنت قطع المساعدة الإيرانية عن الأكراد. (قارن هذه الحالة مع أحداث عام 1975 رجاء) هذا إلى جانب مشاركة القوات الإيرانية نفسها في الحرب ضد الأكراد، بالأخص في منطقتي مالو و موسى. كما منحت السلطات الإيرانية للأتراك فرصة الإستفادة من أراضيها لتتيح للأتراك إمكانيات تطويق منطقة آارات من جميع الجهات، والتي كانت تحوي على مقر القيادة العامة للحركة الكردية. وفي 23/ك2/1932م. تم التوقيع على إتفاقية بين تركيا وإيران لإضفاء صبغة شرعية على هذه الإجراءات، حصلت بموجبها تركيا على الإجزاء الخلفية المتاخمة لجبل آارات من الجانب الإيراني، بهدف ضمان الحيلولة دون وصول أية مساعدات أخرى من أي نوع كان للأكراد، في الوقت الذي حصلت فيه إيران مقابل ذلك على بعض المناطق التابعة لولاية وان.

وفي صيف/1931م. أصدر مقر القيادة الكردية العامة في آارات بيانا تم توزيعه في جميع أجزاء كردستان والخارج أيضا، كما أرسلت نسخ منه إلى عصبة الأمم. وقد دعى البيان في نداء أخير بإسم الحركة التي تولت منظمة (خويبون) قيادتها، إلى النضال المشترك. ومما جاء في البيان ما يلي:

((أيها الأخوة الأكراد!

يجب أن ترفعوا مستواكم لتتحولوا إلى أمة عظيمة، إذ كيف تسمحون أن يعيش الشعب الكردي النبيل كعبيد في أسر السلطة التركية، في الوقت الذي إستطاعت فيه جميع الشعوب الأخرى أن تحصل على إستقلالها؟

إن منطقة حرة وكبيرة واقعة بين العراق وإيران قد منحت إلينا، شاركوا في الكفاح الذي باشرنا به لنحرر إخواننا من السيطرة التركية، ومن أجل تحرير هذه الأرض، التي تعود إلينا منذ قرون عديدة)) في الحقيقة هذا النص لا يخلو من ضبابية وغموض ولكن الأكراد في العراق وسوريا إستجابوا لهذا النداء واعرربوا عن تضامنهم مع إخوانهم في كردستان الغربية، حتى أن الشيخ أحمد بارزاني أرسل قوة قوامها (500- فارس) لنجدتهم. وقد شاركت هذه القوات في بعض المعارك ضد القوات التركية في المناطق الحدودية بتاريخ 21/آذار/1930م.

أما في العالم الغربي فيبدو أن أحداث كردستان لم تستطع أن تسترعي الإهتمام الذي تستحقه لدى الرأي العام، بإستثناء حركة الإشتراكيين الديمقراطيين/ المنافسة لخط السوفيت، والذين تطرقوا في مؤتمرهم المعقود في آب/1930م. في زوريخ/سويسرا إلى المسألة الكردية. ويبدو أن بقية القوى آثرت أن تلوذ بالصمت والسكوت حول هذه القضية الحساسة. ولكن حتى هذا التطرق من قبل الإشتراكيين الديمقراطيين، بشكله البسيط، كان مبنيا على أساس الصراع الأيديولوجي، القائم بينهم وبين السوفيت، مصحوبا ببعض التصورات غير الواقعية، لأن إنطلاقهم من فكرة وجوب اللجوء إلى إحداث تحولات (إفولوتسيون)، بدل اللجوء إلى أساليب الثورة (ريفولوتسيون)، لم يسمح بتقييم الوضع الذي يعيشه الأكراد بشكل موضوعي، وبذلك لم تقدر فعلا أبعاد المخاطر الجسيمة والتهديدات التي يستطيع نظام دكتاتوري وعنصري، كالنظام السائد في تركيا، أن يحدثها ويولدها إزاء حقوق الشعوب. ولا ريب أن حركة الإشتراكيين الديمقراطيين في الوقت الراهن، ستكون أقدر على تفهم أوضاع الكرد وكردستان، بعد كل الأمور التي توجب عليهم أن يعانونها من خلال قسوة الدكتاتورية الألمانية في العهد النازي، الذي أجبر البعض منهم بالذات في نهاية المطاف إلى اللجوء إلى الثورة والتمرد على الأوضاع القائمة آنذاك، بهدف تغيير الواقع بقوة السلاح. علما أن المسألة طرحت على بساط البحث، على ما يبدو بناء على إقتراح أرمني، نوه إلى الجوانب التالية:

((إن المسألة الكردية ذات أهمية بالغة بالنسبة لأمميتنا، ذلك لأن المسألة إن ظلت دونما تسوية، فإنها تهدد السلام في الشرق الأدنى ... إذ أن عملاء الأهمية الثالثة يبذلون المحاولات، لبسط نفوذهم على الحركة الكردية ... إن هذه المحاولات تتصف بالواقعية وذلك لأن الأكراد يشعرون الآن، بأن العالم قد تخلى عنهم.

إن إظهار العطف على الأكراد من جانبنا، سيؤدي إلى تعزيز موقف ألك الذين يقفون في كردستان موقفا عدائيا من أومية موسكو)).

وقد أبدى رئيس اللجنة المركزية (د. بلوخر) الملاحظات التالية:

((إن الصعوبة الثانية بالنسبة لنا، فوق كل ذلك، ذات أهمية رئيسية وخاصة. فالأهمية الثانية، التي تنتهج سياسة تقرير المصير للأمم، تعلن في ذات الوقت، ان هذا الحق ينبغي أن لا يحقق بالسلاح والدماء، لأن ذلك قد يؤدي إلى نشوب الحرب في الأقطار المعنية وفي العالم برمته كذلك.

وتواجهنا في الوقت الحاضر حقيقة أن الأكراد يقاتلون الآن في سبيل إستقلالهم. ألسنا نتخلى عن

موقفنا الرئيسي, بشأن قضية التحرر الوطني, إن نحن أجبنا القتال الدامي, الذي يخوضه الأكراد؟؟))
وفي 30/آب/1930م. صدر قرار تمت تلاوته من قبل (أوتو باور), تضمن ما يلي:

((تلقت اللجنة المركزية, لمكتب العمال الإشتراكي الدولي, نظر العالم إلى المذابح التي تقوم بها الحكومة التركية ضد الأكراد, الذين يناضلون في سبيل حريتهم, بل وتقوم بها ضد الشعب الكردي المسالم, الذي لم يشترك في الحركة كذلك, وبذلك يريد الأتراك أن ينال الأكراد على أيديهم ما نال الأرمن. هذا من غير أن يحتج الرأي العام في الأمم العظمى على هذه الوحشية.

وتلقت اللجنة النظر أيضا إلى الأخطار الجديدة, التي تهدد السلام بإنتهاك حرمة الأراضي الفارسية من جانب الجيش التركي. وهذا دليل جلي على عدم كفاءة هيئة العالم الدولية, التي تنتهك كرامتها القوى العسكرية, بغزوها أراضي أمة ضعيفة. والهيئة التنفيذية, تدعوا العالم إلى الإحتجاج على ما يجري في كردستان من حوادث دامية, يذهب الشعب الكردي ضحية لها)).

في عام 1931م. فشلت الحركة الكردية وتم القضاء على حركة المقاومة, كنتيجة لإنعدام وصول التعزيزات العسكرية من سلاح وعتاد, سيما بعد أن قطعت خطوط الإتصال بالخارج, بعد الإتفاقية التركية الإيرانية, بالإضافة إلى التفوق العسكري التركي من حيث العدد والعدة منذ البداية.

لجأ العديد من القادة الكرد إلى الخارج بعد ذلك ومنهم الجنرال إحسان نوري باشا, الذي إلتجأ إلى طهران. وقد أعقب ذلك تصاعد في أساليب الإضطهاد الممارس من قبل الأتراك ضد الشعب الكردي.

تطرقت الصحيفة السوفيتية, الخاصة بأنباء الشرق الأوسط, في عددها/12, الصادرة في 1/1931م. في موسكو إلى المجازر التي ارتكبت بحق المواطنين الأكراد فكتبت تقول:

((لقد إستخدم الكماليون في كردستان كل أساليب القتل والأسلحة الحديثة الفتاكة, للقضاء على حركة التحرر الكردية. فقد هدمت الطائرات والمدفعية, القرى الكردية كليا. كما نهبت الدور, وإرتكبت المذابح بحق السكان الأكراد, بدون أي تمييز بين الأشخاص المسلحين أو الأطفال الصغار أو المرأة العاجزة)).

وكان وزير العدل التركي قد صرح في آب/1930م. بما يلي:

((توجد في تركيا حرية أكثر من أي بقعة أخرى في العالم. إن هذه الأرض هي أرض تركية, ومن لم يكن من العنصر التركي النقي, فليس له إلا حق واحد في هذه الأرض وهو: الحق في أن يكون خادما, الحق في أن يكون عبدا)).

يبقى أن نشير إلى أن الأحداث التي جرت في كردستان الجنوبية/العراق في عامي 1974/1975م. كانت مشابهة لهذه التطورات إلى حد بعيد, بإستثناء عدم مواصلة القتال. فقد لعب الشاه في الحالتين دورا هاما في فشل الحركتين الكرديتين! إن الأهداف الحقيقية لإيران في هذه الفترة يمكن الإطلاع

عليها ولوبشكل جزئي من خلال رسالة سرية وجهها السفير الإيراني في تركيا (محمد علي فروخي) إلى وزارة الخارجية الإيراني، والمؤرخة في 24/ت/1927م. وقد جاء فيها:

((يعتقد الأتراك بأن إيران لا تريد أن تتعاون معهم لضمان الحدود المشتركة ... ولكن الأنكى من ذلك كله، هو أن الإنكليز لقنوا الأكراد مفهوم الإستقلال، وأثاروا بذلك القلق في نفس الحكومة التركية. ومن الطبيعي أن يزيد من ثقل الأعباء الملقاة على عاتقنا أيضا. ولكن بدل أن يعتبرنا الأتراك رفاقا لهم في المحنة، فإنهم يعتبرننا مع الأسف كغرماء ... إن الأتراك يخشون، بأن يستفيد أكراد تركيا من الأراضي الإيرانية كملجأ لهم ...

إن فكرة الإستقلال قد طرأت على عقول الأكراد، وباتت ألسنتهم تلوكلها، ذلك لأن عزة نفوسهم، لا ترتضي الخنوع لحكم العرب ... ولذلك يجب علينا أن نفكر نحن أيضا بكردستاننا، وإن أمكن أن نكسب الأتراك إلى جانبنا كشركاء، ولكن ليس بهدف إبادة الأكراد – لأن هذه فكرة بليدة – بل لكي نكسبهم إلى جانب الدولة الإيرانية ونرببهم حسب الطريقة والأسلوب الإيراني. إن هذا الأمر أيسر لنا مما هو عليه الحال بالنسبة للأتراك، لأن الأكراد هم لغة وعنصر إيرانيون ... !!

ثورة درسيم بقيادة الشيخ رضا (1937 – 1938م):

بتأريخ 14/حزيران/1934م. صدر القانون المرقم/2510، ونشر في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 21/حزيران/1934م. في عددها 2733 وينص على ما يلي:

((من أجل نشر الثقافة التركية، ستقوم الحكومة التركية بتنفيذ بعض نقاط القانون المشار إليه أعلاه. ومن أجل ذلك قسمت وزارة الداخلية تركيا إلى ثلاث مناطق:

1- المناطق التي سادت وتوطدت فيها الثقافة التركية بكثرة وثبات.

2- المناطق التي سيجري فيها توطين السكان بهدف التتريك وهي (المناطق الواقعة في الغرب، بالأخص على سواحل البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه والبحر الأسود وتراقيا).

3- المناطق التي يجب تخليتها من السكان لأسباب: صحية، إقتصادية، ثقافية، عسكرية، وأمنية، والتي لا يجوز لأحد أن يسكنها. وهذه المناطق هي: (أكري، ساسون، درسيم، وان، قارس، والمنطقة الجنوبية من ديار بكر، بدليس، بنكول و موش). ((

وقد نصت المادة /9 في الفقرة الثانية منها على مايلي:

((العجر والقبائل غير التركية الحائزة على التبعية التركية، سيتم إسكانهم في المناطق التي تسود فيها الثقافة التركية بكثرة وقوة، لكن فقط على شكل مجموعات صغيرة. وإذا إقتضت المسائل الأمنية للبلد، فيمكن إخراجهم من الحدود)).

وبعد أن بوشر بتطبيق هذا القانون، إزدادت تجاوزات أجهزة السلطة الحاكمة ضد السكان الأكراد،

بحجة البحث عن أسلحة, حيث رافق ذلك تعذيب الفلاحين, وبذلت أجهزة السلطة التركية, المحاولات للحط من كرامة الأكراد و خربت حصاد مزارعهم. أجبرت هذه الإجراءات الأكراد على اللجوء إلى الدفاع عن النفس من جديد. ففي عام 1935م. فقط حدثت ثلاث إنتفاضات في منطقة سعرت, المشمولة بمخططات التهجير القسري.

أما درسيم, فقد كانت إحدى المناطق التي إستطاعت أن تحتفظ حتى تلك الفترة, ومنذ زمن سابق بعيد, بنوع من الإدارة الذاتية. وهذه الحقيقة يمكن أن تعزى إلى أسباب جغرافية, تتعلق بوعورة مناطقها الجبلية, التي كانت وإلى حد ما تشبه جزيرة معزولة بالقياس إلى المناطق الأخرى. هذا إلى جانب إتباع القادة الأكراد في هذه المناطق لسياسة نموذجية حالت دون المشاركة في الحروب الإستعمارية, التي خاضها الأتراك ومنها الحروب التي تم خوضها ضد الروس والحرب العالمية الأولى وما تلاها من الحروب, والتي لم يكن للأكراد فيها بالفعل لا ناقة ولا جمل, وبذلك بقوا في مأمن من ويلات تتسبب في توليدها الحروب في كل مكان وزمان. ولكن على الرغم من هذا التحفظ, فقد إستطاع الأكراد أن يرسلوا خمسة ممثلين عن منطقتهم إلى البرلمان.

في عام 1936م. كان الأكراد في درسيم, من الناحية العملية مطوقين, من قبل القوات التركية, بإعتبار المنطقة مشمولة بقرارات التهجير القسري. وكان الجنرال التركي (ألب دوغان) قد أمر كإجراء تمهيدي لتطبيق فكرة التهجير, بفتح الطرق والمسالك العسكرية, لتسهيل عمليات التغلغل المخطط لها من قبل الجيش التركي. كما أصدر التعليمات القاضية بمطالبة السكان الأكراد بتسليم أسلحتهم إلى السلطات الحكومية. ولكن لما كان الأكراد على دراية بأهداف ومخططات السلطات التركية, لذا رفضوا الخضوع لهذه التعليمات. علما أن مصطفى كمال باشا, كان قد أشار في عام 1936م. إلى موضوع درسيم أمام البرلمان قائلا:

((إن أهم قضية في أوضاعنا الداخلية هي مشكلة درسيم. وبغية تسهيل إتخاذ قرارات لإجتثاث هذه القرحة, التي تقف حجرة عثرة على الطريق, وبغية تسهيل إتخاذ قرارات سريعة, من الضروري أن تمنح الحكومة سلطات واسعة ومطلقة)).

لابد لنا أن نسأل: ما هي هذه القرحة المزعومة في الحقيقة والواقع؟ إن حقيقة الأوضاع يمكن دراستها من خلال الإطلاع على مذكرة قدمها الأكراد إلى عصبة الأمم في ت/1937م. ورد فيها ما يلي:

((لقد اغلقت المدارس الكردية, ومنعت اللغة الكردية من الإستعمال, كما تم حذف كلمة كردي و كردستان من كل الكتب العلمية. ولأجل إجبار الأكراد على قبول أعمال السخرة (بما في ذلك النساء والفتيات), في الأناضول, تلجأ السلطات إلى إستخدام أشبع الأساليب وأقساها. هذا بالإضافة لما يجري من توزيع الأكراد على المناطق التركية بنسبة لا تزيد عن 5% (...)).

لقد إنتهى الأمر مرة أخرى بإعلان النفير العام من قبل السلطات التركية. وفي ربيع عام/1937م. بدأت الإشتباكات بين الطرفين. ولكن منذ البداية, كان أسلوب الحرب قد تغير عما كان مألوفاً في

السابق, إذ لجأ الأكراد إلى خوض غمار الحرب, بأسلوب حرب العصابات, ولم تتواجد منذ البداية أية جبهة عسكرية واضحة المعالم, كما لم تحدث معارك كبيرة حاسمة. لقد سيطر أسلوب حرب العصابات, وصبغ الحياة العامة اليومية للأكراد في درسيم, حيث كانت الحركة الكردية تتمتع بدعم جماهيري واسع, ومتحلية بإيمان وعقيدة لا تتزعزع بالقضية العادلة للشعب الكردي, الأمر الذي تحول إلى عامل فعال لمواصلة النضال رغم كل الصعوبات التي لم تكن قليلة.

في أواخر صيف/1937م. زادت حملات القصف الجوي والمدفعي ضد المناطق الكردية, وقد رافقها إستعمال الغازات السامة, ولكن رغم ذلك, فإن الأتراك لم يحققوا أي نجاح حاسم. حتى أن إعتقال القيادة الكردية (سيد رضا وعشرة من القادة الأكراد الآخرين) والحكم عليهم من قبل السلطات التركية بالإعدام بتهمة ملفقة (السرقعة), لم يستطع أن ينال من الروح المعنوية القتالية لسكان درسيم! ويسخر (أ. رومانيت) من الحكم التركي واسالييه, التي تقرر الحكم على قائد كردي مناضل من أجل حرية شعبه وبلاده ك (لص) في الوقت الذي يعتبر فيه أي تركي يقاتل في سبيل حرية بلاده (وطنيا)!

إن الحكومة التركية التي عادت إلى أحضان الإستعمار الغربي, بعد أن حسمت مسألة الموصل, باتت تتلقى الدعم منه, لم يبق لها أي مجال آخر إلا أن تتهم الأكراد هذه المرة بالعمالة للشرق, ومن هنا وجهت التهم للسوفيت, مدعية بأنهم يقفون خلف الحركة الكردية, بل ويمولونها بالمال وبالسلح! إن المصالح المشتركة بين الأتراك والعرب والفرس الواقعين تحت سيطرة النفوذ البريطاني والغرب, توجب إحكامها عن طريق عقد إتفاقيات مشتركة, بالأخص بسبب الأكراد, ولكن بنفس القدر بسبب الإتحاد السوفيتي كذلك. الأمر الذي حصل عبر التوقيع على إتفاقية سعد آباد في عام 1937م. التي تم التنويه إليها سابقا.

لقد سعى الأكراد في سوريا والعراق, على الأقل, أن يقدموا بعض الدعم المعنوي والأخلاقي لأخوتهم في كردستان الشمالية. فقد ناشد سياسيان كرديان من أهالي كركوك على سبيل المثال, الحكومة العراقية, وممثلي الدول الخارجية في آب/1937م. للتدخل وتقديم الإحتجاجات ضد عمليات الإبادة, التي تخوضها وتمارسها السلطات التركية في كردستان.

ولما كان الأكراد مطوقين من الناحية العسكرية في الواقع منذ عام/ 1936م. وقد إنقطعت إتصالاتهم بالعالم الخارجي, إلى جانب الضغط العسكري التركي, الذي يعزى إلى تفوقهم الجوي والمدفعي, في الوقت الذي نفذ فيه عتاد الأكراد ولم يكونوا قادرين على تعويض هذه الخسارة بأية طريقة, إلى جانب نشوب بعض الخلافات بين بعض القادة الأكراد في الحركة نفسها. كل ذلك تسبب في إنهيار المقاومة البطولية لدرسيم, التي كانت بحق جديرة بالإقتداء, سيما وقد شاركت فيها جميع قطاعات الشعب الكردي من رجال ونساء. في ت/1938م. جاءت النهاية.

كانت خسائر الأتراك فادحة من الناحية العسكرية, ومن أجل إيجاد نوع من التعادل الجبان, كبديل عن خسائرهم العسكرية في سوح القتال, أطلقوا العنان لروح الإنتقام والتشفي, التي طالما لجأوا إليها في ممارساتهم ضد العزل من السكان المدنيين الأكراد. فلأجل التخلص من الغارات الجوية والقصف المدفعي المركز من الجانب التركي. كان الألوف من الأطفال والنساء الأكراد قد لجأوا إلى الكهوف

والمغارات, ولكن عندما وصلت القوات التركية إلى المناطق التي تتواجد فيها مثل هذه الملاجئ الطبيعية في المناطق الجبلية واكتشفوها, بادر الأتراك إلى حراسة مخرجها, وحملوا السمات ومواد البناء وأغلقوا مخرج هذه الملاجئ, وقبروا بذلك النساء والأطفال الأكراد وهم أحياء. علما أن الكثير من النساء الكرديات, كن يقذفن بأنفسهن من أعالي الصخور الشاهقة أو يرمين بأنفسهن في أعماق الأنهر (ليمتن بشرف) خوفا من الوقوع بأيدي القوات التركية. ويقدر عدد الأكراد المقتولين في هذه العمليات الجبانة بحوالي (50,000) شخص, إلى جانب مائة ألف من المهجرين قسرا من السكان الأكراد في هذه المناطق.

وهكذا بوسعنا أن نجري مقارنة بين الإستعمار الغربي والإستعمار التركي, عبر إقتباس بعض الفقرات من تقرير كتبه أحد مراسلي جريدة (سون بوستا) التركية – عثمان ميته – الذي زار منطقة درسيم بعد هذه الأحداث بعشر سنوات, أي في عام 1948م. فكتب يقول:

((لقد ذهبت إلى توجنلي, درسيم القديمة!

كانت المنطقة فقراء ومهجورة, كما كان جامعو الضرائب والشرطة, ما يزالون الممثلين الوحيدين لسلطة الدولة, ممن إستطاع سكان المطقة أن يروهم لحد الآن.

حاولت أن ألتقي بالناس وأن أجالسهم لأتعرّف على طريقة حياتهم وطبائعهم. ولكن لسوء الحظ لم يبق إلا النذر اليسير عن الحقبة السابقة للثورة. فلا أثر للحرفيين السابقين, أو الثقافة السابقة, ولا لطرق المواصلات والتجارة السابقة, التي كانت تسود في المنطقة.

لقد إنتقيت بأناس عاطلين عن العمل, وقد بدت عليهم مظاهر غريبة وكأنهم يدورون في ندائف بين مئات الأرواح. فلا أثر للتغلغل الحضاري في المنطقة, إذ لا توجد مدارس, ولا يوجد أطباء, كما أن الناس هنا لا يعرفون ماذا تعني كلمة الطب. وإذا تحدثت إليهم عن الدولة, فإنهم يترجمونها فورا إلى جامعي الضرائب ورجال الشرطة.

نحن لم نمح مواطني درسيم أي شيء. لقد إكتفينا فقط بأن نأخذ نحن منهم, ولا يحق لنا أن نواصل معاملتهم بهذا الشكل ((.

ويعلق (يوركن روت) على سياسة التهجير التركية ودوافعها الخلفية, والتي لم تكن محصورة على منطقة درسيم فقط, بل كانت تشمل مناطق واسعة من كردستان الشمالية, فيقول ما يلي:

((لم يكن الإضطهاد العسكري, هو السبب الوحيد لممارسة سياسة التهجير والإبعاد في المناطق الكردية, في شرق الأناضول, بل أنها كانت في ذات الوقت تطبيقا لسياسة إستعمارية وعنصرية. وقد إستهدفت تلك السياسة على وجه التحديد, فرض التخلف عن عمد على هذه المناطق الشرقية, على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي. إن هذه السياسة لم تتغير حتى يومنا هذا ((.

كردستان الشرقية (الإيرانية):

الشكاك بقيادة إسماعيل آغا (سمكو):

يقول آية الله محمد مردوخ في كتابه حول العشائر الكردية, عن الشكاك ما يلي:

((شكاك: أصلا [شاه كاك] أو [شه كاك] ويتكونون من حوالي (6000) عائلة, ويقطنون في شمال السليمانية وغرب أورمية, ويعيشون ثلاثة أشهر خلال السنة, في الخيام. وتسكن حوالي (1500) عائلة منهم في سلماس. ويشكل الشكاك إجمالا خمسة أفخاذ [داخليا]: شكاك, شكفتي, موكري, شاولي, أو شاه ولي, وبوتان)).

كان الشكاك وحتى قبل إندلاع نار الحرب العالمية الأولى, يشكلون قوة بلغت من النمو حدا أثار قلق الحكومة الإيرانية المركزية. غير أن عجز السلطة الحكومية عن الدخول في صراع سافر مع الشكاك, لم يحل دول لجوئها إلى أساليب المكر والخديعة, للحد من تنامي نفوذ الشكاك. فقد تم إغتيال زعيم الشكاك (جعفر آغا) بوسيلة يبدو أن السلطات الإيرانية إستعملتها أكثر من مرة, حيث وجهت إليه دعوة رسمية بواسطة السلطات الحكومية في تبريز في سنة 1907م. وقضت عليه بهذه الوسيلة على أثر, إغتيال جعفر آغا تولى شقيقه إسماعيل آغا المعروف ب (سمكو) بين الأكراد, أمور القيادة والإدارة (1875-1930م). كان سمكو شجاعا وقائدا عسكريا محنكا. وبتأثير شخصية القوية وشجاعته, أستطاع أن يوسع منطقة نفوذه لتشمل الكثير من المناطق المتاخمة لموطن الشكاك. كما إستطاع أن يجمع الكثير من العشائر تحت لواء زعامته, بما في ذلك, تلك التي كانت تقطن في خوي, سقر وبانه في الغرب.

في أورمية وما جاورها كانت هنالك أقلية مسيحية تقطن إلى جانب أكثرية مسلمة من الأكراد والأذربيين, والتي تشكل حوالي ربع سكان المنطقة. ولكن على الرغم من الفوارق الدينية, يبدو أن جميع هذه الطوائف أو الكتل, إستطاعت أن تحقق نوعا من التعايش السلمي فيما بينها, لغاية نشوب الحرب العالمية الأولى.

ولكن عندما تحولت كردستان الشرقية, إلى مسرح للإشتباكات الحربية بين الأطراف المتنازعة, فيبدو أن السكان لم يقدرُوا على البقاء على الحياد, ذلك لأن الأطراف المتحاربة حاولت أن تؤثر فيهم بأشكال وأساليب مختلفة, بهدف كسبهم إلى طرف معين. ومن الملاحظ ان إيران كدولة, والتي أرادت لنفسها أن تتخذ موقف الحياد من الحرب الدائرة, والتي كانت ولو شكليا دولة ذات سيادة, لم تكن قادرة على المحافظة على الحياد المنشود وتمنع التدخل الخارجي, ذلك لأن إعلان الموقف المحايد في مثل هذه الظروف, سيبقى مجرد مسألة نظرية ما لم ترافقها الكفاءة الدبلوماسية الكافية من جهة والقوة العسكرية الضاربة بشكل وافي, القدرة على ردع نزعات التدخل الخارجي عند الضرورة من جهة أخرى. وهكذا فقد تشعبت الطرق التي سلكتها المجموعات المسلمة في بعض الأحوال, عن تلك التي سلكتها الأقلية المسيحية, بشكل بات معه الخلاف والتصادم, الذي حدث فيما بعد, نتيجة طبيعية لا يمكن تفاديها بصورة عامة.

إذ وكما هي الحال بالنسبة لجميع الحروب الإستعمارية, وبالأخص تلك التي تؤدي إلى صراعات

كبرى, كالتى شهدتها البشرية, خلال الحرب العالمية الأولى, فإن أطراف النزاع تهتم وتحرص على زج الشعوب الأخرى في أتون الحرب, بهدف إضعاف الطرف المقابل عن طريق كسب تاييد المزيد من المجموعات ولتقليل خسائرها الذاتية قدر الإمكان. لقد ضللت الشعوب وغرر بها عبر الدعاية والدعوة إلى قيم مغلوطة ووعود سياسية وهمية وما إلى ذلك, كما أستغل جهل وفقر بعضها, من أجل إقحامها في هذه الحروب, لكي يتولوا قتل أناس لا تربطهم بهم على الأغلب أية عداوة ولا توجد بينهم أية خلافات, لقاء مبلغ من المال زهيد.

ولما كانت العلاقات السائدة بين الكثير من الشعوب تفتقر إلى التضامن المطلوب, والذي يجب أن يكون من القوة والوضوح إلى درجة تجيز المجاهرة بها والتوكيد عليها علنا, بشكل يمكنها من الإستغناء عن الوساطة المغشوشة من جانب الأطراف التى تستهدف إستغلالها مجتمعة أو على أفراد. ولهذا السبب نجد الألوف من الهنود والإفريقيين يشاركون في هذا الصراع, الذى كان بالأصل حصرا بين البريطانيين والألمان ومن والاهما, ويقدمون الألوف من الضحايا, كالأكراد تماما, الذين توجب عليهم أن يموتوا بسبب الصراع التركي – الروسى!

إتصالات البريطانيين, التى سبقت الحرب العالمية الأولى, لم تكن حصرا بالعرب والأكراد فقط, بل شملت مخططاتهم الأقليات المسيحية المبعثرة كذلك, الذين كانوا بالفعل يشكلون هدفا هاما لنشاطات المبشرين الأوربيين والأمريكان, بصورة عامة ومنذ البداية. لذا نجدهم يفتحون مدرسة دينية في قوجانس/هكاري, تولى إدارتها بصورة مباشرة, القنصل البريطانى في وان. إن ثمار هذه الإتصالات المدروسة, لوحظت لأول مرة, بشكل جلي أثناء نشوب الحرب العالمية الأولى. هذا وقد شارك الأمريكان أيضا بصورة مباشرة وملحوظة في مثل هذه النشاطات إلى جانب بعض الدول الأوربية. فعن طريق إتفاقية عام 1806م. مع إيران مثلا, تم فتح ثلاث قناصل أمريكية في إيران, إحداها في تبريز, والتي كانت تهتم بالشؤون ذات العلاقة بالمناطق الكردية أيضا, إلى جانب وظائفها الأخرى. وكان من جملة واجباتها, حماية المؤسسات التبشيرية هذه. غير أن نشاطات المبشرين هذه, ولدت نتائج سلبية, لأنها أثرت سلبا على العلاقات الودية القائمة بين المسلمين والمسيحيين.

لقد بدأ المبشرون الأمريكيون أعمالهم في الشرق الأوسط إعتبارا من عام 1820م. لكنهم كانوا على إتصال مباشر ومستمر مع سفاراتهم في إسطنبول, وكانوا يعتبرون كمستشارين لشؤون الشرق الأوسط, بسبب إرتباطاتهم الوثيقة مع السكان المحليين.

إن علاقات حسن الجوار, التى كانت سائدة, بين المسلمين والمسيحيين في هكاري وبهدينان, بالأخص في عهد الشيخ عبيدالله نهري والشيخ عبدالسلام بارزاني, قد تمت الإشارة إليها في هذه الدراسة في موضع سابق, الأمر الذى تم تأييده من قبل بعض الكتاب والمؤلفين الأوربيين أنفسهم. غير أن تصاعد نفوذ المبشرين وتدخلاتهم قبل الحرب وخلالها, أثر في مواقف الأطراف المسيحية, التى باتت تتحيز بشكل ظاهر إلى الجانب الروسى والبريطانى, بدون تحفظات. ولكن هذا الموقف جعلهم في موقع المعارض بل والمعادي لجزء من المسلمين الأكراد (على الأقل) ممن كانوا يساندون الدولة العثمانية والألمان, بسبب جملة من المناسبات ومن هؤلاء (إسماعيل آغا), الذى إتخذ هذا الموقف بعد

مقتل أخيه على يد السلطات الإيرانية, والذي كان يريد أن ينتقم من الدولة الإيرانية بهذه الطريقة. لذا فما كادت القوات العثمانية والألمان تدخل الأراضي الإيرانية في بداية الحرب, وإذا بها تكسب تأييد بعض العشائر الكردية. علما أن سياسة الإتحاديين كانت تقوم على أساس إستغلال كل الخلافات القائمة محليا وعلى صعيد المنطقة, دينيا وقوميا, من أجل خدمة أهدافهم ومخططاتهم الخاصة. ومن هنا فقد تعرضت الأقليات المسيحية إلى إساءات في منطقة أورمية, بإعتبارهم حلفاء للروس, وبالنتيجة تم إحراق العشرات من القرى.

ولما كانت الحرب سجالا, لذا كانت أيام الإنتصارات العثمانية محددة, إذ بعد خمسة أشهر من هجومهم هذا, جاء الهجوم الروسي المعاكس والناجح, الذي أدى إلى وصول قواتهم إلى منطقة أورمية أيضا. لقد إتبع الروس سياسة مشابهة لسياسة الأتراك العثمانيين, غير أن أهدافهم كانت معاكسة تماما, لذا كان موقفهم من السكان المحليين مخالفا لموقف العثمانيين, إذ دعموا الأقليات المسيحية, في الوقت الذي تم فيه التضيق على الأكراد المسلمين. فقد إعتقلوا إسماعيل آغا وبعض القادة الآخرين من الأكراد وأبعدوا إلى جورجيا.

إلا أن المكاسب التكتيكية الروسية لم تكن بدورها تعني إنتصارا عسكريا حاسما, فقد أبدى الأكراد مقاومة عنيفة وبأسلة. كما إستطاع جاسوس ألماني أن يحرض بعض القبائل الكردية ضد القوات الروسية الغازية, وقد إستطاعت هذه العشائر بمفردها أن تحول دون التغلغل الروسي إلى المناطق الجنوبية, لمدة ثمانية أشهر!

إلى جانب المقاومة التي أبداها السكان الأكراد ضد جيش الإحتلال الروسي, لا بد لنا أن نذكر من جديد, بأن عدد الأكراد في الجيش العثماني في هذه المناطق كان كبيرا أيضا, ففي همدان فقط على سبيل المثال, كان عدد القوات العثمانية يبلغ حوالي (14000) جندي, وبضمنهم (10000) جندي كردي. وبناءا على ذلك إضطرت الروس إلى تغيير سياستهم ومواقفهم إزاء الأكراد, وأطلقوا فيما بعد سراح إسماعيل آغا وحاولوا أن يتفقا معه.

خلال سنوات الحرب العالمية الأولى, بالأخص في خريف/1915م. هاجر حوالي (25000) مسيحي من منطقة هكاري التابعة للدولة العثمانية نحو منطقة أورمية التابعة لإيران, كي يتجنبوا المصير الذي لقيه الأرمن على يد السلطات العثمانية, ويعيشوا إلى جانب الأقلية المسيحية في أورمية ويحظوا بحماية المبشرين الأمريكيين. غير أن هؤلاء المهاجرين كانوا قد تورطوا قبل ذلك في قتال مع الوحدات العثمانية كجزء من مساعيهم لإسناد القوات الروسية. ومن خلال مسيرتهم نحو أورمية أيضا, كانوا قد تورطوا في إشتباكات عسكرية مع السكان المحليين من الأكراد على طريق هجرتهم.

ومما لا ريب فيه, فإن هؤلاء المسيحيين, كانوا جنودا شجعانا, لكنهم كانوا بالضبط كالأرمن, إستغلهم الأوربيون في البداية وتخلوا عنهم فيما بعد. ويبدو أن ثقتهم بالدعم والوعود المقطوعة لهم من قبل الدول الكبرى كانت راسخة, وإلا لما أمكن لهم أن يتحملوا مثل هذه الأهوال والمآسي. علما أن هذه الوعود ذاتها كانت سبب عدم تحوطهم وعدم مراعاتهم لعلاقات حسن الجوار مع الأكراد المسلمين. ففي طريقهم نحو أورمية, وفيما بعد من همدان نحو بعقوبة فركوك, فالموصل وبهدينان, الواقعة

إلى الجنوب من هكاري, داخل الحدود العراقية, جلب هؤلاء الوافدون الجدد معهم متاعب ومضايقات . فباعتبارهم ضحايا للحرب وكلاجئين, كانوا يعانون من نواقص المعيشة, فحاولوا أن ينتزعوا من الآخرين بكل بساطة ما كانوا يحتاجون إليه دون أن يفكروا بدفع الثمن. هذا إلى جانب أنهم كانوا قد تلقوا أسلحة من الروس وكانوا واثقين من دعم المبشرين الأمريكيين لهم, من أمثال الدكتور شيد, بعكس السكان المسلمين. ومن هنا يبدو أنهم بالغوا في تجاوز الحدود في التعامل المقبول والمعقول مع الجيران.

بعد انسحاب الروس, على أثر ثورة أكتوبر الاشتراكية, بدأت محاولة الحلفاء الفاشلة لإحتلال منطقة القوقاس, الأمر الذي كان وليد دوافع إقتصادية وإستراتيجية, على أمل الحلول محل الروس في هذه البقاع. بعد الإنتكاسات العسكرية تزايد الطلب على المسلحين من الجماعات المسيحية وبات أمر تشجيعهم أكثر رواجاً. إذ تم تزويدهم بالسلاح , بهدف تحريضهم ضد القوات العثمانية.

يرى حسن عارفا – أحد الضباط الإيرانيين, الذين قاتلوا ضد إسماعيل آغا – بأن المسيحيين القادمين لمقاتلة القوات العثمانية, بأنهم كانوا يستهدفون تشكيل دولة خاصة بهم في منطقة أورمية. ويصف عارفا هذه المسألة بالشكل التالي:

((لا ريب أن فكرة الأثوريين, بقيادة زعيمهم الديني [مارشمعون] ... وآغا بطرس, كانت تهدف إلى تحويل أورمية وربما منطقة سلماس أيضا, إلى وطن قومي لهم, بغض النظر عن حقيقة كون هذه المناطق تعود إلى دولة مستقلة ذات سيادة, والتي أعلنت ووقوفها على الحياد في الحرب)).

غير أن مارشمعون, كان يدرك, بأن دولة مستقلة ذاتيا أو مستقلة بالكامل, لا يمكن أن تقوم لها قائمة, إلا بدعم من الأكراد ومساعدتهم, لذا أراد أن يزيح الأكراد أيضا فيما بعد, بعد إنتصار الحلفاء النهائي وهزيمة القوات العثمانية. وكان إسماعيل آغا, أحد القادة المعروفين في المنطقة, والذي حاول خلال فترة النصف الثاني من إندلاع الحرب العالمية أن يتخذ موقف الحياد, ويبدو أن حياد الدولة الإيرانية عزز موقفه الجديد. لكن كانت لسلكو مخططاته الخاصة أيضا, والتي على أساسها كان سلكو يعتبر نفسه كقائد للأكراد في منطقة أورمية والمناطق المجاورة لها. ولكن من أجل تحقيق هذا الهدف بالفعل, كان عليه أن يخضع المسيحيين, الذين رفضوا الإعتراف بسلطته, سيما بعد حصولهم على الدعم والمساندة من قبل الحلفاء. هذا بالإضافة إلى أن سلكو كان على دراية تامة, بأن تعاونه مع المسيحيين سيعكر صفو علاقاته مع سكان المنطقة المسلمين, بما في ذلك الأكراد في منطقة مركور و تركور, لأن المسيحيين كانوا قد نهبوا هذه الديار في طريق هجرتهم من هكاري إلى أورمية.

في 25/أيلول/1918م. إلتقى الطرفان في (كونيشار) وإنتهى الأمر بمقتل مارشمعون وعدد من مرافقيه, وفق خطة كان قد أعد لها سلكو سابقا. وقد أعقب هذا الحادث صدامات مسلحة بين مؤيدي الطرفين, والتي تسببت في مقتل أعداد كثيرة من الجانبين ووقوع خسائر مادية كبيرة.

بعد هذه الأحداث بمدة, توجب على المهاجرين المسيحيين, الذين كانوا قد قدموا من منطقة هكاري, أن

يوصلوا هجرتهم ويذهبوا إلى منطقة همدان, تحت إشراف وحماية البريطانيين. ونقلوا في فترة لاحقة إلى منطقة بعقوبة/العراق, حيث تم إستخدامهم من جديد كجنود مسلحين ضمن الوحدات البريطانية المعروفة في العراق بقوات الليفي.

يرى قاسمليو, بأن سمكو في موقفه هذا, تجاة الأقلية المسيحية, كان مدفوعا من قبل الإنكليز, غير أنه لا يذكر أية مصادر, ولا يدخل في أية تفاصيل حول هذه النقطة!

على الرغم من أن أغلبية الكتاب والمؤرخين يدينون موقف سمكو بهذا الخصوص, ولو أن القلة حاولت أن تبرر هذا التصرف بنحو أو بآخر. ويلاحظ بأن بعض الكتاب المسيحيين قد أدركوا وأقروا بأخطائهم, ومن هنا توكيدهم على حقيقة أن الدول الكبرى الغربية كانت تحاول أن تستغلهم لأغراضها الخاصة. ومهما كان فإن بعض النقاط تدين تصرف سمكو بصدد هذا الموضوع ومنها:

1- لقد كان شقيق سمكو (جعفر آغا) أحد ضحايا هذه الأساليب, قبل الحرب العالمية الأولى, إلى جانب أن سمكو بالذات لاقى مصرعه في ظروف مشابهة تماما في فترة لاحقة! ولا ريب أن من السذاجة, أن يحاول المرء تبسيط هذه الأمور, أو أن يفصلها عن بعضها البعض, لأن إدانة إحداها والسعي لتبرير الأخرى, يعتبر مسألة غير واقعية, رغم صعوبة التكهن بالمواقف التي كان مارشمعون سيتخذها ضد الأكراد المسلمين, فيما لو قدر له أن يحقق أهدافه الخاصة؟

2- إن هذه الصراعات الداخلية, والتي كانت من حيث الجوهر غير قابلة للتبرير من الناحية الموضوعية والمنطقية, كلفت سمكو نفسه الكثير من الضحايا والجهود والوقت المهدور, وهذا ما أسهم في إضعاف موقفه بالتالي وإستفاد منه العدو المشترك على المدى البعيد.

3- يبدو أن سمكو إنطلق من أفكار ومقدمات خاطئة كليا لبلوغ هدفه القاضي بتكوين دولة كردية مستقلة (وهو يشبه بذلك المسيحيين), وأعني إتكاله على المساعدة التركية ومساندتها المزعومة ضد إيران! وحين خاب أمله بالأتراك فيما بعد إرتكب خطأ آخر مشابها له, بدل أن يتعض من تجربته مع الأتراك, حين تخيل إمكانية التعاون مع البريطانيين ليواصل القتال ضد إيران وتركيا معا!

ومن الواضح بأن سمكو أغفل بكل بساطة أخذ التطورات المستجدة في منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة وكردستان وما جاورها بصورة خاصة, بمرور الزمن على الصعيد السياسي, ولم يأخذ التغيرات بنظر الإعتبار, بل يبدو أنه لم يفهم إطلاقا هذا الترابط, لأجل إتخاذ المواقف والإجراءات المناسبة, وبذلك كان سمكو (من الناحية العملية) قد ألقى بنفسه في حلقة مفرغة, كغالبية القادة الأكراد الآخرين أيضا.

بعد وقف إطلاق النار في الحرب العالمية الأولى بتاريخ 30/1/1918م. وإنسحاب القوات العثمانية من إيران وققاسيا, ساد في المنطقة فراغ سياسي ملحوظ, لأن نفوذ سلطة الحكومات تلاشى عمليا في المنطقة, فيما لو إستثنينا عددا محدودا (بضعة مئات) من الجنود الإيرانيين. لكن بالمقابل كان هنالك عدد لا يمكن الإستهانة به من الزعماء المحليين ورؤساء القبائل في المنطقة ذاتها, ممن كانت لهم قدرة عسكرية أكبر بكثير من قدرة السلطة الحكومية الإسمية, ليس فقط بين الأكراد بل

وبين الأذريين أيضا. لكن سمكو كان من أبرزهم قاطبة بدون أدنى شك, بالأخص بعد أن إلتحق به بضعة مئات من منتسبي القوات العثمانية السابقة, جالبين أسلحتهم التي كانت بعهدتهم. هذا وقد كان السيد طه – أحد احفاد القائد الكردي شيخ عبيدالله نهري – أحد أصدقاء سمكو ويقوم بدور المستشار في ذلك الوقت.

أما السلطات الإيرانية فلم يبق بوسعها أي مجال للتحرك الفعلي من أجل وقف الخطر الذي كان يجسده سمكو, بإستثناء العودة إلى الأساليب القديمة, من تحايل وتغريير وخداع. فقد أرسل ممثل السلطات الإيرانية في آذربيجان علبة مملوءة بالحلويات/ظاهرا إلى سمكو, لكنها في الواقع كانت تحوي على قنبلة إنفجرت عندما تم فتحها بحضور سمكو. أدى الإنفجار إلى مقتل أحد إخوة سمكو, في حين نجى سمكو من محاولة الإغتيال.

في عام 1919م. قرر سمكو ان يحتل مدينة أورمية, كما وإمتدت منطقة نفوذه لتشمل سلماص. وفي عام 1920م. جاهر سمكو بالمطالبة بتأسيس كردستان مستقل وتلقى الدعم من أكراد هكاري, وإستطاع أن ينتصر في عدة مواقع على القوات الإيرانية, التي كانت تعاود عملياتها الهجومية ضده. وفي عام 1921م. وبعد سلسلة من الإنتصارات إلتحق به أكراد منطقة مهباد, بانه, ومياندوآب. ودامت إنتصاراته لغاية عام 1922م.

تجدر الإشارة إلى أن أغلبية الأكراد يميلون إلى المطالبة بكردستان مستقل, ومن الصعب أن نعتقد بوجود مجموعة أو تنظيم يعادي هذه الفكرة من حيث الجوهر, بإستثناء بعض الإقطاعيين من زعماء القبائل. ولكن في ذات الوقت, فإن الأكثرية غير مستعدة لتحمل المخاطر الكبيرة المرتبطة بمثل هذه الدعوة والهدف. وسبب هذا الموقف المتضارب والمتناقض يعود إلى رغبتهم في المحافظة على الموجود من المصالح, طالما وجدوا إلى ذلك سبيلا, ولو كانت هذه المصالح من حيث الجوهر غير ذات وزن او قيمة بالقياس إلى المصالح والمكاسب القومية العامة المنتظرة. لذا فإن مواقفهم يغلب عليها طابع الإنتظارولا يمكن كسبهم إلا من خلال إحراز بعض الإنتصارات التي تقوي من معنوياتهم وفي الكثير من الحالات يريد البعض الإبقاء على خط رجعة من باب الإحتياط للمحافظة على ما هو موجود من المصالح. لذا لا يستبعد أن تتغير هذه العواطف بإتجاه سلبي وبشكل سريع ومفاجئ وسريع للغاية, عند حدوث الإنتكاسات والهزائم, حتى ولو كانت هذه الهزائم وقتية ومرحلية.

إن هذه الظاهرة يمكن ملاحظتها بشكل أكثر في كردستان الشرقية والجنوبية, الأمر الذي قد يمكن أن يعزى إلى السياسة الأكثر تعقلا وواقعية, التي تتبعها السلطات الحكومية والمحلية إزاء الأكراد نسبيا, والتي توجي إلى الأكراد ببعض عوامل الثقة, وإن كانت مبنية في جوهرها على قاعدة (فرق تسد) المعروفة. إذ رغم كون الأكراد يعانون بصورة إجمالية ومنذ مئات السنين من إضطهادات قومية على شتى الأصعدة, إلا ان هذا الإضطهاد لم يكن في يوم من الأيام شاملا, لا زمانا ولا مكانا ولا درجة, حيث إستطاع البعض أن ينفذ نفسه من مواجهة الظروف السلبية العصبية في الكثير من الأحوال, وبالطبع في الغالب على حساب غيرهم من الأكراد وعلى حساب القضية القومية ذاتها. غير أن هذه المكاسب الجزئية, كانت مرهونة دوما بمرحلة زمنية محددة, تزول بزوال الظروف

التي إستوجبها على الحكام, الذين يتنكرون لدور هذه الفئات ويضيقون عليها بالتدريج بعد إحكام سيطرتهم على السلطة.

وعندما بدأ نفوذ رضا خان (فيما بعد رضا شاه) يتنامى في إيران, لذا بدأ يحاول أن يعيد سيطرة وسلطة الحكومة المركزية على جميع المناطق الإيرانية. ومن هنا فقد كان سمو أحد الأشخاص الذين أراد أن يخضعهم لسلطته, لبلوغ أهدافه السياسية. غير أن رضا خان كان يدرك بأن الإنتصار على الأكراد بات يتطلب جيشا منظما, كبيرا, مدربا ومسلحا بصورة جيدة. وهكذا نشأت دواعي إعادة تنظيم الجيش الإيراني, والعمل في هذا المجال أيضا لمسايرة روح العصر قدر الإمكان. وإستنادا لهذا المخطط, الذي أعد له سلفا, تم إرسال جيش إيراني إلى سلماص بتاريخ 23/تموز/1922م.

وعلى الطرف الآخر في تركيا, فإن المواقف كانت قد بدأت تتغير بالأخص فيما يتعلق بالجانب السياسي, الذي كانت السلطات التركية تتبعها إزاء الأكراد وقضيتهم القومية حتى ذلك الحين, بعد أن حققت الحكومة التركية الجديدة بعض المكاسب والإنتصارات, وباتت تعتقد بأنها قادرة بعد ذلك أن تستغني عن الدعم الكردي وأن تواصل طريقها على إفراد. وفي عام 1922م. كانت الحكومة التركية قد حققت الكثير من الأهداف, التي كانت تنشدها, ولم يبق أمامها قضايا هامة وكبيرة بإستثناء مشكلة الموصل, الأمر الذي كان ينطبق على الموقف البريطاني أيضا إلى حد كبير. وهكذا تخلت السلطات التركية عن مواصلة دعم سمو بكل بساطة.

يقول س.ج. آدموندس, بأن المقاومة الكردية كانت قد إنتكست تحت وطأة ضغط الجيشين التركي والإيراني معا, وكان سمو قد تكبد خسائر جسيمة في الأرواح والأموال. وعلى أثر هذه التطورات بدأت فترة الإنتكاسات والإضعاف التدريجي تتجلى بالنسبة لسمو والتي إنتهت بمقتله فيما بعد, بعد أن بدأ حلفاؤه وأصدقاؤه يتخلون عنه بالتدريج, فبقي الشكاك بذلك وحيدين في ساحة الصراع.

حاول سمو في عام 1922/1923م. أن يكسب دعم بقية الزعماء الأكراد لكي يواجهوا القوات التركية والإيرانية معا, وكان يؤمل أن تقدم الحكومة البريطانية الدعم له في مساعيه بهذا الخصوص! ولكن في هذه الفترة كان من الواضح كما كانت الحال في لوزان بأن الدول الكبرى بما في ذلك بريطانيا كانت مستعدة للموافقة على مطالب الأتراك, بإستثناء مسألة الموصل, التي لم يرغب أي طرف في التنازل عنها لصالح تركيا.

كان الأتراك قد إستعادوا ثقتهم بانفسهم وبقدراتهم الذاتية, بشكل لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الأولى, سيما وأن بعض الشعوب الإسلامية البعيدة جغرافيا عن ساحة الأحداث وواقع الظروف كانت تسمع بإنتصارات الكماليين وتعتبرها إنتصارات إسلامية, ومن هنا فقد كانت مستمرة واقفة خلف الحكومة التركية من الناحية الوجدانية على الأقل, قبل أن يكشف الكماليون عن جميع أوراقهم. من هنا فإن إنتصارا تركيا آخر عبر كسب قضية الموصل أو إعادة إحتلالها عسكريا, كان سيمنح الأتراك, ولأسباب عسكرية, سياسية, وإقتصادية, إمكانية المطالبة المجددة بدور قيادي في العالم الإسلامي. ولكن لجملة الأسباب هذه بالضبط بذلت بريطانيا الجهود لتحول بين الترك وبين تحقيق

أطماعهم في منطقة الموصل بكل الوسائل, متساهلة فيما عداها.

بناء على هذه الأسس فإن إقتراحات سمكو, في تلك الفترة وعلى الأقل فيما يتعلق الأمر بالأتراك وضرورة محاربتهم, كانت مبعث رضا وإرتياح لدى بريطانیا. يعلق س.ج.أدموندس على تلك الظروف فيقول :

((كان موقفه (سمكو) كموقف سيد طه, فهو لا يكن للإيرانيين شعورا بحقد خاص. فقد جرعههم بقدر ما جرعه وأعطاهم بقدر ما أخذوا منه. لكنه يريد الآن تصفية الحساب مع الترك, الذين تظاهروا بدعوه ثم إنقلبوا عليه. وإستغرب كثيرا لحذرنا من إثارة شعور الإيرانيين. ففي حين أنهم يتعاونون تعاوننا سافرا مع الترك على طول الحدود بعد طردهم من روانوز ورائية, وهم مازالوا يحاربوننا علنا, وقال: إنه جاء مؤملا أن نكون على إستعداد لتبني قضية تحرير الشعب الكردي, بالوقوف ضد الحكومتين المعاديتين لنا. فإذا كان مخطئا في أمله هذا فلا رغبة له في أن يطلب حق اللجوء منا. بل سيعود إلى دياره وقبائله ويبدل جهوده بمفرده)).

في هذه الفترة, لم يكن لدى بريطانیا على الأرجح أية رغبة في إحداث تغييرات جديدة لا في إيران ولا في العراق, لأن مصالحها كانت في هذين البلدين مضمونة ومصانة على أفضل وجه, من خلال حكم رضا خان والأمير فيصل. همهم الوحيد كان في هذه الفترة منصبا على توجيه قوة الأكراد بشكل يساير هذا المخطط, لممارسة الضغط على الحكومة التركية, من أجل ترويضها كوسيلة هادفة لفرض الأمر الواقع الجديد, الذي أحدثوه على كيان الجميع.

إن المخرج الوحيد, الذي كان متبقيا أمام الأكراد للخروج من هذا المأزق الخانق, كان يكمن في الحقيقة والواقع في وحدتهم هم, والإصرار على التعاون المشترك, لضمان الأمن القومي والمصالح الوطنية المشتركة, لكن هيهات فإن أمرا من هذا القبيل لم يجد لنفسه طريقا نحو التطبيق. ويعزي جمال نيز سبب الفشل إلى ما يلي:

((لما كان سمكو زعيما قلبيا ويهتم بضمان مصالحه الخاصة, لذا تعذر التوصل إلى إتفاق مع القادة الأكراد الآخرين, مثل الشيخ محمود و سيد طه شمزيني, وهما في العراق. ذلك لأنها أيضا لم يكونا مستعدين أن يعترفوا له بمثل هذا الدور القيادي)).

أما س.ج.أدموندس فيرى ما يلي:

((... إستمر (نؤيل) يكافح صامدا مستمينا ليجمع بين سيد طه وسمكو وشيخ محمود, ليقوموا بعمل مشترك, إلا أن مساعيه إنتهت بالفشل, لإصرار الشيخ محمود على إستعمال الأول والثاني مرقاتا يبلغ بهما مطامحه ويحقق أهدافه, مع أنهما كانا رجلين بائسين لا يأملان من الترك أية رحمة)).

على أية حال وبعد تبادل بعض البرقيات, وصل سمكو في 18/ك2/1923م. إلى مدينة السليمانية, ليجري مباحثات مباشرة مع الشيخ محمود. وقد أستقبل سمكو بحفاوة, لكنه فشل في تحقيق أهدافه السياسية. ولعل أسباب الفشل تكمن فيما يلي:

1- إن الشيخ محمود لم يكن راغبا في الإقدام على خطوات معادية لإيران. ومرد ذلك على الأرجح يكمن في مساعيه الهادفة إلى إبقاء جبهته الخلفية, بعيدة عن الأزمات. في الوقت الذي كان يقاتل فيه ضد البريطانيين في العراق.

2- إن الشيخ محمود أراد أن يعزز ويقوي مركزه في البداية وكخطوة أولية وأن يضمن الحصول على التأييد والإعتراف اللازمين بهذا الخصوص, في منطقتيه الأصلية والمناطق المتاخمة لها.

3- إن الشيخ محمود كان قد فقد ثقته ببريطانيا, لأن تجاربه معهم لم تكن دوما إيجابية.

ولعل بإمكان المقتبسات التالية من نصوص البرقيات المتبادلة بين الأطراف المعنية, أن توضح الملابسات, التي كانت تلف الأوضاع والمواقف آنذاك ولو بشكل جزئي. فقد كتب سمو بتأريخ 14/ك/1922م. في هه ولير/أربيل ما يلي:

((إلى الزعيم الكردي الكبير!

إن مصير الأكراد في يومنا هذا بات رهن أيديكم, فنحن نعتقد أن من الخطأ أن يتم الإقدام على أية خطوة بدون أوامركم. ويفضل أن تأخذكم الرأفة بمصير المنكوبين من أمثالنا وبالشعب الكردي. فأرجوكم أن تقدموا الدعم لتحرير الوطن)).

تضمن جواب الشيخ محمود ما يلي:

((لكنني لا أعرف اليوم من هم أعداء وطننا, ومن يمنحنا حقوقنا أو أية حكومة هي التي تتجنى على حقوقنا. فكيف نخوض غمار الحرب ولمصلحة من, بدون أن نعرف السبب وبدون أن نعرف الحقيقة؟ ولهذا السبب فمن الأفضل لي, أن أمكث في داري بكل دعة وهدوء وأبقى على الحياد)).

كتب الشيخ محمود في برقية أخرى يقول:

((لم يمنح الأكراد رسميا أية حقوق, وهذا لا يبرر القيام بتحريك أو إتخاذ إجراءات دفاعية ضد أطراف خارجية (يعني بذلك تركيا ع.بارزاني) فكلما طالبنا بحقوقنا, نجد أن البعض يضع العراقيل المختلفة على طريق تحقيقها, فقبل ثلاثة أشهر وعدت الحكومة البريطانية, بتقديم الدعم والمساعدة للأكراد, ولكن لم يتحقق حتى 1% من هذه الوعود)).

ومهما كان الأمر فقد قتل سمو في 21/حزيران/1930م. في قصبة شنو/الإيرانية, في الوقت الذي كان يسعى فيه لإجراء محادثات مع السلطات الإيرانية. وبذلك إنتهت الحركة التي كانت تقاد من قبله نهائيا. وعلى الرغم من الأخطاء الكثيرة المرتكبة, فإن بالإمكان أن نعتبرها كمقدمة لتطور ونمو الحركة القومية في كردستان الشرقية, التي كانت بذاتها دوما حركة ضعيفة بالقياس إلى كردستان الجنوبية والشمالية.

هذا وقد فقد أكراد كردستان الشرقية بالتدرج الكثير من حقوقهم القومية, على نفس الطريقة التي

توجب على أكراد كردستان الشمالية أن يختبروها, وأعني بذلك عن طريق العنف والإكراه الممارس ضدهم من قبل السلطة المركزية, حيث منعت السلطات الإيرانية استعمال اللغة الكردية وإرتداء الزي القومي وزج بالكثيرين في غياهب السجون والمعتقلات لهذا السبب البسيط.

جمهورية مهاباد (1946 – 1947م):

أثناء الحرب العالمية الثانية, وفي الفترة اللاحقة للحرب بشكل مباشر, تكونت في كردستان والمناطق المجاورة لها, ظروف مشابهة من بعض الأوجه, لتلك الظروف التي تولدت خلال الحرب العالمية الأولى, بالأخص في إيران. ذلك لأن إيران كانت ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للحلفاء. ومنها وجود خطوط مواصلات هامة, لإيصال التموينات العسكرية وغيرها إلى الإتحاد السوفيتي.

في 25/آب/1941م. تغلغت القوات السوفيتية والبريطانية داخل الأراضي الإيرانية, وبررت إحتلالها العسكري, بحجة قطع دابر (العملاء والجواسيس الألمان). غير أن بعض الأطراف تلمح إلى مسألة الدوافع النفطية من جديد كعامل محتمل. ولم تنقضي أكثر من ثلاث أيام على دخول هذه القوات إلى الأراضي الإيرانية, حتى إنهارت المقاومة العسكرية الإيرانية. وبتأريخ 6/أيلول/1941م. أجبر رضا شاه على التنازل عن العرش وأبعد إلى أفريقيا الجنوبية, حيث توفي هنالك في عام 1944م. وقد نصب ابنه (محمد رضا بهلوي) في مكانه, كشاه على إيران. إلا أنه كان في الواقع معدوم الصلاحيات. وفي 17/أيلول/1941م. إحتلت القوات البريطانية والسوفيتية العاصمة طهران.

ولدت هذه التطورات منطقتي نفوذ في إيران, ففي الشمال سيطر السوفيت, بما في ذلك بعض أجزاء كردستان الشرقية/الإيرانية, أما في الجنوب فقد سيطر البريطانيون, الذين ركزوا بالأخص على خطوط المواصلات التي تربط بين كرمنشاه/إيران والعراق. وقد شملت منطقة نفوذهم أيضا جزءا من كردستان الشرقية. إلا أن مدينة مهاباد والمناطق المجاورة لها, بقيت خارج هذا التقسيم المذكور لمناطق النفوذ من الناحية العملية, التي كانت معروفة بانتشار الروح القومية فيها منذ أمد بعيد. وفرت الأوضاع الجديدة فرصة مناسبة لإنعاش أو إنتعاش العواطف القومية بشكل أكثر وضوحا.

إن إنحسار نفوذ السلطة المركزية أنعش بل وأحيا نفوذ القيادات التقليدية والمحلية في مثل هذه المناطق, بما في ذلك كردستان. فقد عادت العناصر التي كانت قد أجبرت في أوقات سابقة إلى ترك مناطقها. لكن الروح والطبيعة القومية للمواقف بقيت في الواقع حصرا على المناطق الواقعة في غرب أورمية.

لكن وكالسابق فإن الدول الكبرى الغربية وإلى جانبها الحكومات الإقليمية لها (إيران – العراق – تركيا), لم ترغب في إحداث أية تغييرات سياسية في الشرق الأوسط. وتجسدت مواقفهم على أساس هذه الروح أيضا. أما السوفيت ولأسباب أيديولوجية وغيرها, فقد كانوا يرغبون أو يميلون إلى إحداث تغير من هذا النوع, بل أنهم كانوا مستعدين للإسهام في إحداث مثل هذا التغير, وإن لم تكن أبعاد مخططاتهم واضحة. ويرى و. إيكلتون, بأن السوفيت, كانوا قد أعلموا الألمان 0 في فترة سابقة

عن مخططاتهم هذه والهادفة إلى الوصول إلى مياه الخليج الفارسي.

في 29/2/1942م. تم التوقيع على إتفاقية بين السوفيت, البريطانيين وإيران, على وجوب سحب جيوش الإحتلال عن الأراضي الإيرانية, بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية, بستة أشهر, وأن يتم إحترام إستقلال إيران وحق سيادته على أراضيها.

موقف الأكراد من السوفيت لم يكن موحدا, ذلك لأن الماضي القريب كان يدين الكثير من مواقف الروس وتصرفاتهم بسبب الفضائع التي إرتكبها الروس خلال الحرب العالمية الأولى ضد السكان المحليين, إلى جانب موقف السوفيت السلبي من القضايا الدينية, الذي ينعكس على الأفكار الشيوعية إجمالاً. لكن بالمقابل كان لدى السوفيت مواقف إيجابية على أصعدة أخرى, ومنها موقفهم من القضايا القومية, وحق الشعوب في تقرير المصير, الأمر الذي كانت وسائل الإعلام والدعاية السوفيتية تركز عليه. وهذا ما أثر بشكل ملحوظ على بعض الدوائر الكردية منذ عام 1941م. عندما أصدر حزب (إستقلال كردستان), الذي تأسس في عام 1939م. بيانا حيا فيه دخول القوات السوفيتية إلى إيران, وطالب في نفس الوقت بحق الأكراد في تقرير المصير. يقول و. إيكلتن حول أوضاع الأكراد في تلك الفترة ما يلي:

((بالنسبة إلى الوطنيين الأكراد ومعهم رؤساء القبائل المحافظون, يكاد تعاونهم مع السوفيت لا يحتاج إلى تبرير. فالروس يسيطرون سيطرة فعلية على المنطقة وبفضلهم بقي الجيش الإيراني بعيدا عنهم مسافة كافية. وهاهم ينتهزون كل فرصة للإعراب عن عطفهم على الكرد. لقد خلفوا في عدد من الوطنيين الأكراد وبضمنهم قاضي محمد إنطبعا واضحا, بأن التسوية التي ستعقب الحرب في إيران ستؤمن مطامح الأكراد القومية)).

في أواخر عام/1941م. وجهت دعوة إلى حوالي 30 شخصية كردية من قبل الإتحاد السوفيتي لزيارة باكو, ومن بينهم أحد القضاة من مهاباد (قاضي محمد). وفي لقاء لهم مع رئيس جمهورية أذربيجان السوفيتية (باقروف) تم طرح موضوع المسألة الكردية على بساط البحث, بشكل أوحى إلى هذه الشخصيات الكردية, بأن الإتحاد السوفيتي يرغب في دعم الأكراد.

أما في مهاباد ذاتها, فلم يكن للسوفيت وجود ملحوظ فيها, بعد أن كان القاضي محمد وبمساعدة بعض الشخصيات الأخرى المحلية, قد إستطاع أن يحافظ على الأمن والنظام, في الوقت الذي كان وجود السلطة الإيرانية المركزية في المنطقة مجرد مسألة رمزية, والتي كانت تهتم بتسيير مسألة توزيع المواد التموينية الضرورية والمقننة كالسكر والشاي. ولكن هذا الوجود الشكلي بدأ يخبو بالتدريج, إثر حادث ذهب ضحيته أحد القتلى من أهالي مهاباد, الذي ولد وردود فعل معاكسة لدى الأكراد, فقتلوا بدورهم أشخاصا من منتسبي الشرطة الإيرانية ولاذ الباقون بالفرار.

في 16/آب/1942م. تم تأسيس حزب جديد في مهاباد (إحياء كردستان), الذي عرف بين الكراد بإسم (كومله) من باب الإختصار. كان الحزب الجديد في الواقع إستمرارا للحزب المنوه عنه سابقا, والمعروف بحزب (إستقلال كردستان). شارك في الإجماعات التأسيسية لهذا التنظيم, أحد الأعضاء

البارزين من حزب (هيفي) من كردستان الجنوبية/العراقية, وهو السيد (ميرحاج أحمد), أحد الضباط الأكراد في الجيش العراقي. لقد كان حزب (هيفي) قد تولى ممارسة نشاطاته في كردستان الجنوبية منذ أواخر عام 1938م. وكان يتبع سياسة إستراتيجية مزدوجة: ((إستقلال كردستان بأكملها كهدف نهائي, وتحقيق الحكم الذاتي لكردستان الجنوبية كمرحلة أولى)).

حق الإنتماء إلى (الكوملة) إنحصر في البداية على سكان مدينة مهباد, وتولى القيادة فيها بعض المثقفين. لكن الأغلبية من منتسبي الحزب كانوا ينتمون إلى الفئات البسيطة من سكان المدينة, ولم ينتمي إلى التنظيم أعضاء الطبقة الميسورة والثرية من سكان المدينة في البداية.

كانت توصيات (ميرحاج أحمد) لهذا التنظيم الناشئ تتركز بالدرجة الأولى على وجوب مراعاة مسألة الكتمان والسرية بالنسبة لقضايا التنظيم ووجوب بناء التنظيم على أساس (نظام الخلايا) من باب التحوط والحذر, بحيث تضم كل خلية بين (5 - 6) أعضاء فقط. وهكذا فعندما إتسعت قاعدة الحزب وزادت نشاطاته فإن مجموع العدد الحقيقي للمنتسبين إلى التنظيم لم يكن معروفا إلا بالنسبة لعدد صغير من قادة الحزب. اما نهج الحزب فقد كان قوميا خالصا. فقد كان حق العضوية والإنتماء (من حيث المبدأ) يشمل جميع الأكراد, بدون تمييز بين الفئات الدينية أو الإنتماء الطائفي (مسلمين أو مسيحيين). غير أن الأعضاء كانوا مجبرين على قبول المبادئ التالية بصورة إلزامية:

* أن لا يخونوا الشعب الكردي * أن يعملوا في سبيل تحقيق فكرة الإستقلال * أن يبقوا أعضاء أوفياء للتنظيم مدى الحياة * أن يعتبروا كل الأكراد, رجالا ونساء, كإخوة وأخوات * أن لا ينتسبوا إلى أي تنظيم آخر بدون موافقة الحزب (كومله).

في نيسان/1943م. تم إنتخاب أعضاء اللجنة المركزية للحزب, وإستغل الحزب غياب جهاز الكبت والإضطهاد الإيراني عن الساحة على شتى الأصعدة بشكل واسع. فقد قام بسلسلة نشاطات ثقافية وأسست مكتبة وطنية, بهدف إنعاش وتطوير اللغة الكردية, كما تم إنشاء مسرح جوال.

وعندما قام أحد الوزراء الإيرانيين (فهيم الملك) بزيارة مهباد, تم تقديم مذكرة إليه تضمنت المطالبات التالية:

1- الإعتراف باللغة الكردية, كلغة رسمية لقضايا التدريس والقضاء والإدارة في المناطق الكردية.

2- تعيين الأكراد فقط كموظفين في المناطق الكردية.

3- أن يتم توزيع وإستثمار حاصلات الضرائب المفروضة على المناطق الكردية , في كردستان ذاتها, لغرض تمويل المشاريع العمرانية, كبناء المدارس والمستشفيات, بدل أن يتم مواصلة تزيين مدينة طهران بهذه الأموال.

4- إن (الكوملة) تؤمن بأن حق تقرير المصير, هو حق طبيعي لجميع الشعوب, الأمر الذي يجب أن يبحث موضوعه بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية.

في عام 1944م. تم إجراء إتصالات بين حزب (هيفي) و (كومله). وفي آب/1944 تم إجراء توحيد رمزي لأجزاء كردستان المختلفة, عن طريق لقاء عقد بين ممثلي ثلاثة أجزاء كبرى من كردستان على جبل (ديله نبر) الواقع على ملتقى الحدود الدولية بين (إيران – العراق – تركيا). وعن طريق (اتفاق الحدود الثلاثي) هذا تعهد الممثلون الحاضرون, أن يقدموا الدعم والمساعدة لبعضهم البعض, وأن يضعوا إمكانياتهم في خدمة كردستان الكبرى.

في ت/1944/1م. انضم قاضي محمد إلى تنظيم (الكومله), ورغم تحفظات بعض الدوائر داخل التنظيم, التي خشيت أن تطغى شخصية القاضي القوية ونفوذه الكبير. وقد أثبتت التطورات اللاحقة أن هذه المخاوف كان لها ما يبررها, ذلك لأن القاضي محمد بات في الختام يدير دفة التنظيم فعليا, بالرغم من كونه مجرد عضو بسيط داخل التنظيم! يقول أ. روزفلت حول شخصية القاضي ما يلي:

((كل من حظي بلقاء القاضي محمد, لم يكن ليغيب عن باله ملاحظة شخصيته المؤثرة, الأمر الذي يوضح بسهولة كيفية تحوله إلى رمز للقومية الكردية في كل مكان ... شيء من الأهمية, فقد كان القاضي معنيا بجميع شعوب العالم, ويعرف عددا من اللغات, بما في ذلك الروسية والقليل من الإنكليزية والإسبرانتو ... ويبدو عليه بأنه رجل مقتنع تماما, وهذه القناعة مدعومة بشجاعة خارقة للعادة وإيثار ... ويظهر أنه يؤيد نظرة الكثيرين من الأكراد القائلة, بأنهم طالما كانوا أعضاء في العائلة الإيرانية, من الناحية العرقية كالفرس, فلا مبرر لعدم إعادة تشكيل التركيب الذي سبق للميديين والفرس القدماء وأن يتبنوه)).

في نهاية أيلول/1945م. تم توجيه دعوة مجددة إلى وفد كردي لزيارة باكو, وفي طلب قدمه الأكراد هنالك, تم الإعراب فيه من أملهم في تشكيل دولة كردية مستقلة, وضمن تقديم المساعدة المالية والعسكرية اللازمة لغرض تحقيق هذا الهدف. إلا أن (باقروف) أوضح بأن هنالك أربعة شعوب داخل الدولة الإيرانية, ممن تنطبق عليهم هذه المواصفات: الفرس, الكيليكين, الأذريين والأكراد, الذين يحق لهم التمتع بالحكم الذاتي. ولكن يستحسن أن يحصل الأذريون أولا على الحقوق القومية, وعلى الأكراد أن يكتفوا (مؤقتا) بنوع من الإدارة الذاتية ضمن منطقة آذربيجان المستقلة ذاتيا.

غير أن الأكراد, الذين مثلهم القاضي محمد واجاد هذا التمثيل بحق, بشكل يستحق الثناء في هذا اللقاء, رفضوا هذه المقترحات. وعلى رأي المثل الكردي القائل: ((من لدغته أفعى ولو لمرة واحدة, فإنه سيضل يخشى على حياته حتى عندما يبصر الحبال)). والحقيقة فإن التجارب وعبر الماضي علمت الأكراد بوضوح وجلاء, إلى أين ستقودهم أمثال هذه الأفكار في النهاية. ففي تركيا والعراق واجه الأكراد الكثير من التجارب وبأشكال متعددة, إستوجبت عليهم أن يأخذوا للحذر عدته في مثل هذه المواضيع والمواقف. من هنا فإن الأكراد أرادوا أن يستجلوا المواقف منذ البداية حول هذه المسائل والنقاط. يقول حسن عارفا معلقا على هذا الموقف:

((لقد رفض الأكراد أن يتحولوا إلى جزء تابع إلى آذربيجان, واصرروا على أن يشكلوا مع أكراد العراق, وفي الختام مع أكراد تركيا, كردستان الكبرى, التي يحلمون بها)).

ولم يتغير موقف الأكراد حتى في الإجتماع اللاحق الذي عقد في تيريز, حين سعى السوفيت إلى ممارسة بعض الضغوط لثنيهم عن موقفهم القومي والوطني الراسخ, لكن بدون جدوى. لقد كان الرد الكردي صريحا هنا أيضا, حين قالوا:

((أيها الروس أنتم متطورون أكثر منا, ولهذا أطعناكم. ولكن إذا أصررتم على إعادتنا تحت سيطرة شعب لا يزيد في تقدمه الحضاري عنا, فلا يبقى لنا مبرر لإطاعتكم. وإذا كانت المسألة هي مسألة ضعف الشعب الكردي, الذي يجب أن يضم إلى دولة أكبر, فلماذا لا نتحد مجددا مع إيران؟!))

وفي اللقاء الذي تم عقده في باكو, أثار القاضي محمد مسألة وجوب حصول الأكراد على الدعم المادي والعسكري الموعود, والضروري للدفاع عن النفس. ويبدو أن باقروف كان قد وافق على إرسال المواد والتجهيزات العسكرية اللازمة إلى مهباد, بما في ذلك الدبابات والمدافع إلى جانب قبول البعض من الأكراد في الكلية العسكرية في باكو ومنح بعض المعونة المالية.

يذهب شاه إيران المخلوع (محمد رضا) إلى القول, بان الروس كانوا يريدون تشكيل دولة كردية في شمال غربي إيران, كمرحلة أولية, على أن تشمل فيما بعد أكراد العراق وتركيا أيضا, بهدف الوصول إلى بلدان أفريقيا.

شيخ أحمد بارزاني في كردستان الشرقية:

في 11/1/1945م. وصل الشيخ أحمد بارزاني إلى إيران يرافقه حوالي (1000) مسلح من المقاتلين البارزانيين وعوائلهم, يصحبهم (12) ضابط عراقي, ممن كان البعض منهم قد أكمل دراسته العسكرية في إنكلترا وعملوا في السابق ضمن هيئة أركان الجيش العراقي. أما بقية المرافقين للبارزانيين فهم كل ما تبقى من حلف كان كبيرا حقا قبل عدة أشهر ممن أقسموا على القرآن أن يدافعون بأسلحتهم عن القضية الكردية والأهداف المشتركة, لكنه تقلص بالتدريج ولم يبق منه سوى مجموعة صغيرة وهي التي رافقت البارزانيين إلى إيران. ومن بين هذه القلة الوفية للعهد المقطوع تواجد (وهاب آغا محمد علي) من جلدیان/رواندوز, والكتانيون من آميدي/العمادية من بهدينان. كلهم مجتمعين كانوا يمثلون ضحايا التحالف المنحل الذي تخلى عنهم. قال تعالى في محكم كتابه:

((يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون. كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون))(الصف/2-3)

ولم يكن البارزانيون مجهولين بالنسبة للرأي العام في كردستان الشرقية, لأن إتصالات الشيخ عبدالسلام البارزاني (الثاني) الدبلوماسية السابقة, ومنها على سبيل المثال مع الشكاك, بل ومع الروس أيضا, قبل الحرب العالمية الأولى, كانت بكل تأكيد تمثل قاعدة لبناء إتصالات جديدة وبناءة والتي بنتيجتها وضع البارزانيون إمكاناتهم وطاقتهم العسكرية بالدرجة الأولى في خدمة القضية الكردية من جديد, بعد أن أجريت لقاءات مع القاضي محمد.

في 2/2/1945م. وصلت مطبعة إلى مدينة مهباد وبواسطتها تم إصدار مجلة (كردستان) وطبعت بعض الكتب المدرسية. وفي فترة لاحقة تم تغيير اسم منظمة (كومله) إلى (الحزب الديمقراطي

الكرديستاني) اسوة بتطور الأحداث في آذربيجان, وبذلك تخلى الحزب عن العمل السري وبات يمارس نشاطاته علنا. كما وتم نشر منهاج الحزب, الذي نص على أن الهدف الآن هو تحقيق الحكم الذاتي ضمن الدولة الإيرانية ودستورها, إلى جانب نقاط أخرى شملت بدورها وبايجاز ما يلي:

((1- يجب أن يحصل الشعب الكردي في إيران على حريته وأن يحكم نفسه بنفسه, ضمن جهاز إداري داخل منطقتهم, بصورة حكم ذاتي داخل حدود الدولة الإيرانية.

2- تستعمل اللغة الكردية في منطقة الحكم الذاتي الإدارية كلغة رسمية ولأغراض التعليم.

2- يكون جميع الموظفين في المنطقة من سكان المنطقة الأصليين.

4- إن الحزب الديمقراطي الكرديستاني سيسعى لبناء إتحاد وتقوية العلاقات الأخوية مع الشعب الآذري وبقية الشعوب الأخرى القاطنة في إيران.

5- نطالب بتمكين الشعوب الإيرانية في النضال بكل حرية من أجل سعادة وتقدم وطنهم ((.

في 12/ك/1945م. تم تأسيس مجلس وطني محلي في تبريز عدد أعضائه (101) شخص, ممن أنتخبوا من قبل(الحزب الديمقراطي الآذربيجاني). ولقد طلب من الأكراد أن يرسلوا ممثليهم إلى المجلس. غير أن الأكراد رفضوا في النهاية هذا الطلب.

في 17/ك/1945م. رفع العلم الكردي فوق مبنى الدائرة التابعة لوزارة العدل في مهاباد.

وفي نهاية كانون الأول, إتصل الأكراد في تبريز بالقنصلية البريطانية, لبحث إمكانات تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين, وكذلك مع بعض الدول الأوروبية الأخرى, ولكن بدون أية نتيجة إيجابية.

في 1/ك/1946م. غادرت قوات الإحتلال البريطاني الأراضي الإيرانية, غير أن مصالحها بقيت كالسابق مضمونة ومأمونة.

في 22/ك/1946م. تم إعلان تأسيس الجمهورية الكردية (ذات الحكم الذاتي) في مهاباد. وكانت في الواقع ومنذ البداية دولة صغيرة/قزمية, لكنها مع ذلك واصلت البقاء لمدة سنة واحدة تقريبا. غير أن بقاءها على قيد الحياة وبقاء الأوضاع المرتبطة بها حتى لهذه الفترة القصيرة من الزمن, أثار المخاوف والتحفظات لدى الدوائر والدول الإستعمارية في الغرب. وقد إنعكست هذه المواقف والمخاوف في مقالات الصحف الغربية أيضا! لقد كانت هذه الدوائر تخشى أن يؤدي الأمر إلى خسارتهم لحقول النفط الموجودة في كردستان (تركيا – إيران – العراق) وإحتمال نشوء كردستان مستقل بالفعل, أو تأسيس جمهورية كردية على شاكلة جمهوريات الإتحاد السوفيتي, الأمر الذي يعني من الناحية الإستراتيجية خسارتهم لموقع هام على شتى الأصعدة في الشرق الأوسط.

لقد أعرب القاضي محمد عن آمال الأكراد في خطاب له ألقى بمناسبة رفع العلم الكردي, جاء فيه:

((نقسم لك ايها العلم, بأن نعيش متحدين وأن نهجر الفرقة إلى الأبد. أيها العلم, أنت ترفرف اليوم

على هذا الجزء من كردستان, لكنك ستترفر غدا على كل البقاع وستتردد المخاوف وتمحوا الإضطهاد. فلتحيا كردستان الكبرى)).

ولا ريب أن سعادة الأكراد كانت كبيرة في هذه الفترة, وأن حماسهم كان قد بلغ درجة لا توصف, فلمدة سنة واحدة أتيح لهم المجال, أن يعيشوا في حرية وأمان, بعيدا عن الإضطهاد والإرهاب الحكومي. ويعود تأليف النشيد الوطني الكردي المعروف (أي رقيب) إلى هذه الفترة أيضا, كتعبير عن الآمال الكبيرة التي علقها الأكراد على تطورات هذه الفترة, والنشيد تحت عنوان (إسمع أيها العدو) وينص بإختصار على ما يلي:

((إسمع أيها العدو, فالشعب الكردي مازال على قيد الحياة. وشبيبة كردستان ترفع ذاتها بقوة وشجاعة, لتطلب تاج الحياة بدمائها. ولكي يخرص القائلون بأن الشعب الكردي قد أبيد, فها هي رايته الخفاقة ترتفع, فالشعب الكردي مازال حيا)).

بتأريخ 11/شباط/1946م. أعلن عن تشكيل حكومة كردية, ونشر الخبر من خلال صحيفة (كردستان), وقد نشرت الصحيفة أسماء أعضاء الحكومة. وأقسم القاضي محمد يمين الولاء كرئيس للجمهورية.

في ربيع/1946م. قدمت الحكومة الإيرانية شكاواها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة, مطالبة سحب جميع القطعات العسكرية الأجنبية من إيران حتى تأريخ 2/آذار/1946م. بالإستناد إلى نصوص الإتفاقية المعقودة بتاريخ 29/ك/2/1942م. لكن على الرغم من إنقضاء المهلة التي كانت إيران قد حددتها لجلاء القوات الأجنبية عن أراضيها, إلا أن القوات السوفيتية بقيت ماثمة في منطقة آذربيجان كالسابق, الأمر الذي تبعه إحتجاج أمريكي و بريطاني. كما وحظيت إيران بدعم الدول الغربية الأخرى أيضا, الممثلة في هيئة الأمم المتحدة. علما أن السوفيت كانوا معزولين في هذه الفترة على صعيد الأمم المتحدة حتى قبل هذه الأحداث بالقياس إلى الدول الغربية, التي كانت تحظى باغلبية الأصوات.

وعندما بدأت القضية تتأزم بالتدريج, تراجع السوفيت عن موقفهم. وقد صرح (كروميكو) بتاريخ 26/آذار/1946م., بأن القوات السوفيتية ستسحب عن الأراضي الإيرانية خلال مدة تتراوح بين 5 – 6 أسابيع. وفي 5/نيسان/1946م. إتفق رئيس الوزراء الإيراني (قوام السلطنة) والسفير السوفيتي (أ.ج. سادشيلوف) على أن ينتهي الإنسحاب السوفيتي في 6/أيار/1946م.. غير أن الإنسحاب بات مقرونا ببعض الإمتيازات النفطية لصالح السوفيت داخل الأراضي الإيرانية (في المناطق الشمالية)!

يبدو أن قوام السلطنة كان قد عقد الإتفاقية بدون قناعة شخصية, لذا ربطها بشرط مسبق وهو: إجراء إنتخابات برلمانية جديدة, بعد إنسحاب القوات السوفيتية من إيران, يتولى بعدها البرلمان الجديد مسألة المصادقة على الإتفاقية!

وفي معرض الحديث عن الموقف السوفيتي في هذه المرحلة, أن نلمح إلى أن السوفيت كانوا قد سعوا

في خريف/1944م. للحصول على إمتيازات نفطية من هذا الطراز, غير أن الحكومة الإيرانية كانت قد إستندت إلى قرار مجلس الوزراء الإيراني, الذي يقضي بتأجيل المسائل المتعلقة بعقد إتفاقيات لها علاقة بالإمتيازات, لغاية نهاية الحرب العالمية, من أجل التملص من المخططات السوفيتية.

ويرى إيكلتون, بأن هنالك إرتباطا بين هذا الإخفاق السوفيتي, ودعمهم المقدم إلى الآذريين والأكراد في الفترات اللاحقة, وأن ذلك كان مجرد وسيلة للتغلغل إلى مناطق الخليج الفارسي. ومهما كان فإن إتفاقية 5/نيسان/1946م. كانت ترى ما يلي:

1- سيتم إجلاء وحدات الجيش الأحمر عن جميع المناطق الإيرانية خلال بضعة أشهر, إعتبارا من 24/آذار/1946م.

2- إن الإتفاقية الخاصة بتأسيس شركة النفط الإيرانية – السوفيتية المشتركة, ستعرض على البرلمان الإيراني في دورته الخامسة عشر, لغرض الحصول على الموافقة وذلك خلال سبعة أشهر, إعتبارا من تاريخ 24/آذار.

3- تعتبر القضية الأذرية, مسألة داخلية, ويتم حلها شراكة بين الحكومة الإيرانية والسكان الآذريين سلميا.

ومن الطريف أن نلاحظ بأن المسألة الكردية لم تطرح أصلا على بساط البحث إطلاقا !

خلال هذه الفترة كان القاضي محمد منصرفا لتقوية أسس وقواعد الجمهورية الفتية, بما في ذلك فكرة تشكيل قوة مسلحة بمعزل عن قوات العشائر المفتقرة للإنضباط العسكري. وكان من المؤمل أن يكون هذا الجيش مستعدا للدفاع عن كيان الجمهورية. إلا ان الأحداث اللاحقة أثبتت, بان مثل هذه الآمال لم تكن إلا سرايا خادعا لا غير, بالأخص عندما باتت الأوضاع والمواقف تتطلب ما يزيد على مجرد رفع الشعارات وإطلاق الهتافات. ولعل السبب في فشل المشروع يعود إلى عدم توفر الوقت الكافي والمطلوب لهذا الغرض, وإلا فإن القرار من حيث الجوهر والمبدأ كان صحيحا بكل تأكيد. يعلق و. إيكلتون على الجوانب العسكرية فيقول:

((كان من طبيعة الحركات الوطنية الكردية أن تقوم العناصر الحضرية بحمل أثقل الأعباء في مقارعتها الحكومات المركزية قولا وإعلانا, وكانت الأشد إلحاحا في المطالبات. في حين أنها أقل قدرة على تحدي تلك الحكومات وإنتزاع الحقوق والإمتيازات منها. وكانت القبائل من الجهة الأخرى تملك أحيانا وسائل الثورة والإنفصال, إلا أنها لم تكن منظمة ولا أهلا للإعتماد, بسبب ميولها الوطنية, والتي تخلط بين السلطان الإقطاعي القبلي وبين الحكم الذاتي)).

وقد تم تعيين أحد الضباط, من كردستان الجنوبية, الذي رافق البارزانيين أثناء إنسحابهم إلى إيران, (مصطفى خوشناو) لتولي مسؤولية تدريب وحدات الجيش الحديث النشأة. ولأجل تشويق المنتسبين تم توزيع بعض المناصب والرتب على بعض قادة القبائل والشخصيات المؤهلة عسكريا. وقد نشرت جريدة كردستان بتاريخ 31/آذار/1946م. نبأ تعيين أربع جنرالات: محمد سيفي قاضي – عمر خان

– حمه رشيد بانه – ملا مصطفى بارزاني. والأخير كانت لديه تجربة ميدانية بالفعل.

بسبب استمرار الخلافات بين الجمهوريتين الحديثي المنشأة (آذربايجان) و (کردستان), فقد أجري لقاء بين القاضي محمد و جعفر بيشوري, إنتهى بالتوقيع على إتفاقية بتاريخ 24/نيسان/1946م. تضمنت ما يلي:

- 1- يتم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الحكومتين في أي وقت تقتضيه الضرورة.
- 2- تتبادل القوات التابعة للشعبين الدعم في كل الظروف التي تتطلبها الأوضاع.
- 3- كل إتصال مع حكومة طهران سوف يخدم مصلحة الحكومة الوطنية الكردية والحكومة الوطنية الأذرية.

4- يتولى الطرفان المتعاقدان, إتخاذ إجراءات رادعة ضد كل الأفراد والمجموعات التي تهدف إلى النيل من الصداقة التاريخية والأخوة القائمة على أساس ديمقراطي بين الأذريين و الأكراد. إستنادا إلى أنباء أذيعت من راديو موسكو, فإن الوحدات العسكرية السوفيتية, كانت قد غادرت الأراضي الإيرانية بتاريخ 9/آذار/1946م.

في 10/آذار/1946م. تم تشغيل محطة إذاعة خاصة في مهباد, وكانت الأولى من نوعها داخل الأراضي الكردية في إيران, على الرغم من أن مديات البث لم تشمل إلا مناطق صغيرة.

في 13/حزيران/1946م. وبعد مفاوضات أجريت بين حكومة طهران المركزية وجعفر بيشوري, تم بموجبها الإتفاق على بقاء المؤسسات, التي إستحدثتها آذربيجان لنفسها كمجالس محلية, والإعتراف بها من قبل حكومة طهران, الأمر الذي يعني إضفاء نوع من الصبغة الشرعية على الأوضاع القائمة في آذربيجان. لكن من الواضح أن هذه المفاوضات همشت بل وأهملت القضية الكردية, الأمر الذي يتناقض تماما مع نص وروح المادة/5 من إتفاقية المعقودة بين في 13/حزيران/1946م. بين كردستان و آذربيجان!

لغاية هذه الفترة لم تكن هنالك أية إشتباكات عسكرية كبيرة قد حصلت بين الأكراد ووحدات الجيش الإيراني, بإستثناء بعض الإشتباكات الصغيرة, التي خاضتها القوات البارزانية مع بعض القطعات الإيرانية, والتي إنتهت بانتصار البارزانيين. ومن هذه الإشتباكات, تلك التي جرت بتاريخ 29/نيسان/1946م. و 20/أيار/1946م. والمعركة الكبيرة نسبيا بتاريخ 15/حزيران/1946م. حيث تدخلت القوة الجوية الإيرانية والدبابات والمدفعية الإيرانية, بشكل مكثف بهدف الحد من نشاطات البارزانيين العسكرية. إلا أن النتيجة كانت من جديد لصالح القوات البارزانية, وكانت خسائرهم تعادل (1) إلى (20) في مقابل الخسائر الإيرانية.

إثر هذه الإنتصارات العسكرية المتلاحقة, والتي تعزى بكل وضوح إلى الكفاءة القتالية للبارزانيين بالدرجة الأولى, فقد قرر الأكراد القيام بهجوم كبير بهدف إحتلال مدينة (سنه = سنندج), إلا أن

تدخل القنصل السوفيتي في تبريز أدى إلى تغيير رأي الأكراد وعدولهم عن هذه الخطط العسكرية. لقد أنذر (هاشموف) الأكراد من مغبة الإقدام على مثل هذه الخطوة, نظرا لأن ذلك سيعتبر تعرضا لمصالح البريطانيين النفطية في كرمنشاه, وفي مثل هذه الحالة لا يمكن توقع مواصلة الدعم السوفيتي. هذا إلى جانب احتمال تواجد هجوم إيراني على جبهة أخرى. وعلى هذا الأساس وإثر إجتماع عقده القادة الأكراد, تقرر التخلي نهائيا عن مثل هذه المخططات! (يرجى مقارنة دور النفوذ الأمريكي على الحركة الكردية في سبعينيات القرن العشرين بهذا الخصوص في الفصول القادمة).

في آب/1946م. سافر القاضي محمد إلى طهران, على أمل كسب تأييد الحكومة الإيرانية لفكرة كردستان مستقل ذاتيا, على نمط وأسس الإتفاق المعقود بين الحكومة الإيرانية والأذريين. أبدى قوام السلطنة إستعداده لقبول فكرة دمج كل المناطق الكردية في إيران ضمن منطقة إدارية موحدة وخاصة (أستان = محافظة), والتي ستنتم إدارتها من قبل محافظ أو حاكم مختص, يتم تعيينه من قبل السلطة المركزية, بموجب نفس الأسس التي جرى عليها الإتفاق بين الحكومة الإيرانية والأذريين.

بالطبع يبقى هنا السؤال مفتوحا حول مدى جدية هذه المقترحات الإيرانية, وهل أنها كانت مجرد مناورة سياسية لكسب الوقت؟ لكن على أية حال, فإن السوفيت إرتأوا, بأن هذا الإقتراح ومسألة قبوله يمثل خيانة بالنسبة لأذربيجان, لذا لا يمكن للسوفيت الموافقة عليه!

يبدو أن القاضي محمد وجد نفسه مضطرا للإصراف عن هذه الفكرة, وعاد إلى مهاباد بدون أن يحرز أي نجاح, الأمر الذي قد يعود إلى رغبة القاضي محمد في الحيلولة دون فقد الصديق الوحيد للأكراد!

على الجانب الآخر, كانت للأذريين أيضا ردود فعل سلبية شديدة تجاه هذه المقترحات, إذ أن محافظ أذربيجان (الدكتور جاويد) أبدى إمتعاضه من هذه المقترحات.

ولا يستبعد بأن السوفيت كانوا يستهدفون من سياستهم هذه, فتح المجال للأذريين دون الأكراد, على نفس طريقة القياصرة السابقة, التي إستهدفت تفضيل الأرمن على الأكراد على الدوام وبإستمرار. ومن الغريب أن نلاحظ بأن كلا المجموعتين (الأرمنية و الأذرية) كانتا تعتقدان, بأن من حقها أن تتوليان أمر الوصاية على شؤون الأكراد. وفي الحالتين كانت النتيجة مأساوية !

في 22/1/1946م. تم عرض الإتفاقية الموقعة في 5/نيسان:1946م. على البرلمان الإيراني, الذي رفض المصادقة على تلك الإتفاقية. وإدعى قوام السلطنة في تقرير له, بأن الإتفاقية كانت وليدة ظروف خاصة, ولهذا السبب فقد رفض هو بالذات أن يؤيد المصادقة على الإتفاقية. علما أن السفير الأمريكي كان قد أعلن تأييد حكومته للموقف الإيراني. وقد أصدر السفير (ج.ف. ألن) بتاريخ 27/2/1946م. بيانا جاء فيه :

((إن السياسة المعروفة عن الولايات المتحدة, تهدف إلى صيانة سيادة الدولة الإيرانية والمحافظة على حدودها, ولذلك فإن نية الحكومة الإيرانية المعلن عنها, بإرسال قوات أمن إلى كل جزء من أجزاء إيران وبضمنها أية مناطق لا تسيطر عليها قواتها في الوقت الحاضر لأجل المحافظة على

النظام بمناسبة الإنتخابات تبدو لي من المقررات الإعتيادية والصحيحة تماما ((.

على الطرف الآخر كان السوفيت يؤكدون لوفد كردي قام بزيارة مدينة أورمية, بأن إيران سترسل وحدات رمزية فقط نحو كردستان, وسيتم سحبها بعد إجراء الإنتخابات!

غير أن القاضي محمد دعي إلى عقد جلسة للعسكريين بتاريخ 5/ك/1946م. حضره عشرة من القادة البارزين من الأكراد, وكذلك وزير الدفاع (سيفي قاضي). تقرر في الإجتماع أن تبدي الجمهورية المقاومة المطلوبة.

وفي أذربيجان كانت الأحداث قد إتخذت مساراً مشابهاً. ففي 11/ك/1946م. وجه نداء إلى الشعب الأذري, داعياً إياه إلى إبداء المقاومة.

غير أن الأوان كان قد آن لإختبار جدية الأطراف المعنية ومدى تعلقها بأهدافها السياسية المعلنة. لقد بات مفعول الكلمات باطلاً تماماً في هذه اللحظات, فإعتباراً من هذه الفترة كان على الأعمال أن تتحكم في تسيير دفة تطور الأحداث اللاحقة لتخطط للمستقبل.

لكن بتاريخ 11/ك/1946م. إنهارت المقاومة في أذربيجان. وأعقب الهزيمة العسكرية في اليوم التالي, تطاول وتجاوزات ضد (الديمقراطيين) الموالين للسوفيت. وفي 13/ك/1946م. إحتل الجيش الإيراني مدينة تبريز دون أن يلاقي أية مقاومة!

هزت أنباء الأحداث الجارية في أذربيجان, الأوضاع في كردستان أيضاً, فقد إنفرط عقد التحالف العشائري الكردي وتخلّى عن الحكومة الكردية, وتفرقت العشائر شذراً مذبذباً, وبات على القاضي محمد أن يدرك بسرعة, بأنه لا يستطيع أن يحسب للمقاومة الجدية والمطلوبة في مثل هذه الظروف العصيبة أي حساب. وعلى هذا الأساس ناشد القاضي محمد بتاريخ 14/ك/1946م. منتسبي الحزب الديمقراطي الكردستاني, أن يختاروا بين اللجوء إلى العراق أو إلى الإتحاد السوفيتي, في الوقت الذي قرر هو أن يواصل البقاء في مهاباد بناء على وعد سابق له, يقضي بحماية سكان المدينة قبل عام من ذلك الوقت تقريباً, في حين أنه ترك للآخرين حرية اللجوء إلى أي مكان يشاؤون. (يرجى مقارنة هذه الأوضاع في مهاباد مع أوضاع كردستان العراق بعد إتفاقية الجزائر في 1975)

في 16/ك/1946م. جدد القاضي محمد ولاءه للسلطات الإيرانية في (ميناندوب) بحضور الجنرال (همايوني), فاتحاً بذلك الطريق أمام السلطات الإيرانية وقواتها المسلحة لدخول مدينة مهاباد والمناطق المجاورة, بدون أية مقاومة.

إلا أن الجيش الإيراني, أصر على وجوب سحب القوات البارزانية من مهاباد وضواحيها كخطوة أولى. وفي 16/ك/1946م. كانت الأجواء قد هيأت للإقدام على هذه الخطوة. وقد إستقبل القاضي محمد القوات الإيرانية قرب مهاباد, في الوقت الذي جرى فيه تصفية وإحراق الوثائق, التي أعتبرت هامة في المدينة.

بعد انسحاب القوات البارزانية من مهاباد وضواحيها, بإتجاه نغده, إستجابة لطلب القاضي محمد توجب عليهم ومن جديد أن يدركوا بأنهم تركوا وحيدين في ساحة المعركة!

لقد حاول البارزانيون تحت وطأة هذه الظروف, أن يتجنبوا القتال في المراحل الأولى, فبعد إتصالات أجريت مع السلطات الإيرانية, تم إرسال وفد إلى طهران, لإجراء مباحثات مع الحكومة الإيرانية والإتصال بالسفارة البريطانية. وبناء على أوامر الشيخ أحمد تم إختيار الأشخاص التالية أسماؤهم لهذه المهمة: (ملا مصطفى - عزت كتاني - ميرحاج أحمد - ونوري أحمد). وإنتهت المباحثات في طهران دون أن يتم تحقيق أي نجاح يذكر. أما مع الممثلين البريطانيين وفيما يتعلق الأمر بمسألة عودة البارزانيين والمجموعات المرافقة لهم إلى العراق, فلم يحصلوا على نتيجة إيجابية. فالبريطانيون رفضوا تقديم أية ضمانات عن موقف السلطات العراقية بصدد تعامل منصف مع البارزانيين. علما أن الممثلين الإيرانيين قدموا إقتراحا, كان يرى توطين البارزانيين في منطقة (ألوند) الجبلية بالقرب من همدان. وقد لقي هذا الإقتراح تأييد ملا مصطفى, غير أنه كان يدرك تمام الإدراك بأن قرارا الموافقة في مثل هذه الشؤون تعود حصرا إلى الشيخ أحمد بارزاني فقط.

لقد عرقلت السلطات الإيرانية عمدا رحلة العودة أمام الوفد الكردي, لإجباره على البقاء لمدة طويلة نسبيا في طهران دون مبرر. وبناء على أوامر الشيخ أحمد البارزاني تم إعلام السلطات الإيرانية بأن الوفد الموجود في طهران هو عبارة عن أشخاص إعتياديين لا غير وأن خسارتهم لن تؤثر على موقف البارزانيين مطلقا. فعدد البارزانيين المسلحين يبلغ عدة آلاف وهم قادرون عن الإستغناء عن هؤلاء. وقد أثبتت معركة (نلوس) وهي من أكبر المعارك المخاضة في تاريخ جمهورية مهاباد صحة أقوال شيخ بارزان, فقد منيت القوات الإيرانية بهزيمة نكراء بل وتم أسر (300) عسكري منهم. وقد أفرج عن الموجودين في طهران بعدها.

ولاربيب أن موقف الشيخ أحمد البارزاني الحازم في هذه الحالة كان يهدف إلى إتخاذ إجراءات وقائية من أجل توفير بعض الحماية ونوع من الضمان لأعضاء الوفد. فالإعتقاد السائد آنذاك كان لا يستبعد لجوء السلطات الإيرانية إلى إتخاذ موقف متعسف, قد ينتهي في آخر المطاف بأخذ أعضاء الوفد كرهائن بهدف فرض شروط. ويذهب أحمد شريفي إلى القول بأن الإقتراحات الإيرانية كانت تشمل النقاط التالية:

1- إذا أراد البارزانيون البقاء في إيران فيجب أن يسلموا أسلحتهم إلى السلطات الحكومية الإيرانية, وأن يوافقوا على خطة إعادة توطينهم في أية منطقة تعتقدها السلطات الإيرانية مناسبة لهذا الغرض.

2- إذا رفض البارزانيون هذه المقترحات فيجب عليهم أن يغادروا الأراضي الإيرانية.

3- تعامل الفئات الملتحقة بالبارزانيين بصورة مشابهة.

يذكر أحمد شريفي, بأن ملا مصطفى, كان قد لمح إلى ضرورة أخذ موافقة الشيخ أحمد البارزاني حول هذه المسائل, في الوقت الذي وعد فيه, بأنه ذاتا مع كل المؤيدين له سيسلمون أسلحتهم إلى السلطات الإيرانية. وبعد عودته إلى المناطق الكردية قام بتسليم أسلحته الشخصية في مسجد مهاباد

بالفعل, وطلب من البارزانيين الحاضرين وبقية المرافقين لهم أن يسلموا أسلحتهم إلى السلطات الإيرانية. غير أن البارزانيين ومرافقيهم رفضوا الإستجابة لطلبه قائلين: بأنهم إنما يتلقون الأوامر من الشيخ أحمد بارزاني فقط, وفي جميع الأحوال سواء أكان هذا القرار يعني خوض غمار الحرب أو الجنوح إلى السلام.

ويذهب أحمد شريفي أيضا إلى الإعتقاد بأن عودة ممثلي الوفد المبعوث إلى طهران تعود إلى رغبة السلطات الإيرانية في التقليل من عوامل التوتر السائدة في المنطقة الحدودية وبين العشائر الكردية وكانت تؤمل أن تستميل البعض من هذه العشائر إلى جانبها! لكن سبق وأن ذكرنا بأن العشائر تفرقت ومالت إلى جانب الحكومة, من هنا نحن نعتقد بأن هذا التفسير ضعيف.

الشيخ أحمد بارزاني رفض توطين البارزانيين في منطقة همدان/إيران. فهو لم يفكر إطلاقا في يوم من الأيام وبأي حال من الأحوال, أن يتخلى عن موطنه الأصلي (بارزان) وإلى الأبد.

وفي 19/شباط/1947م. أجريت مباحثات مباشرة بين الشيخ أحمد بارزاني والجنرال همايوني. وقد أوضح الشيخ أحمد بارزاني في هذا اللقاء, بأن البارزانيين يريدون العودة إلى وطنهم الأصلي / بارزان وإلى أراضيهم بالطرق السلمية, وإن تعذر ذلك فعن طريق الحرب. من هنا جاء طلب وقف إطلاق النار لغاية حلول فصل الربيع, نظرا لأن طرق المواصلات الجبلية مغلقة بسبب كثرة تساقط الثلوج طوال فترة فصل الشتاء. إلا أن الإيرانيين أصروا على فكرة الإنسحاب الفوري للبارزانيين أو الإستسلام الفوري إلى السلطات الإيرانية. وبذلك لم يبق أمام البارزانيين خيار آخر غير الدفاع عن النفس وهو ما يعني مواصلة خوض الحرب. قال تعالى في كتابه العزيز واصفا ظروفها مشابهاة:

((كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون)).

بدأ الجيش الإيراني المدعوم من قبل العشائر الكردية المرتزقة الإيرانية, هجومه على مواقع البارزانيين في أوائل آذار/1947م. ولغاية 15/نيسان/1847م. وكان البارزانيون في وضع إستراتيجي سيء للغاية, بعد أن اضطروا إلى الإنسحاب من أطراف مهاباد, بناء على طلب القاضي محمد, لأن الخط الدفاعي الوحيد والفعال, الذي كان بإمكانهم أن يعيدوا تشكيله في المناطق الغربية من (شنو = أوشنويه) لأسباب تعود إلى طبيعة الأرض السهلية التي يصعب الدفاع عنها بالأسلحة الخفيفة, في حالة هجوم إيراني مدعوم بالدبابات والطائرات.

كما وأن هذا الإنسحاب التكتيكي كان يعني في ذات الوقت, تضيق مساحة المناطق التي يسيطر عليها البارزانيون, الأمر الذي أعقبه كان الحد من قدرتهم في تنفيذ المناورات العسكرية, التكتيكية منها والإستراتيجية على حد سواء. لكن رغم كل هذه الظروف السلبية العصبية, وتفوق الجيش الإيراني والفئات المتعاطفة معه من العشائر المرتزقة, من حيث العدد والعدة والموقع الإستراتيجي, فإن المقاومة البطولية والفذة للمقاتلين البارزانيين هي حقيقة تاريخية معروفة, أقر بها الأعداء والأصدقاء على حد سواء. يقول الدكتور عبدالرحمن قاسم بهذا الخصوص:

((وقد زود الأمريكان القوات الإيرانية بالخبراء والسلاح, وقام السفير الأمريكي ج. آلن نفسه بزيارة جبهة القتال في كردستان برفقة رزم آرا رئيس الأركان وأعلن قائلا: بأن الجيش الإيراني الحديث لم يسبق له أبداً, أن حارب ضد عدو شديد البأس كهذا العدو. وفي نفس الوقت, أمر الشاه بإتخاذ إجراءات حاسمة ضد البارزانيين. وجاء في أمره الصادر بتاريخ 3/مارت/1947م. ما يلي: [تقصف بالطائرات والمدفعية كافة المراكز التي تقيم فيها عوائل البارزانيين – أي النساء والأطفال/قاسموا – ويجب أن تنتهي العمليات العسكرية برمتها قبل 4/نيسان/1947م. لكي لا يستطيع البارزانيون أن يهربوا, وبهذا تنتهي هذه الحالة المخجلة بالنسبة للجيش] ((.

من الملاحظ بأن الدول أو الحكام, الذين يطلق عليهم (أصحاب السيادة) هي الأطراف الوحيدة التي تبيح لنفسها حق اللجوء إلى مثل هذه الإجراءات والأساليب الإجرامية, وتحاول أن تبررها أمام الرأي العام العالمي, في الوقت الذي يوصم أي طرف آخر يتخذ نفس الإجراءات بالمجرمين والإرهابيين!

مما لا ريب فيه أن العوائل كانت تشكل وتجسد أثقل عبئ وأعظم مسؤولية ملقاة على عاتق المقاتلين البارزانيين, وقد حاول الأعداء أن يستغلوا هذه النقطة بإستمرار, بصورة غير إنسانية بهدف ممارسة الضغوط على الشيخ أحمد بارزاني, لإجباره على مجارات مواقفهم وأهدافهم السياسية المفضوحة.

في 20/آذار/1947م. إلتقى الجنرال همايوني الجنرال العراقي علي الحجازي في منطقة الحدود العراقية الإيرانية/حاج عمران. وقدم الجنرال العراقي إقتراحا يقضي بإرسال وحدات عسكرية عراقية لدعم القوات الإيرانية في حربها الضروس ضد البارزانيين, إلا أن الجنرال الإيراني رد قائلا, بأن إيران ستكون قادرة على تسوية المسألة بمفردها. لكن من المؤكد بأن الجيش الإيراني لم يستطع أن يحرز أي إنتصار عسكري ضد البارزانيين, بل على العكس فقد دحروا في مواقع عديدة وتم أسر العديد من ضباطهم ومراتبهم.

غير أن أغلب الكتاب والمؤرخين يتجاهلون (عن عمد أو عدم دراية) حقيقة أن ثمن هذه الإنتصارات كان باهضا وإن لم يكن عسكريا. فقد توجب على البارزانيين أن يكافحوا ضد أوضاع سيئة للغاية على أصعدة مختلفة كالجوع ولكن بالأخص المرض, الذي إنتشر بين صفوفهم بسرعة لعدم وجود وسائل التموين والوقاية الصحية المناسبة, الأمر الذي إستوجب في بعض الحالات أن يحفر البارزانيون القبور سلفا, خوفا من وقوع ضحايا جدد للأوبئة, دون أن يعلموا من سيكون الضحية المقبلة.

ولما كان الشيخ أحمد حساسا جدا من هذه الناحية لذا إستغل أول فرصة سانحة لمعاجة الموقف, من خلال التفاوض عبر وسيط (الشيخ عبدالله أفندي) بموجب ذلك أفرج عن الأسرى الإيرانيين, وتلقى الشيخ أحمد بارزاني بعدها ضمانات تحريرية بخصوص العفو العام من قبل السلطات الحكومية العراقية.

وفي 13/نيسان/ 1947م. أبرق الكولونيل الإيراني (فولاذبند) إلى رؤسائه, نبأ عبور البارزانيين

الحدود الإيرانية وعودتهم إلى العراق.

إعتباراً من دخول الجيش الإيراني إلى مهاباد، إفتقرت مسالك الطرق التي لجأ إليها القاضي محمد عن تلك التي إختارها البارزانيون بقيادة الشيخ أحمد. ففي 21/ك1/1946م. تم إعتقال القاضي محمد في مهاباد. وفي بداية ك1947/2م. أحيل القاضي إلى المحكمة العسكرية. إن المصادر قليلة حول موضوع المحاكمة، ولا يعرف إلا الشيء القليل عن المرافعات المختصة، ويضطر الباحث على الأخذ بالمصادر الإيرانية العسكرية. غير أن كريم حسامي، يشير إلى أن أحد ضباط الدرك (جاندرمري) الإيرانيين، الذي كان يعمل وقتها في مهاباد، المدعو (سر كورد - أمير باويز) قد نشر مقالا حول موضوع وكيفية إعدام القاضي محمد ورفاقه، في مجلة طهران الشهرية (إطلاعات) عدد/5، بعد هذه الأحداث بخمسة أعوام. وإستناداً لذلك يقول باويز ما يلي :

((قبل تنفيذ حكم الإعدام بالقاضي محمد بعشرة أيام، جاء بعض ممثلي السفارة الأمريكية من طهران ، يرافقهم ضابط إيراني (سر كود - بارسى تبار) لمقابلة القاضي. قال الممثلون الأمريكيون للقاضي: [لو سيرت المسألة الكردية وفق مخططات السياسة الأمريكية ... فإنك ستنجو من عقوبة الإعدام. إلا أن القاضي محمد أجاب: أنا لست بشخص ذي وجهين ... ولا أستطيع أن أخون قضية شعبي ولن أحمى عن الدرب الذي إختارته لنفسى])).

في 21/آذار/1947م. تم تنفيذ حكم الإعدام بحق القاضي محمد وبعض رفاقه في (ساحة جوار جرا = المصباح الأربعة)، التي سبق له (قبل ذلك بعام واحد) أن أعلن فيها تأسيس جمهورية مهاباد. يقول أ. روزفلت حول هذه التطورات ما يلي:

((لقد بادرت حكومة إيران العسكرية بعد ذلك بسلوك نهج يستهدف القضاء على كل آثار النظام الذي أسسه القاضي محمد. فأغلقت الصحف الكردية، ومنع التدريس باللغة الكردية، كما تم إحراق جميع الكتب الكردية علناً... ولم يعد للكومله ولا للحزب الديمقراطي الكردستاني أي وجود، هذا إلى جانب أن الكثير من القادة الأكراد الأكفاء قد أعدموا أو زجوا في السجون والمعتقلات أو أُجبروا على ترك الأراضي الإيرانية ولجأوا إلى الخارج. غير أن هذا لا يعني بأن القومية الكردية قد إنتهت)).

إن جمهورية مهاباد ذات الطبيعة الفدرالية، على الرغم من بقائها كدولة صغيرة/قزمية في الواقع ولمدة لا تزيد عن عام واحد، إلا أنها قدمت الدليل القاطع رغم ذلك، بأن الأكراد قادرين على أن ينظموا أنفسهم ويديروا شؤونهم بأنفسهم. وأنهم قادرين على الإستغناء عن كل وصاية أجنبية مهما كانت صفتها وطبيعتها.

إستناداً إلى قاعدة التعايش السلمي ومبدأ المساواة، فإن الأكراد قادرين على العيش بسلام وامان مع الشعوب الشقيقة المجاورة لهم، في حالة التمكن والحيلولة دون نفوذ التدخلات الأجنبية إلى المنطقة. لقد تركزت آمال الشعب الكردي برمته على مهاباد طوال عام واحد. ولاحظ المراقبون الأجانب الإنجازات الكبيرة، التي أمكن تحقيقها خلال هذه الفترة القصيرة من عمر الجمهورية، على الصعيد

الثقافي والسياسي, بما في ذلك كسب التأييد الجماهيري والشعبي, إلى جانب السلطة الكردية, دون اللجوء إلى إستخدام أجهزة القمع الحكومية كالشرطة والدرك أو الجيش, على الرغم من أن الكثير من التحولات الإجتماعية والإقتصادية الكبيرة لم تتحقق, الأمر الذي يعزى بكل تأكيد إلى ضيق الوقت المتوفر للمسؤولين الأكراد. فعلى الرغم من النزعة الديمقراطية للنظام, والميالة إلى النموذج الغربي, وبالأخص المريكي منه, فلا ريب أنه كان من الممكن إيجاد حلول مرضية للمشاكل الإجتماعية والإقتصادية, بشكل يحقق العدالة الإجتماعية لجميع طبقات المجتمع.

إلا أن جمهورية مهباد, لم تحصل على الفرص المناسبة لتحقيق برامجها على هذه الأصعدة المختلفة, ويبدو أن الشيخ أحمد بارزاني, كان واحدا من القلائل, بل لعله الوحيد, ممن أدركوا بأن هذه التجربة أيضا مآلها إلى الفشل في النهاية. فقد قال شيخ بارزان حرفيا: ((اليهود سيشكلون دولة ولكن هذه لن تتحول إلى دولة)) , وتلك حقيقة لمح إليها ميرحاج أحمد فيما بعد مرارا, وذلك بعد إعلان تأسيس الجمهورية مباشرة, الأمر الذي يعود إلى حقيقة كون الشيخ أحمد بارزاني قد عايش وخبر تعقيدات المسألة الكردية, وقد إتسمت مواقفه دوما بالواقعية والصراحة, ولم يكن ينتمي إلى تلك الفئة من القادة الأكراد الذين يؤثر فيهم بريق إقامة بعض الحفلات والأعراس في مثل هذه المناسبات, فالروح الواقعية والموضوعية المجردة بقيت هي الأساس في منطلقاته لتقييم الظروف والمواقف ونبذ الأساليب الديماغوغية وشجب اللجوء إلى وسائل التطييل والتزمير.

ولعل بإمكان تحديد أسباب فشل جمهورية مهباد باشكل التالي:

1- فرقة الأكراد أنفسهم وتردد قياداتهم في إتخاذ القرارات المناسبة في الظروف المناسبة, لأن التعاون والتضامن الفعال والحقيقي بين العشائر وسكان المدن في المنطقة الواقعة بين الحدود السوفيتية والممتدة جنوبا حتى سردشت على الحدود العراقية, كان سيمكن الأكراد من الحيلولة دون حصول إستسلام غير مشروط على الأقل, الأمر الذي كان يعز التوصل إلى تحقيقه بكل تأكيد بدون بذل التضحيات وتحمل عناء وإبداء بعض روح المقاومة والثبات, وهو ما أثبتته عمليا موقف البارزانيين بقيادة الشيخ أحمد على سبيل المثال. من هنا فليس لنا إلا أن نؤيد ما ذهب إليه حسن عارفا في تحليله للروح القتالية لدى جمهورية مهباد:

((... إن الشكاك بقيادة سمو قاتلوا في عام 1919 – 1922م. بصورة أفضل بكثير ...)).

2- الموقف غير الصائب للقيادة المسيطرة على جمهورية أذربيجان المجاورة والمدعومة من قبل السوفيت, لمطالبهم غير المشروعة أساسا بحق ممارسة نوع من الوصاية على الشعب الكردي, تسبب في خلق بعض التوتر في العلاقات بين الطرفين, الكردي والأذري, الأمر الذي كان الجانبان في الواقع في غننا عنه, حيث أن الإعتراف المتبادل بين الطرفين والغير المشروط كان ضرورة حيوية ملحة للجانبين معا.

3- لم ينجز الإتحاد السوفيتي وعوده المقطوعة للأكراد, بالأخص فيما يتعلق الموضوع بمسألة تزويد جمهورية مهباد بالسلح الضروري والمطلوب لتمكينها من الدفاع عن نفسها. ويذهب قاسموا إلى

الإعتقاد بهذا الصدد, بأن موقف السوفيت هذا يعود إلى تفوق العالم الغربي عسكرياً, بالأخص فيما يتعلق بمجال الحياة على الأسلحة النووية, الأمر الذي إستتبعه تنازل الإتحاد السوفيتي. ولعل بإمكان المرء أن يضيف, بأن مركز الإتحاد السوفيتي في العالم كله كان ما يزال يعاني من العزلة إلى درجة كبيرة. لكن مع كل ذلك يصعب أن يعتبر هذا مبرراً حقيقياً أو وسيلة لسبر أغوار تذبذب الموقف السوفيتي, طالما إستذكر المرء قصة المحاولة الفاشلة للحصول على إمتيازات نفطية من إيران. وهذه حقيقة عاد قاسمو بالذات فإستذكرها في وقت لاحق من باب الإضطراب.

ورغم هذه السلبيات المرافقة للموقف السوفيتي, فلا بد لنا من الإقرار بأن الفضل يعود إلى تواجد النفوذ السوفيتي في إيران أساساً. وهو الذي أتاح للأكراد ولو بشكل عابر فرصة التمتع بحقوقهم القومية جزئياً. وهذه حقيقة يتعذر ملاحظتها في الموقف البريطاني أو الأمريكي قبل وبعد وأثناء فترة نشوء جمهورية مهاباد على الإطلاق, بالرغم من أن نفوذهم في إيران دام عشرات السنين.

4- الموقف المعادي الذي إتخذته الدول الغربية الكبرى من جمهورية مهاباد, ورغبتهم في المحافظة على الوضع الراهن في الشرق الأوسط, بالأخص فيما يتعلق الأمر بكرديستان, الأمر الذي يعود بالدرجة الأولى إلى رغبتهم في المحافظة على مصالحهم النفطية وحسب.

من الجدير بالذكر, أن ملا مصطفى ذهب إلى القول بعد إنهيار جمهورية مهاباد: ((إن الجيش الإيراني لم يهزم الأكراد, بل إن بريطانيا وأمريكا هزمتا السوفيت)).

كرديستان الجنوبية (العراقية):

سنحاول هنا أيضاً أن نتطرق إلى أهم الثورات والإنتفاضات الكردية. وإستناداً إلى التطورات الحاصلة فإننا نجد بأن الحركة الثورية تركزت ومنذ البداية في منطقتين رئيسيتين: بارزان والسليمانية. وعلى الرغم من وجود بعض النقاط المشتركة بين الحركتين, كالخلفية التاريخية, القيادة الدينية, التجارب السلبيه المكتسبة من خلال الحكم العثماني وسلطة الأتراك, إلى جانب خيبات الأمل المتكررة من السلطة البريطانية وأساليب حكمها المتعسفة, فإن الحركتين بقيتا ولفترة طويلة بصورة عامة منفصلتين.

ثورة السليمانية بقيادة الشيخ محمود الحفيد:

تنتهي عائلة (كاك أحمد) أصلاً إلى الأسرة البابانية المعروفة في السليمانية وكان قائدهم الأول (كاك أحمد ابن الشيخ معروف) يوقر من قبل الأكراد في المناطق المتاخمة للسليمانية. وقد خلفه في قيادة الأسرة فيما بعد (الشيخ سعيد), الذي قتل في عام 1908م. في مدينة الموصل من قبل الأتراك. وتولى ابنه بعد هذا الحادث (الشيخ محمود) مسؤولية القيادة.

في بداية الحرب العالمية الأولى وبسبب الضغط الذي مارسه العثمانيون, إلتجأ الشيخ محمود إلى (مريوان/إيران). وفي عام 1915م. عاد الشيخ محمود مجدداً إلى منطقتة في السليمانية. وإستناداً إلى أقواله الشخصية, يبدو أنه كان قد إتفق مع العثمانيين على تحقيق فكرة الحكم الذاتي, مقابل دعمه لهم

في الحرب. قاد الشيخ محمود بالفعل مناصريه ضد القوات البريطانية في المعارك التي جرت قرب مدينتي الكوت والعمارة (جنوب العراق), وكذلك ضد القوات الروسية في إيران.

كانت المناطق الكردية في الواقع هدفا عسكريا بالدرجة الأولى للروس خلال الحرب العالمية الأولى, حيث أحرقوا على سبيل المثال لا الحصر بعض المدن والقصبات الكردية مثل: خانقين – رواندوز – وبنجوين. وكانت الظروف السائدة آنذاك في كردستان, تشبه ظروف كل الشعوب والمناطق التي تقع بين جبهتي أطراف متنازعة. فإذا قدر لبعض المناطق أن تنجو من الخراب والدمار والسلب, الذي كان يرافق هجمات الروس لسبب أو لآخر, فإن مثل هذه المناطق لم تكن بالفعل قادرة على النجاة من قبضة الجيش العثماني وسلطاتهم المدنية الأخرى, والتي تفشى في صفوفها الفساد وعمتها الفوضى, حيث كانت هي الأخرى تنهب وتحرق القرى الكردية باستمرار.

وهكذا أحببت الإدارة العثمانية الفاسدة كل مساعي التعاون البناء, الأمر الذي تسبب في نشوب إنتفاضات متعددة, كالتي حدثت في أميدي/العمادية والسليمانية. من هنا جاءت مساعي الشيخ محمود, الهادفة إلى إنفاذ كردستان الجنوبية على الأقل من السيطرة العثمانية, مستغلا الظروف التي هيأتها وقائع الفترة الأخيرة للحرب العالمية الأولى, من خلال إجراء إتصالات مع الروس في البداية وأخيرا مع البريطانيين أيضا. كما أنه إتصل بقيادة الحجاز في مكة (الحسين وإبنه), بهدف تشكيل جبهة موحدة ضد حكم الأتراك الإتحاديين.

وما كاد الأتراك يطلعون على نشاطات الشيخ محمود هذه, حتى بادروا إلى إعتقاله وأبعده إلى الموصل, كما وأصدروا حكم الإعدام بحقه. غير أن الحاكم العسكري العثماني (إحسان نوري باشا), أطلق سراحه, أملا من وراء ذلك, أن يكسب ود العشائر الكردية في حربه ضد القوات البريطانية. وبناء على ذلك تم توكيل الإدارة في السليمانية إلى الشيخ محمود في ت1918/2م. كما سلموا إليه الأسلحة الموجودة في المنطقة.

في 19/2/1918م. عين الشيخ محمود حكمدارا (محافظا) على المناطق الواقعة بين الزاب الكبير ونهر سيروان, الأمر الذي أقرته السلطات البريطانية أيضا معترفة به على هذا الأساس. كما أن البريطانيين أرسلوا بعض مستشاريهم إلى السليمانية ومنهم الميجر (ي.و. نويل). وبوصول الميجر(كرينهوس) إلى السليمانية, بوذر بإنشاء بعض المؤسسات/الإدارات الحكومية, ومنها الوحدات, التي أطلق عليها (جيش اليفي). إلا أن الموظفين والعاملين في هذه الأجهزة الإدارية كانوا بريطانيين أو هنودا, إلى جانب بعض العرب والأفغان والفرس وقلة من الأكراد الغرباء عن المنطقة. كما تم إستخدام اللغة الفارسية كلغة رسمية! يصف (أ.ن. ويلسون) الحاكم العسكري البريطاني العام في بغداد شخصية ونفوذ الشيخ محمود كما يلي:

((:ان الشيخ محمود أكبر معضلة لنا. فقد كان طفلا بجهله, ولكن ليس بسذاجته. وكانت له آمال عظيمة ومصالح كبيرة. كما كان على جانب عظيم من الحيلة. وكان معرضا لنوبات فورية من الحمق والقساوة. الأمر الذي جعل رجلا مثل الميجر سون, الذي كان يراقبه أن يعتقد, بأنه ليس مسؤولا عن كل أعماله. ولكن رغم كل عيوبه لا ننكر بأنه كان له أتباع كثيرون. ففي كردستان

الجنوبية, كانت نسبة أتباعه نحو (80%) من السكان))

غير أن أواصر الصداقة بين الشيخ محمود والبريطانيين, لم تكن طويلة الأمد, فقد بادر البريطانيون بعد فترة من الزمن إلى تقليص المبلغ المخصص للشيخ محمود كراتب, وحاولت أن تحد من نفوذه الواسع. وهكذا تم عزل الشيخ محمود بالتدريج, عن طريق تقديم الرشاوي أو منح المناصب والرتب إلى بعض الأشخاص, بل وعن طريق إستغلال الأوضاع المعيشية السيئة, التي كان السكان يعانون منها بسبب نتائج الحرب العالمية الأولى المظنية. ومن المستبعد أن يكون البريطانيون قد حسبوا أي حساب لمقاومة كردية فعالة تجاه سلوكهم وسياستهم العامة طالما كانوا قد وصلوا إلى هذه البقاع كدولة منتصرة كبرى في الحرب العالمية الأولى.

سعى الشيخ محمود في البداية إلى تسوية نقاط الخلاف العالقة, من خلال اللقاءات الشخصية والمراسلات مع ولسن, لكن مساعيه ذهبت أدراج الرياح ولم تعطي أية ثمار إيجابية. إن نقل الميجر نويل وحلول الميجر (ي.ب. سون) محله, الذي سبق له وأن عمل في منطقة السليمانية بصورة سرية قبل لحرب العالمية الأولى, ومن هنا كانت درايته بظروف المنطقة واسعة, لكنه عقد الأوضاع أكثر مما كانت عليه في السابق. فما كاد الميجر سون يصل إلى السليمانية, حتى بدأت العلاقات تزداد توترا بين الأكراد والبريطانيين . ففي إثناء مراسيم الإستقبال المعدة لسون, والتي حضرها الكثير من الشخصيات الكردية المحلية, تجاهل سون من بين جميع الحاضرين الشيخ محمود عن عمد وسبق إصرار على ما يبدو, الأمر الذي أعقبه ترك الشيخ محمود لمكان الإستقبال. وقد ترك الكثيرون مكان الإستقبال على نفس الأسلوب من باب الإحتجاج. ورغم هذا التطور واصل الشيخ محمود كتابة الرسائل إلى ولسن , طالبا تحقيق المطالب الكردية, وفي حالة عدم الإستجابة فإنه سوف لن يتحمل تبعه المسؤولية للأحداث القادمة.

يذكر رفيق حلمي, الذي كان يعمل ك مترجم لدى السلطات البريطانية, في مذكراته, بأن السكان الأكراد كانوا ممتعظين من الغطرسة البريطانية المبالغ فيها, وأن الميجر سون الذي كان ينفذ تعليمات ولسن, كان يستهدف إسقاط حكومة الشيخ محمود المحلية, وإثارة العشائر ضده. ويذكر جمال نبز مثالا لهذه الغطرسة, من خلال سلوك الميجر سون بالذات حين يقول:

((عندما كان الميجر سون يجول في الشوارع, كان على الجالسين من السكان المحليين أن يعبروا له عن توقييرهم وإحترامهم له, من خلال النهوض عن مقاعدهم, لأن الميجر سون كان يعاقب كل من يرفض النهوض)).

من هنا فلا غرابة إذن أن يلاقي بعض الضباط البريطانيين حتفهم, بسبب مثل هذه الحماقات, الأمر الذي حصل على سبيل المثال في هه ولير مرة واحدة, وفي الموصل مرتين, وفي زاخو أربع مرات, وفي أميدي مرتين, وفي آكري مرة واحدة, وفي مزوري ثلاث مرات. من هنا فلنا أن نتساءل عن أسباب هذا التحول في السياسة البريطانية؟

على الأرجح أن البريطانيين أرادوا أن يضعفوا في البداية مواقع الأتراك فيما يتعلق بمسألة الموصل,

إلى جانب رغبتهم في السيطرة على أكبر منطقة ممكنة, بدون اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية, وعلى هذا الأساس كان من المفضل أن يتم كسب الشيخ محمود بأساليب دبلوماسية, إلى أن تتم لهم السيطرة على المنطقة المطلوبة فعليا وإقالة الشيخ محمود وإختيار أشخاص طبيعين مكانه لخدمة السياسة البريطانية بدون أي تحفظ.

غير أن الشيخ محمود المتأثر بالدعاية التي طالما تم تكرارها, حول حق الشعوب في تقرير المصير, أراد أن يلزم البريطانيين بتنفيذ وعودهم المقطوعة في السابق بهذا الخصوص, وكان يؤمل أن يحقق الإستقلال والحرية لكردستان الجنوبية, بواسطة الدعم والتأييد البريطاني.

على أثر إندلاع بعض المعارك في منطقة بهدينان بتاريخ 24/نيسان/1919م. والفترة التي تلتها بين الأكراد والسلطات البريطانية, سرت هذه النزاعات المسلحة إلى منطقة السليمانية أيضا, إعتبارا من تاريخ 21/أيار/1919م. حيث إندلعت الثورة هنالك بشكل كان قد أعد له بشكل جيد في السابق. وناشد الشيخ محمود أتباعه, الذين كان يقودهم (محمود خان دزلي) بالتحرك نحو مدينة السليمانية. وبعد إشتباكات مع القوات الموالية للبريطانيين, سلم الجنود التابعون إلى وحدات الجيش (الليفي) أنفسهم إلى الأكراد قائلين: (الأكراد لا يقاتلون ضد الأكراد).

وهكذا إستطاع الشيخ محمود أن يكسب الجولة الأولى وأن يحرز إنتصارا تكتيكيا, إذ أنه إستطاع أن يوجه حراب البريطانيين إلى نحرهم. وبعد هذه الأحداث وجه الشيخ محمود برقية إلى ولسن, لكن البرقية بقيت بدون أية نتيجة إيجابية, لذا توجه الشيخ محمود إلى القبائل الكردية مطالبا إياها بتقديم الدعم والمساندة إليه, بالنظر لعدم إستعداد البريطانيين للإستجابة للمطالب الكردية بالطرق السلمية. وكان من بين الأسرى البريطانيين, الذين وقعوا في قبضة الثوار الأكراد (الميجر كرينهاوز), الذي خاطبه الشيخ محمود قائلا:

((نحن نعلم ما الذي نريده نحن منكم لكننا لا نعلم ما الذي تريده أنت منا؟!))

في معركة تاسلوجة إنتصرت قوات الأكراد مجددا على القوات البريطانية وكبدتها خسائرا جسيمة, إلا أن المعركة الحاسمة, إندلعت بتاريخ 22/حزيران/1919م. في مضيق (دربندي بازيان), والتي إشتراك فيها المدفعية وسلاح الطيران البريطاني, إلى جانب مشاركة 30-40 ألف جندي ضد الأكراد في هذه الموقعة. ومع ذلك فإن التحول في المعركة لصالح البريطانيين لم يحصل إلا بعد أن خان أحد أغوات الهموند الشيخ محمود, الذي تعاون مع البريطانيين وقادهم بطرق ملتوية إلى مواقع تقع خلف خطوط الدفاع الكردية, الأمر الذي أوقع الأكراد بين جبهتين في الواقع, وتسبب في النهاية في هزيمة الأكراد ووقوع الشيخ محمود نفسه في أسر القوات البريطانية وهو جريح. وأعقب ذلك إحتلال البريطانيين للسليمانية, وتم نهب الكثير من المنازل والقصور, وإضطرت عائلة الشيخ محمود والكثير من العوائل الأخرى إلى اللجوء إلى إيران, غير أن السلطات الإيرانية ألقت القبض على البعض منهم وسلمتهم إلى السلطات البريطانية في العراق.

في 25/تموز/1919م. مثل الشيخ محمود أمام محكمة عسكرية بريطانية وصدر الحكم بالإعدام

عليه, إلا أن البريطانيين إكتفوا بعد تخفيف العقوبة, بالسجن لمدة عشر سنوات والإبعاد إلى الهند. أكد الشيخ محمود مرارا أثناء المرافعات, بأنه ليس مجرماً, لأنه يقاتل من أجل تحقيق حق الشعوب في تقرير المصير بالنسبة للشعب الكردي, وأضاف بأن الإمبرياليين البريطانيين هم المجرمون الحقيقيون, لأنهم يريدون إحتلال أرض لا تعود إليهم بالقوة.

بعد عودة الميجر سون إلى السليمانية بتاريخ 24/حزيران/1919م. باشر بممارسة الضغوط ضد السكان, بحجة جمع الأسلحة المخبأة. وتعرض مناصرو الشيخ محمود إلى الضرب بهدف بث الرعب في نفوس بقية السكان الآخرين. وردا على هذه التطورات بادر الأكراد إلى تنظيم أنفسهم ضمن منظمات سرية, كوسيلة للدفاع عن النفس, اجروا إتصالات مع إسماعيل آغا الشكاك وكذلك مع الأتراك. وطالب سكان المدينة بإعادة الشيخ محمود من منفاه.

بناء على هذه التحركات وجد الميجر سون نفسه مضطرا لإجراء بعض التغييرات الشكلية بهدف تهدأة الخواطر. ففي 1/آذار/1920م. صدرت جريدة كردية (بيشكوتن = التقدم), ولكن عندما باشرت الجريدة بالكتابة حول كردستان وحالة الأكراد في تركيا, كانت الجرائد الصادرة في بغداد تعتبر السليمانية أسوأ بجميع أجزاء كردستان الجنوبية الأخرى ككل, كجزء من العراق بشكل غير قابل للتستر, والتي سببت حتى بالنسبة لدولة كبرى كبريطانيا الكثير من المتاعب. ففي 28/ك/2/1920م. أعلن القوميون الأتراك إعترافهم بحق العرب في تقرير المصير, لكنهم إعتبروا ولاية الموصل كجزء من الدولة العثمانية. وفي 20/نيسان/1920م. حصلت بريطانيا على حق الإنتداب على العراق, الأمر الذي تطور فأدى إلى إندلاع إنتفاضة كبيرة في حزيران/1920م. شملت معظم أجزاء العراق. وفي 10/آب/1920م. تم التوقيع على معاهدة سيفر للسلام, التي أخذت بين أمور أخرى, مسألة تشكيل دولة أرمنية مكبرة ودولة كردية مصغرة بنظر الإعتبار, الأمر الذي واجه منذ البداية معارضة شديدة. وفي 27/ت/1/1920م. وكجزء من سياسة بريطانية جديدة, أريد إتباعها في الشرق الأوسط, تم تشكيل حكومة عربية في بغداد, التي كانت في ذات الوقت تلميحا إلى المواقف البريطانية في المستقبل من المسألة الكردية. لقد إحتفظ المندوب السامي البريطاني في بغداد بالسلطة والسيطرة على المناطق الكردية بشكل فعال, كما تم نشر بيان تضمن ما يلي:

((ينظر المندوب السامي نظرا فعليا في التدابير الواجب إتخاذها بحق إدارة المناطق الكردية في العراق. وقد بلغه أن هنالك مخاوف تساور القلوب من إحتمال إلحاقهم بحكومة بغداد, الأمر الذي ألجأ البعض إلى المطالبة بنظام إستقلالي. وبلغه في نفس الوقت أن قادة الرأي الكردي العام يشعرون بالروابط الإقتصادية والصناعية التي تربطهم بالعراق. ففي هذه الحالة يرغب فخامة المندوب أن يحصل إن أمكن على ما يشير إلى أمانى الكرد الحقيقية, فإن كانوا يفضلون البقاء في كنف الحكومة العراقية, فإنه مستعد لأن يقترح على مجلس الدولة بحل على الوجه التالي:

1- فيما يتعلق بالمناطق الكردية الواقعة في لواء الموصل, والداخلة ضمن حدود الإنتداب البريطاني, يشكل لواء فرعي يتألف من أقضية: زاخو, عقرة, دهوك, والعمادية, على أن يكون مركزه دهوك, وأن يكون تحت هيمنة معاون متصرف بريطاني, ويكون القائمقامون بريطانيين, على أن يحل محلهم

موظفون من الكرد والعرب الذين يحسنون اللغة الكردية ويرضى عنهم الأكراد. ويذعن هذا اللواء الفرعي في شؤونه المالية والقضائية إلى حكومة بغداد الوطنية، ويرسل بالطبع ممثلين عنه إلى الجمعية التأسيسية، ولكنه في الأمور المتعلقة بالإدارة العامة يراجع القائمون المتصرف كما أن التعقيبات الإدارية يقوم بها المندوب السامي بمشاركة الحكومة المحلية.

2- سيدير المندوب أمر إشراك الضباط البريطانيين في إدارة أربيل وكويسنجق ورواندوز، وينال تعهدا بمراعاة رغبات الأهلين في أمر تعيين موظفي الحكومة.

3- تعامل السليمانية كمتصرفية، ويحكمها متصرف شوري، على أن يعين من قبل المندوب وأن يلحق به مستشار إنكليزي، ريثما يتم تعيين المتصرف، يقوم الحاكم السياسي البريطاني مقامه. ويخول المتصرف من السلطات ما يوافق عليها المندوب، بعد إستشارة المتصرف ومجلس الدولة، ويكون القائمون في الوقت الحاضر بريطانيين، على أن يحل محلهم أكراد، حينما يتوفر رجال أكفاء لهذه الغاية ...)).

طبعا هذا النص هو عبارة عن عملية إستدراج مبرمجة لا يمكن التستر عليها هدفها الإلحاق، فأين الإستفتاء المزمع إجراؤه لمعرفة رأي سكان ولاية الموصل بالإلتحاق بالدولة الكردية المشار إليها في معاهدة سيفر؟!!

بتأريخ 22/آذار/1920م. عقد مؤتمر في القاهرة برئاسة وزير المستعمرات البريطاني (ونستون جرجيل)، بهدف إتخاذ سياسة جديدة تنطبق على ما إستجد من الأوضاع على صعيد المنطقة في الشرق الأوسط. وبناء على ذلك قرر البريطانيون تعيين الأمير فيصل من الحجاز ملكا على العراق. وتقرر منح الأكراد (نظريا) حرية الإختيار بين البقاء ضمن حدود الدولة العراقية أو عدمه، وفق مقررات نصوص معاهدة سيفر. ولكن في ذات الوقت وكخطوة تمهيدية وإستدراجية أخرى للمستقبل، تم الإعراب عن الأمل، بأن الأكراد سيقون ضمن الدولة العراقية، تمت الإستعانة بصيغ وعبارات المندوب السامي البريطاني المذكورة أعلاه لهذا الغرض.

وعلى ما يبدو فإن الحل الأخير والمتمثل بالضم والإلحاق القسري هو ما كانت تصبو إلى تحقيقه السياسة البريطانية منذ البداية، رغم كل البيانات المتعددة التي أصدرها البريطانيون والسائرون في ركابهم من العملاء داخل ما يسمى بالحكومة الوطنية في بغداد، لبلبله الرأي العام الكردي لأغراض تكتيكية محضة. لكن كان لابد من إنقضاء عشر سنوات على هذه الأحداث والنوايا المبيتة لتتجلى أهداف هذه السياسة البريطانية اللئيمة والشيطانية بشكل لا يقبل أي تأويل، الأمر الذي تجسد في تصريح أطلقه المندوب البريطاني في مدينة السليمانية بتاريخ 11/آب/1930م. حين قال:

((وقد رأيت أن بعض المراجع غير المسؤولة ترى بان سياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية تشجع القومية الكردية، وهذا غير صحيح. ليس لأنه يربك الحكومة العراقية فقط، بل لأنه يربك كذلك جارتها الحبيبتين: الحكومة التركية والحكومة الإيرانية. فلا شيء أبعد من - هذا الظن - عن الحقيقة))!! وهكذا وأخيرا كشفت بريطانيا عن موقفها الحقيقي من المسألة الكردية.

وبضربة واحدة إستطاعت بريطانيا أن تجمع خيوط الشرق الأوسط في يديها, وبذلك خيوط العالم الإسلامي كذلك بشكل عام في آن واحد, عبر إستخدامها المسألة الكردية كوسيلة لممارسة التهديد والوعيد, أو حسب تعبير آخرين (العصا والجزرة) حسب مقتضيات سياستهم في العراق وتركيا وإيران على حد سواء, بهدف ربطها مجتمعة مع المعسكر الإستعماري الغربي ومخططاته.

وعندما توج فيصل عام 1921م. ملكا على العراق, بقي رد فعل الأكراد متحفزا بشكل واضح. فقد قاطعوا الإنتخابات السورية من جهة أو عارضوا إنتخاب فيصل كملك على العراق, في الوقت الذي كانوا يطالبون فيه بحق الإدارة الذاتية.

لقد هذا كان الموقف رمزا لخيبة أمل الأكراد, والتي عبروا عنها بصور وأشكال مختلف, على الرغم من أن البريطانيين لم يكونوا راغبين في تفهم هذه الحقيقة. كان الأكراد يرون بأنهم أصحاب حق ولهم المقدرة الكافية كالعرب في تكوين دولة مستقلة وتشكيل حكومة خاصة بهم. هذا بالإضافة إلى الأطراف المناوئة لهم لم تقدم أي دليل أو مبرر يوضح هذا التمييز المجحف في المعاملة, حيث كان الأتراك العثمانيون يستغلون ويضطهدون الشعبين وبنفس الدرجة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. فمن جهة مارس البريطانيون ضغوطا كبيرة على الأكراد, في الوقت الذي كانوا يقدمون المساعدة والدعم إلى الفئات العربية ويساندون فكرة تأسيس دولة عربية في العراق من جهة, لإسباب إمبريالية صرفة. ويوضح (عزيز شريف) رئيس حزب الشعب السابق (1945-1947م.) دوافع السياسة البريطانية المتذبذبة إزاء كردستان بالشكل التالي:

((أما أسباب هذا الإضطراب في السياسة البريطانية فإنها – بإستثناء المساومات التي إنتهت بتنازل الإستعمار الفرنسي لها عن هذه المنطقة بإتفاق (سان ريمو) في عام 1920م. المتقدم ذكره, يمكن أن ترد إلى سببين رئيسيين وهما:

أ- عدم وثوق ساسة الإمبراطورية بكردي ذي نفوذ يركن إليه في حراسة مصالحهم.

ب- تأخر حسم الموقف من الحكومة التركية الحديثة – الكمالية – وتعيين إتجاهاتها السياسية.

وفيما يخص السبب الأول, نجد أن الإستعمار البريطاني إتجه إلى الشيخ محمود, الذي كان أوسع شيوخ الكرد نفوذا, فعينه حاكما على السليمانية, وصرح له بأن لا مانع من أن تضم دولته القبائل الكردية من الزاب الكبير إلى نهر ديبالى. غير أن طموح الشيخ محمود وأساليبه لم تأتلف مع المصالح الإمبراطورية. ويقول أحد معتمديها في الشيخ: [إنه كان معضلتنا الرئيسية, فهو جاهل ولكنه ليس ساذجا بريئا, وهو شديد المراس عند عدم وجود حامية. وإن ماضيه في العهد التركي لا يوحي بالثقة. فقد كان في ثورة دائمة ضد الحكم التركي]

فأين هذه الصخرة الوعرة من رخام فيصل, الذي أراح بنائي الإمبراطورية ونحاتيها؟

أما فيما يتعلق بالسبب الثاني, أي بموقف الحكومة التركية والمساواة, فإن الوحشية التي قمعت بها الثورة الكردية عام 1925, قد عينت إتجاهها الفاشي. وفي العام نفسه إستحصلت بريطانيا من عصبه

الأمم قراراً بضم ولاية الموصل، التي كانت تشمل كردستان الجنوبية – إلى العراق، وفي عام 1926 حصل التفاهم التام، الذي أفرغ في معاهدة أنقرة الثلاثية المعقودة في حزيران بين بريطانيا والعراق وتركيا)).

وعندما تصاعدت المقاومة المسلحة للأكراد وزاد نفوذ الأتراك الدعائي، بعد سلسلة من الانتصارات بشكل ملحوظ إضطر البريطانيون ومعهم الحكومة العربية في بغداد، إلى إتخاذ إجراءات (وبصورة وقتية) لتهدة الخواطر وترضية الأكراد. إذ تقرر إعادة الشيخ محمود من منفاه، بعد أن تبين عدم جدوى البحث عن شخص آخر يستطيع أن يتولى الدور الذي أراده البريطانيون، ولو أن شخصين آخرين كانا قد أخذنا بنظر الإعتبار: الأول حميد بابان، أحد أفراد الأسرة البابانية الأرستقراطية، والذي كان يعيش في بريطانيا. ولكن تبين عدم إمكانية توليه لمثل هذا الدور، لإفتقاره إلى المقدرة على التكلم باللغة الكردية، إلى جانب إغراقه في الذكريات حول دور وتأريخ أسرته في الماضي، بدل أن يسعى للتفكير بجدية لتولي دور قيادي في تلك الفترة المعاصرة. أما الثاني، سيد طه شمزيني، فقد كان يطالب بكردستان مستقل لقاء الإشتراك في محاربة الأتراك، على أن تتضمن هذه الدولة الكردية: كردستان الجنوبية أيضاً، الأمر الذي رفضه البريطانيون. ويذهب آدموندس إلى القول، بأن الشيخ محمود كان قد أبدى إستعداده لطرد الأتراك، وأن لا يتدخل في شؤون مناطق كركوك وهه ولبير (أربيل).

وفي 21/أيلول/1922م. وصل الشيخ محمود إلى كفري وإستقبله الأكراد بحرارة، ويبدو أن مشاعر الأكراد كانت وطنية صرفة من حيث الجوهر والطبيعة، وهو مالم يكن يلائم آمال البريطانيين وأهدافهم السياسية. يقول آدموندس بهذا الخصوص:

((... في أيام بقائي في كفري وهي ثلاثة، تجنبت مقابلة (شيخ محمود)، إلا أنني إجتمعت بضع دقائق مع رؤساء وفد السليمانية ... وأذهلنتي جرأتهم في إعتبار أنفسهم أعضاء في الحكومة الكردية الوطنية المؤقتة. وعلى كل كان شيوخ القبائل يتحدثون بحماس عن (كردستان) التي تمتد من إلى الجنوب من جبل حمرين)).

غير أن آدموندس يشير في موضع آخر، إلى أن الوضع كان بالنسبة لهم ميؤساً، وهذا ما يفسر غضهم للنظر عن هذه الجوانب، لفترة من الزمن، فهو يصرح بما يلي:

((كنا قد يئسنا من إبقاء الترك خارج الحدود بمواردنا وإمكانياتنا الخاصة، فعدنا إلى إستخدام الشيخ محمود، لترصين الشعور الوطني الكردي، لكونه الوسيلة الوحيدة لدرء خطر الترك. وكان علينا أن نقبل بكل آثارها ونتائجها المنطقية، والنزول إلى قبول كل مطالبه المدعومة من كل الألوية الثلاث، إلا إذا ثبت خرق سياستنا وقصر نظرها)).

وبعد أن عاد الشيخ محمود إلى السليمانية، تم تشكيل حكومة كردية في ت1922/1م. ونصب الشيخ محمود كملك على كردستان. ولا ريب أن هذا الإجراء كان تعبيراً عن الروح الإستقلالية للأكراد، والتي عبر عنها بوضوح. وهي حقيقة إنعكست في تلك الفترة من خلال مقالات تم نشرها في

الجريدة الكردية, ومنها على سبيل المثال ما نشرته جريدة (روزي نو= اليوم الجديد) بتاريخ 15/2/1922م. جاء فيها:

((إنها [المقصود الجريدة العربية الصادرة في بغداد] تتكلم عن كردستان وكأنها جزء من العراق ... نحن نتوقع بأن لا يظأ جارنا وصديقنا الكبير بقدميه على حقوقنا العريقة في القدم, والتي تعود إلى ألف سنة مضت, وبذلك يتعكر صفو العلاقات القائمة بين الحكومتين والشعبين ... وتنتهك حرمة حدودنا ...

لقد أثبت هذا الشعب وجوده القومي ... كما أن أبنأنا ليسوا أقل رقيا من الناحية الثقافية والحضارية ... فهم مساوون لهم في حقوقهم كبشر ... إن مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير قد وطد أركانه في روح ووجدان كل وطني كردي. إن التمتع بالحقوق القومية ... هو حق يشملنا نحن أيضا)).

وبتأريخ 27/ك/1922م. كتبت جريدة (روزي نو) من جديد مقالة جاء فيها:

(([كردستان] عندما ينطق إنسان مثقف بهذه العبارة, فإنه لا يعني بها منطقة السليمانية وحدها, بل يعني منطقة جغرافية واسعة الأرجاء, ويفكر في ذات الوقت بشعب عريق موحد كثير العدد [الأكراد]. ولما كان سكان ولاية الموصل من الأكراد, فلماذا يطالب شعب غريب إستعادة الولاية وآخر يربطها مع أراضيها!؟

إن الأتراك والعرب والآثوريين يبررون مطالبهم بوجود أقلية صغيرة من المنتسبين إليهم قويا في المنطقة ... إن مطالبنا التي عرضناها أمام مؤتمر لوزان لم تكن مطالبة بحماية أقلية قومية, بل تبرير ودعم حق الحياة لشعب كبير, في الحرية والإستقلال على أرض وطنه الخاص ...)).

بتأريخ 24/ك/1922م. صدر بيان مشترك (بريطاني - عراقي) موجه إلى عصبة الأمم, تم فيه الإعتراف الصريح بحق الأكراد في تشكيل حكومتهم الخاصة ضمن الدولة العراقية. وقد أوردنا النص في موضع سابق.

من الواضح أن كل هذه الإجراءات لم تكن إلا وسيلة للضغط, بهدف إجبار الأتراك على التنازل عن ولاية الموصل, بإعتبار أن هذه الولاية بالذات كانت تمثل محورا للمشاكل غير المحلولة في مؤتمر لوزان المنعقد في الأعوام 1922-1923م. إن الورقة الكردية في اللعبة السياسية على الصعيد الدولي, أثبتت بأنها كانت أكثر نفعاً للجانب البريطاني في هذه الجولة, بالقياس إلى الطرف التركي, الذي تنكر لوعوده المقطوعة للأكراد بعد أن تخيلوا تحقق كل أهدافهم.

في 18/ك/1923م. وصل سمو إلى مدينة السليمانية, لإجراء مباحثات مع الشيخ محمود حول إمكانية التعاون المشترك ضد النفوذ التركي. ويبدو أن سمو كان يثق بدعم ومساندة البريطانيين المزعومة. لقد ثبت بما لا يقبل الشك فيما بعد, أن سمو إنطلق من تقييمات خاطئة. فقد كان يكفي لسمو أن يدرك في الحقيقة, بأن البريطانيين هم الذين كانوا قد إقترحوا على العراق في عام 1927م. إلى جانب الحكومة التركية أيضا أن تتضامن مع إيران ضده بالذات!

أما الشيخ محمود, الذي كان قد فقد على ما يبدو كل ثقة بالبريطانيين, فقد كان يريد أن يستفيد سياسيا من الخلافات بين الفرس والأتراك والبريطانيين. لكنه أخفق في النهاية عندما أحجمت تركيا وإيران في مواصلة مساندته. وبتأريخ 20/ك/1923م. كتب الشيخ محمود رسالة إلى القنصل السوفيتي في تبريز تضمنت ما يلي:

((في سنة 1917 عندما سمعت الدنيا صوت الحرية الحقيقية وعلمت أن شعبيكم قد تحرر من براثن المضطهدين والمجرمين, عمت الفرحة العظيمة شعوب العالم أجمع. إن لدينا اليوم على الأقل أملا لتحقيق الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي, الذي يمد لكم يده ويتمنى بإخلاص ومن كل قلبه أن يعيش معكم بصداقة وأخوة.

إنكم مطلعون على مشكلة الهدنة, وأنتم تعرفون ضد من قامت الثورة في كردستان الجنوبية. إنكم تعلمون كذلك موقف الأقطار المجاورة من هذه المسائل. وليس بالإمكان أن نكتب لكم بالتفصيل عن كل شيء, ذلك لعدم وجود صلات دبلوماسية بيننا وبين الحكومة السوفيتية, التي نثق بها ونعتبرها سندنا لنا. ومع كل ذلك بوسعي أن أقول لكم شيئا واحدا: إن الشعب الكردي برمته يعتبر الشعب الروسي محررا للشرق. وهو لذلك مستعد وعازم على أن يوحد مصيره مع الشعب الروسي. إن ما يشغل إهتمامنا في الوقت الحاضر هو العون لقضيتنا ... إن شعبنا ينتظر بفارغ الصبر إقامة العلاقات المتبادلة)).

إن هذه الرسالة توضح إدراك الأكراد للتناقض الأيديولوجي الرئيسي الموجود على الصعيد العالمي بين نظامين, على الرغم من عدم وجود أية معلومات تدل على ورود رد من الجانب السوفيتي على العرض الكردي, فإن بإمكان المرء أن يقول, بأنه حتى في حالة تواجد الرغبة في التعاون من الجانب السوفيتي أيضا, فإن المرء لا يستطيع أن يتوقع حصول تطور إيجابي حقيقي, ذلك لأن إنعدام التعاون والتضامن بين الأكراد وبالأخص بين الشيخ محمود من جهة وبين سمكو وسيد طه من جهة أخرى, كان يتيح المجال من الناحية العملية للدعم السوفيتي الفعال أن يصل إلى الشيخ محمود, بالنظر لكون الأخيرين من بين الأكراد الوحيدين ممن كانت لهما القدرة والنفوذ الكافيين, لأسباب جغرافية بالدرجة الأولى, على ضمان المحافظة على خط الإتصال بين الطرفين, هذا بالإضافة إلى أن قضية الدعم السوفيتي بذاتها ومن الناحية الموضوعية, كانت مسألة محتملة, طالما كان بالإمكان أن يؤدي هذا الدعم إلى إضعاف مركز النفوذ الغربي في المنطقة, إلا أنه وفي حالة الأكراد بالذات, فإن الموضوع ربما كان سيؤدي إلى تعكير صفو العلاقات بين السوفيت والأتراك, الذين يرتبطان دبلوماسيا ببعضهما من خلال معاهدة صداقة. ولعل بالإمكان أن نظيف متسائلين عما إذا كان الأمر أصلا من الناحية المبدئية مسألة واقعية في أن يوجه طلب المساعدة إلى دولة شيوعية تولدت من خلال ثورة دامية ضد حكم ملكي, من قبل ملك آخر؟

في 29/شباط/1923م. غادر الممثلون البريطانيون مدينة السليمانية, متهمين الأكراد بالتعاون مع الأتراك, بالرغم من أن الشيخ محمود كان يؤكد على موقفه المحايد. لكن يبدو في الواقع أن السليمانية كانت في هذه الفترة مقسمة سياسيا إلى ثلاث معسكرات: الأول وكان يدعو إلى التعاون مع

الأتراك – في الغالب بدوافع دينية – الثاني وكان يدعوا إلى التعاون مع البريطانيين. اما الثالث فقد كان بقيادة الشيخ محمود ويهتم بالمصالح القومية للأكراد.

في 29/شباط/1923م. ألقى سلاح الجو البريطاني قنبلتين على مدينة السليمانية, وفي ذات الوقت أقيمت العديد من المنشورات, التي تضع الشيخ محمود أما إختيارين: الإستسلام للبريطانيين أو أن البريطانيين سيقصفون مدينة السليمانية.

في إجتماع عقده الأكراد, تقرر إرسال وفد إلى بغداد لغرض التفاوض مع البريطانيين, إلا أن بعض الطائرات التابعة للقوة الجوية البريطانية حلقت فوق مدينة السليمانية قبل وصول الوفد الكردي إلى مقصده للتفاوض مع السلطات البريطانية, الأمر الذي أثار المخاوف في نفوس السكان وتسبب في تخليتهم للمدينة. وعلى أثر ذلك قرر الشيخ محمود أن يواصل المقاومة المسلحة وأراد أن يحتل كركوك بتأييد من مناصرية, غير أن التفوق البريطاني, وبالأخص بسبب قوتهم الجوية, التي استخدمت بشكل مكثف, أجبرت الأكراد على إتخاذ موقف دفاعي محظ, وإنسحبوا إلى المناطق الجبلية, وإحتل البريطانيون مدينة السليمانية لغاية 16/حزيران/1923م. حيث إضطروا إلى تركها من جديد في الوقت الذي عاد الشيخ محمود إليها مع قواته. وبتأريخ 20/أيلول/1923م. صدرت جريدة كردية جديدة (أميدي إستقلال = أمل الإستقلال), كما أصدرت حكومة الشيخ محمود أوراقا نقدية خاصة بها.

وفي 24/تموز/1923م. تم التوقيع على معاهدة لوزان. وبذلك ضعف مركز الأكراد أكثر من ذي قبل, ولعل بالإمكان إعتبار المعاهدة كخطوة حاسمة مسبقة لحل مشكلة الموصل لصالح المخطط البريطاني الإستعماري في الشرق الأوسط. وفي ذات الوقت فإن موضوع كردستان مستقل لم يعد مسألة مرغوبة فيها للتباحث. ولأجل ضم ولاية الموصل إلى العراق, كان لا بد من إخضاع المنطقة إلى سيادة الدولة العربية المتواطنة مع الإستعمار البريطاني بالقوة. ومنذ 23/آذار/1924م. كان الإنكليز قد خيروا الشيخ محمود بين الإستسلام أو أن البريطانيين سيقصفون مدينة السليمانية من جديد. وفي 26,27, و28/حزيران/1924م. قصفت القوة الجوية البريطانية مدينة السليمانية, وأحدثت فيها خسائر جسيمة في الأرواح والأموال. إنه إبتزاز بشع تمارسه دولة كبرى.

وبتأريخ 14/تموز/1924م. بدأ هجوم القوات العراقية والعناصر المسيحية المنظمة ضمن قوات (الليفي) ضد الأكراد وتم إحتلال المدينة بتأريخ 18/تموز/1924م. غير أن الأكراد واصلوا المقاومة على شكل حرب العصابات, ولو أن قوتهم كانت قد تقلصت وضعفت بشكل ملحوظ.

في 16/ك/2/1925م. وصل مبعوثوا عصبة الأمم إلى بغداد وتفقدوا ولاية الموصل لمدة ثلاث أشهر. وفي عام 1926م. ألحقت ولاية الموصل بالعراق. يعلق عزيز شريف على هذا الحدث فيقول:

((وبهذه الصورة إستقرت سياسة بريطانيا بخصوص كردستان الجنوبية, وذلك بإلحاقه بالعراق وعدم إفساح المجال لأي نوع من الحكم الذاتي الكردي. وقد علل هذا الإلحاق في بيانات وخطب بأن بين كردستان الجنوبي ووسط وجنوب العراق صلات إقتصادية وإجتماعية عديدة, ولكن هذه

الصلات لا تحتاج إلى ضم إستعماري. أما أغراض هذا الضم, فإنها إستعمارية مفصوحة إستراتيجية وإستغلالية ((.

ومع ذلك كله, فإن موافقة عصبة الأمم على هذا الضم والإلحاق, كانت مرتبطة ببعض الشروط, التي كان من المفترض أن يعبر عنها خلال معاهدة بريطانية – عراقية, تشمل بعض الحقوق القومية للأكراد. غير أن المعاهدة الموقعة في 13/ك/1926م, تعرضت إلى بعض الإنتقادات. ولكن مؤيدي المعاهدة برروا تأيدهم بالشكل التالي:

((...وتيقن بأن العراق – لا سمح الله – إذا حرم من الموصل لا يستطيع أن يكون وحدة تكفل له حريته وإستقلاله. لذلك كان لا يخطو في السنين الأخيرة خطوة إلا وكان يتساءل عما سيكون من أمر الموصل. هذا لأنه يعلم – حق العلم – أن مقام الموصل من مجموع العراق, مقام الرأس من البدن))

وما أن تم حل مسألة الموصل, وإذا بالدول الثلاث: بريطانيا, العراق, وتركيا توقع على معاهدة جديدة, إنسجاما مع المستجد من الظروف والتحويلات, وذلك بتاريخ 5/حزيران/1926م. وتنص مادتها الخامسة على ما يلي:

((يقبل كل من المتعاقدين السامين بخط الحدود, المعين في المادة الأولى خطأ نهائيا للحدود مصنونا من كل تعرض, ويتعهد بإجتثاث كل محاولة لتبديله ((. أما المادة السادسة فتتص على ما يلي:

((يتعهد المتعاقدون السامون تعهدا متبادلا بأن يقاوموا بكل ما في إستطاعتهم من الوسائل, إستعدادات شخص مسلح أو أشخاص مسلحين, يقصد بها إبتكاب أعمال النهب والشقاوة (قطع الطريق) في المنطقة المجاورة للحدود, وبأن يمنعوا من إجتياز الحدود ((.

أما المواد 7,8, و9 فتتعلق بتبادل المعلومات وإبداء التعاون المتبادل لتسليم مثل هذه المجموعات إلى الدولة ذات العلاقة! ومما لا ريب فيه أن كل هذه النصوص تستهدف معاداة جميع حركات التحرر الكردية على طرفي الحدود.

وفي أثناء هذه التطورات تخلى أنصار الشيخ محمود عن قائدهم بالتدريج, إما بسبب الإرهاب الممارس من قبل القوة الجوية البريطانية ضد السكان العزل من الأكراد وقراهم ومزارعهم, أو من خلال لجؤ البريطانيين إلى تقديم الرشاوي إلى بعض القادة المحليين أو منحهم بعض المناصب الحكومية. هذا إلى جانب أن المساعي المبذولة من قبل الشيخ محمود للحصول على الدعم الإيراني والتركي كانت قد باءت بدورها بالفشل, وبذلك أدرك مدى قلة الآمال التي يمكنكم تعليقها على مواصلة القتال ونتيجة المرتقبة.

بعد إجراء بعض الإتصالات والمباحثات إضطر الشيخ محمود في حزيران/1927م. إلى الموافق على البقاء مع عائلته في إيران, وأن يمتنع عن التدخل في الشؤون السياسية وأن يرسل أحد أبنائه إلى بغداد لغرض مواصلة الدراسة. كما أعيدت إليه ممتلكاته وأمواله المحجوزة أو المصادرة.

إستنادا إلى معاهدة 13/ك/1926م. بين بريطانيا والعراق, كان على بريطانيا أن تدرس إحتتمالات

إدخال العراق/كعضو إلى منظمة عصبة الأمم, بعد إنقضاء كل أربع سنوات. وإستنادا لهذا المنطلق فقد أشعرت بريطانيا, الحكومة العراقية في عام 1929م. عن إحمالات قبولها كعضو في عصبة الأمم, الأمر الذي تقرر تحقيقه بالفعل في عام 1932م. وبذلك أبرمت إتفاقية جديدة تضمن المصالح البريطانية كالسابق. ففي 30/حزيران/1930م. تم التوقيع على معاهدة جديدة بين الطرفين (بريطانيا و العراق), والتي تجنبت حتى التلميح المجرد للمسألة الكردية. ولكن المعارضة في بغداد بادرت إلى إنتقاد المعاهدة واصفة إياها ب (الإحتلال الأبدي).

تسببت المعاهدة الجديدة في إثارة مخاوف الأكراد حول مستقبل قضيتهم القومية, الأمر الذي إنعكس بصورة تقديم عرائض الإحتجاج والبرقيات الموجهة إلى عصبة الأمم وحكام بغداد. ولأجل تهدأة الخواطر والوضع, قررت الحكومة بتاريخ 5/آب/1930م. أن ترسل رئيس الوزراء والمندوب السامي البريطاني في زيارة تفقدية إلى المناطق الكردية بهدف تبليغ السكان الأكراد بالقرارات التي إتخذتها الحكومة. أكد البيان الحكومي, بأن الوعود المقطوعة في السابق للأكراد سيتم الوفاء بها. وأشار البيان في ذات الوقت إلى نية الحكومة في مواجهة كل الميول التي تهدد وحدة العراق أو ما سيعكر صفو العلاقات بين العراق وجارتيه إيران وتركيا. وبهذه المناسبة لمح المندوب السامي البريطاني في العراق, إلى تأيد حكومته للسياسة التي ينتهجها العراق. ويذهب عبدالرزاق الحسني, الذي يستند إلى مصادر رسمية عراقية, إلى القول بأن الأكراد تلقوا هذه الأنباء بسرور وإرتياح! غير أن الجريدة الكردية (زيان = الحياة) وصفت الموقف الكردي بشكل مغاير تماما. ففي عددها الصادر بتاريخ 4/آب/1930م. ذكرت الجريدة, بان الأكراد في كركوك طالبوا بتطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير. وفي هه ولير أعلن السكان تضامنهم مع السليمانية. كما أن أحد المحامين المعروفين (معروف جياوك) إعتبر بأن أفضل الحلول لتسوية المسألة الكردية يكمن في إيجاد تسوية مؤسسات وعلاقات بين الأكراد والعرب في العراق, شبيهة بالعلاقات السائدة بين النمسا والمجر قبل الحرب العالمية الأولى. كما لمح جياوك إلى أن بعض الدوائر في بغداد قد نشرت بعض الآراء عبر الصحف المحلية والداعية إلى وجوب معاملة الأكراد بأساليب مشابهة لتلك التي مارسها الأتراك إزاء الأرمن. من هنا جاء تساؤل جياوك: عما إذا لم تكن هذه آراء الحكومة العراقية ذاتها, وإلا فكيف يجب أن يفسر المرء سكوت السلطات العراقية وعدم محاولتها الرد على كل هذه الآراء والأفكار البالية!؟

أما في السليمانية فقد سرد الأكراد من جديد, كيفية وحقيقة تطور الأحداث منذ البداية من باب التنكير وطالبوا بتطبيق المقررات التي سبق لعصبة الأمم وأن وافقت عليها, وذلك عن طريق تشكيل حكومة كردية إقليمية خاصة بالأكراد داخل العراق وتحت إشراف بريطاني. كما ورد الأكراد على المزاعم القائلة, بان الحكم العربي في العراق هو لصالح الأكراد, ذلك لأنهم أستنتجوا من خلال الأحداث فوجدوا تعذر التمييز والتفريق بين أساليب الحكم العثماني/التركي البائد والحكم العربي اللاحق به في الواقع. فما تم تشييده خلال الحكم العربي في كردستان لحد تلك الفترة, لا يعدو أن يكون مجرد مؤسسات عسكرية لوححدات الجيش العراقي وقوات الشرطة العراقية, في الوقت الذي أهملت فيه الحكومة العربية تماما أمر بناء المدارس والمستشفيات!

وعلى هذا الأساس فقد ذهب الأكراد إلى الإعتقاد, بأنهم لو تولوا حكم أنفسهم لما إستوجب الأمر بناء

كل هذه المنشآت والقلاع العسكرية!

أما بصدد الحجج والأعذار الدينية، التي حاولت السلطة أن تستغلها من جديد، ومنها التلميح إلى كون الأكراد شعباً مؤمناً وفيها لمعتقداته الدينية الإسلامية، وأن القرآن منزل باللغة العربية، وأن الرسول (ص) بالذات هو عربي، إلى جانب كون فيصل أحد أحفاد الرسول (ص)، فإنها أيضاً بقيت معدومة الأثر!

ذهب الأكراد إلى الاعتقاد، بأن المسألة المطروحة والواجبة الحل ليست دينية بل قومية، وإن لم يكن هذا هو الحال، فلماذا لا يطالب العراق بضم إيران؟!

في دهوك بعثت رسالة إلى عصبة الأمم، والتي أعرب الأكراد فيها عن تضامنهم مع أهالي السليمانية، مطالبين بتشكيل حكومة كردية. إلا أن عصبة الأمم رفضت أن تتبنى المطالب الكردية، وإكتفت بالإشارة إلى وجوب قيام الحكومة العراقية والحكومة البريطانية بالوفاء بالتزاماتها المقطوعة الأكراد.

في 6/أيلول/1930م. حدثت مظاهره حاشدة كبيرة في مدينة السليمانية، إنتهت بمقتل 32 مواطن كردي وجرح 100 آخرين، عندما أطلقت الشرطة النار على المتظاهرين. كما أعقب ذلك إعتقال بعض الشخصيات من أهالي السليمانية وإبعاد آخرين عن المنطقة.

بناءً على هذه التطورات طلب السكان من الشيخ محمود أن يتولى أمر حمايتهم من إعتداءات السلطة، وتم إرسال بعض الرسائل إلى جهات متعددة، وكان من بينها المندوب السامي البريطاني، طالب الأكراد فيها بإخلاء كردستان الجنوبية من ممثلي السلطات العراقية (إبتداءً من زاخو ولغاية خانقين) والمباشرة بتشكيل حكومة كردية تحت الإشراف البريطاني، إلى أن يتاح لعصبة الأمم البت في الموضوع.

أدى هذا التطور إلى نشوب إنتفاضة مسلحة أخرى أستمرت من 6/أيلول/1930 – 31/آذار/1931. وأرسل الشيخ محمود مذكرة إلى عصبة الأمم بتاريخ 21/آذار/1931م. ذكر فيها، بأن كفاح الأكراد ونضالهم ليس إلا وسيلة دفاعية عن النفس لا غير. إلا أن الشيخ محمود أضرطر إلى الإستسلام مجدداً إلى السلطات العراقية في آذار 1931م. حيث تم إبعاده إلى جنوب العراق، ثم نقل إلى بغداد. يصف أحد الضباط البريطانيين (م.فيليب) أوضاع تلك الفترة بالشكل التالي:

((كان من المؤمل أن تستطيع الحكومة العراقية بمفردها، أن تسيطر على الأوضاع. لكن بسبب تأصل الروح القومية لدى الأكراد وعجز الجيش العراقي، توجب على القوة الجوية البريطانية، أن تتحمل العبئ الأكبر من تبعة العمليات العسكرية. لقد تعذرت إعادة السيطرة على الحركة بدون اللجوء إلى قصف القرى الكردية. ولكن رغم ذلك فإن الشيخ محمود لم يستسلم إلا بعد إنقضاء ثمانية أشهر على إندلاع الحركة.))

بتاريخ 23/أيار/1931م. صدر ما يسمى (بقانون اللغات المحلية) وإستناداً إليه تم الإعراف باللغة

الكردية كلغة تدريس. وكان على الموظفين الحكوميين أن يتعلموها. إلا أن القانون لم يطبق في الواقع إلا في منطقة السليمانية و هه ولير.

في 3/ت/1932م. أدخل العراق إلى عصبة الأمم كعضو, بعد أن كانت بريطانيا قد هيأت أجواء المسرح الدولي لهذه الخطوة, طبعاً بشكل يضمن المصالح البريطانية في العراق ذاته على حساب الشعب الكردي بالدرجة الأولى والشعب العراقي بصورة عامة. يصف جواهر لال نهرو هذا التطور بالعبارات التالية :

((بهذه الصورة تم إعادة الهدوء والنظام, وعرضت الحكومة العراقية نفسها تحت الرعاية البريطانية على عصبة الأمم, حيث تم قبولها كعضو في المنظمة. وقد ثبت بحق, بأن العراق قد أقحم بحكم القوة إلى داخل منظمة عصبة الأمم)).

كدليل على أن العراق سيفي بالتعهدات التي قطعها لعصبة الأمم, تم إصدار بيان آخر أمام المنظمة, بتاريخ 5/أيار/1932م,, الذي وافق عليه البرلمان العراقي. وقد ورد في البيان ما يلي:

((المادة الأولى : يعترف بالشروط الواردة في هذا الفصل, كقوانين أساسية في العراق, فلا يجوز أن يناقض هذه الشروط أو يعارضها أي قانون أو نظام أو عمل رسمي. كما أنه لايجوز أن يتغلب عليها أي قانون أو نظام أو عمل رسمي, لا الآن ولا في المستقبل.

المادة التاسعة: 1- توافق الحكومة العراقية على أن تكون اللغة الرسمية في الأفضية التي يسود فيها العنصر الكردي من ألوية الموصل, أربيل, كركوك والسليمانية, اللغة الكردية بجانب اللغة العربية. 2- توافق الحكومة العراقية على أن الموظفين في الأفضية المذكورة يجب أن يكونوا, ما لم تكن هنالك أسباب وجيهة, واقفين على اللغة الكردية. 3- إن مقياس إنتقاء الموظفين للأفضية المذكورة, وإن كان الكفاءة ومعرفة اللغة قبل العنصر, كما هي الحال في سائر أنحاء العراق, فإن الحكومة توافق على أن ينتقى الموظفون, كما هي الحال إلى الآن, وعلى قدر الإمكان من بين الرعايا العراقيين, الذين أصلهم من تلك الأفضية.

المادة العاشرة: إن الشروط الواردة في المادة المتقدمة من هذا التصريح, تشكل بقدر ما لها مساس بالأشخاص المنتمين إلى الأقليات العنصرية, أو الدينية, أو اللغوية, تعهدات ذات شأن دولي, وتوضع تحت ضمانات جمعية الأمم, ولا يجري أي تعديل فيها, إلا بموافقة أكثرية عصبة الأمم.

لكل عضو من أعضاء الجمعية ممثل في المجلس, حق إلفات نظر المجلس إلى خرق أو خطر أي خرق لهذه الشروط, وعندئذ للمجلس أن يتخذ من الإجراءات ويصدر من الإيعازات ما يراه لائقاً ومؤثراً بالنظر إلى الظروف.

كل إختلاف في الرأي مما يعود إلى مسائل قانونية أو واقعية, ينشأ عن هذه المواد بين العراق وأي عضو من أعضاء العصبة, الممثل في المجلس, يعتبر إختلافاً ذا صبغة دولية وفقاً للمادة الرابعة عشر من عهد عصبة الأمم. وكل إختلاف من هذا القبيل يحال, إذا طالب الفريق الآخر ذلك, إلى

محكمة العدل الدولية الدائمة. يكون قرار المحكمة الدائمة غير قابل للإستئناف, وتكون له قوة قرار صادر بموجب المادة/13 من العهد)).

بتأريخ 1/نيسان/1941م. وأثناء الحرب العالمية الثانية, تم إسقاط حكومة نوري السعيد, وتولى رشيد عالي الكيلاني تشكيل حكومة جديدة مدعومة من قبل الجيش, بهدف ضمان بقاء العراق على الحياد خلال الحرب مع الرغبة في ذات الوقت بالوفاء بالتعهدات المقطوعة دوليا في السابق, بما في ذلك المعاهدة المعقودة مع بريطانيا في عا 1930م. غير أن المسألة تطورت لتؤدي إلى حدوث إشتباكات مسلحة مع القوات البريطانية, التي إحتلت بغداد في تموز/1941م. من جديد.

في أواخر أيار/1941م. إستغل الشيخ محمود الظروف القائمة وعاد إلى المناطق الكردية, ليطلب من جديد بالحكم الذاتي لكردستان, كما تم إتخاذ بعض الإجراءات لأجل إحتلال مدينة السليمانية. وقد حاولت بعض الشخصيات السياسية الكردية المعروفة, مثل أمين زكي, تنظيم الحركة, التي كان من المقرر أن يشارك فيها منتسبوا الجيش العراقي[بعض الوحدات التي كان الأكراد يشكلون الأغلبية فيها]].

في ذات الوقت كان هنالك البعض ممن رفضوا المشاركة بل أنهم وقفوا ضد فكرة إبداء المقاومة. وكان من بينهم ماجد مصطفى. إلا أن المسألة لم تتطور إلى إشتباكات مسلحة. وقد وافق الشيخ محمود على شروط الحكومة العراقية, التي بموجبها أجازت له أن يعود إلى منطقتة وأن يشارك في صلاة الجمعة المقامة في مدينة السليمانية في مسجد المدينة الكبير, كما تقرر أن يرسل ابنه إلى بغداد كرمز لحسن النية.

توفي الشيخ محمود في عام 1956م. في الوقت الذي كان يعاني فيه من ظروف مادية سيئة!

لو أراد المرء أن يتقصى أسباب إخفاق هذه الثورة بصورة إجمالية, لأمكن القول بأنها تعود إلى الأسباب التالية:

1- إن الفرقة بل وحتى نزعة الخيانة تبدو وكأنها قد تحولت بالنسبة لبعض الدوائر داخل المجتمع الكردي إلى عرف وتقليد متوارث. ومهما تكن هذه الدوائر صغيرة الحجم وقليلة العدد, فقد إستطاعت دوما أن تتسبب في خلق إنتكاسات للكثير من الثورات والحركات الكردية, ولم تكن ثورة الشيخ محمود مجرد إستثناء على هذه الظاهرة بل إنها القاعدة. وفي عملية إستمرار التكرار وعدم المسائلة بل وترفيه وترقية الخونة يكمن الخطر الدائم لأستمرار الإنتكاسات الكردية.

2- الموقف البريطاني المعادي والمخادع لطموحات الشعب الكردي التحررية منذ البداية, والذي كان يعتبر تقسيم كردستان وسيلة مجدية بالنسبة لمخططاتها, بهدف إستحداث أوضاع جديدة أراد لها أن تعمر طويلا في العالم الإسلامي كله, بشكل يخدم مصالحه الإستعمارية الإستغلالية والتوسعية.

3- كان الشيخ محمود يحظى في الأحوال الإعتيادية بتأييد 80% من السكان, الأمر الذي أقرت به أطراف معادية أيضا. وهذا بحق إنجاز سياسي كبير, لأن القضية الكردية كان لها أن تحل في

ظروف ديمقراطية بكل سهولة عبر الإستفتاء, الأمر الذي أبت بريطانيا أن تلجأ إليه وأن تأخذه بنظر الإعتبار وهي الدولة الديمقراطية العريقة زعما وتمشدها داخليا بأسم الديمقراطية, إلى جانب مساندة الحكومة العربية لموقفها الإستعماري, بل ومواصلة هذه الحكومات العربية لسياسة بريطانيا طوال عقود لاحقة كذلك. إذن ركزت بريطانيا في سياستها على تحطيم زعيم لدية أغلبية ساحقة وأتت بأمر عاقل لا رصيد له على الإطلاق وفرضت هذا الواقع بالقوة. وكانت القوة الجوية البريطانية الحجة الوحيدة المقنعة لديها, التي خلفت مئات من القرى الكردية المهدامة وآلاف الضحايا.

ولا أريد أن أكرم هنا نزعة التشفي الجارية في عروقي مبديا الإرتياح التام الذي خلفه القصف الجوي الألماني في بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية, الذي أذاقهم بعض ما أذاقونا خلال عشرات السنين وحرموننا من حق ممارسة تقرير المصير.

4- للأسف لا بد من الإقرار بأن مؤيدي الشيخ محمود وإن كانوا يشكلون أغلبية كبيرة, 80% في الأحوال الإعتيادية, إلا أنها لم تكن مستعدة ككل لقبول فكرة التحدي ومواصلة النضال إذا جد الجد وهو ما حصل, الأمر الذي كان يتطلب الإصرار على مواصلة النضال الذي يتطلب التضحيات لإنتزاع الحقوق. فالشعوب لا يمكن أن تنتصر بدون التضامن في أوقات الشدة أيضا, لأن الحرية لا تمنح بل تؤخذ, ولا يمكن لأي شعب من الشعوب في يوم من الأيام أن يثق بفكرة الحصول على الإستقلال والحرية كهدية تقدم له على طبق من ذهب, إذ لا بد من بذل التضحيات في سبيل بلوغ هذه الأهداف أن أجلا أو عاجلا.

5- تعتبر مدينة السليمانية كمركز ثقافي للأكراد. وقد زادت أهميتها بعد أن أغلقت أبواب التطور والإنعتاق بوجه كردستان الشمالية بالأخص بعد الحرب العالمية الأولى, حيث بات مجرد التحدث باللغة الكردية محضورا. وبالمقابل وبحكم توفر فرص أفضل على قتلها إستطاعت المدن الكردية في كردستان الجنوبية أن تنجب بعض المثقفين والشعراء الأكراد, الذين إهتموا بالأمور السياسية فقدموا خدمات هامة على صعيد توعية الرأي العام في كردستان, بخصوص المسائل القومية. لكن من الملاحظ أن عددا صغيرا فقط يربط فعلا بين الناحية النظرية والتطبيق العملي في حياته العملية والواقعية, فمن الملاحظ عدم وجود تطابق بين أقوالهم مع أفعالهم إلا نادرا! كما يغلب عليهم طابع البحث عن المناصب والترفيه الوظيفي على حساب القضية القومية العامة. ولقد ثبت بأن نيل البعض منهم على منصب بسيط كمنصب مدير ناحية أو قائمقام يكفي لتغيير مواقفهم السياسية ومسايرتهم لمخططات السلطة المركزية, أو على الأقل لتحيدهم في الصراع الدائر بين الحركة القومية الكردية والسلطة الحاكمة. وطبعاً فكلما زادت المناصب رفعة كلما زادت إحتتمالات جنوح مثل هذه العناصر للمتاجرة بالقضية.

6- من الصعب أن نتصور بأن القيادة الكردية كانت مزودة على الدوام بمعلومات وافية وفي الأوقات المطلوبة بالذات عن التطورات المختلفة بالأخص السياسية منها للأحداث على صعيد المنطقة وإدراك أبعاد الترابط بينها دولياً. بخلاف البريطانيين على سبيل المثال, الذين كانوا أقدر من أية جهة أخرى على الحصول على أوفر وأدق المعلومات حول التطورات المختلفة وعلى شتى الأصعدة

وعلى بعد عالمي، الأمر الذي مكنهم من إستغلال الظروف والأحداث وتناقض الأوضاع لصالح مخططاتهم الإستعمارية.

ثورة / إنقلاب بكر صدقي (1936-1937م.):

ليس من الميسور لجميع الأكراد أن يمارسوا العمل الوظيفي في العراق بدون تعقيدات, بالأخص إذا كانوا من منتسبي الجيش أو الشرطة, بالنظر لتشجيع السلطة الحكومية لإحياء وتنمية الروح القومية المتطرفة لدى العرب من جهة, في الوقت الذي تتبع فيه سياسة معاكسة تجاه الأكراد, بهدف القضاء أو على الأقل التضيق على المشاعر القومية لدى الأكراد من جهة أخرى. من هنا فإن مجانية العراقي المتوقعة عن طريق الترقية الوظيفية والمهنية, يتطلب بذل الجهود لتجنب المضايقات الجانبية, التي تعتبر جزءا من روتينية الحياة الوظيفية, التي تفرضها الإجراءات الحكومية, كتجنب مسألة النقل إلى خارج المناطق الكردية, كنوع من العقوبة الانضباطية إلى جانب الفصل من الوظيفة ... إلخ. إن هذه الوقائع والحقائق تجبر الكثيرين من بين الأكراد على إخفاء وأحيانا إنكار هويتهم القومية علنا, على الرغم من أنهم يواصلون الإحتفاظ بعواطفهم القومية بصورة سرية.

وإذا كان هنالك بين الأكراد بعض العناصر التي كانت على إستعداد لمقاتلة شعبهم في بعض الحالات لأسباب مصلحة أنانية تافهة, فإن هنالك أيضا البعض الآخر ممن يحاولون تقليل أو منع ممارسة الإضطهاد الحكومي وأجهزته القمعية المختلفة ضد شعبهم, وفقا لما تتيحه مجالات قدرتهم ونفوذهم, هذا إلى جانب وجود فئة تطالب وتدعو إلى تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير وحق المساواة لشعبهم, ويضعون كل طاقاتهم وقراراتهم في خدمة تحقيق هذه الأهداف من خلال وداخل مراكز السلطة الحكومية ذاتها.

كان الفريق بكر صدقي العسكري (من قصبة عسكر التابعة لكركوك) واحدا من أكفأ الضباط الأكراد بل والعراقيين, الذين سبق لهم وأن خدموا في الجيش العثماني, وتولى فيما بعد قيادة الفرقة الثانية في الجيش العراقي, التي كان مقرها في كركوك. لقد كان بكر صدقي ومنذ البداية ممتعضا من البريطانيين بصفتهم قوة إحتلال أجنبي, وكذلك من تصرفات ضباطهم أيضا. كان هذا الموقف طبيعيا بل وبديهيا بالنسبة له ككرد, وكذلك بالنسبة إلى الشبيبة الموالية له, التي كانت تعارض المعاملة غير المنصفة وغير العادلة, التي تمارسها بريطانيا تجاه الأكراد وقضيتهم القومية العادلة, سيما بعد أن أتيح لهم مجال مراقبة وتقييم السياسة البريطانية بشكل صحيح وعن قرب, وأدركوا أبعاد الأضرار, التي تسببها مواقفهم للمسألة الكردية بصورة عامة في آخر المطاف. من هنا أدرك بكر صدقي إلى أية درجة كانت السياسة البريطانية مسؤولة عن الكثير من الكوارث التي حلت بالأكراد.

في آذار/1933م. تم تشكيل حكومة جديدة في العراق من قبل ياسين الهاشمي, غير أن الإمتعاض كان يسود في العراق بصورة عامة. لقد تقوت المعارضة بمرور الزمن وتقاربت أجنحتها وأطرافها من بعضها البعض, بما في ذلك المجموعات ذات الميول والإتجاهات الديمقراطية بل والإشتراكية أيضا. ووجهت التهم والإنتقادات إلى الحكومة بإعتبارها تتبع سياسة محايدة للمصالح البريطانية من الناحية الإقتصادية, في حين أنها تهمل المصالح الوطنية. غير أن الحكومة, على الأقل من الناحية

الشكالية, كانت ممثلة في البرلمان بشكل قوي, إذ كانت الأغلبية من النواب تؤيد سياسة الحكومة, ولذا لم يبق أمام المعارضة أي سبيل آخر لتغيير الأوضاع, إلا من خلال اللجوء إلى إنقلاب عسكري. ولهذا الغرض قام أحد الساسة المعروفين في العراق في تلك الفترة (حكمت سليمان) من الفئات المعارضة بالإتصال بالقيادة العسكرية الوطنيين.

وكان بكر صدقي في تلك الفترة وبدون أدنى شك من أبرز الشخصيات العسكرية التي أثبتت جراءة وجدارة في السابق بحيث بات معروفا للراي العام في العراق. وكان في ذات الوقت أحد أصدقاء حكمت سليمان. وعلى هذا الأساس وقع إختيار المعارضة على بكر صدقي, ونوشد للعمل على إسقاط الحكومة من خلال توسط حكمت سليمان. الذي خاطب بكر صدقي بالشكل التالي:

((يا بكر صدقي!

إن سلامة المملكة ومستقبلها, وحرية العراق وكرامة أبنائه, وحرية نسائه وكل شيء في هذا الوطن العزيز بين يديك. الحالة كما ترى لا تطاق. وقد أصبحت الكلمة للقوة أي للجيش, أي لك. فعظام الأجداد تناديك من أعماق القبور بأن قد آن الأجل!))

كشخصية عسكرية معروفة في العراق, كانت لبكر صدقي صداقة صميمية مع العديد من الضباط في صفوف الضباط داخل الجيش العراقي, لذا إستطاع وبسرعة أن يكسب تأيد قائد الفرقة الأولى عبداللطيف نوري وقائد القوة الجوية محمد على جواد.

في 29/1/1936م. تقدمت الفرقة الثانية بقيادة بكر صدقي نحو بغداد وإتخذت لها مواقع في خان بني سعد. وفي بغداد ذاتها تم توزيع منشورات من قبل الجنود أو تم إلقاؤها من الجو بواسطة الطائرات, التي كانت تدعوا الشعب العراقي إلى مساندة حركة الجيش. وقد تضمنت ما يلي:

((أيها الشعب العراقي الكريم!

لقد نفذ صبر الجيش المؤلف من أبنائكم من الحالة الي تعانونها, جراء إهتمام الحكومة الحاضرة بمصالحها وغاياتها الشخصية, دون أن تكثرث لمصالحكم ورفاهكم, فطلب مني صاحب الجلالة الملك المعظم إقالة الوزارة القائمة, وتأليف وزارة من أبناء الشعب المخلصين برئاسة السيد حكمت سليمان ...

وبما أنه ليس لدينا قصد من هذا الطلب, إلا تحقيق رفاهكم, وتعزيز كيان بلادكم, فلا شك في أنكم تعاضدون إخوانكم أفراد الجيش ورؤساءه في ذلك, وتؤيدونه بكل ما أوتيتهم من قوة, وقوة الشعب هي المعول عليها في الملمات ...)).

وكان البيان موقعا من قبل بكر صدقي بخط يده وبإعتباره [قائد القوات الوطنية الإصلاحية].

هكذا سقطت حكومة ياسين الهاشمي وأوكل الملك إلى حكمت سليمان مسألة تشكيل الحكومة الجديد, إلا أن وزير الدفاع في حكومة الهاشمي, جعفر العسكري, حاول كما يبدو ورغم كل هذه التطورات,

ومستندا إلى الوسائل المتوفرة لديه شخصيا, أن يحول دون نجاح الحركة, وذلك عن طريق إتصاله ببعض الوحدات العسكرية, كما إستحصل من الملك غازي على رسالة وأصر رغم تحذيرات الملك له أن يجري مباحثات شخصية مع بكر صدقي, لغرض منعه من القدوم والتوجه إلى بغداد. ويظهر أن جعفر العسكري أراد كسب بعض الوقت من خلال هذه المناورات. غير أن بكر صدقي كان قد إتخذ لكل حالة عدتها وأمر باتخاذ بعض الإجراءات الاحتياطية لغرض إبعاد وحدات الجيش, التي كانت تحت إمرته من أي تأثير خارجي, ومنها مثلا: قطع خطوط الإتصال الهاتفي. اما جعفر الذي وكما يبدو لم يكن راغبا في إدراك مدى خطورة اللعبة, التي كان يمارسها, فقد أعتقل وقتل رميا بالرصاص في خان بني سعد.

وما أن تم تشكيل الحكومة الجديدة, حتى هربت الفئات والعناصر الموالية للبريطانيين إلى خارج العراق بمن فيهم نوري السعيد, الذي كانت تربطه علاقات قرابة عائلية مع جعفر. لقد كانت الحكومة الجديدة ذات طبيعة إئتلافية, نظرا لمشاركة مجموعات سياسية, دينية, وقومية مختلفة في تشكيلها. وكان بكر صدقي قد إكتفى بتولي منصب رئيس أركان الجيش العراقي, لكنه كان ذا نفوذ كبير في ذات الوقت في الكثير من الدوائر.

اما بالنسبة لدور الملك غازي في هذه الأحداث والتطورات, فمن الملاحظ وجود آراء مختلفة بهذا الخصوص. ففي الوقت الذي يذهب فيه البعض إلى أنه كان مطلعاً على تفاصيل الإجراءات والمخططات منذ البداية, وهذا يعني انه شارك فيها بنحو ما, ومنها ما ورد القول في إدعائه الشخصي, بأنه كان في الواقع المحرك لهذه الأحداث. لكن من جانب آخر يذهب البعض إلى الإعتقاد بأن الملك غازي لا علم له بهذه الأمور, وقد أشعر بها بعد نجاح الإنقلاب لا قبله. ومهما كان الأمر فإن الآراء تلتقي على الأقل في نقطة واحدة, وهي أن الملك غازي كان مؤيدا لهذا التحول وقد أسعده نجاح الحركة. بالإضافة إلى ذلك فإن المعروف, أن الملك غازي لم يكن, يكن أي تعاطف للبريطانيين, وبذلك فقد كان عمليا ضد حكومة الهاشمي الموالية للبريطانيين.

ومن الملاحظ أن المعلومات حول الأهداف السياسية الحقيقية لبكر صدقي لا توجد بصورة مفصلة, أما المقتضب مما توفر لدى الباحثين لحد الآن فإنها تدل على روحه الوطنية الكردية بشكل واضح. وفي هذه النقطة وكثير غيرها من المواضيع يضطر المرء لأن يستند إلى المصادر العربية حول الموضوع, لقلّة أو إنعدام المصادر الأخرى, علما أن المصادر العربية تنظر إلى مطالبة الأكراد من الناحية القومية بالمساواة أو بحق تقرير المصير وكأنها تطاول فضيع أو تكبر لا يطاق, يقول عبدالرزاق الحسني حول شخصية بكر صدقي ما يلي:

((كان الفريق بكر صدقي رجلا طموحا, مؤمنا بقوته الشخصية ومقدرته العسكرية, فنظر إلى الجارتين تركيا وإيران, فوجد في الأولى ضابطا لم يكن أرفع منه درجة, خلق من تركيا المتفسخة دولة لها عزها وبأسها. ورأى في الثانية رجلا لم يكن من أصحاب الماضي المعروف قد خلق من العدم إلى الوجود مملكة كانت مناطق نفوذ للروس والبريطانيين, فأصبحت دولة عظيمة تخشاهما الدول ويهابها الأعداء, فحدثه طموحه أن يحذو حذو كمال أتاتورك, ورضا بهلوي, فأقدم على حركة لم يفكر في عواقبها, ولم ينظر إلى إختلاف العراق عن جارتيه تركيا وإيران, إختلافا كبيرا من

نواحي عديدة: روحية وثقافية وعسكرية.

يقولون أن بكرا أراد من هذه الحركة أن يقوض معالم الملك في العراق ويعلن نفسه دكتاتوراً, على نحو ما فعله أتاتورك في تركيا وهتلر في ألمانيا وموسوليني في إيطاليا ...)).

يستند عبدالرزاق الحسيني فيما يذهب إليه من آراء إلى كتاب عرب آخرين , إلا أنه ولحسن الحظ يقتبس بعض الفقرات من رسالة/بيان أصدرها فريق من الشباب الكرد في سنة 1937م. تحت عنوان: (الأكراد والعرب), الأمر الذي يتيح لنا إلقاء نظرة على توقعات الأكراد ونظرتهم إلى العلاقات السائدة بينهم وبين العرب كشركاء في الوطن الواحد, حتى في تلك الفترة وما كانوا يؤملونه من وراء العلاقات الأخوية هذه, وتشمل المقتطفات ما يلي:

((إن الشعب الكردي كالشعب العربي: شعب مجزء الأوصال مشتت الكلمة, وهو كالعربي يناضل في سبيل حقوقه المقدسة, ويسعى للتعاون والتفاهم مع الشعوب لكي ينال نصيبه من الحياة والحرية, لكي يستطيع أن يساهم في بناء المدنية العالمية, كما ساهم في بناء المدنية الإسلامية في السابق.

إن الكرد كالعرب يسعون وراء غاية شريفة, يسعى إليها كل إنسان ذي مروءة وشرف, وأن الثورات الكردية كالثورات العربية, وليدة شعور عام لأمة حية إقتحمت الأهوال وركبت الأخطار, لتحيى حياتا سعيدة, أو تموت موتاً شريفاً ...

إننا نريد أن نعامل على قدم المساواة, لا نريد أن نكون أسيادا ولا عبيدا, لا نريد أن نكون تحت الشعوب ولا فوقها, إنما نريد أن نعمل في سبيل الإنسانية وإسعادها. إن الأكراد كإخوانهم العرب, يريدون الإنعتاق من قيد الذل والعبودية, يريدون الإحتفاظ بلغتهم, وثقافتهم, وعنصرهم, لأن هذا الإحتفاظ لا يضر بمصلحة شعب من الشعوب, بل يفيد وينفعه ...

أما القاعدة الأساسية, التي يجب أن تبنى عليها العلاقات, ليس بين الشعبين: الكردي والعربي فحسب, بل بين شعوب الأرض قاطبة, والتي بدونها يكون السلام العالمي, وتآخي الشعوب وتعاونها, تعابير جوفاء سخيفة, فهي: إعتراف كل شعب للآخر بحقه في الإستقلال إستقلالاً فعلياً لا سورياً, ضمن حدوده الطبيعية, وبسيادته التامة في إدارة جميع شؤونه الخاصة والعامة, وتنظيم العلاقات بين الشعوب تنظيماً إختيارياً يكون القصد منه التعاون فيما يعود بالخير والسعادة على الإنسانية, كل ذلك على أساس الحرية والمساواة, وتقديم الشعب الواحد للآخر جميع المساعدات المستطاعة, لتحسين حالتها الإقتصادية, وتنمية ثقافتها الخاصة, حتى يستطيع المساهمة في إشادة صرح المدنية العالمية وتحقيق الديمقراطية الشاملة)).

ضيق الحكمة الجديدة على النفوذ البريطاني في البلاد وكسبت ود الشعب العراقي إلى جانبها – على الأقل في المراحل الأولى – كما اتاحت للأكراد أيضاً مجالات تقلد بعض المناصب الهامة والحساسة, التي كان من المتعذر عليهم في السابق أن يتقلدوها بسبب سياسة التمييز والنفرة التي مارسها الحكومات السابقة.

غير أن بوادر الضعف بدأت تظهر لدى الحكومة الجديدة عندما سادت إختلافات وجهات النظر في صفوفها, بشكل تعذر معه إيجاد الحلول لها, فمن جهة كان حكمت سليمان وبكر صدقي يقفون على طرف في حين بدأت المجموعات ذات الميول اليسارية تتكتل على الطرف الآخر. في الوقت الذي أيد حكمت سليمان وبكر صدقي فكرة التقارب من ألمانيا على الصعيدين العسكري والإقتصادي إلى جانب عدم إبدائها لتفهم النزعات والميول التي سادت في بعض الأوساط وإنعكست على شكل مفاهيم إشتراكية أحيانا وشيوعية أحيانا أخرى, لدى بعض ممثلي السلطة الحكومية ذاتها من جانب آخر. وقد أدى الأمر إلى إستقالة بعض أعضاء الحكومة في 19/تموز/1937م.

لما كان بكر صدقي لا يثق بالبريطانيين لكنه كان يخشى في ذات الوقت دسائسهم ومكائدهم ونفوذهم الواسع, لذا تقرب إلى الألمان, بهدف تعزيز مركزه. وقد تزوج امرأة ألمانية, الأمر الذي أثار بعض الإنتقادات من بعض الجهات الدينية والمحافظه. كما أنه أقدم على شراء أسلحة ألمانية للجيش العراقي.

ويبدو أن بكر صدقي كان يتوقع حصول نزاع مجدد بين ألمانيا وبريطانيا في المستقبل القريب, وهذا ما يفسر موقفه من ألمانيا, الذي أريد له أن يعزز موقعه تجاه البريطانيين والعناصر الدائرة في فلكهم. يقول السفير الألماني لتلك الفترة في بغداد (فرتس كروبا), بان بكر صدقي كان يزوره في كل يوم تقريبا, بهدف التفاوض حول صفقة أسلحة, وكذلك لإستدعاء أحد ضباط الأركان الألمان إلى بغداد, لغرض تهيئة خطة للدفاع عن كردستان, من باب الإحتياط, في حالة إحتلال البريطانيين لبغداد. وقد جاء أحد الضباط الألمان بالفعل (ر.هاينس) إلى بغداد لغرض إعداد هذه الخطة. طلب بكر صدقي إعداد خطة مفصلة والتي كان عليها أن تأخذ إحتتمالات هجوم إيراني أيضا بنظر الإعتبار وما يتطلبه الأمر من إتخاذ إجراءات دفاعية فعالة إزاء مثل هذا التطور. ولغرض أخذ كل الجوانب بنظر الإعتبار فقد سافر (هاينس) إلى إيران لدراسة الوضع على الحدود شخصيا وتقدير قوة العدو المحتملة. كما سافر إلى كردستان مرتين لنفس الغرض, وبحث قضايا الدفاع مع الشيوخ والقادة المحليين الأكراد, وما يجب إتخاذه من إجراءات لتكون المنطقة على أهبة الإستعداد عند إقتضاء الحالة. إن إحتتمالات تشكيل جيش كردي وما كان هذا الأمر يتطلبه من إجراءات للتسلح والتموين كان أيضا من جملة النقاط التي بحثت في هذه اللقاءات. يضيف فريتس كروبا قائلا:

((لما فاتحني بكر صدقي بخططه في الدفاع عن كردستان أخبرني أيضا – ولكن بصورة سرية – أنه كردي وأنه يهدف إلى خلق دولة كردية تضم السكان الأكراد في العراق وإيران وتركيا, وان هذه الدولة يجب أن تكون قادرة على صيانة إستقلالها من إعتداءات جيرانها)).

لقد حيل بين بكر صدقي وبين تحقيق أمانيه هذه, ففي 10/أب/1937م. تم إغتيال بكر صدقي ورفيقه محمد علي جواد في الموصل, حيث أطلق الرصاص عليهما, في الوقت الذي كان مقررا فيه أن يسافرا إلى تركيا بمهمة رسمية. كان القاتل جنديا بسيطا ولا توجد معلومات وافية حول هذه الظروف الغامضة ولا عن الدوافع التي حركت هذا الجندي أو الجهات المحرضة لإرتكاب هذه الجريمة, لأن المتنفذين منعوا اللجنة التحقيقية المختصة من مواصلة أعمالها التحقيقية لكشف خفايا المؤامرة!

يذهب البعض إلى الإعتقاد بأن أسبابا شخصية كانت تكمن وراء الحادث, في حين يدعي آخرون بأن المشاعر الوطنية كانت من أهم الدوافع, بينما يذهب طرف ثالث إلى الإعتقاد بأن الأيدي الأجنبية كانت ضالعة في المؤامرة, والتي إستخدمت جنديا عراقيا لبلوغ مآربها الخاصة على صعيد الساحة السياسية في العراق.

يقول (سيركيس سوراني) أحد الأشخاص الذين أسقطت الجنسية العراقية عنهم فترة حكومة حكمت سليمان في تقرير له نشر في بيروت, بأن البريطانيين إتخذوا موقفا معاديا لبكر صدقي منذ عام 1933م. عندما تولى قيادة الوحدات العسكرية العراقية التي حاربت ضد الأتوريين. وتنامت روح العداء بعد مقتل جعفر العسكري. كما ويعتبر سر كيس مسألة التقارب من ألمانيا وعقد صفقة الأسلحة معهم لتسليح الجيش العراقي, إلى جانب مسألة إتباع العراق في تلك الفترة لسياسة (الأبواب المفتوحة) فيما يتعلق بنفط البصرة, إلى جانب نية بكر صدقي في تغيير نصوص الإتفاقيات السابقة حول الإمتيازات النفطية, وكذلك نصوص معاهدة 30/تموز/1930م. بإعتبارها كدوافع محتملة أخرى لدى البعض والتي أدت إلى مقتل بكر صدقي.

وإستنادا لهذه الأدلة يمكن للمرء أن يقول بأن البريطانيين كانوا هم المحركين الأساسيين لعملية التآمر على حياة بكر صدقي. غير أن بعض القوميين المتطرفين من العرب يفاخرون بدورهم بهذه العملية, على إعتبار أنهم هم الذين قتلوا بكر صدقي. فالعقيد صلاح الدين الصباغ يعتبر واحدا من هؤلاء, وهو يذهب إلى القول في كتابه (فرسان العروبة في العراق) ما يلي:

((كان بكر صدقي منذ البداية أحد قادة الحركة الكردية ... وبعد أن وصل بكر إلى هدفه, أهمل البريطانيين وكان يرفض التعامل معهم, بالأخص بعد تمرد الأتوريين. غير أن بكرا كان معارضا للدين ولم يكن يعترف بعروبة العراق. وهذه الإتجاهات جلبت عليه الموت. ففي عام 1937م. قتله الجيش لحماية عروبة العراق)).

غير أن تعاوننا بريطانيا – عربيا على هذا الصعيد وعلى هذه الشاكلة لا يمكن أن يعتبر بأي حال من الأحوال أمرا غريبا ولا مستعبدا في الواقع, وقد تكمن دوافعه المشتركة بالنسبة للطرفين ومن جديد في مسألة الموصل كسبب خلفي. فما أكثر الحالات التي تخضع فيها من يسمون أنفسهم بالقوميين العرب للبريطانيين وغيرهم بهدف سد الدرب على الأكراد لبلوغ حريتهم المنشودة, وإلا فكيف يجوز لنا أن نفسر ونفهم على سبيل المثال الدكتور صائب شوكت, الذي أورد فريتس كروبا ذكره, حين يقول:

((... كان هدف بكر صدقي أن يصبح دكتاتوراً بمساعدة الأكراد, وأن يجعل الأكراد يحكمون العراق العربي. لكن العرب لم يتأخروا في إدراك هذا الخطر فأزالوه بإغتيال بكر صدقي ...

هذا بالإضافة إلى أن بكر صدقي إتخذ موقفا معاديا تجاه بريطانيا, الأمر الذي لم يكن ضروريا, فالعرب هم أصدقاء بريطانيا, ولا توجد مصالح متعارضة بين الطرفين بإستثناء المسألة الفلسطينية..

إن العرب أصدقاء الأكراد وجيرانهم, لكن من المستحيل أن يحكموا من قبلهم)).

إن السؤال الذي يفرض نفسه هنا في مثل هذه المواضع بشكل لا يقبل التأويل ولا التسويق, هو لماذا إذا يتوجب على الأكراد أن يقبلوا حكم العرب؟ أليس الأولى أن يسير كل طرف إلى دربه الخاص؟

ومن الغريب حقا بالإضافة إلى كل هذه التناقضات أن نلاحظ أبعاد خنوع البعض للبريطانيين فقد سلمت خطط الدفاع عن كردستان المعدة سابقا من قبل بكر صدقي بمساعدة العسكريين الألمان بعد مقتله إلى البريطانيين من قبل بعض الضباط العرب!

في الواقع فإن الدكتور صائب هذا هو نموذج جيد لعقلية المتطرفين من القوميين العرب في العراق, فهو لا ينكر تعاطفه مع دولة إمبريالية كبرى, التي تعتبرها شعوب العالم الثالث قاطبة, كرمز للإستغلال والإضطهاد, كل ذلك بسبب وجود مصالح مشتركة – حسب زعمه – بين الطرفين, والتي لا تعدو أن تكون منحصرة في ولاية الموصل بالنسبة للعراق. ولأجل المحافظة على هذه المصالح تعتبر كل الوسائل مباحة فالغاية تبرر الوسيلة حسب رأي مايكياقلي.

إن الأكراد لم يظهروا طوال تاريخهم نزوعا نحو السيطرة على الشعوب الأخرى, ولذا فإن الحجج التي أوردها السيد صائب مردودة من الأساس. ولو كان المراد منها مجرد تبرير إعلامي لمواقف وسياسة بعض القوميين العرب وسيطرتهم على كل مكان وفي كل زمان أمرا طبيعيا وتستفزع في ذات الوقت تصور خضوع العرب للغير, بل وحتى إنعتاق وإستقلال الشعوب الخاضعة لهم. لكن العرب خضعوا لحكم الأكراد في عهد الأيوبيين الذين أنقذوا كيانهم ووجودهم من فناء محقق ناهيك لخضوعهم للأتراك لقرون عديدة, إنها الأيام وحسب وهي دول.

وعلى أية حال فموت بكر صدقي إنهارت في الواقع حركة إجتماعية وسياسية في ذات الوقت, التي أرادت أساسا أن تضمن للکرد والعرب على حد سواء المزيد من الحرية والإستقلال. إذ لم تنقضي مدة طويلة على حادث إغتيال بكر صدقي حتى سقطت حكومة حكمت سليمان أيضا وعاد نوري السعيد إلى العراق ترافقه الفئات الموالية للنفوذ البريطاني. وبذلك أعيد تثبيت النفوذ البريطاني إلى العراق.

في 25/1/1938م. تشكلت حكومة جديدة برئاسة نوري السعيد, الذي أراد الإنتقام من خصومه ومنافسيه السياسيين. ففي آذار/1939م. إدعى نوري السعيد وجود مؤامرة ضد الحكومة, وبناءا على ذلك تم إصدار أوامر لإعتقال العديد من السياسيين وتم سجن الكثيرين منهم, ممن كانوا ينتمون إلى المعارضة, بما في ذلك حكمت سليمان. كما أن الملك غازي مات إثر حادث إصطدام سيارته الخاصة بتاريخ 3/نيسان/1939م. علما أن الملك غازي كان يعارض سياسة نوري السعيد الخارجية. لقد ساد الإعتقاد لدى الرأي العام العراقي, بأن البريطانيين كان لهم ضلع في هذا الحادث. وقد أعقب ذلك بعض التجاوزات على البريطانيين الموجودين في العراق, حتى أن القنصل البريطاني في الموصل قتل بضربة فأس. كما فشلت المساعي البريطانية الهادفة إلى توجيه أصابع الإتهام إلى الدوائر الألمانية, ذلك لأن شكوك الرأي العام بقيت موجهة ضد البريطانيين وأساليبهم الملتوية.

إما الصراع الذي كان لا بد منه مع بريطانيا, وما كان ليؤجل فترة طويلة, فقد نشب في عام 1941م.

ولكن في الواقع بشكل يفتقر إلى روح التنظيم والإعداد, إلى جانب أن قيادة الحركة لم تكن في مستوى المسؤولية والكفاءة المطلوبة, حيث غلب على مواقفها طابع الإرتجال. هذا إلى جانب أن الدعم الألماني بات بالنسبة للعراق ضرورة لا يمكن الإستغناء عنها! غير أن النتيجة كانت عبارة عن فشل ذريع بالنسبة للعراق وحركته التحررية, بالرغم من أن بعض الأطراف والكتاب يحاول أن يمدح الحركة الفاشلة, ربما بسبب غلبة النفوذ العربي عليها, ولو أن لقب الكيلاني يوحى إلى إنتماء قائد الحركة إلى العنصر الكردي هو الآخر!

يذكر الدكتور كروبا بأنه وبعد فشل محاولة رشيد عالي الكيلاني في مقاومة البريطانيين وإنسحابه إلى كركوك, فكر في خطة بكر صدقي للدفاع عن كردستان! من هنا فإن سؤالاً يطرح نفسه بالحاح: أين يكمن الفرق بين بكر صدقي ورشيد عالي الكيلاني فكلاهما كان يعادي النفوذ البريطاني؟!!

لكن حتى لو ترك المرء الإجابة على هذا السؤال للقومين العرب المتطرفين من باب الوجوب, ذلك لأنهم الوحيدون القادرون على تغيير لونها وميولهم السياسية بالسرعة المطلوبة, إلا أن المرء يستطيع القول مسبقاً, بأنه طالما كانت المسألة تدور حول مصير كردستان الجنوبية, فإن القوميين العرب مستعدون أن يعقدوا صفقة حتى مع الشيطان!

وعلى كل حال, فإذا حاول المرء أن يدرس أسباب فشل حركة بكر صدقي العسكري, فإن بالإمكان أن ندرج الأسباب التالية:

1- إن كتمان السر يعتبر لكل حركة من هذا النوع أمراً غاية في الأهمية, ويبدو أن بكر صدقي لم يكتفي باليوق بميوله ومشاعره القومية وتعلقه بفكرة تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير على شعبه الكردي كبقية شعوب العالم في دوائر صغيرة, بل على ما يظهر, لإن أفكاره السياسية هذه لم يكن يحاول التستر عليها أمام بعض الدوائر العربية أيضاً, التي لا تريد سلفاً أن تتفهم موضوع الشعب الكردي بدوافع نزعة عنصرية وإستغلالية.

2- إن موقف بكر صدقي من بريطانيا بإعتبارها قوة دولية كبرى إستغلالية, كان منذ البداية واضحاً لجميع الأطراف. وقد وجد البريطانيون أنفسهم من جديد يواجهون موضوع الإختيار بين مصالحهم الأنانية القاتلة وبين حقوق الشعب الكردي العادلة, فأختاروا كالسابق حماية مصالحهم الإستعمارية وضحوا بحقوق الشعب الكردي من جديد من أجل ضمان مصالحهم ولو لبضع سنوات إضافية.

3- على الرغم من هذين السببين المذكورين أعلاه يمكننا القول, بأنه كان بإمكان الحركة أن تنجح في النهاية فيما لو إتخذ بكر صدقي مزيداً من إجراءات التحوط الضرورية لتأمين سلامته الشخصية. ذلك لأن الحركة إجمالاً كانت بنحو أو بآخر معلقة بمصيره الشخصي. فقد كان طيشاً حقيقياً أن لا يأخذ بكر صدقي التحذيرات التي تسربت إليه كما يبدو من زوجات بعض الضباط العرب أنفسهم مأخذ الجد ويتجاهلها ليسافر بدون حماية فعلية إلى الموصل ويمكن فيها بعض الوقت. فالشجاعة بمفردها لن تستطيع أن تحرر أي شعب من الشعوب. إذ ما كادت مؤامرة الإغتيال تتكلم بالنجاح حتى إرتجت أركان الحركة المناهضة للإستعمار في جميع أنحاء العراق, التي كان بكر صدقي قد

تحول فيها إلى شخصية مركزية, بل ويجسدها بنحو أو بآخر, مسببة إنتكاسة كبيرة. ذلك لأن القادة الآخرين الأدنى رتبة من بكر صدقي من ناحية الثقل السياسي والعسكري, الذي كانوا يجسدونه باتوا يواجهون ظروفًا صعبة تعذر عليهم مواجهتها, والتي إنتهت في آخر المطاف بسجن البعض منهم وموت آخرين, في الوقت الذي كانوا فيه جميعًا غير بعيدين عن إمكانية تحقيق إهدافهم المشتركة. فالفرصة التي كان بكر صدقي يترقبها لمواجهة النفوذ البريطاني في ظروف مناسبة له, ظهرت على المسرح السياسي الدولي بالفعل بصورة إندلاع الحرب العالمية الثانية, إلا أن بكرًا لم يكن على قيد الحياة ليتولى قيادة الحركة ويوجهها نحو النصر النهائي.

4- ذكرت جريدة (الوميض) في عددها السادس لسنة 1952م. أسماء بعض الضباط الذين إشتراكوا في الموصل في مؤامرة إغتيال الفريق بكر صدقي العسكري, ويلمح أحمد خواجه بهذه المناسبة إلى أن عددًا من الأكراد كانوا ضمن هذه المجموعة المتآمرة!

ثورة بارزان بقيادة الشيخ أحمد (1919 – 1958م.):

إستنادًا إلى ما أورده عبدالرزاق الحسني, فإن إجراءات العثمانيين ضد بارزان, بما في ذلك الإقدام على إصدار وتنفيذ حكم الإعدام بحق الشيخ عبدالسلام بارزاني, لم تكن قادرة على إخماد جذوة الثورة في بارزان, بالنظر لتولي الشيخ أحمد بارزاني دور القيادة في مكان أخيه.

واصل الشيخ أحمد بارزاني متابعة الدرب الذي إخطه وسلكه الشهيد الشيخ عبدالسلام الثاني. وكان الشيخ أحمد يكن لذكرى أخيه الإحترام والتوقير, فكلما إستوجبت الإشارة إلى الشهيد الشيخ عبدالسلام بارزاني, كان الشيخ أحمد يذكره ب (أخونا). وهكذا إحتفظت الحركة البارزانية بإستراتيجيتها المزدوجة: مواصلة النضال من أجل تحقيق الأهداف القومية والمنجزات الإجتماعية والتأكيد على الترابط الموضوعي بينهما, إلى جانب الحرص على المحافظة على القيم والتقاليد الموروثة, والتقىد المطلق بروح التعاليم الإسلامية. قال تعالى:

((إنهم فتيّة آمنوا بربهم وزدناهم هدى)) . (الكهف/13).

غير أن هذه السياسة والأهداف بالذات كانت تصطدم بسياسة الحكومات المركزية جميعًا, سواء العثمانية أو الإحتلال البريطاني أو الحكومات العربية التي تعاقبت على دست السلطة والحكم في المنطقة مستخلفة النفوذ البريطاني المباشر. هذا إلى أن تخوف الأغوات/الإقطاعيين المحليين من الحركة البارزانية, الذين وجدوا في تحرير الفلاح الكردي من الجور والعسف تهديدًا مباشرًا لمصالحهم. كان الطرفان: السلطة المركزية و الأغوات, يعتبران بارزان كخطر محقق بمصالحهما الإستغلالية والأثنية, لذا تعاونوا بإستمرار من أجل القضاء على الحركة البارزانية أو على الأقل منع إنتشار أفكارها.

بعد تولي الشيخ أحمد بارزاني شؤون القيادة , سعى قدر المستطاع أن يدعم الأطراف الكردية المطالبة بحقوق شعبهم العادلة. وسبق لنا وأن أوردنا بإيجاز مواقف الشيخ أحمد بارزاني من حركات التحرر الوطنية في كردستان الشمالية والشرقية, والتي لم تكن في الواقع إلا إمتدادًا لمساعيه المبذولة

في هذا الإتجاه في كردستان الجنوبية أولا, على الرغم من أن بقية القادة العشائريين المزعومين لم يبدوا التجاوب المطلوب في أغلب الأحوال. ذلك لأنهم وبسبب قصر نظرهم كانوا حريصين بالدرجة على حماية مصالحهم الضيقة, سواء ما كان منها منحصرًا في حبهم لجمع المال والسحت الحرام أو الإبقاء على سلطتهم المحلية. علما أن الشيخ أحمد بارزاني كان واحدا من أبرز الشخصيات الدينية, ممن إستطاعوا أن يكسبوا عطف وتأييد مريديم بصورة قوية وواضحة, بالأخص في بارزان والمناطق المجاورة لها. وفي الواقع فإن بعض التغيرات باتت تتسرب في الستينات, بعد أن بات الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق يلعب دورا ملحوظا على الساحة السياسية ومؤثرا على الرأي العام.

إن الفضل في مقدره البارزانيين على مواصلة الكفاح رغم الصعوبات الجمة, التي كانوا يواجهونها, يعود بالدرجة الأولى إلى النظام السائد في صفوفهم, والذي يضمن مسألة الإبقاء والإحتفاظ بل وتقوية روح الوحدة الداخلية. يقول إسماعيل أردلان بهذا الخصوص, على سبيل المثال ما ياي:

((لقد أثبت البارزانيون, بأنهم أوناس مخلصون ومستقيمون, ذلك لأن الحكومة لم تكن قادرة على أن تجد بين صفوفهم أي شخص يتولى أمر التجسس لصالحها ... يتم جمع الضرائب (الزكاة) بموجب أحكام الشريعة الإسلامية وتوزع فيما بعد بين المحتاجين ... كما أن البارزانيون يعيشون في مجتمعهم كإخوة ويحترم بعضهم البعض الآخر ... الزواج لا يتم إلا على أساس الحب والرغبة المتبادلة ... ولا يوجد إقطاعيون أو أغوات في منطقة بارزان ... كما رفضوا الخضوع لأي حكم أجنبي ... ولهذا السبب حدثت صراعات دموية في منطقة بارزان. البارزانيون يوقرون شيخهم إلى حد كبير, وهذا التوقير نابع من صميم قلوبهم ((.

إن هذه الخصال كانت ثمرة من ثمار التعاليم النقشبندية, التي إنتشرت بواسطة (مولانا خالد) وترسخت في بعض المناطق الأخرى أيضا, ولو أنها لم تبلغ الأبعاد والمقاييس التي وصلت إليها في بارزان. لقد جعل الشيخ أحمد بارزاني حياته وقفا - الذي رفض الإعتراف والعمل بأي قانون آخر غير الشريعة الإسلامية, التي كان يعتبرها كقانون اعلى ونظام إجتماعي أوجد يسير على هداه - حياته في خدمة التعاليم والمبادئ النقشبندية. كانت السلطة والثروة بالنسبة إليه مجرد وسائل ولم تتحول في يوم من الأيام إلى غاية وهدف يرتجى لذاته. لم يكثرث الشيخ أحمد بارزاني للأموال ولا للقضايا ذات العلاقة بالشؤون المالية, ولطالما حذر بدون كلل أو ملل من مغبة سيادة الروح المادية وما سترتب على ذلك من نتائج سلبية على المجتمعات, إقتداءا بقوله تعالى:

((كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه إستغنى)) . (البقرة/6-7).

لقد وزع الشيخ أحمد بارزاني السلطات والمسؤوليات بين أشخاص, ممن كانت تتوفر لديهم بالدرجة الأولى خاصيتين رئيسيتين: (الكفاءة) و (الحرص على التقاليد البارزانية). ومن الملاحظ أنه ضيق على أبنائه في هذا المجال في أحوال كثيرة, حرصا منه على المصلحة العامة!

هذه خصال وصفات قلما تتوفر في الوقت الحاضر, وهي التي كانت واحدة من ميزات الحركة

والثورة الإسلامية في مراحلها الأولى. ولعل بالإمكان أن نقول, بأن الشيخ سليمان (أحد أبناء الشهيد عبدالسلام البارزاني) كان يحضى بمنزلة خاصة مفضلة لدى الشيخ أحمد. لقد تولى شيخ سليمان شؤون الإدارة لعدة سنوات في بارزان, وحتى بعد عودته من الإتحاد السوفيتي, كرر الشيخ أحمد دعوته إليه لتولي شؤون المسائل الإدارية من جديد, على الرغم من أن أبناء الشيخ أحمد (محمد خالد و عثمان) كانا يقومان بهذا الدور فعلا!

أما أن الشيخ سليمان بارزاني قد إكتفى بتولي دور أو منصب المستشار للشؤون المتعلقة بالإتصال مع السلطات الحكومية, ولم يستجب لعروض الشيخ أحمد بارزاني المتكررة, فذلك أمر آخر لا علاقة له بالموقف الموضوعي والمبدئي للشيخ أحمد بارزاني ونظرته إلى السياسة الإدارية للمنطقة, والتي لا يرقى إلى حسن نواياه في إنتهاجها أدنى شك.

هكذا تبلور نظام يقوم على أساس (الطاعة المقرونة بالثقة المتبادلة) ذو طبيعة لامركزية, وقد أثبت جدارته وأهليته حتى في الأوقات, التي توجب فيها على الشيخ أحمد أن يبقى بعيدا عن المنطقة لمدة طويلة, لأسباب سياسية. هذه الصفات كانت مهمة للغاية, لأنها وفرت المرونة الكافية لمواجهة الظروف والتطورات المختلفة, سيما إذا أدرك المرء, بأن الشيخ أحمد قضى أكثر سنوات عمره بالفعل في السجن أو مبعدا عن المنطقة, إضافة إلى أن البارزانيين, لم يحصلوا في الغالب على وسائل الإتصال الضرورية, لإقامة الإتصالات المباشرة, والتي تميز عصرنا الحالي. لقد أثبت هذا الأسلوب جدواه بالأخص في المجالات وعلى الأصعدة العسكرية, حيث كان القادة العسكريون يضطرون لإتخاذ القرارات الحاسمة بسرعة عاجلة لمعالجة المواقف الطارئة. من هنا, فعمل من الجائز لنا أن نقول, بأن الأمور (بشكل إجمالي) لم تستطع أن تسلك الطريق المقرر لها في البداية بصورة دقيقة وفق ما كان الشيخ أحمد بارزاني يصبو إليه بالفعل, ولكن قياسا بالظروف التي شهدتها بارزان, فإن النتائج كانت من الناحية الإجمالية مرضية.

إن الأوضاع السياسية في بارزان كانت عرضة للتبدل السريع بإستمرار, الأمر الذي أتاح الفرص وفي فترات عديدة للسكان إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة, لإجراء مقارنة بين النظام الذي أراده الشيخ أحمد بارزاني لهم وبين السياسة التي مارسها الأتراك والبريطانيون أو الحكام العرب, إلا أنهم إختاروا دوما وفي النهاية الشيخ أحمد البارزاني, ذلك لأنهم تيقنوا من حرصه بدون أية دوافع شخصية أو أنانية مستترة على حماية كرامتهم ومصالحهم, فلا غرابة إذن أن نلاحظ عدم تواجد ميول ونزعات إنقسامية بين صفوف البارزانيين, طالما كان الشيخ أحمد بارزاني على قيد الحياة, ذلك لأنه كان يجسد سلطة أخلاقية ملزمة للجميع. ومع ذلك فإن الكثير مما كان مقورا إحدائه على شتى الأصعدة بالأصل لم يجد طريقه إلى التطبيق العملي, بالأخص ما كان يتعلّق بمسائل التربية والتعليم, لأن الإنجازات بهذا الخصوص, كانت متفاوتة حسب الفترات الزمنية, لكنها كانت إجمالا متواضعة وبسيطة. يعود سبب هذا الإخفاق بالدرجة الأولى إلى الإفتقار إلى الأمان والإستقرار الضروريين, مما يتيح إنعتاق الروح المتعلمة والمبدعة, الأمر الذي يعزى إلى كثرة الإضطرابات في المنطقة, والتي كانت وليدة العوامل الخارجية المفروضة على بارزان, نظرا لأن الحكام على إختلاف هوياتهم, أرادوا التركيز على مسألة تقوية نفوذهم وسلطتهم وجمع الضرائب من السكان

فقط، الأمر الذي مازال بالإمكان ملاحظة وجوده حتى الآن. هذا ولا يخفى بأن الشيخ أحمد بارزاني كان يرحح فكرة نشر العلوم الدينية بالدرجة الأولى، غير أن المدرسة البارزانية المعروفة في المنطقة كانت قد إنهارت أسسها التعليمية، كما تلفت مكتبتها الغنية/بالقياس إلى الظروف المحلية، إثر حادث حريق نشب من باب السهو والخطأ عندما كان الشيخ عبيدالله نهري يطالع بعض الكتب في مكتبة بارزان. ثم تبع ذلك إفتقار إلى الكوادر التعليمية الكفؤة على هذا الصعيد.

وهكذا فإن القضايا المتعلقة بالشؤون التعليمية كانت من الناحية التعليمية مرهونة بالصدف، إلى جانب أن المعنيين كانوا يستغلون الفرص الإستثنائية المتاحة في فترات معينة من خلال إجراءات الإبعاد والنفي القسري عن المنطقة، التي كانت السلطة المركزية تفرضها على البارزانيين ما إستطاعت إلى ذلك سبيلا. فكان البارزانيون يدخلون المدارس الحكومية لبضع سنوات، أو على الأقل يحاولون زيادة معلوماتهم الشخصية بالإعتماد على الذات ومن خلال المبادرة الذاتية.

وإعتبارا من الستينيات من القرن العشرين، تواجدت بعض المجالات لمواصلة الدراسة في خارج العراق أيضا، الأمر الذي يعود بالدرجة الأولى مقدره الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق في القيام بدور الوساطة على هذا الصعيد وتأمين عدد من المقاعد الدراسية والزمالات. لكننا نجد هنا بأن ملا مصطفى وأبناؤه (إدريس ومسعود) كانوا في الواقع الوحيدين القادرين على إستغلال هذه الفرصة وتوفير بعض الزمالات للبارزانيين أيضا، لكن من الغريب أن نلاحظ عدم وجود بارزاني واحد بين المرشحين للدراسة في الخارج، في الوقت الذي تم فيه تهيأت الأجواء لدراسة أبناء الأغوات الذين طالما وقفوا موقف العدا من بارزان ومن الحركة التحررية الكردية!

لكن عبيدالله البارزاني النجل الأكبر للملا مصطفى كان إستثناء على هذه القاعدة السلبية، فقد سعى عبيدالله قدر المستطاع ان يسهم في رفع المستوى التعليمي والثقافي للبارزانيين، وكان يحاول أن يستفيد من كل فرصة متاحة ليدعم بعض العناصر بصورة محدودة حسب طاقته.

أما في الوقت الحاضر فإن الرغبة في مواصلة الدراسة لدى البارزانيين بلغت شأوا ومرحلة طاغية، رغم وجوب الإقرار بتخلفهم النسبي الثقافي إلى درجة كبيرة، فما زالت صفوفهم تخلو من تواجد طبيب أو مهندس معماري أو ... إلخ، على الرغم من أن أول مدرسة حكومية أفتتحت في بارزان بمبادرة من الشيخ الشهيد عبدالسلام بارزاني الثاني بالذات كانت في عام 1910 ميلادية!

إن الأكراد كشعب وبصورة إجمالية متخلفون على مختلف الأصعدة بالقياس إلى الشعوب المجاورة لهم (الفرس - الأتراك - العرب) ثقافيا وعلميا، بسبب إفتقارهم إلى المؤسسات التعليمية الخاصة والضرورية لإحداث التغيير والتطور المطلوب، كنتيجة طبيعية ومباشرة لممارسة سياسة التمييز التي تتبعها سلطات الحكومات المركزية إزاء الأكراد. فالمدارس والمطابع ومحطات الإذاعة والتلفزيون معدومة، وإن وجد شيء منها فبأعداد محدودة لا يمكن مقارنتها بمثيلاتها في المناطق المجاورة. لكن بالنسبة للنواحي الثقافية أيضا، نجد أن البارزانيين يتخلفون حتى عن ركب إخوتهم الأكراد أيضا في الكثير من النواحي على الرغم من الدور القيادي والفعال، الذي مارسوه ومازالوا يمارسونه منذ عشرات السنين، إلى جانب سمعتهم العسكرية والسياسية المعروفة في الشرق الأوسط،

والتي تعود بالدرجة الأولى إلى الخبرة المكتسبة من خلال تجاربهم في مدرسة الحياة.

البريطانيون:

لما كان البريطانيون يرتبطون بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمآسي البارزانيين, بإعتبارهم جزءا من الشعب الكردي, فلا ضير, بل ويبدو أن من الضروري أن نتطرق بعض الشيء إلى الأساليب البريطانية, التي مورست في شتى المناطق التابعة لحكمهم الإستعماري ردحا من الزمن, بهدف إجراء مقارنة بين ظروف وأوضاع هذه المناطق ونوعية الدور الذي مارسه البريطانيون تجاهها. ومن المستحسن أن نأخذ الهند كمثال لهذا لغرض. يقول جواهر لال نهرو في رسالة له (بايجاز) حول هذا الموضوع ما يلي:

((كيف حكم البريطانيون الهند؟

إستغل البريطانيون الفرقة والخلافات الداخلية لصالحهم, وإتفقوا مع الطبقات الرجعية والمتخلفة, كما دعموا طموحات الطبقات الإقطاعية, وشجعوا التحفظ الديني المتزمت.

لم يكن البريطانيون مهتمين بالدين, وكانوا يتحفظون من التدخل في القضايا الدينية بأية صورة من الصور, طالما لم ينتفض الشعب ضدهم.

كانت الدويلات الخاضعة للحكام الهنود تعتبر مستقلة, لكنها كانت عمليا خاضعة كليا للبريطانيين. كما وأن البريطانيين لم يكونوا مهتمين بإجراء إصلاحات داخلية, إلى جانب مباحاتهم وعجرفتهم وإحتقارهم للرأي العام.

إن سلطة الحكومة البيروقراطية كانت تنشط فقط في الميادين التي تتواجد فيها للبريطانيين أو للسلطة الحكومية مصالح خاصة, ولذا أهملت قضايا التعليم والصحة ومسائل أخرى ...)).

من هنا فلو أجرينا مقارنة في منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك العراق, لوجدنا وسائلها واهدافا مشابهة تماما لتلك التي كانت متبعة وتسود في الهند. فقد أثرت الخلافات والحزازات بين القبائل في صفوف الشعب الواحد, كما أثرت وحرضت بأكملها ضد بعضها البعض, كما وأديرت شؤون الحكومات المستقلة زعما بنفس الطرق أيضا. عليه فالملك فيصل وغيره من الحكام المأجورين, لايمكن أن يعتبروا أكثر من إقطاعيين كبارا أوكلت إليهم السلطات البريطانية حماية وإدارة مصالحها المتعددة الجوانب في المنطقة.

ومن الغريب حقا أن نلاحظ, بأن شعوبا بأكملها قد أستعبدت من خلال ممارسة سياسة من هذا القبيل لعدة أجيال, بل وفي بعض الحالات لعدة قرون, علما أن البعض منها أبيد عن بكرة أبيها, لأنها أعاققت الطريق إلى الحرية والإنعتاق أمام بعضها البعض, مانحة بذلك الإستعمار البريطاني الفرص المناسبة لتمير مخططاته الخاصة, والتي لم تكن تبيت خيرا لأي منها على الإطلاق, في حين كان على هذه الشعوب أن تتعاقد وتدعم بعضها البعض لتبلغ أهدافها, أو على الأقل أن لا تتحول إلى وسيلة بيد الإستعمار تستخدمها كهراوة ضد آخرين إلى أن يحين دورها فيما بعد. فإذا تجرأت

مجموعة ما سواءا أكانت قبيلة أو شعبا محددًا بالذات على مقاومة العسف الإستعماري ومحاربتة وتهديد مصالحه ومخططاته, فإنها كانت تعاقب بشدة متناهية, وغالبا ما كانت هذه العقوبة توقع عليه بواسطة الدعم والخدمة التي تقدمها الشعوب والمجموعات المجاورة طوعا أو كرها, الأمر الذي إستتبعه في النهاية, بأن شعوب منطقة واسعة وكبيرة بأكملها وبصورة عامة, كانت لا تجد في نفسها الشجاعة والجرأة لفترة طويلة من الزمن لمناهضة الإستعمار أو أن تمس مصالحه, آخذتا بالحسبان على الدوام الدور العميل والمبتذل الذي قد يتخذه آخرون ضدها خدمة للإستعمار. لذا كان الإقدام والموقف الحاسم المطلوب واللازم ببقين في الغالب حصرا في مجموعة رائدة وطيوعية, تقبل وتتبنى التحدى المفروض عليها, وتبذل الغالي والنفيس لتحقيق أهدافها العادلة.

الملا (ملا محمود) "الشيخ عبدالرحمن" بارزاني:

إن إستشهاد الشيخ عبدالسلام بارزاني الثاني, كان خسارة كبيرة لا يمكن تقدير أبعادها بصورة وافية بالنسبة للحركة البارزانية خاصة والحركة الكردية عامة. إن هذه الخسارة غير المتوقعة خلفت فراغا كبيرا في عدة مجالات, بالأخص فيما يتعلق الأمر بمسألة القيادة المؤهلة, فقد تسربت بوادر الفوضى إلى بارزان بعد إستشهاده لفترة من الزمن. لقد كان إخوته صغارا السن ويفتقرون إلى التجربة الضرورية لإدارة دفة الأمور, كما أن الارتباط بالمجموعات الكردية الأخرى وقياداتها أصيب هو الآخر ببعض الإنتكاسات, وبإختصار عانت بارزان من فترة إنكماش.

إستغل الأتراك هذه الأوضاع إلى أبعد حد ممكن آمليين من وراء ذلك إضعاف الحركة البارزانية والقضاء عليها طالما وجدوا إلى ذلك سبيلا, من خلال دعم كل الأطراف والجهات المناوئة لبارزان, في الوقت الذي بادروا هم بالذات لممارسة الضغط المباشر على بارزان.

كان من نتيجة هذه التطورات ان فقدت بارزان الكثير من مناطق النفوذ التابعة لها, والتي كانت تمتد تقريبا من رواندوز إلى شمدينان شمالا وأميدي غربا وأكري جنوبا, ولم يبق من هذه المناطق سوى نواة, في الوقت الذي تبلورت فيه مجموعات من الإقطاعيين بدعم من الأتراك في المناطق المجاورة. هذا بالإضافة إلى المهالك التي جلبتها الحرب العالمية الأولى على كردستان ككل, بما في ذلك منطقة بارزان. فقد إكتسحت القوات الروسية مرارا العديد من المناطق الكردية مخلفة وراءها الدمار الشامل, حتى أن واحدة منها تغلغت داخل منطقة بارزان لتصل إلى قرية هفنكا الواقعة جنوب غرب بارزان, حيث أقدمت هذه القوات على ذبح بعض الفلاحين بالسيوف والخناجر. إلا أن التواجد الروسي لم يطل العهد به فقد نشبت حركة المقاومة ضدهم وضد جورهم من كل حذب وصوب وتضع مركزهم في بارزان وأجبروا على الإنسحاب وكال لهم البارزانيون الصاع صاعين والكيل كيلتين حتى دحروهم من منطقتهم وهم يجرون أذيال الهزيمة متكبدين خسائر كبيرة.

وكالكثير من المناطق الكردية الأخرى خلال الحرب العالمية الأولى وقعت بارزان أيضا بين نارين كلاهما محرق فمن جهة كان البارزانيون يواجهون ضراوة الروس ومن جهة أخرى كانوا يتعرضون لقسوة الحكم التركي الفاسد والمهترئ.

في مثل هذه الظروف العصبية حقا والبالغة التعقيد تهيأ لوكيل الشيخ عدالسلام بارزاني وخليفته ملا(ملا محمود) أن يسيطر على الأوضاع ويحول دون تفاقم السليبيات وإنفلات الأوضاع من السيطرة بالكامل. وبشجاعته البالغة وولائه النادر للتراث البارزاني وقيمه, أفلح في مساعيه حتى تسلم الشيخ احمد بارزاني زمام أمور المشيخة. إذن كان ملا(ملا محمود)= (شيخ عبدالرحمن) شيخ بارزان للفترة الواقعة بين إستشهاد الشيخ عدالسلام الثاني وتولي الشيخ أحمد للمسؤولية. لقد أشاد الشيخ أحمد بارزاني ببسالة (الشيخ ملا محمود = شيخ عبدالرحمن) وإخلاصه لبارزان فكرا وعقيدة. ولعل من أبرز منجزاته إلى جانب تخطي مرحلة الفوضى التي رافقت الحرب وما تلاها من فترة سادت فيها الفوضى, دوره العسكري المشهود له في معركة (سري بازي) وفي (معركة قره بك) في عهد الشيخ عدالسلام بارزاني الثاني, حيث أبيد فوج كامل للقوات العثمانية بين قتيل أو أسير في الأولى وألحقت بالقوات العثمانية خسائر كبيرة في الثانية. كما تولى بمفرده طرد الأوغات/الإقطاعيين المدعومين من قبل الأتراك, الذين دخلوا بارزان مستغلين حادثة إستشهاد الشيخ عدالسلام البارزاني الثاني, فواجههم جميعا بمفرده في مسجد بارزان الذي كان مليئا بهم وبمسلحيهم, وهددهم بمغادرة بارزان فورا وإلا سيواجهون أمرا لا تحمد عقباه, بعد أن دق بأخمص بندقيته على أرضية المسجد عدة مرات بشدة. لقد فهم خدم الإستعمار التركي تماما أقوال ملا(ملا محمود) وغادروا بارزان يجرون أذيال الخيبة والهزيمة.

ومما يؤسف له أنه تعرض لعملية إغتيال من قبل عشرة أشخاص أطلقوا عليه النار من الخلف أثناء أدائه للصلاة في بارزان بتاريخ 1927/9/1 ميلادية.

الأشوريون:

لدى بحث تطور الأحداث في كردستان الشرقية/إيران في هذا البحث, تطرقنا إلى موضوع الأقلية المسيحية (الأشوريين) بإيجاز, وكيف أن الحلفاء إستغلوهم لإضعاف الدولة العثمانية, وما تلى ذلك من تطورات إلى أن تم نقلهم إلى بعقوبة.

بعد الحرب العالمية الأولى, عاد الألوف من هؤلاء المهاجرين إلى مناطقهم الأصلية وقراهم, بإستثناء حوالي 15000 منهم, ممن بقوا في بعقوبة, لأن السلطات التركية حالت دون عودتهم إلى مناطقهم الأصلية في ضواحي هكاري. وتدرجيا تم توطينهم من قبل السلطات البريطانية في منطقة بهدينان, إبتداء من منطقة أميدي وضواحيها, وبذلك بدأت مضايقة الأكراد في المنطقة, حيث كان الكثير من الأشوريين قد دربوا من قبل البريطانيين عسكريا وشكلوا قطعات سميت (بالجيش الليفي), التي أستخدمت بالدرجة الأولى ضد الأكراد, فقد ورد في تقرير بريطاني على سبيل المثال ما يلي:

((وقد أبدى الأشوريون في الجيش الليفي خدمات ممتازة في حرب القوات التركية غير النظامية وفي مقاتلة العصاة الكرد, فقدموا بذلك خدمة عظيمة للحكومة العراقية في أيامها الأولى)).

إنتفاضة أميدي في عام 1919:

يتفق أغلب الكتاب الذين بحثوا هذا الموضوع على ما يبدو في نقطة واحدة, وهي أن توطين

المسيحيين الجدد كان من جملة الأسباب التي أدت إلى نشوب الإنتفاضة في أميدي. غير أن عبدالمنعم الغلامي, يذكر تفاصيل أكثر حول الموضوع, إذ وكما يبدو كان عبدالمنعم يمتلك من الإمكانيات ما هياً له فرصة التعرف على بعض القادة المحليين الأكراد, كما أنه يذكر من باب التلطف, بأن الأكراد قد سبقوا إخوانهم العرب بأكثر من سنة واحدة في المباشرة بمحاربة الوجود الإستعماري للبريطانيين. فإلى جانب إتصالات الغلامي مع جمعية (العلم) العربية, والتي تغير إسمها فيما بعد إلى جمعية (العهد) كانت له إتصالات مع بعض الدوائر الكردية أيضاً. يقول الغلامي حول أسباب نشوب إنتفاضة أميدي, ما يلي:

1- حرص الأكراد وتمسكهم بالشرعية الإسلامية, التي تنص تعاليمها على رفض كل سلطة وحكم ما لم يكن إسلامياً.

2- إمتعاض وتذمر السكان من الأساليب البريطانية في الإدارة وتجاوزهم على المواطنين.

3- توطين الأشوريين في القرى الكردية وتفضيلهم على السكان الأصليين, عن طريق إتباع سياسة التفريق والتمييز بشكل جلب السلبات على الأكراد المسلمين, وهم سكان المنطقة الأصليين, في الوقت الذي كان فيه الأشوريون الجدد غرباء عن المنطقة.

من الصعب متابعة الدور المؤثر الذي مارسته الجمعيات العربية القومية على سير هذه الأحداث بدقة في صفوف القبائل الكردية. إلا أن بإمكان المرء أن يستقي من بعض المنشورات وغيرها من الوثائق, التي أرفقها الغلامي بكتابه تظهر بجلاء الحقيقة التي مفادها, بأن بعض قادة القبائل الكردية كانوا بالفعل واقعين تحت تأثير الجمعيات العربية ودعايتها السياسية, بدوافع دينية ساذجة, على الرغم من أن هذه المنشورات, كانت تتحدث في ذات الوقت عن حق الشعوب في تقرير المصير!

إذ أن ماهية الإسلام, الذي أرادت هذه الجمعيات أن تتحدث عنه, لا تعدو أن تكون تفسيراً مرادفاً للتفسير الذي كان الأتراك يفضلونه لأنفسهم لمبادئ الدين الإسلامي, بهدف الإبقاء على الشعوب الإسلامية تحت قبضتهم سياسياً أطول فترة ممكنة, ولذا وعلى نفس الأساس, فالإسلام بالنسبة لهذه الجمعيات العربية لا يعني أي شيء آخر, سوى الدعوة إلى سيادة عربية لا غير, كبديل عن السيادة التركية!

ورغم كل الغموض الذي يلف تطور الأحداث, فإن مما لا ريب فيه, بأن الثورة الكردية عززت ووطدت موقع العرب وجلبت لهم الكثير من المكاسب, سيما على الصعيد السياسي. ففي عريضة إسترحام وجهت بتاريخ 24/أيار/1919م. إلى عصبة الأمم, تم التلميح فيها إلى وعود الحلفاء حول تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير, لكنهم في ذات الوقت إتخذوا لأنفسهم مواقع خلف قيادة الملك حسين وإبنه فيصل, لأن بعض الدوائر الكردية (الأغوات/الإقطاعيين) كانوا يرون بأن بينهم وبين عرب العراق إرتباطات إخلالية وعادات وأعراف إجتماعية متقاربة! وفي وثائق أخرى أيضاً نجد الدافع الديني يلعب دوراً ملموساً وواضحاً إلى حد كبير.

ومن الجدير بالذكر, بأن عائلة الحسين في الحجاز لم تكن لها سمعة نموذجية بين المسلمين, حتى

يكون لهم الحق في المطالبة بدوري قيادي في العالم الإسلامي. لكن يبدو أن هذه الحقائق لم تكن معروفة لأغلب الأكراد, فهم آخر من يعلم كالعادة, الأمر الذي يسر للبعض أمر التغيرير بهم من أجل بلوغ غايات خاصة . ويتطرق الحسين بالذات إلى هذه الجوانب في تصريح صحفي له حين قال:

((... ويراجعني شعبي فيقول: إن الحلفاء لم يفوا بوعودهم, وأنت حطمت الوحدة الإسلامية بتعاونك معهم. إنهم يحملونني المسؤولية وإن وضعي قلق ...)).

وعلى أية حال, فعندما حرّضت قوة الإحتلال البريطاني, القبائل الكردية ضد بعضها البعض, وفضلت الأقليات غير المسلمة على المسلمين, وأساءت معاملة السكان بصورة عامة, تأزمت الأوضاع بالتدريج, ففي 14/نيسان/1919م. قتل ضابط بريطاني في منطقة كويان, وأعقب ذلك تدخل القوة الجوية البريطانية, التي باشرت بقصف القرى الكردية. لقد سرى لهيب الثورة الكردية بسرعة عاجلة ليشمل أغلب مناطق بادينان, كالنار المندلعة في الهشيم, الأمر الذي يدل على التذمر السائد بين السكان من السلطة البريطانية. وفي 3 و 6 و 22/أب/1919م. نشبت معارك شديدة وكان من بينها معركة وقعت في "سوياره توكا" تكبد خلالها البريطانيون خسائر كبيرة. لكن بسبب الغارات الجوية البريطانية التي لم يألفها غالبية الأكراد حتى تلك الفترة, إنهارت معنويات أغلب زعماء القبائل الكردية وإستغلت العفو الذي أعلنته السلطات البريطانية في أواخر/1919م. حيث سلموا أنفسهم للسلطات البريطانية, في حين عبر البعض منهم الحدود هاربين من الضغط البريطاني. وهكذا إنهارت حركة المقاومة بشكل مفاجئ كما بدأت ولم تقم لها قائمة في الواقع العملي, وكانها كانت زوبعة في فنان!

لقد أستدرجت بارزان إلى هذا الصراع الإرتجالي, عندما ناشد بعض أغوات الزيبار, البارزانيين ليقدموا لهم يد المساعدة. وعلى الرغم من أنهم لم يكونوا مشمولين بهذه الأحداث بشكل مباشر, إلا أنهم إحتلوا مدينة آكري بقيادة الملا "ملا محمود" بارزاني, الذي قاد بعض الوحدات العسكرية المسلحة من المقاتلين البارزانيين لهذا الغرض.

ولاريب أن هذا الإنزلاق كان قرارا خاطئا بدون شك, ذلك لأن المشاركين في حركة المقاومة الإرتجالية, كانوا يمثلون في غالبيتهم الطبقات الرجعية والإقطاعية والإنتهازية في منطقة بادينان, ولم تكن لهم أية ميول وطنية أو قومية كردية بالفعل. كما لم يخطر ببالهم في يوم من الأيام أن يفكروا في مسائل الإصلاح الإجتماعي, الذي كانت المنطقة بحاجة ماسة إليه. هذا بالإضافة إلى أن أغلب قياداتهم كانت قد أثبتت وبإستمرار في الماضي بإستعدادها للتعاون مع أي حكم أجنبي مهما كانت هويته, وفي مقدمتهم أغوات الزيبار بالذات, طالما كان هذا التعاون يضمن لهم بعض الإمتيازات الشخصية أو يجيز لهم أن يحتفظوا بالأموال المنهوبة أو المسروقة من القرى المنكوبة. وبإستثناء هذه التوافه لم يكونوا مهتمين بأي شأن آخر على الإطلاق!

وعلى هذا الأساس فلا غرابة أن نجد بأن قادة العشائر تخلوا بالتدريج عن فكرة مواصلة المقاومة زرافات ووحदानا, حتى أن بعضهم أبدى الإستعداد فيما بعد ليقاتل إلى جانب البريطانيين ضد البارزانيين مقابل الحصول على العفو الموعود!

هذا إلى جانب ان البعض الآخر أعلن عن إستعداده لمقاتلة البارزانيين كمرتزقة للسلطات البريطانية, لقاء مبلغ تافه من المال وحق الإحتفاظ بالأموال المنهوبة من قرى البارزانيين!

واصلت بارزان فيما بعد الكفاح بمفردها, وليس أدل على تقلب الميول والظروف والأحوال في هذه التجربة, التي إختبرها البارزانيون مع القبائل المجاورة مرارا من الآية القرآنية الكريمة:

((لو كان عرضا قريبا أو سفرا قاصدا لإتبعوك, ولكن بعدت عليهم الشقة, وسيحلفون بالله لو إستطعنا لخرجنا معكم, يهلكون أنفسهم والله يعلم أنهم لكاذبون. عفا الله عنك لم أذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين... لقد إبتغوا الفتنة من قبل وقلبوا لك الأمور حتى جاء الحق وظهر أمر الله وهم كارهون ... إن تصبك حسنة تسؤهم وإن تصبك مصيبة يقولوا قد أخذنا أمرنا من قبل ويتولوا وهم فرحون. قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا هو مولانا وعلى الله فليتوكل المؤمنون)) .
التوبة/41-51.

دولة الأشوريين:

في عام 1920م. سعى أحد القادة المسيحيين "آغا بطرس" وبتأييد من أتباعه وموافقة السلطات البريطانية, أن ينشئ دولة خاصة في بادينان. وكان من المقرر أن يتم ترحيل جميع الأكراد المسلمين عن المناطق الموازية للحدود مع تركيا, وأن يتم توطين المسيحيين في أماكنهم.

إن الترابط بين هذا المخطط وبين مشكلة (ولاية الموصل) امر واضح لا يتطلب أية توضيحات مفصلة, بالأخص عندما يدرك المرء بأن نوايا الأتراك في هذه المرحلة إزاء مشكلة الموصل كانت قد تجلت بوضوح والداعية إلى إعادة ضمها إلى تركيا.

كان من المقرر فصل أكراد الشمال المسلمين عن إخوتهم في الجنوب من خلال تشكيل دولة هزيلة في منطقة الموصل. وفي هذا الإطار واصل البريطانيون جهودهم من أجل توسيع منطقة نفوذهم من خلال محاولة تغيير الحدود القائمة عن طريق محاولة النفوذ إلى المناطق الشمالية من ولاية الموصل قدر الإمكان, لكنهم إصطدموا بمقاومة الأتراك. أما فشل المخطط داخل حدود الدولة المستحدثة (العراق) فيعود بالدرجة الأولى إلى المقاومة الباسلة التي أبداها البارزانيون, وأحبطوا بذلك مخططات الإستعمار البريطاني. وقد ورد في برقية للمعتمد السامي البريطاني (ولسن) في بغداد والموجه إلى وزارة الخارجية البريطانية ما يلي في آب/1920م. :

((وستتهدأ لدينا فرصة لإنصاف النساطرة الأثوريين بطريقة ترضاهم بريطانيا وترضاها الأقطار الأوربية في الحق والمعدلة, ويمكننا من حل مشكلة من أعقد المشاكل الخاصة بالأقليات الدينية والجنسية في كردستان, وتخلصنا من خطر دائم على مستقبل السلم في شمال الفرات, وفي الوقت نفسه نكون قد عاقبنا المسؤولين عن إضطرابات العمادية, وهذه فرصة لن تعود ثانية (...)).

من أجل تطبيق الفكرة تقرر تشكيل قاعدة للعمليات بالقرب من (جسر مندان) شرقي (جبل مقلوب) بين مدينة الموصل وأكري, حيث تجمعت فرق الأشوريين المسلحة وتهيأت لإتخاذ الخطوات التالية:

فقد توغلت قوات الأثوريين المسلحة شمالا داخل المناطق التي يسكنها الأكراد المسلمون, مستصحبين معهم مدفعين, وأحرزوا بالفعل بعض الانتصارات العسكرية إلى أن بلغوا نهر (رويي مه زن = الزاب الكبير) في بعض المواقع, لكن ذلك كان يعني حدود منطقة بارزان, وهنا بدأت إنتكاساتهم العسكرية تتوالى, ويبدو أن عددا صغيرا منهم استطاع أن ينجوا بحياته ويعود إلى قواعده الأصلية. وهكذا بات من المتعذر تحقيق أهداف البريطانيين عمليا وإن كانوا قد تسببوا في خلق الكثير من الدمار.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بارزان وبالأخص في عهد الشيخ عبدالسلام بارزاني وأسلافه كانت لها علاقات ودية بل وصميمية مع كل الأقليات غير المسلمة وفي مقدمتها الأقليات المسيحية, طبقا للتعاليم الإسلامية, التي تؤكد على حرية الوجدان والعقيدة, وهو ما ورد في القرآن الكريم بالصيغة التالية: ((لا إكراه في الدين)) البقرة/206. وهذه الحقيقة أيدتها المصادر البريطانية بالذات قبل أن تحدث هذه الخلافات, التي حتمت على البارزانيين إتخاذ إجراءات دفاعية محظة عن النفس. قال تعالى في محكم كتابه:

((ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن, إلا الذين ظلموا منهم وقولوا آما بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون)) العنكبوت/46.

غير أن الثقة المبالغ فيها بالوعد البريطانية ودعمهم المزعوم, تسببت على ما يبدو في حمل المسيحيين على إرتكاب أكثر من خطأ واحد, من باب اللامبالاة, وبالنتيجة لم يفرقوا في الواقع بين صديق وعدو. ففي 15/آب/1924م. حصلت بعض المصادمات في مدينة الموصل. وفي 4/أيار/1924م. حدثت مصادمات في كركوك. وقد أدت هذه الحوادث إلى مقتل بعض الأشخاص وجرح آخرين.

ويبدو أن البريطانيين الذين إعتادوا على تحقيق مبتغاهم وأهدافهم في جميع أنحاء العالم لم يغفروا لبارزان مواقفها الحاسمة, لذا هوجم البارزانيون مرات عدة من قبل البريطانيين, الذين أشركوا قوتهم الجوية في هذه المعارك. غير أن الضغوط البريطانية لم تحقق أي مكسب حقيقي طوال الوقت في الأعوام: 1921, 1922, 1924 و 1927م. لكن يمكننا القول بأن الدعم البريطاني للمسيحيين بدأ يتراخى بالتدريج وبمرور الزمن, لكن بالأخص بعد توقيع معاهدة عام 1926م. مع تركيا, حيث بات الدعم البريطاني يشكل مسألة تتنازع حولها عواطفهم لتعارضها مع المصالح البريطانية.

ورغم هذا الإنعطاف في الموقف البريطاني, إلا ان المسألة تطلبت إنقضاء فترة طويلة من الزمن نسبيا لكي تتيقن بعض الدوائر ضمن صفوف المسيحيين أيضا, منذ الثلاثينيات, بان البريطانيين وفي الواقع لم يستهدفوا سوى إستغلال المسيحيين للوصول إلى مآربهم الخاصة.

وفي 31/أيار/1924م. أصدر البريطانيون بيانا حول موضوع إسكان وتوطين المسيحيين في المناطق الحدودية المتاخمة لتركيا, الأمر الذي وافقت عليه حكومة بغداد أيضا! لقد كان تأمين وضمان السيطرة على حقول النفط في كردستان الجنوبية هدفا هاما وجامعا للطرفين (البريطاني و

العراقي). هذا إلى جانب أن هذا السخاء الحاتمي للحكومة العربية في بغداد كان على حساب الغير في الواقع, وإلا فإن للمرء أن يسأل: لماذا لا يظهر العرب مثل هذا السخاء في فلسطين أيضا؟!!

لقد تم توطين أغلب هؤلاء المسيحيين في نهاية المطاف في مناطق مختلفة: رواندوز, آكري, وغيرها, إلا أنهم تخلوا عن فكرة تشكيل دولة خاصة بهم.

ورغم أن البارزانيين تحملوا وطأة الحرب والصراع العسكري والعزلة لسنوات عديدة وحيدين في الساحة, إلا أن تبعة هذا الصراع أثقلت كاهلهم إلى حد كبير, وهكذا حصل تقارب مع حكومة بغداد العربية بموجب موافقة الشيخ أحمد بارزاني, سمح بموجبها لوحدة عسكرية عراقية أن تتخذ لها قاعدة في (بلي) التي تقع جنوب شرقي بغداد.

إن الأسباب الخلفية الدافعة إلى إتخاذ مثل هذا القرار يصعب تحديدها بوضوح, على أن الدوافع الدينية كان لها أثرها بكل تأكيد إلى جانب الإسنفزازات البريطانية المتكررة مباشرة أو من خلال المسلحين المسيحيين. وهذا يعني رغبة البارزانيين في التعامل مع حكومة تزعم بأنها إسلامية, بدل التعاون مع سلطات الإحتلال البريطاني. لكن هذا كله لا يعني إستبعاد وجوب أسباب أخرى أيضا, شجعت على إتخاذ مثل هذه الخطوة.

على أية حال يبدو أن الشيخ احمد بارزاني لم يعد يثق بالبريطانيين والأترك على حد سواء, علما أن بعض المصادر البارزانية تذكر, بأن المسيحيين كانوا قد حذروا البارزانيين من إتخاذ مثل هذا القرار, الذي سيولد نتائج سلبية في المستقبل لا محالة. لكن حين يقع المرء بين نارين فسيسعى لإيجاد مخرج آخر. فقد أثبتت الأحداث بالفعل, بأن هذا القرار كان خاطئا. ولقد إنتقد الشيخ أحمد بارزاني فيما بعد مواقف حكومة بغداد العربية بشدة. وفي الواقع يظهر بأن الشيخ أحمد بارزاني لم يكن مستعدا للتفاهم مع حكام العراق الحقيقيين, في الوقت الذي حاول فيه أن يتفاهم مع جهات لم يكن لها في الواقع أي دور سوى دور الخدم والعملاء إزاء سلطة البريطانيين المهيمنة بالفعل على كل الشؤون الهامة! فمن الحقائق الثابتة تاريخيا, أن البريطانيين وحتى عام 1958م. كانوا في الواقع هم الذين يسيرون شؤون العراق, إما علنا أو من خلال واجهات عميلة. لقد إستطاعوا بوسائلهم المختلفة أن يضعفوا كل الجهات التي تشكل خطرا على نفوذهم, بل وتصفية بعضهم جسديا, إلى جانب زج الألوف منهم في السجون والمعتقلات.

برقي بك:

بتأريخ 8/ك/1931م. وصلت أوامر إلى الوحدات العراقية المرابطة في (بلي) والتي ألقيت من قبل طائرة عسكرية تضمنت الخطة التالية:

((أولا: حرق دار الشيخ أحمد بارزاني فقط. ثانيا: أسر الشيخ أحمد بارزاني نفسه وبقية الرؤساء)).

في 9/ك/1931م. تسللت الوحدات العراقية في جنح الظلام متقدمة نحو بارزان في الساعة الثانية بعد منتصف الليل وطوقت بارزان في الساعة الخامسة, وطلبت بعدها من الشيخ أحمد بارزاني أن

يسلم نفسه, لكن الشيخ احمد بارزاني رفض الإنصياع لهذا الطلب. وبمساندة (12) مقاتل بارزاني قرر ان يقاوم هذا العدوان الجائر, الأمر الذي لم يفكر به قائد الحملة برقي بك ولا مخططوا الهجوم من المسؤولين المدنيين والعسكريين في بغداد.

وما كادت النجديات تصل من القرى المجاورة لبارزان إلى ساحة المعركة بعد نشوب القتال, حتى دارت الدوائر على الباغين وحسنت المعركة لصالح الشيخ أحمد بارزاني, ولاذ أفراد الحملة العراقية الفاشلة بالفرار وهم يجرون أذيال الهزيمة والخيبة.. لقد قتل عدد كبير من الجنود العراقيين وقذف بعضهم بأنفسهم من اعالي الصخور بعد الذهول الذي أصابهم وغرق بعضهم في نهر الزاب الكبير, وطارت القوات البارزانية فلولهم إلى (بلي).

قاد الشيخ أحمد بارزاني العمليات العسكرية شخصيا, الأمر الذي حتمته الضرورة, وذلك بحد ذاته دليل على أن البارزانيين بوغثوا كليا من خلال تبدل موقف حكومة بغداد العربية المفاجئ من حامية إلى معتدية. علما أن الشيخ في الأحوال الإعتيادية لا يتولى قيادة الوحدات العسكرية في بارزان بصورة شخصية.

بعد هذا العدوان أصدر الشيخ أحمد بارزاني أوامره الداعية إلى شراء الأسلحة, لتعزيز القدرات الدفاعية لبارزان تحسبا لما قد يجلبه المستقبل, حسب قوله تعالى:

((واعدوا لهم ما إستطعتهم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم, الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون))
الأنفال/60.

يقول عبدالرزاق الحسني, احد الكتاب العرب المعتدلين والموضوعيين, بأن هذه الحملة على بارزان كانت قد أعدت وخطت قبل ذلك الوقت, لكن السلطات الحكومية أرادت أن تسيطر على الأوضاع في السليمانية أولا, حيث كان الشيخ محمود يقود الحركة, لتستطيع الحكومة أن تركز طاقتها على بارزان فيما بعد, ثم يصف هذا التطور قائلا:

((... لكن صادف قيام الشيخ محمود الكردي بعصيان مسلح ضد الحكومة في تشرين الأول:1931م. اضطرتها إلى تأجيل ذلك برهة من الزمن, نظمت خلالها دعاية واسعة ضد البارزانيين, حتى قيل عن الشيخ أحمد بارزاني بأنه يتصف بصفات دينية تخالف عقائد الجمهور من المسلمين))

وذهبت أبواق الدعاية البريطانية إلى القول بأن البارزانيين يتعبدون شيخهم, وأن أحد النمساويين تواجد عند الشيخ أحمد بارزاني. وهو الذي نشر بين البارزانيين أفكارا شيوعية. هذا بالإضافة إلى نشر الدعاية القائلة بأن البارزانيين قساة القلوب وأنهم يقتلون النساء والأطفال والشيوخ... إلخ!

إن البريطانيين, الذين لم يتركوا وسيلة إلا ولجأوا إليها للتضييق على بارزان, بهدف حمل الشيخ أحمد بارزاني على مسامرة مخططاتهم الإستعمارية, لذا لجأوا إلى الدين واتخذوه ذريعة للتغريب بالبسطاء

من الأكراد لإدراكهم بأن أحد أهم مصادر القوة الروحية والفكرية والمعنوية للبارزانيين كانت تكمن في هذا الجانب. لقد مارس البريطانيون دورهم هذا متسترين خلف واجهة حكومة بغداد المدعية بالتمسك بالإسلام لمحاربة بارزان. يذكر محمد أمين زكي، الذي كان يتولى في عام 1929م. منصب وزير الدفاع في الحكومة العراقية، بأن المستشار البريطاني للشؤون العسكرية في وزارة الدفاع العراقية قد طلب منه أن يوقع على أمر أصدره/المستشار، يقضي بقصف بارزان من قبل القوة الجوية. غير أن أمين زكي إستفسر عما إذا كان المسؤولون الكبار الآخرون على دراية بالموضوع (كالمملك ورئيس الوزراء)، لكن هذين الطرفين أكدا على عدم علمهما مثل هذه الأوامر!

في الواقع أن الدعاية التي نشرتها الحكومة العراقية والبريطانيون حول تعبد البارزانيين لشيخهم، هي مغالطة متعمدة، لأن عبارة (خوداني بارزان) لا تعني شيئاً آخر سوى (سيد أو صاحب بارزان) وهي عبارة قديمة أستخدمت منذ عصور خلت وتعود حتى إلى العهد الآشوري، وهي تختلف تماماً عن كلمة (خودي) والتي تعني باللغة الكردية (الله). لكن البريطانيون الذين عجزوا تماماً عن إحراز أي إنتصار عسكري ضد البارزانيين لجأوا إلى التصيد في الماء العكر عبر إختلاق الأكاذيب لتحريض السذج ضد البارزانيين.

أما عاصف رؤوف الذي كان يعمل في عام 1930م. في راندوز ككاتب لدى الكولونيل (لاين) البريطاني فيري، بأن كل هذه الدعايات ضد البارزانيين كانت تصدر من دائرة الكولونيل لاين بالذات، وكان يهدف من ورائها إثارة الخلافات بين العرب والأكراد، لتهيأة الأجواء اللازمة، التي تمكن بريطانيا من ممارسة الضغوط على الحكومة العراقية لحملها على التوقيع على المعاهدات وفق الشروط التي تترتبها مصلحة البريطانيون أنفسهم. أما البارزانيون فلم يكونوا على دراية بما كان يحاك ويدبر ضدهم من المؤامرات وما يثار ضدهم من دعايات. ويستنتج أحمد خواجه، بأن البريطانيون إستغلوا القضايا الدينية، ليكسبوا العشرات المجاورة لبارزان إلى جانبهم، تمهيدا للقضاء على البارزانيين نهائياً.

كل هذه الأمور تثبت بان الموقف البريطاني تجاه الشيخ أحمد بارزاني، كان إستثناءً على قاعدتهم السياسية القاضية بعدم التدخل في الشؤون الدينية، والتي درجوا على إتباعها في شتى الأرجاء خلال فترة زمنية طويلة. ومن الجدير أن نلمح هنا إلى ما أورده سماحة آية الله (الخميني) بهذا الصدد، الذي يشير إلى أن أحد قادة الإحتلال البريطاني في العراق سمع مرة أحد المؤذنين في أحد الجوامع الذي كان يدعو إلى الصلاة، فإستفسر من مرافقه جلية الأمر، وعما إذا كان الأذان يمس أو يؤثر على المصالح البريطانية؟! لكن عندما طمأنه المرافق، بأن المصالح البريطانية لا تتضرر من جراء أذان الصلاة، واصل القائد البريطاني قوله: ((فليفعل ما يشاء ما دام لا يتعرض لنا ...)).

أما في بارزان فقد كان للدين وظائف وواجبات متعددة وهامة، وكان له دور حيوي كبير إلى درجة تعذر معها عليه أن يكتفي بدور سلبي، فقد أراد البارزانيون للدين، وكما هي وظيفته الفعلية في الواقع، أن يشارك بفاعلية في صياغة الظروف والأحداث، ويسهم في توفير السبل لإيجاد الوحدة، وتحقيق الحرية وضمان العدالة الإجتماعية، إلى جانب المحافظة على الشعور القومي بدون أي

إستعلاء.

ولاريب أن أية صفة من هذه الصفات أو دور من الأدوار, لم يكن لينسجم مع المخططات البريطانية وسياستها الإستعمارية. وعلى كل حال فقد إستطاع البريطانيون وبالتدريج أن يعزلوا البارزانيين سياسيا بوسائلهم الملتوية. فقد بدأت بعض القبائل تأخذ موقف المعارض من بارزان بصورة علنية, بدل الإكتفاء بموقف المتفرج, الذي مورس حتى تلك الفترة. ومن هؤلاء جماعة رشيد لولان, الذي سبق للبارزانيين وأن إنتصروا عليه مرارا, حتى أنه أسر في إحدى المعارك, إلا أن البارزانيين أطلقوا سراحه فيما بعد. غير أن هذا التطور كان في الواقع ظاهرة لبداية جديدة تجسدت في مقدرة بريطانيا على توحيد وتحريض القبائل الكردية ضد بارزان كما كان الأتراك يفعلونه في السابق.

ومن الغريب أن نلاحظ في هذه الفترة بالذات, والتي بدأت فيها بعض القبائل الكردية تأخذ الرشوة البريطانية لقاء معارضة ومحاربة البارزانيين, وإذا بالتغيير يطرأ على موقف بعض الجهات و الدوائر داخل صفوف المسيحيين على الأقل, يدل على رغبتهم في إنتهاج موقف معاكس, بعد أن كانوا يقاتلون ضد البارزانيين. فقد أعلن أحد قادتهم (ملك إسماعيل) كما يذكر أحمد خواجه في مذكراته ما يلي:

((نحن نتمنى أن يسمح البارزانيون لنا بالإلتحاق بهم, غير أن البريطانيين لم يتركوا لنا أية كرامة. فقد طردونا من أراضينا وهكذا أصبحنا بدون وطن ... يا بني إن البريطانيين ليسوا في حرب ضد بارزان فقط أو ضد الشيخ محمود ... ذلك لأنه لا يجوز في نظرهم لأحد أن يمتلك أي شيء ما عدى البريطانيين أنفسهم!!))

النكسة الأولى:

في عام 1932م. أتم البريطانيون إستعداداتهم الهادفة إلى محاربة بارزان. وفي لقاء لوزير الداخلية العراقي مع الشيخ أحمد بارزاني, طلب الوزير من الشيخ أحمد بلرزاني أن يسمح ببناء مخافر الشرطة في منطقة بارزان. كما أرسل المندوب السامي البريطاني رسالة بنفس المحتوى إلى الشيخ أحمد بارزاني. إلا أن الشيخ أحمد رفض الموافقة على الطلب, وعلى الأرجح فإن القضية إجمالا لم تكن سوى وسيلة للإستفزاز والتضييق على البارزانيين فبدل بناء المدارس والمستشفيات يريدون بناء المخافر في المنطقة!

تقرر البدء بالهجوم على بارزان في 15/أذار/1932م. من ثلاث جهات في آن واحد: الشرق, الجنوب والغرب. وفي 11/شباط/1932م. تم الحصول على دعم وتأييد الحكومة التركية بهدف محاربة البارزانيين. وبموجب هذا الإتفاق كان من المقرر عدم منح الشيخ أحمد بارزاني حق اللجوء إلى تركيا ومنع وصول أية مساعدات أو إمدادات إليه, إستنادا إلى نصوص المعاهدة المعقودة بين الطرفين في عام 1926م. والتي شارك فيها البريطانيون كطرف ثالث.

كان هدف الوحدات العسكرية المرابطة في رواندوز من حيث الأساس, أن تتغلغل بسرعة من الجهة الشرقية, لقطع خط الرجعة على البارزانيين في حالة الإنسحاب نحو الشمال, بهدف إلقاء القبض على

الشيخ أحمد بارزاني. كما كلفت السلطات العراقية القبائل الكردية المجاورة لبارزان بتقديم الدعم لوحدات الجيش العراقي. وهكذا نجد بأن الخطة لم تكن في الواقع إلا نسخة من الأساليب التي سبق للسلطات التركية في العهد العثماني وأن إستعملتها في حروبها ضد بارزان وأثبتت في الواقع جدواها إلى حد لا يستهان به بفضل عمالة بعض القبائل المجاورة.

كان الشيخ أحمد قد طلب من أتباعه بعد حوادث ك1931/1م. أن يسعوا لشراء بعض الأسلحة قدر الإمكان, كما وإتصل برؤساء القبائل والشخصيات الكردية المجاورة والقرية من بارزان, طالبا منهم التعاون بإسم الوحدة الكردية, لكن الأغلبية أبت الإستجابة لمناشدته هذه بإستثناء عدد قليل ممن أبدوا رغبة وإستعدادا فعليا للوقوف إلى جانب البارزانيين في حربهم العادلة ضد الإستعمار البريطاني وعمالته في المنطقة, بما في ذلك الكتانيين في أميدي على سبيل المثال.

لقد تطور الأمر إلى إشتباكات مسلحة عنيفة فيما بعد, نذكر منها هنا على سبيل المثال لا الحصر, المعركة التي جرت في (زازوك) بتاريخ 2/آذار/1932م. حيث أفلح البارزانيون في تطويق فوج عراقي, ولأجل أن يتم تحريرهم من قبضة البارزانيين تطلب الأمر تدخل كل الطائرات التابعة لسلاح الجو البريطاني والعراقي المتوفرة آنذاك. وبالرغم من أن الفوج إستطاع أن ينجو بنفسه من هذا المأزق الكبير, إلا انه تكبد خسائر فادحة من جراء هذه المعارك الضارية.

وفي نيسان/1932م. سقطت طائرة حربية بريطانية, وتم أسر الطيار ومرافقيه من قبل البارزانيين, الذين إستدعوا أحد الأطباء لمعالجتهم. وقد أفرج البارزانيون عنهم بتاريخ 5/أيار/1932م. !

هنا لابد لنا من وقفة في معرض الحديث عن هذا الموقف الإنساني, فمن الواضح أن البارزانيين أثبتوا من خلال سلوكهم طوال الوقت زيف الإدعاءات البريطانية وخدمهم في صفوف الحكومة العراقية, حول القسوة المزعومة للبارزانيين وسوء معاملتهم للأسرى. ومن الظاهر بأن روح الفروسية والأخلاق المرتبطة بها, لم تكن أمورا وصفاتا يؤمل توقعها لا من دولة كبرى كبريطانيا ولا من أتباعها داخل الحكومة العراقية بما في ذلك الملك فيصل وغيره من عملاء البريطانيين, لأن هؤلاء كان همهم الوحيد بلوغ مآربهم وغاياتهم غير المشروعة بكل السبل ومهما كلف الأمر من أثمان وتضحيات.

في 9/نيسان/1932م. بعث الشيخ أحمد بارزاني بعدد من الرسائل إلى المسؤولين العراقيين, يطالب فيها بالسماح بعودة الفلاحين إلى قراهم على أن يتم إصدار العفو العام كخطوة أولى وشرط مسبق لإستسلامه. وكانت هذه الرسائل بكل تأكيد وليدة الضغط والخسائر الكبيرة التي تسبب القصف الجوي في إلحاقها بالسكان المدنيين العزل, من باب الإنتقام للفشل الذريع الذي مني به الجيش العراقي على الساحة العسكرية. إلا أن هذه الرسائل لم تحقق أية نتيجة تستحق الذكر. وفي 18/نيسان/1932م. تم إحتلال بارزان وأحرقت بيوت الشيخ أحمد وأتباعه.

في 19/حزيران/1932م. أعلن الأتراك عن إستعدادهم للمشاركة في الحرب ضد البارزانيين إلى جانب الحكومة العراقية. وفي 22/حزيران/1932م. سلم الشيخ أحمد بارزاني نفسه إلى السلطات

التركية, معلنا أنه يفضل أن يعيش عند أعدائه الصريحين (الأتراك) على العيش مع (عبيد البريطانيين), قبل أن يهاجر لفترة محدودة إلى تركيا. وفي 6/تموز/1932م. أعلنت الحكومة العراقية عن إنتهاء العمليات العسكرية.

أسباب النكسة الأولى:

كانت النكسة وليدة مجموعة من العوامل, تضافرت بشكل مشترك لتسهيل نجاح المخططات البريطانية والحكومة العراقية السائرة في ركابها, ومنها:

(1)- التعاون المشترك والفعال بين البريطانيين والحكومتين العربية والتركية بالأخص بعد إتفاقية عام 1926 ميلادية.

(2)- فرقة الأكراد, الذين يطلبون من بارزان بإستمرار أن تبادر إلى دعمهم في الملمات والشدائد, لكنهم لا يبذرون أي إستعداد حقيقي لدعم بارزان بالمقابل وعند الضرورة, بل والأنكى من ذلك أن الكثيرين منهم ينقلبون ضد بارزان ويقاتلون ضد البارزانيين لقاء مبلغ من المال زهيد, كاغوات الزيبار على سبيل المثال.

(3)- التفوق البريطاني وحليفته, الدولة العربية في العراق, من حيث العدد والعدة. يصف عبدالعزيز العقيلي, احد الضباط العرب العراقيين. الإمتيازات العسكرية والإستراتيجية التي كانت موجودة لدى الطرفين فيقول:

((... فقد إستطاعت العصابات أن تتسرب إلى المناطق الخلفية للأرتال وأن تضرب خطوط مواصلاتها مرارا عديدة, بل أنها ضربت معسكراتها بضع مرات أيضا, وإغتالت إحداها لجنة إنتخاب المخافر لرتل باز يوم 3/مايس/1932م. على مسمع من قطعات رتل باز. وقد قامت مفارز متعددة من قطعاتنا بتعقيب هذه العصابات هذه العصابات بضع مرات وبذلت جهدا كبيرا لتطويقها وإلقاء القبض عليها, لكنها لم تفلح قط في إصطياد أية جماعة منها)).

وحول الإمتيازات الموجودة لصالح الجيش العراقي يقول العقيلي:

((ومقابل كل هذه المزايا التي كانت إلى جانب العصاة تقف مزية واحدة ينفرد بها الجيش, تلك هي التفوق بالسلح. فالجيش مسلح ببنادق ورشاشات خفيفة وثقيلة ومدفعية وطائرات, بينما لا يملك العصاة غير بنادقهم مع كميات محددة من العتاد ولا يستطيعون تعويضها متى أستنفذت, بعكس الجيش الذي تمده الحكومة بكل ما يحتاج مهما تطل مدة الحركات)).

ويشير العقيلي إلى دور القوة الجوية في هذا الصراع غير المتكافئ أصلا فيقول:

((كانت القوة الجوية التي إشتراك في حركات بارزان الأولى عبارة عن سرب قاصف بريطاني ورف تعاون عراقي. وقد كان لتعاون هذه القوة ... أثر كبير في نجاح الحركات وتشتيت شمل العصاة وطردهم خارج الحدود العراقية. إذ أنها كانت تعمل مستمرا بواجبات الإستطلاع والقصف

وتأمين الارتباط مع الأرتال, كما قامت بمطاردة العصاة في تنقلاتهم وحركاتهم, فكبدتهم بنتيجة ذلك خسائر جمة ودمرت معظم قراهم, وكان تأثيرها على معنوياتهم عظيما جدا, باستعمالها قنابر التوقيت, التي كانت تنفلق ليلا ونهارا بأوقات غير معلومة, فتعبث الرعب والفرع في نفوس الشقاة ... و عدا ذلك فقد قامت القوة الجوية بتموين القطعات المحصورة, والتي تعذر تموينها بواسطة النقلية بضع مرات خلال الحركات, وقد بذلت في سبيل ذلك جهودا جمة ...)).

لابد هنا أن نرد على التبجح الذي يبديه العقيلي في هذا الموضوع من باب (وذكر فعسى أن تنفع الذكرى) ومن باب الضرورة أيضا فنقول بأن أغلب الكتاب العرب يدينون مثل هذه الإجراءات والأساليب ويصفونها (بالجبانة وجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية, أو انه أمر يجب أن يأباه الضمير الإنساني) طبعاً طالما كان الحديث يدور حول القضية الفلسطينية لا غيرها!

وفي تركيا أبعدت السلطات الحكومية الشيخ أحمد بارزاني إلى أدرنه على الحدود البلغارية مع بعض المقربين إليه حيث مكثوا حوالي سنة من الزمان. لكن عندما لاحظ الأتراك فيما بعد, بأن البريطانيين لم يتخلوا عن مخططاتهم الهادفة إلى توطين الأتوريين على طول الحدود التركية العراقية, وانهم حملوا الحكومة العراقية على دعم هذا المخطط, فزادت ريبة الأتراك من النوايا البريطانية, وبادروا إلى إعادة الشيخ أحمد بارزاني إلى المناطق الحدودية القريبة من منطقة (كويان). وبعد إجراء بعض المباحثات, صدر قرار بالعمو العام وعاد الشيخ أحمد بارزاني مع أتباعه في أواخر حزيران/1932م. إلى العراق, حيث تم إبعاده بالتدريج إلى الموصل, فالناصرية, فالديوانية, فالحلة, فركوك, وأخيراً إلى السليمانية, بعد أن إتضح بأن الجو السائد في جنوب العراق أثر سلباً على وضعه الصحي.

وإستناداً إلى أحد مراسلي (التايمس) الصحفيين, والذي إقتبس عنه (محمد شيرزاد) فإن السلطات التركية أقدمت على تنفيذ أحكام الإعدام بحوالي (100) بارزاني, ممن كانوا قد اضطروا إلى الهروب إلى تركيا, بسبب القصف الجوي المكثف. وأن تنفيذ أحكام الإعدام هذه جرى بدون إقامة أية إجراءات قضائية أو صدور قرار من محكمة مختصة, بل أن السلطات التركية إكتفت بتبرير إجراءاتها بوجود أحكام سابقة صدرت بحق هؤلاء قبل (18) عاماً, عندما كانت بارزان تابعة للسلطة العثمانية.

خليل خوشفي:

على الرغم من ان الشيخ احمد بارزاني اضطر إلى اللجوء إلى تركيا, ورافقه في هجرته الكثير من الأتباع والمريدين, إلا أن مجموعة من البارزانيين واصلت القتال مدعومة من قبل الفلاحين الباقين في المنطقة وفي القرى النائية. وإعتباراً من 29/حزيران/1932م. باتت نشاطات أحد القادة العسكريين البارزانيين المعروفين (حسو محمد أمين) أمراً ملحوظاً على صعيد المنطقة. وفي 22/ك1/1932م. لوحظت نشاطات عسكرية تولت مجموعة أخرى أمر القيام بها بقيادة (ملكو زازوكي), ثم أعقب ذلك تصاعد مستمر في نمو حركة المقاومة البارزانية. وكان (خليل خوشفي) أحد القادة البارزانيين الآخرين, الذين سعوا من خلال عملياتهم العسكرية أن يحولوا بين السلطات العراقية وبين أهدافها القاضية ببناء المزيد من الحصون العسكرية ومخافر الشرطة وأجهزة الأمن

الحكومية. لقد أفلح خليل خوشفي في مسعاه هذا إلى حد بعيد.

في 15/آب/1935م. تم إعلان الأحكام العرفية في منطقة بارزان, واعقب ذلك تنفيذ أحكام الإعدام والسجن والإبعاد بحق الكثيرين من البارزانيين, بهدف إعادة سيطرة الحكومة على المنطقة. ولقد إشتربت السلطات الحكومية في حالات إصدار العفو عن السكان الوفاء بالشروط التالية:

(1)- تسليم قادتهم إلى السلطات الحكومية.

(2)- التخلي عن الزي الخاص بالبارزانيين والمتمثل بإرتداء العمامة الحمراء بالدرجة الأولى, وإرتداء العمامات ذات اللون الأزرق أو الأسود.

(3)- هددت السلطات الحكومية أن تعاقب بصرامة وشدة كل من يدعم العصاة.

وفي أثناء الإشتباكات التي حصلت بتاريخ 7-13/آذار/1936م. بين البارزانيين والوحدات العراقية والتركية المشتركة, قتل خليل خوشفي وعدد من المرافقين له, وبذلك ضعفت حركة المقاومة البارزانية إلى حد كبير.

الآشوريون مرة أخرى:

إن الإستقلال الشكلي الذي حصل عليه العراق تسبب في إثارة مخاوف المسيحيين (الآشوريين) حول مستقبلهم. فقد تجاهلت السلطات العراقية وعصبة الأمم مطالبهم التي صاغوها على شكل مذكرة تضمنت ما يلي:

((1- الاعتراف بالآشوريين كقومية (ملت) وليس كأقلية دينية فقط.

2- أ- تكوين وطن قومي للآشوريين.

ب- أن يشمل الوطن القومي للآشوريين, منطقة آميدي كليا وأكثرية مناطق زاخو, دهوك و آكري ...))

ولما تعذر التوصل إلى إتفاق بين المسيحيين (الآشوريين) والسلطات العراقية, بالأخص بعد أن تم قبول العراق كعضو في عصبة الأمم, حدثت بعض الإشتباكات بين المسيحيين والوحدات العراقية, إنتهت بإخضاع المسيحيين بالقوة. وفي سهل (سميل) حصلت مجزرة حقيقية, حيث قتل فيها حوالي (320) مسيحي بتاريخ 7/آب/1933م. وكان من بين الضحايا العديد من الأطفال والنساء. يقول أ.ج. توينبي حول هذه الأحداث ما يلي:

((... طلب الجيش العراقي المساعدة من الأكراد والشمر (العرب) عبر نهر دجلة. لقد كان موقف الأكراد أفضل مما كان متوقعا ...))

ولم تتخذ الحكومة البريطانية أية إجراءات فعلية لحماية المسيحيين أو دعمهم. وردت الحكومة

العراقية على إحتجاجات البريطانيين قائلة, بأن الإجراءات العراقية هي ضمن إطار الشؤون الداخلية ومسألة داخلية محضة.

اما تركيا فقد أعلنت عن إستعدادها لدعم العراق في معركته ضد المسيحيين.

وفي 16/آب/1933م أسقطت الجنسية العراقية عن (مارشمعون) أحد القادة المسيحيين البارزين.

وإستنادا إلى جلال, أحد وزراء الدفاع العراقيين السابقين, فإن الكولونيل (ستافورد) احد الضباط البريطانيين العاملين في تلك الفترة في الموصل, إتصل بقيادة بعض القبائل الكردية, طالبا منهم دعم الأثوريين ضد الحكومة العراقية, وبناءا على هذا الدعم فإن من المحتمل أن يحصل الأكراد لقاء ذلك على دولتهم الموعودة لهم بموجب معاهدة سيفر! إلا أن الأكراد تجاهلوه.

ملا مصطفى:

تم التنويه في موضع آخر إلى المناطق التي أبعد إليها الشيخ أحمد بارزاني, وكيف أن آخر محطة لتنقلاته كانت مدينة السليمانية.

ولدت سياسة التمييز والتفرقة, التي مارستها السلطات الحكومية في العراق تجاه الشعب الكردي الكثير من السلبيات على مختلف الأصعدة, بالأخص بعد أن نال العراق إستقلالا شكليا, فقد تفاقمت هذه السلبيات بصورة خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية.

كانت أوضاع الأكراد في حالة مزرية. فقد أهملت المناطق الكردية, وكان تقنين المواد الضرورية وتوزيعها على السكان الأكراد يجري بشكل رديء, فإنتشرت الأمراض وبدأ الفقر والجوع يتفشيان. كما وأخضعت كل حركات الإحتجاج بالقوة. إلا ان ظروف البارزانيين كانت أسوء من الظروف التي كان الشعب الكردي يعاني منها بصورة عامة.

وفي السليمانية حدثت إتصالات بين البارزانيين وبين المجموعات السياسية, وهذا يعني في الواقع بأن الإتصالات الجذرية بين جناحي حركة التحرر في كردستان الجنوبية كانت على الأرجح أمرا إستوجبته الصدفة بالدرجة الأولى. وكثمرة لهذه الإتصالات إستطاع ملا مصطفى – الأخ الأصغر للشيخ أحمد بارزاني – أن يهرب من منفاه بتاريخ 12/تموز/1843م. مدعوما من الشيخ لطيف نجل الشيخ محمود البرزنجي. إستطاع ملا مصطفى أن يعود إلى منطقة بارزان سالكا بعض الدروب الملتوية من خلال عبور الحدود الإيرانية من: السليمانية – بنجوين – سه رده شت – بيلكه – سيريشمه – بارزان.

وما كادت السلطات العراقية تتطلع على هذه الأنباء, حتى بادرت إلى إعتقال الشيخ أحمد بارزاني وبقية مرافقيه وأبعد من جديد إلى مدينة الحلة في جنوب العراق. وبناءا على أوامر الشيخ أحمد بارزاني كان على الحركة الجديدة أن تتجنب قدر الإمكان أعمال العنف.

وبوصول ملا مصطفى إلى منطقة بارزان, باشر بكتابة رسائل إلى المسؤولين العراقيين بهدف إلفات

نظرهم إلى الأوضاع غير القابلة للتحمل المفروضة على السكان, مطالباً بإجراء إصلاحات ومعلناً في ذات الوقت رغبته في التعاون فيما لو وجدت جهود بناءة فعلاً.

إلا أن السلطات الحكومية كلفت أجهزة الأمن والشرطة وقسماً من وحدات الجيش بإعادة إلقاء القبض على ملا مصطفى وجلبه مرة أخرى إلى منفاه في السليمانية. وعلى أثر ذلك إلتحق ملا مصطفى بالوحدات البارزانية المقاتلة والمتبقية في المناطق النائية والمحيطة ببارزان. وأعقب هذا التطور, حصول بعض الإشتباكات المسلحة, التي إنتهت بانتصار البارزانيين, بفضل مقدرتهم العسكرية, وإستطاعوا أن يغنموا بعض الأسلحة والعتاد.

بحكم هذه الإنتكاسات طلبت الحكومة وقف إطلاق النار, كما طالب البريطانيون بدورهم حل المسألة سياسياً, ربما تحت ضغط أوضاع الحرب العالمية الثانية. وفي بغداد تم توزيع منشورات سياسية تعود إلى حزب (هيفي) تدعو إلى وقف القتال في كردستان, واصفة الحركة البارزانية كتعبير عن رد الفعل على الإضطهاد الممارس ضدهم. يقول حسن عارفاً حول هذه التطورات ما يلي:

((لقد نصح السفير البريطاني, رئيس وزراء العراق (نوري السعيد) أن يعبر أذناً صاغية ومتعاطفة إلى الأكراد, طالبا في ذات الوقت من ملا مصطفى أن يكف عن أي عمل تعرضي ضد الحكومة العراقية, لأن العراق كان في ذلك الوقت حليفاً للملكة المتحدة, وأن أي عمل عدواني ضد العراق سيعتبر عملاً عدوانياً موجهاً ضد الحلفاء جميعاً)).

وفي 19/1/1943م. حصل تبديل وزاري في العراق, أدخل بموجبه ثلاث وزراء كرد كأعضاء في الحكومة الجديدة, وكان ماجد مصطفى أحد أعضائها, وهو الذي كان قد إتصل بملا مصطفى وحزب هيفي. وبعد إتصالات أجريت بين السلطات العراقية وحزب هيفي, تم إنتخاب ثلاث ضباط أكراد ليتولوا عملية الإتصال بملا مصطفى: عزت عبدالعزيز كتاني, أمين رواندوزي, وسيد عزيز شمزيني. ومن الجدير بالذكر أن عزت عبدالعزيز كتاني ينتمي إلى الأسرة الكتانية الساكنة في منطقة أميدي, وهم حلفاء البارزانيين منذ عهد الشيخ عبدالسلام بارزاني.

في آذار/1943م. سلمت مذكرة إلى الحكومة العراقية تتضمن ما يلي:

(1)- تشكيل إقليم كردي, يشمل الأولوية التالية: كركوك, السليمانية, أربيل, إضافة إلى دهوك و خانقين.

(2)- تشكيل وزارة خاصة بالشؤون الكردية, تكون خاضعة للحكومة العراقية وتهتم بشؤون الإقليم.

(3)- تعيين معاونين أكراد في كل الوزارات العراقية.

(4)- يكون للإقليم حكم ذاتي من وجهة النظر الثقافية, الإقتصادية, الزراعية وكل القضايا والشؤون الداخلية الأخرى, بإستثناء الأمور ذات العلاقة بالجيش والشرطة.

وفي ك2/1944م. قام ماجد مصطفى بزيارة المناطق الكردية وإلتقى فيها بملا مصطفى أيضاً. وقدم

بتأريخ 18/ك/2/1944م. تقريراً إلى الحكومة العراقية مقترحاً ما يلي:

- (1)- إعادة البارزانيين المبعدين إلى مناطقهم.
- (2)- توزيع المواد الغذائية في المنطقة, إما بأسعار رخيصة أو مجاناً.
- (3)- تمديد وإصلاح طرق المواصلات ومد خطوط التلفون بين بلي - آكري و بلي - أميدي.
- (4)- بناء مخافر الشرطة لضمان السيطرة الحكومية على المنطقة.
- (5)- يتولى موظفون أكفاء الشؤون الإدارية في منطقة بارزان.

وكان من المقرر أن يقوم ملا مصطفى بزيارة بغداد على أن تتاح له فرصة العودة إلى بارزان, لأجل القضاء على روح الشك والريبة السائدة, نظراً لأن الحكومة لم تف بوعودها المقطوعة في السابق. وفي 25/ك/2/1944م. أصدر مجلس الوزراء العراقي, القرارات التالية:

- يتم تعيين موظفين نزيهين وأكفاء في بارزان.
- يتم استخدام بعض ضباط الجيش, كضباط إرتباط.
- يتم بناء مخافر جديدة أو يتم توسيع المخافر القديمة لأجهزة الشرطة.
- يتم فتح طرق مواصلات جديدة وبناء تحصينات في المناطق الهامة.
- إبعاد ملا مصطفى إلى بيران, وإعادة البارزانيين من المنفى. كما سيتم تسليم الأسلحة, التي غنمها البارزانيون إلى الحكومة.
- إصدار العفو العام عن (العصاة البارزانيين), بإستثناء منتسبي الجيش والموظفين الحكوميين.

الشيخ أحمد بارزاني والتطورات اللاحقة:

عاد الشيخ أحمد بارزاني مع بقية المبعدين من أتباعه إلى بارزان. وتم تعيين بعض ضباط الإرتباط: مصطفى خوشناو في بارزان, عزت عبدالعزيز كتاني في بلي, سيد عزيز سيد عبدالله في ميركه سور, أمين رواندوزي في رواندوز, ميرحاج أحمد في آكري, ماجد علي في أميدي, وفؤاد عارف في بشدر. غير أن إجراءات الحكومة الأخرى لم تكن إلا جزءاً من مخطط يستهدف في الواقع القضاء على المطالب القومي الكردية في مهدها, بالأخص ما كان منها يتعلق في بناء وفتح الطرق الإستراتيجية وتشبيد الحصون...إلخ.

ويظهر أن ماجد مصطفى كان يمارس لعبة مزدوجة, ففي الوقت الذي كان حزب (هيفي) يسعى لتوسيع القاعدة الجماهيرية, من باب التحوط للظروف التي قد تؤدي إلى إتخاذ إجراءات وقائية واللجوء إلى المقاومة, فإن ماجد مصطفى, كان يتصرف على العكس, ويسعى إلى ربط زعماء القبائل في المنطقة الكردية بالسلطة المركزية. لقد أدى الأمر إلى حدوث إنشقاق في صفوف حزب (هيفي), وسرعان ما توجب على الأكراد أن يدركوا بعدها, بان هدف الحكومة كان ينحصر في كسب الوقت. يقول حسن مصطفى أحد الضباط العراقيين بهذا الصدد ما يلي:

((لقد اضطرت الحكومة العراقية إلى إتباع هذه السياسة بتأثير بريطانيا, التي كان لها نفوذ قوي في العراق خلال الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد مايس/1941م. ... فكانت سياسة بريطانيا تقضي ببقاء الحالة هادئة في جميع أنحاء العراق وعدم إثارة المشاكل كي لا يؤثر ذلك في جهودها الحربية. ثم أن إحتلال السوفيت لشمال إيران والمسعبي التي كانوا يبذلونها لإستمالة الأكراد, مما حدى بالبريطانيين أن يحذوا حذوهم في العراق مخافة أن يلجأ أكراد العراق إلى طلب المعونة من السوفيت ((.

من هنا فلا غرابة في أن يرفض الشيخ أحمد بارزاني تسليم الأسلحة إلى الحكومة العراقية, بالأخص بعد أن ظهرت بوادر عديدة تشير إلى أن الحكومة بدأت تأخذ الإستعدادات وتخطط للهجوم على البارزانيين.

يمكننا أن نعتبر إستقالة وزارة نوري السعيد في نيسان/1944م. كإشارة إلى نية الحكومة العراقية في إتخاذ سياسة جديدة إزاء الأكراد. ولا ريب ان الخطاب الذي ألقاه نوري السعيد بمناسبة إستقالة وزارته, والذي تطرق فيه إلى المسألة الكردية, ودعى إلى حلها, لا يمكن أن يغسل يديه من الإثم, بإعتباره شريكا في الجرائم التي أرتكبت بحق الأكراد. ففي الواقع لم يكن أعضاء الوزارة في الحكومة العراقية, إلا أدوات في يد البريطانيين, وان تعينهم أو إقالتهم لم يشكل في أية مناسبة بالنسبة لهم موضوعا صعبا أو مسألة جدية ومستعصية.

تطرق نوري السعيد في تقريره إلى المسألة الكردية وجذورها, موضحا حالة الأكراد في ظل الحكم العثماني, ذاكرا الجهود التي بذلها شريف باشا, كما نوه إلى موقف الأكراد من مسألة إنتخاب الأمير فيصل كملك على العراق. كما لمح نوري السعيد إلى أن وعود عصبة الأمم كانت قد هدأت من روع الأكراد, وكيف أن سلطة الحكومة العراقية قد دخلت إلى منطقة بارزان إبتداء من عام 1932م. فقط وبتدخل من الجيش ودعم القوة الجوية البريطانية. وقسم نوري السعيد الأكراد إلى ثلاث مجموعات وذلك على النحو التالي:

(1)- زعماء القبائل, الذين لا يهمهم أي شيء بإستثناء رغبة المحافظة على مصالحهم الخاصة.

(2)- التجار, الذين يحرصون على إستتباب الهدوء والنظام.

(3)- طبقة المثقفين, التي تنمو بمرور الزمن وتطالب بالأخذ بوسائل التقدم. وهذا يعني المطالبة بزيادة عدد المدارس والمستشفيات وما إلى ذلك من المؤسسات. إلى جانب مطالبتها بتولي دور قيادي في مجال الشؤون الإدارية في المناطق الكردية.

إن المنطقيين من بين هذه المجموعات الثلاث (حسب زعم نوري السعيد) قد تخلوا عن فكرة كردستان الكبرى المستقلة, لأنهم يدركون, بأن حوالي 80% من الأراضي الكردية تقع خارج حدود العراق. كما ذهب نوري السعيد إلى الإعتقاد, بان بعض الدول الكبرى تسعى إلى إستغلال المسألة الكردية لبلوغ أهدافها الخاصة, لذا فمن الضروري إتخاذ مواقف الحيطه والحذر بالأخص تجاه سياسة الروس في إيران ونشاطات الأكراد أنفسهم. ودعى نوري السعيد في الختام إلى إصلاح

الإدارة وبناء المدارس ... إلخ. على إعتبار أن ذلك يعتبر من أنجع السبل لحل المسألة وتجنب المشاكل في المستقبل.

إلا أن أبسط الإصلاحات وأكثرها إنسجاماً مع روح العصر بدت في نظر الوزراء العرب، وكانها تجاسر لا يمكن غض النظر عنه. وعلى هذا الأساس فقد حاول الأكراد، بعد ان تسرب الشك إلى نفوسهم من جراء ممارسات الحكومة ونشاطاتها، أن يتهيؤوا لما قد يجلبه الغد من الأحداث، فاجريت إتصالات مع زعماء القبائل والشخصيات المتعددة من قبل بعض القادة البارزانيين وبعض الضباط الأكراد المتعاطفين معهم، وكانت نتائجها مشجعة للغاية، على الأقل طالما كانت المسألة لا تتعلق بموضوع اللجوء إلى الحرب كوسيلة للدفاع عن النفس والحقوق المشروعة والمهضومة.

وقد سافر عزت عبدالعزيز كتاني إلى سوريا ومصر من أجل الإتصال بحزب خويبون، وإستطاع بالكاد أن ينجو من محاولة إعتقال دبرتها السلطات الحكومية ضده أثناء عودته إلى العراق، ولذلك إلتجأ إلى بارزان.

وباشتر حزب (هيفي) بإتخاذ سلسلة من النشاطات السياسية، ذات الطبيعة الدعائية، بهدف تنوير الرأي العام، فوزعت المناشير في مناطق عديدة وأرسلت قسماً منها إلى سفارات الدول الجنوبية في بغداد.

وفي بارزان شكل الضباط الأكراد لجنة سميت (لجنة الحرية) وأنتخبوا ملا مصطفى كرئيس لها، ولأريب أن هذا الحدث أسهم فيما بعد في تقوية مجالات الترقية السياسية اللاحقة لملا مصطفى لعدة أسباب. تضمن منهج اللجنة النقاط التالية:

- 1- توحيد القبائل الكردية إبتداءً من القبائل القريبة من بارزان.
- 2- تحرير كردستان الجنوبية بالوسائل السلمية والسياسية.
- 3- التعاون مع المنظمات الكردية الأخرى.
- 4- عرض القضية الكردية أمام الرأي العام العالمي خارج العراق.
- 5- العمل على إطلاع الصحف ووسائل الإعلام على اوضاع المسألة الكردية.
- 6- مقاومة سلطة الإحتلال داخل العراق.
- 7- تشكيل جيش كردي.

كان هنالك نوع من التعاون بين (لجنة الحرية) و (حزب هيفي) الذي كان يؤكد على ضرورة وجود تعاون فعال بين جناحين هامين في الحركة: السياسي والعسكري. وهو أمر هام لكل حركة تحرير، لتحقيق النصر النهائي. كما إعتبرت بارزان كمحور للحركة الكردية. إلا أن لجنة الحرية كانت ترى بأن إستمرار الإتصالات سيكفي للوفاء بمتطلبات الأوضاع، وبالعكس ذلك فإن النشاطات ستعرقل،

إلى جانب إنقطاع الإتصال مع المجموعات الأخرى. كما إتفق الطرفان على تحديد وتعين الطرق التي يمكن من خلالها الإبقاء على الإتصال بين الطرفين بصورة مستمرة. كما وتقرر بأن يتولى حزب (هيفي) جمع المعلومات, وكسب تأيد الجماهير, بواسطة الدعاية الحزبية. وتقرر أن يرسل جهاز راديو إلى بارزان ... إلخ.

وفي 25/آذار/1945م. تم لقاء بين مبعوثي السفارة البريطانية في بغداد وبين ملا مصطفى في (هاوديان). وتم التطرق إلى مسألة رغبة الجيش العراقي والبريطاني في إجراء مناورات عسكرية في منطقة بارزان بالذات! وأكد الممثل البريطاني, بان المناورات العسكرية ليست لها أية دوافع سياسية! كما أوصى بضرورة مراعاة الأوامر التي تصدرها الحكومة العراقية ووجوب التقيد بها, إلى جانب وجوب عودة الضباط الأكراد إلى وحداتهم العسكرية.

رد ملا مصطفى قائلاً: 1- نحن لن نتجاوز على جيش المسلمين ما لم يبدأ بضربنا. 2- رجوع الضباط أمر يعود إلى تسهيلات وزارة الدفاع. 3- إن القلق وسوء الظن يسودان منذ مدة, إبتداء من اليوم الذي بدأ فيه الفوج الرابع بحركته من شيتته للإستطلاع بحجة إجراء حركات تدريبية إعتباراً من 5 إلى 14/ميسان/1945م.)).

في نيسان/1945م. حصل لقاء في بلي بين الشيخ أحمد بارزاني وممثل عن الحكومة البريطانية, الذي كان قد جاء برفقة عزت عبدالعزيز كتاني ومحمد محمود. لكن المحادثات بقيت بدون نتيجة إيجابية. وبعد وقوع بعض حوادث الإستفزاز من جانب السلطات الحكومية في آب/1945م. تولدت أزمة حقيقية في ميركه سور, حيث كان أحد القادة العسكريين البارزانيين (ولي بك) قد راجع الدوائر الحكومية لإستلام حصته من المواد الغذائية المقننة وقتل من قبل أفراد الشرطة. وعلى أثر ذلك هاجم البارزانيون مخفر الشرطة في ميركه سور وإستولوا عليه بعد أن قتل عدد من أفراد الشرطة وأسر الباقون.

في 20/حزيران/1945م. قدمت مذكرة إلى السفارات الخارجية في بغداد كتعبير عن الإحتجاج على سلوك وتصرفات السلطات الحكومية, وبهدف إلفات نظر وإنتباه الرأي العام إلى حالة الأكراد. لمحت المذكرة إلى أن الحكومة ركزت جهودها على بناء المخافر والحصون الإستراتيجية فقط بدل القيام بإدخال بعض الإصلاحات. كما أشارت المذكرة إلى الإستعدادات التي يتخذها الجيش العراقي للهجوم على القرى البارزانية. وطالبت المذكرة في الختام بأن تتخذ الحكومات الخارجية من الإجراءات ما يوفر الحماية الكافية للأكراد على أساس البيانات التي سبق لدول الحلفاء وأن أدلت بها ... إلخ.

إن حوادث ميركه سور أثبتت خيبة الآمال المعلقة على فكرة إدخال الإصلاحات المنشودة من قبل الحكومة العراقية, لذا بودر في بارزان بإتخاذ إجراءات إحتياطية لمواجهة الأحداث التي قد يجلبها المستقبل, وبالفعل كانت هنالك بعض الجوانب الإيجابية أو المكاسب الجديدة بالنسبة للبارزانيين, بالقياس إلى عام 1932م. على الأقل في المرحلة الأولى لنشوب الحركة والصراع, والتي تمثلت في النقاط التالية: * تزايد عدد المقاتلين والمسلحين من خلال كسب بعض الحلفاء الجدد. * زيادة رقعة المناطق التي يسيطر عليها البارزانيون وحلفائهم. * تواجد عدد من الضباط العسكريين الأكراد في

صفوف الحركة الجديدة، الذين وضعوا كفاءتهم وخبرتهم المتعددة الجوانب (سياسيا وعسكريا) في خدمة الحركة. * إن حركة (الكوملة) في كردستان الشرقية/إيران كانت تعتبر دعما معنويا بالنسبة لمجمل الحركة التحررية الكردية في العراق. *واخيرا الدعم السياسي الذي قدمته الأحزاب والمنظمات الكردية الأخرى وفي مقدمتها حزب (هيفي).

لكن بالمقابل، *فقد كانت الحكومة العراقية وكالسابق واثقة من الدعم البريطاني لها. *كما كان دعم الحكومة التركية يعتبر أمرا مضمونا ومؤكدا للعراق طالما كان الهدف كبت حريات الأكراد وإضطهادهم. *وجود عدد كافي من المرتزقة الأكراد والذين تنامي عددهم بمرور الزمن بسبب الرشاوي التي قدمتها الحكومة لرؤساء القبائل أو لرغبة هؤلاء المرتزقة في الحصول على بعض الأسلاب والغنائم عن طريق نهب القرى البارزانية. *هذا إلى جانب تفوق الجيش العراقي كالسابق من حيث العدد والعدة.

من الصعب لدراستنا هذه أن نتطرق بتفصيل إلى كل العمليات العسكرية التي حصلت في هذه الفترة، ولكن يمكن القول بأنه ورغم تفوق الوحدات العراقية المختلفة والمتعددة على شتى الأصعدة، فإن إنتصارهم على البارزانيين يعود فضله بالدرجة الأولى إلى المرتزقة الأكراد وبعض الخونة، الذين تظاهروا في البداية بالرغبة في دعم البارزانيين ثم غدروا بهم في أوقات حرجة فيما بعد.

فلو أخذنا جبهة آكري كنموذج، لأمكننا أن نقول بأن السورجيين الذين يقطنون المناطق الواقعة جنوب وجنوب شرقي بارزان، قد حالوا دون إنهيار جبهة القتال الحكومية بشكل نهائي رغم الخسائر الفادحة التي لحقت بالقوات الحكومية في منطقة نهلي، ذلك لأن تعاونهم (السورجيين) مع السلطات الحكومية حال دون البارزانيين وبين إمكانية إستثمارهم للإنتصارات العسكرية التكتيكية، التي كانوا يحرزونها في نهلي.

إلا أن دور أغوات الزيبار كان أدهى وأمر وأكثر رداءة من كل الأدوار التي مارستها بقية الفئات المرتزقة من الأكراد، فقد حنثوا باليمين الذي أدوه للبارزانيين قبل نشوب المعارك كحلفاء، ووجهوا طعنة نجلاء قاتلة إلى الحركة عن خيانتهم المفاجئة وإلتحاقهم بصفوف الحكومة، ذلك لأن المعارك في نهلي كانت قد إستعرت وهي المنطقة الواقعة بين جبلين شامخين بيرس الذي يشكل الحدود الجنوبية وإلى حد كبير لمنطقة بارزان ويضمن الحماية الإستراتيجية الطبيعية لها، غير أن قسما من الجبيل على الطرف الغربي من بيراكبرا و هو رن كان تحت سيطرة محمود آغا زيباري، والتي تصل في بعض المناطق لغاية روي مه زن = الزاب الكبير، وهذا يعني عمليا بأن خطوط البارزانيين الخلفية أثناء الإشتباكات في نهلي كانت تتوقف إلى حد كبير وحاسم على موقف أغوات الزيبار. لذا ومن الناحية الإستراتيجية فإن عملية تطويق المقاتلين البارزانيين في منطقة نهلي أو حتى في بيرس كانت فكرة واقعية وقابلة للتنفيذ، وهذا ما فكرت به بالفعل قيادة الجيش العراقي وخطت له في الخفاء عندما كسبوا محمود آغا زيباري إلى جانبهم بعد أن منحوه بعض الرشاوي. هذا وإلى الجنوب من نهلي كانت تقع جبال سه ري آكري. غير أن هذه الجبال لم تكن مهمة إستراتيجيا في هذه المرحلة بالنسبة للبارزانيين.

إن خيانة محمود آغا زيباري بالمناسبة فهو (حمو ملا مصطفى) هي التي غيرت مجرى الإشتباكات العسكرية لصالح الحكومة العراقية. أما أن القادة البارزانيين في هذه المنطقة قد تكهنوا بنحو أو بآخر إلى ما كان يدبر ضدهم من كيد غادر، فهو امر يرجع إلى تنامي شكوكهم بمرور الزمن من تصرفات أغوات الزيبار، ناهيك عن تأريخهم الطويل الذي لا يوحي بالثقة، الأمر الذي أسهم في التخلص من كيد أغوات الزيبار وخطة التطويق التي أمل فيها قادة الجيش العراقي، بالإعتماد على عنصر المباغته التي سيولدها العمل الخياني المفاجئ. لكن السبب المباشر في إحباط هذه المخطط الخياني كانت تعود إلى الدور البطولي الذي أبداه (حسكو بارزاني) من أهالي قسبة بارزان بالذات، والذي كان يحوز في هذه المنطقة على رشاش فيكرس، وهو سلاح قديم نسبيا لكنه فعال رغم أنه يعاني من سرعة الحماوة في حالة إستمرار إطلاق النار. لقد أعاق حسكو بارزاني عملية التطويق من خلال المقاومة البطولية التي أبداه ومنع بذلك تحقيق مخطط التطويق الخياني. بعض المصادر تشير إلى أن يدي حسكو كانت تعاني من الحروق بسبب إستمراره المتواصل في إستخدام رشاش الفيكس، لكنه إستطاع أن ينقذ أرواح الكثيرين من البارزانيين المهةدين بالموت بسبب الخيانة المفاجأة لأغوات الزيبار.

ومهما كان فإن الإنسحاب إلى خط دفاعي آخر كان لا مفر منه وهذا يعني الإنسحاب إلى الضفة الشمالية لنهر الزاب الكبير. أو بصورة أدق إلى المرتفعات الواقعة بين بارزان نفسها وبين بلي، أو على سفوح جبل شرين بالذات، بسبب هذه الخيانة. كتبت جريدة (النداء) العربية في عددها الصادر في 26/أيلول/1945م. مشيرة إلى هذه التطورات واصفة الدور الخياني للأغوات بالشكل التالي:

((وقد إستطاع وزير الداخلية، السيد مصطفى العمري، أن يحمل الزيباريين برئاسة محمود آغا الزيباري وأخيه أحمد آغا الزيباري على تجنيد قوات كبيرة غير نظامية من الزيباريين تولت قتال البارزانيين، بعد أن مونتهم بالمال والسلاح والعتاد. وقد أسهمت هذه القوات إسهاما كبيرا في دحر العصاة وإلحاق الأذى بهم)).

ويعلق أحد الضباط العرب (حسن مصطفى) على طبيعة هؤلاء المرتزقة فيقول:

((وقد رأينا كيف أن بعض قوات الشرطة غير النظامية هذه قد لعبت دورا هاما في تفويض مقاومة العصاة وتقصير أمد الحركات. غير أنه يجب أن لا يغرب عن بالنا، أن قيادة هذه القوات والسيطرة عليها ليستا من السهولة بمكان ...

وليس ثمة دافع يسوقهم إلى العمل غير النفع المادي ومصالحهم الشخصية ...)).

وتحت وطأة الضغط الذي مارسته القوة الجوية البريطانية والجيش العراقي المدعوم من قبل المرتزقة الأكراد إنسحب البارزانيون بإتجاه الحدود الإيرانية ووصلوا بتاريخ 11/ت/1945م. إلى (كيله شين) بهدف اللجوء إلى المناطق الكردية في إيران.

وكالمعتاد هدمت وأحرقت السلطات الحكومية وقوات المرتزقة قرى البارزانيين ونهبت ما وقع في أيديها من أموال وممتلكات منقولة.

وفي 14/1/1945م. أنهت الوحدات العسكرية العراقية عملياتها العسكرية. وأعقب ذلك صدور أحكام غيابية بالإعدام من المحكمة العسكرية بتاريخ 1/ك/1945م. بحق الشيخ أحمد بارزاني و (35) من أتباعه ومؤيديه, بما في ذلك الضباط السبعة, الذين إلتحقوا بالبارزانيين.

السنوات التي أعقبت عام 1947:

سبقت الإشارة إلى دور البارزانيين في جمهورية مهباد/إيران, ولا حاجة هنا للتكرار. ولكن بعد عودتهم من إيران في 17 - 18/نيسان/1947م. ترك الشيخ أحمد بارزاني لمرافقيه حرية الإختيار بين البقاء في العراق أو السعي للحصول على لجوء في الإتحاد السوفيتي إذا تعذرت فكرة مواصلة القتال, معتبرا أمر بقائه مع الأكثرية مسألة إلزاميا أخلاقيا, بالأخص لأن الأغلبية كانت عبارة عن شيوخ ونساء وأطفال, فأراد أن يشاركهم المصير. نقل هؤلاء إلى معسكر إعتقال بالقرب من ديانا/رواندوز. وقد تبين بعد فترة قصيرة بأن الوعود المقطوعة بصدد العفو العام لم تكن إلا مناورة للتغريب من قبل السلطات العراقية. فقد أبعدت السلطات العراقية الشيخ أحمد بارزاني إلى البصرة مع بعض مساعديه وتوجب عليهم هنالك إنتظار قرارات تنفيذ أحكام الإعدام غيابيا بحقهم. وقد أحتجز الشيخ أحمد بارزاني في غرفة إنفرادية معدة للمحكومين بالإعدام. ومع ذلك إستمر الشيخ أحمد بارزاني يكرر القول, بأن ما قام به إنما كان أداءا للواجب, ولا يريد أن يطلب العفو أو الإسترحام من أي شخص كان. كل البوادر كانت توحى بأن حكم الإعدام سينفذ, الأمر الذي يذكر وإلى حد كبير بالظروف التي عاشها الشيخ الشهيد عبدالسلام بارزاني الثاني, ومع ذلك فقد تمسك الشيخ أحمد بمواقفه في هذه اللحظات الحرجة. قال تعالى في أمثالهما:

((من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه, منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا))./الأحزاب.

بمرور السنوات خففت السلطات الحكومية أحكام الإعدام بالنسبة للبعض إلى السجن المؤبد وقيدت أرجلهم بالسلاسل الحديدية, بما في ذلك الشيخ أحمد بارزاني, الذي بقي سجيناً لمدة 11عاماً. ثم واصلت الحكومة تخفيف العقوبات تدريجياً بالنسبة لآخرين, بل وأفرج عنهم. لكن السلطات الحكومية العراقية أقدمت على تنفيذ أحكام الإعدام ضد أربعة ضباط: عزت عبدالعزيز الكتاني, مصطفى خوشناو, خير الله عبدالكريم, ومحمد قدسي بتاريخ 19/حزيران/1947م. في بغداد. وقبل تنفيذ حكم الإعدام كتبوا وصية مشتركة تضمنت ما يلي:

((من شهداء الوطن عزت عبدالعزيز, مصطفى خوشناو, خير الله عبدالكريم ومحمد قدسي.

إلى إخواننا أبناء الشعب الكردي العزيز ... بعد التبليغ بحكم الإعدام بساعة ...

أيها الإخوان ...

إننا سعداء حقاً, لأننا لم نتخلف عن أداء واجبنا الوطني, ونصيحتنا الوحيدة هي أن يجعل الوطنيون والشبان الأكراد نكران الذات ديدهم والإتحاد هدفهم في النضال لكسر طوق العبودية الإستعمارية

وتحرير الأمم المظلومة دون تفريق.

أيها الإخوة ...

كونوا أعداء الجهالة وحاربوها بجميع طاقاتكم ولا تتبعوا الجهالة أبدا ...))

بارزانيون في الإتحاد السوفيتي:

بعد العودة من إيران بقي حوالي (500) مقاتل بارزاني مع بعض الملتحقين بهم من المجموعات الأخرى, في ريب من مواقف الحكومة العراقية. وإستنادا إلى أوامر الشيخ أحمد بارزاني تقرر أن يحاول هؤلاء مواصلة القتال لحمل الحكومة العراقية على قبول تسوية, أو إذا تعذر ذلك اللجوء إلى الإتحاد السوفيتي. وإستنادا إلى ميرحاج أحمد, فإن مسألة مواصلة القتال تعذرت لأن السلطات العراقية والمتعاطفين معها من المرتزقة الأكراد كانوا يسيطروا منذ مدة على كل النقاط الإستراتيجية إلى جانب وقوف إيران وتركيا على أهبة الإستعداد للتدخل عند الضرورة ولم يكن هنالك بديل عن محاولة الوصول إلى الإتحاد السوفيتي ومن هؤلاء: ملا مصطفى شيخ سليمان وعلي محمد صديق إلى جانب قسم من الضباط الملتحقين بالبارزانيين.

لكن رغم كل هذه السلبيات كان لدى هؤلاء البارزانيين بعض المزايا من الناحية العسكرية وتلك كانت: أن هؤلاء المقاتلين انفصلوا عن العوائل المؤلفة من النساء والأطفال والشيوخ. وهذا يعني مزيدا من القدرة على التحرك والمناورة, بالإضافة إلى أن أغلبيتهم كانت من الشباب, الذي إكتسب خبرة واسعة في شؤون القتال والحروب, ومنهم مصطفى ميروزي وساكو كانيالنجي ... إلخ.

بالنسبة لهؤلاء المقاتلين البارزانيين, لم يبق من الناحية العملية إلا مخرج واحد, وهو اللجوء إلى الإتحاد السوفيتي, وهو أمر عزموا على تحقيقه. وبعد عدة إشتباكات مع الوحدات العسكرية الملاحقة لهم والتابعة إلى ثلاث دول, إستطاع البارزانيون أن يشقوا طريقهم إلى الحدود السوفيتية يفودهم مصطفى ميروزي كراس حربة. وتعلق (هانالوره كوخلر) على هذه العملية الجريئة بالشكل التالي:

((... إن هذه القطعة الفنية أو النموذج العسكري (إنسحاب الخمس مائة) الذي نقلت أنباءه محطة إذاعة يريفان في باكو باللغة الكردية, بات يعتبر أسطورة, وقد دخل إلى التراث الأدبي الشعبي المعاصر للأكراد)).

في 17/تموز/1947م. وصل البارزانيون, إلى الأراضي السوفيتية, وكانوا قد قطعوا (220) ميلا خلال (14) يوما. وبعد وصولهم إلى الإتحاد السوفيتي أدخلوا في معسكرات خاصة, حيث وضعوا تحت الرقابة والعناية الطبية, ثم تم توزيعهم إلى مجموعات صغيرة, وارسلوا إلى مناطق متفرقة وإنقطعت الإتصالات بينهم ردحا من الزمن. ولكن بعد إنقضاء مدة معينة, بدأت المساعي الهادفة لتهيأة الأجواء لإحتوائهم في المجتمع السوفيتي, حيث تمت معاملتهم كمواطنين سوفييت من الناحية العملية. وقد أتيح للبعض منهم مجال الدخول إلى المدارس, إلا أن إنجازاتهم كانت متفاوتة, حيث نال البعض منهم شهادات جامعية في حين كانت إنجازات البعض متواضعة. إلا أن الجميع إستطاعوا أن

يكسبوا خبرة كبيرة على الأقل على صعيد مهني محدد، وهذه ميزة لا وجود لها عند الحكومة العراقية أو سادتها البريطانيين في تلك الفترة. هذا ونظرا لطول مدة بقائهم في الإتحاد السوفيتي وقلة الآمال المعلقة على إمكانية العودة إلى الوطن، فقد تزوج أغلب البارزانيين بمرور السنين. عاد هؤلاء البارزانيون إلى العراق بعد ثورة 14/تموز/1958م.

محمد حكيم:

إلى جانب بعض المعتقلين في السجون العراقية والمبعدين إلى الجنوب أو اللاجئين إلى الإتحاد السوفيتي، فإن أكثرية البارزانيين أبعدت إلى المناطق المتاخمة لمدينة أربيل لفترة تزيد على عدة سنوات ثم أتيح لهم تدريجيا مجال العودة إلى منطقة بارزان.

لكن ما كاد البارزانيون يعودون إلى قراهم ويباشرون في إعادة تعميرها والإنصراف إلى شؤونهم واعمالهم كفلاحين، وإذا بهم يتعرضون من جديد إلى إضطهاد مزدوج: فمن جهة مارست السلطات الإدارية العراقية الفاسدة ضغوطها على الفلاحين البارزانيين كالمعتاد، ومن جهة أخرى بذل الأوغوات/الإقطاعيون في المناطق المجاورة لبارزان الجهود لإستغلال الظروف وإجبار البارزانيين على القيام بأعمال السخرة مجانا لصالحهم. ونال أوغوات الزيبار قصب السبق في هذا المجال مجددا، الذين سعوا إلى إذلال الفلاحين وفرضوا عليهم الأتاوات والضرائب الإضافية، فاضطر البعض بالفعل أن يقوم بالفعل بأعمال السخرة للأوغوات والموظفين الحكوميين معا بدون ثمن!

وفي الحالات التي أراد البعض من الفلاحين فيها أن يرفضوا الإنصياع لأوامر الموظفين الحكوميين أو الأوغوات، فإنهم كانوا يتعرضون للضرب أو أن مزارعهم كانت تدمر أو تحرق. هذا إلى جانب أن الأوغوات باتوا يعتبرون منطقة بارزان كمراعي لقطعان ماشيتهم!

ومع ذلك فقد بقيت الأوضاع هادئة نسبيا ولو أنها كانت مشوبة بالتوتر، إلى أن تم إغتيال شيخ طاعن في السن (بابزدين) من قبل أوغوات الزيبار (أحمد آغا)، الأمر الذي زاد الطين بلة وتآزمت الأوضاع بشكل أكثر، مما إستوجب الإقدام على خطوات دفاعية جريئة.

في ظل هذه الظروف المضطربة، ظهر بين البارزانيين شخص يدعى (محمد حكيم) أقدم على إجراء عمليات متعددة بصورة منفردة، مستفيدا من بندقية قديمة كانت بحوزته، طارد بها خدم الأوغوات وأجبرهم على مغادرة منطقة بارزان، كما وذبح بعض ماشيتهم من باب التحذير. كان ذلك درسا قاسيا للأوغوات الذين أدركوا بأن عليهم أن يتركوا الفلاحين البارزانيين لحالهم لكسب لقمة العيش.

بعد هذه الأحداث بحوالي عشر سنوات عاد ملاحسن بارزاني (إبن بابزدين) من الإتحاد السوفيتي وإنتقم لمقتل والده، حيث أطلق الرصاص على أحمد آغا الزيباري في مدينة المصل وأرداه قتيلًا.

إلا أن الأوغوات لم يكونوا الطرف الوحيد الذي بات يجب أن يحسب لردة فعل محمد حكيم بارزاني الحساب إذا تركوا جادة الصواب في التعامل مع البارزانيين، فقد مارس محمد حكيم بارزاني أسلوبا مشابها ضد الموظفين الحكوميين وجهاز الشرطة في منطقة بارزان، حيث قتل عددا منهم وجرح

آخرين, وبذلك أدرك هؤلاء أيضا بأنهم لن يجدوا في بارزان أية راحة ماداموا يسيؤون معاملة الفلاحين البارزانيين.

وعلى هذه الشاكلة بقيت أوضاع البارزانيين لعدة سنوات بدون أي تغيير يستحق الذكر لغاية عام 1958م. حيث قضى البعض منهم سنواتا عديدة من عمرهم في غياهب السجون والمعتقلات العراقية, في الوقت الذي أضطر فيه آخرون على العيش بعيدا عن وطنهم في الإتحاد السوفيتي أو جنوب العراق, إلى جانب عودة الأغلبية من الفلاحين تدريجيا إلى منطقة بارزان يحرسها نفوذ محمد حكيم بارزاني.

في مقال نشرته جريدة (إتحاد الشعب) العراقية بتاريخ 20/شباط/1959م. حول مأساة البارزانيين وبارزان تحت عنوان: (فلتحميا الصداقة الكردية العربية), تعرض فيها كاتب المقالة إلى الظروف التي عاشها البارزانيون ومنطقة بارزان في الفترات السابقة, وأجرى مقارنة بين الظروف التي عاشتها أوربا في ظل السيطرة النازية وبين الظروف التي عاشتها بارزان لغاية عام 1945م. تحت السيطرة والنفوذ الإستعماري البريطاني المعروف. توصلت الجريدة إلى نتيجة مفادها, بأن لا فرق بين الحالتين والمنطقتين, بإستثناء إختلاف الأسماء المطلقة على الأقاليم المختلفة!